وثائق المؤتمر العام الرابع



★ مشروع البرنامج العام

★ التقرير السياسى

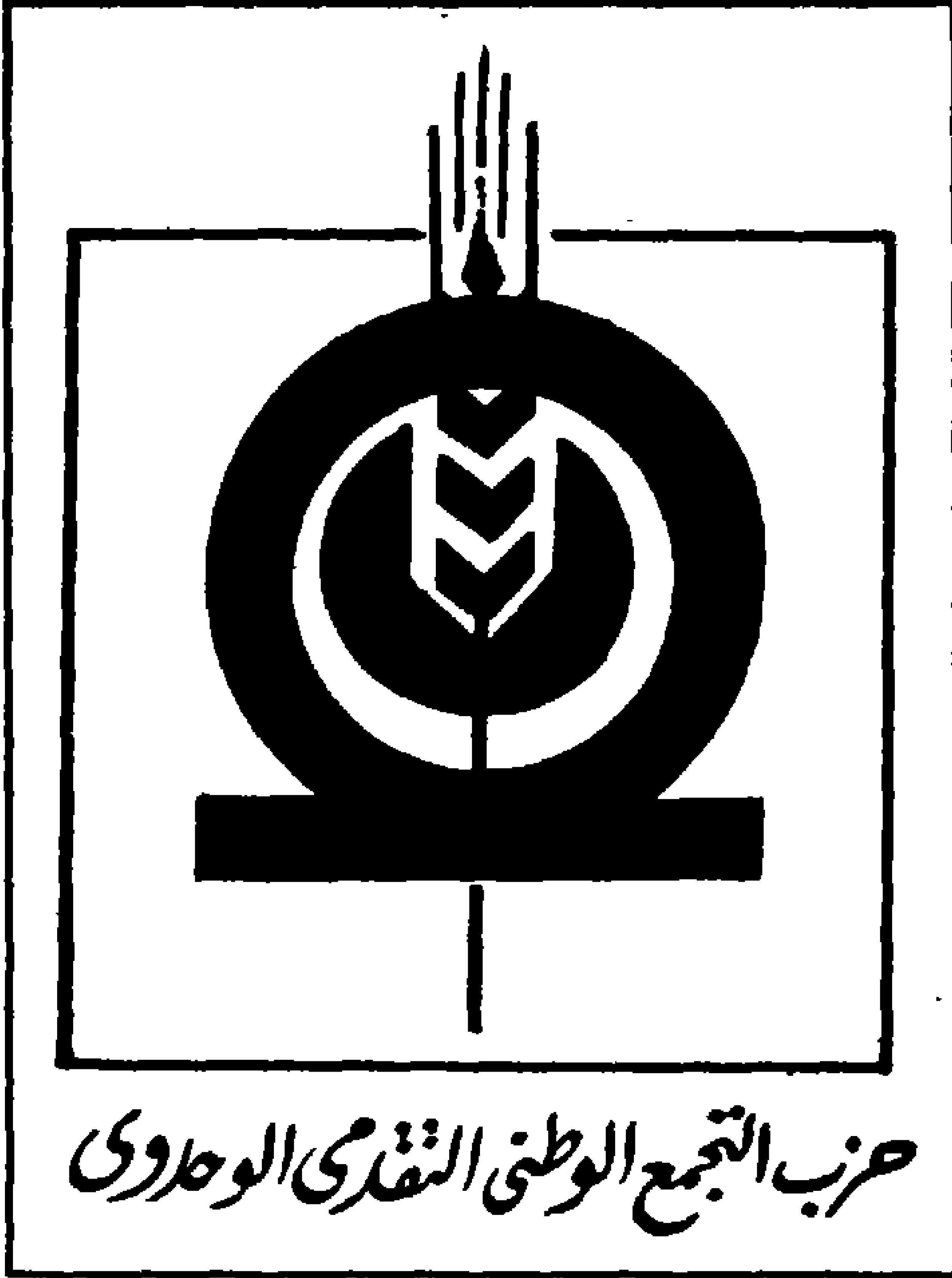
★ تقرير تطوير الأداء والبناء الحزبى

من أجل مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة

إهــــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة



وثائق المؤتمر العام الرابع

★ مشروع البرنامج العام
★ التقرير السياسى
★ تقرير تطوير الأداء والبناء الحزبى

من أجل

مصر وطنا

للحرية والاشتراكية والوحدة

كلمة خالد محيى الدين رئيس الحزب

اللجنة المركزية - الدورة الثامنة

الاخوات والاخوة الاعزاء اعضاء اللجنة المركزية

يسعدنى أن نبدأ معا أعمال الدورة الثامنة للجنة المركزية ، هذه الدورة التى سيكون لها موقع خاص فى تاريخ حزبنا ، فهى الدورة التى تسبق مباشرة انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب ، والتى تمهد له بتحديد الوثائق التى ستطرح عليه ، والاجراءات التى ستتبع فى انتخاب الهيئات القيادية الجديدة للسنوات الأربع القادمة . وكما تعلمون من المناقشات التى جرت فى الاجتماعات التحضيرية للجنة المركزية ، ومما نشرته جريدة **الأهالى** ، ومشروع جدول أعمال هذا الاجتماع ، أننا بصدد تطور حاسم فى مسيرة **حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** باصدار برنامج عام جديد ومشروع التقرير السياسى ، وتطوير بنائنا الحزبى بما يلبى احتياجاتنا النضالية ، ويتواكب مع مايشهده المجتمع المصرى والوطن العربى والعالم كله من تطورات فرضتها متغيرات عديدة شهدتها الساحة الوطنية والاقليمية والدولية.

وكما تعلمون جميعا ، فان البرنامج العام الحالى للحزب تم اصداره عام ١٩٨٠ ومنذ هذا التاريخ شهدت مصر تطورات كبيرة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال **سياسات الانفتاح الاقتصادى وسياسة التثبيت والتكيف الهيكلى** تحتم علينا اعادة النظر فى تقييمنا للوضع الجديد ورصد أهم ملامحه والتعرف على مشاكله الأساسية ومدى تأثيرها على جماهير الشعب المصرى بفئاته المختلفة وصياغة أهداف نضالية جديدة تلبى احتياجات المجتمع فى ظل الظروف الجديدة .

ونظرا لما شهده الوطن العربى والساحة الدولية من تغييرات كبرى فى مقدمتها تراجع التضامن العربى لفترة طويلة واتساع الهوة بين الأقطار العربية مع ظهور دعوات جديدة لبناء نظام شرق أوسطى على أنقاض النظام الاقليمى العربى وعقد اتفاقيات سياسية بين إسرائيل وكل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن .. ومارافق ذلك من اختفاء الاتحاد السوفيتى

المساند الدولى لقضايا العرب .. فان حاجتنا ماسة إلى معالجة هذا كله للتعرف على كيفية التفاعل مع الأوضاع الاقليمية والدولية الجديدة

ومن هنا كانت **ضرورة إعداد برنامج عام جديد** .

وقد اقتضت خبرتنا النضالية وممارساتنا السياسية فى السنوات السابقة أن نعيد النظر فى أوضاعنا التنظيمية وأن نطور بناءنا الحزبى بما يوفر مزيدا من الفاعلية لنضالنا السياسى والجماهيرى ويعزز قدرتنا على التواجد فى المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الشعبية كالمجالس المحلية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية والأهلية وغيرها .

وقد استشعر **المؤتمر العام الثالث** المنعقد عام ١٩٩٢ هذه الضرورة فقرر تكليف اللجنة المركزية بصياغة برنامج عام جديد للحزب ودراسة كيفية تطوير بنائنا الحزبى بما يتناسب مع الأوضاع المستجدة . وهانحن نستعد لمؤتمرنا العام الرابع بتنفيذ هذه القرارات فنعرض عليه مشروعا للبرنامج العام الجديد وتقريرا يتضمن أهم الاقتراحات لتطوير بنائنا الحزبى .. بالاضافة إلى مشروع التقرير السياسى.

الأخوة والأخوات الأعزاء

كما تعلمون جميعا فان مشروع البرنامج العام الجديد ومشروع التقرير السياسى ومشروع تقرير تطوير البناء الحزبى تم اعدادهما من خلال جهد جماعى شمل الحزب كله .فقد عقدت اجتماعات للكادر الأساسى فى جميع المحافظات قبل بدء الصياغة تعرفنا خلالها على رؤية هذه الكوادر وأهم اقتراحاتها ، كما راجعنا وثائقنا الأساسية لتحديد ماهو صالح فيها للاستمرار ، واستفدنا من خبرة الممارسة السابقة ومن عدد من الدراسات التى أعدت خصيصا حول بعض القضايا التى تضمنتها هذه الوثائق ، وبذلك فاننا وضعنا فى الاعتبار منذ اللحظة الأولى أن تكون هذه المشروعات ثمرة لرؤية الكوادر الأساسية وخبرة الممارسة النضالية وجهد المتخصصين واستمرارا لوثائقنا الأساسية ، وبذلك تأتى وثائقنا الجديدة تطويرا وتجديدا يكفل الاستمرار والمزيد من الفاعلية لنضالنا السياسى وليس القطيعة معه .

وحرصا على أن تأتى هذه الوثائق فى أفضل صورة فانها قد خضعت لمناقشة متأنية فى الأمانة العامة وفى الاجتماعات التحضيرية للجنة المركزية التى عقدت منذ أسبوعين وسوف تستمر المناقشة حولها فى اجتماعنا هذا ، وبعدها تطرح للمناقشة العامة فى الحزب كله وعلى كافة المستويات لمدة لاتقل عن ثلاثة شهور لتتاح الفرصة لكل أعضاء الحزب لابداء رأيهم فيها قبل أن يحسم المؤتمر العام الرابع الأمر باصدار القرارات المناسبة بشأنها

وهكذا فاننا نواصل تقاليدنا التى أرسيناها منذ تأسيس الحزب أن تكون توجهاتنا السياسية ووثائقنا تعبيرا صادقا عن رؤية الحزب كله وأن يكون قد جرى تفهمها واستيعابها

قبل اصدارها.

وبهذه المناسبة فانه يهمنى أن أؤكد على الملاحظات الهامة التالية:

أولا: ليس مطلوبا من اللجنة الموكزية فى هذا الاجتماع أن توافق على هذه الوثائق أو أن ترفضها ، بل المطلوب هو أن تقرر مدى صلاحية هذه الوثائق للمناقشة العامة داخل الحزب وأن تبدى رأيها فيما يجب ادخاله من تعديلات عليها لتكون صالحة للمناقشة . أما القرار بالموافقة أو الرفض فهو من صلاحية المؤتمر العام الرابع. لكن هذا الاجتماع منوط به تقريب وجهات النظر ، ومحاولة التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن .. لتطرح فيما بعد على المؤتمر.

ثانيا: أن الآراء والاقتراحات التى ستطرح فى اللجنة المركزية سيتم رصدها واصدار تقرير بها يرفق بكل وثيقة لكى يتعرف أعضاء الحزب على القضايا الخلافية والتوجهات المتعددة حول كل وثيقة ، وهو تقليد ديمقراطى حرصنا عليه منذ تأسيس الحزب. ولعلكم قد لاحظتم أننا أثبتنا ملاحظات الأمانة العامة حول كل وثيقة سواء القضايا موضع الاتفاق أو القضايا الخلافية كما أرفقنا به عددا من الأوراق للزملاء الذين طرحوا رؤية مغايرة لهذه الوثائق . وسوف نواصل هذا المنهج فى اجتماع اللجنة المركزية فنرفق بالوثائق الآراء المغايرة التى تطرح فى هذا الاجتماع .

ان التعامل مع القضايا الخلافية فى حزبنا كان يتم دائما بوسائل ديمقراطية ، وهذا هو مصدر قوة حزبنا وتماسكه . وإذا كانت أحزاب أخرى قد شهدت انشقاقات وانقسامات فان حزبنا بحرصه على اتاحة الفرصة لإدارة حوار حقيقى حول القضايا الخلافية وطرح مختلف الآراء حولها قد تجنب هذه الظاهرة السلبية . ورغم وجود خلافات حول بعض القضايا فان وحدتنا النضالية كانت دائما أساس حركتنا السياسية . ومن واجبنا أن نواصل هذا التفكير بالنسبة للوثائق الجديدة ولانخشى من الخلاف بل نطرحه للحوار ونحتكم إلى العقل وإلى خبرتنا النضالية فى حسم هذا الخلاف.

ثالثا: من هنا أهمية أن يجرى النقاش فى جو صحى وأن تستند الآراء المطروحة إلى معلومات موثقة وأن نتقبل جميعا كافة مايطرح من توجهات وألا يضيق صدرنا بأى منها وسوف تتكفل المناقشة العامة التى ستجرى قبل انعقاد المؤتمر ببلورة المواقف السليمة وتجنب غيرها ، أو على الأقل فان الأغلبية سوف تحسم الأمر باختيار ماتراه صحيحا من توجهات وبذلك نضمن قاعدة واسعة للاتفاق فى مرحلتنا النضالية الجديدة.

رابعا: اننا فى أشد الحاجة إلى نواة قيادية متماسكة حريصة على أن يتمكن الحزب من تطوير فاعليته النضالية فى المرحلة القادمة باصدار برنامج عام جديد وتطوير البناء الحزبى والاستقرار على التوجهات السياسية الملائمة لما يجرى فى مصر من تطورات ، وأملى كبير فى

أن اللجنة المركزية ستكون بكل أعضائها هذه الطليعة التى تقود الحزب خلال الشهور القادمة نحو مزيد من الفهم لهذه الضرورة واصدار وثائقنا الأساسية الجديدة بعد ادخال التعديلات الضرورية عليها بما يحقق أوسع اتفاق ممكن حولها

خامسا: بعد موافقة اللجنة المركزية على طرح هذه الوثائق للمناقشة العامة داخل الحزب وتحديد موعد انعقاد المؤتمر العام الرابع وجدول أعماله فان كل عضو باللجنة المركزية سيحتفظ بحقه فى مواصلة مناقشة هذه الوثائق قبل وأثناء المؤتمر العام الرابع وطرح آرائه الخلافية حولها إلى أن يحسم المؤتمر النقاش بالتصويت فى ختام أعماله ، وبذلك فاننا لانصادر على رأى أى زميل بل نتيح الفرصة للجميع للتفاعل معا أطول مدة ممكنة وسوف يساعد هذا على أن تأتى الوثائق بأفضل صورة ممكنة .

الأخوات والإخوة الأعزاء

أتمنى لكم كل التوفيق وأرجو أن تشهد هذه الدورة للجنة المركزية مناقشات صحية وعميقة تساهم فى توفير الشروط الكافية لكى يواصل حزبنا نضاله السياسى والجماهيرى بكفاءة وشاكرا لكم حسن استماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خالد محيى الدين

رئيس الحزب

١٩٩٨/٣/١٨

مشروع البرنامج العام

بناء مجتمع المشاركة الشعبية

المحتويات

مشروع البرنامج العام

بناء مجتمع المشاركة الشعبية

تمهيد

هــذا البرنامــج

ونحن على أبواب القرن الحادى والعشرين ، تتهيأ مصر والوطن العربى والعالم كله لبداية عصر جديد تحكمه أوضاع جديدة ، تفرض على القوى السياسية أن تعيد النظر فى برامجها السياسية وخططها النضالية لتتمكن من مواصلة نشاطها بفعالية، وبالنسبة لنا فى حزب التجمع فاننا نتقدم إلى المستقبل ونطور رؤيتنا الفكرية وتوجهاتنا السياسية مستندين إلى خبرة نضالية تجاوزت العشرين عاما من عمر الحزب ، خاض التجمع خلالها معارك الوطن والأمة ملتزما ببرنامجه العام الأول (من أجل مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة) ، والتى حقق من خلالها نجاحات هامة وتعرض لاخفاقات لايمكن انكارها .

استمد التجمع عزيمته فى هذه المعارك من الخبرة النضالية للقوى الديمقراطية والتقدمية المصرية وتضحياتها على امتداد القرن العشرين ، ومن حيوية الحركة الجماهيرية المصرية وصلابتها وقدرتها على مواصلة النضال فى أصعب الظروف دفاعا عن مصر والوطن العربى ودفاعا عن مصالحها الحيوية . كانت الحركة الجماهيرية هى المحرك الأساسى لمعاركنا السياسية والجماهيرية فى مختلف المجالات ، فقد شهدت مصر منذ تأسيس التجمع نضالا جماهيريا متصلا ابتداء من الانتفاضة الشعبية فى يناير ١٩٧٧ إلى اضرابات العمال والطلاب وتحركات الفلاحين ، ومقاومة النقابات المهنية للعدوان على استقلالها ، والمظاهرات والمسيرات والمؤتمرات الشعبية من أجل القضايا الديمقراطية والوطنية وحماية المكاسب الشعبية الاجتماعية والتضامن مع الشعوب العربية عامة والشعب الفلسطينى خاصة والتصدى للتطبيع مع إسرائيل.

هكذا انحاز التجمع منذ تأسيسه للديمقراطية السياسية والحريات العامة وحقوق الانسان ، رافضا اعتبارها قضية ترتبط فقط بنمو النظام الرأسمالي والمجتمع البورجوازي في الغرب ، مؤكدا أنها تراث للانسانية جمعاء ، تحققت بنضال الطبقات الشعبية(وخاصة العمال) وأحزاب اليسار والقوى الاشتراكية ، ولها في مصر تراث نضالي ممتد منذ القرن التاسع عشر دفاعا عن الدستور ، وحق الشعب المصري في الديمقراطية.

وخاض حزب التجمع معارك متصلة دفاعا عن الحريات العامة وحرية الصحافة وحقوق الانسان وضد ترسانة القوانين المقيدة للحريات - الموروث منها والمستحدث - وضد تزوير الانتخابات العامة والاستفتاءات ، وتدخل الدولة في انتخابات و في نشاط النقابات العمالية والمهنية ، وضد محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية ، ونظام المدعي الاشتراكي من حيث المبدأ، وضد استمرار العمل بحالة الطوارئ ، والتعذيب في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة ، مؤكدا اتساق موقفه وأصالته عندما انفرد لفترة طويلة بالتصدي لخضوع المتهمين بالانتماء لجماعات الارهاب المتستر بالدين للتعذيب ، رغم موقفه الصلب ضد ارهابها الفكري والمادي . ودافع التجمع عن حق كل القوى في اقامة أحزابها المستقلة(**الوفد - الناصريون - الشيوعيون - الاخوان المسلمون**) ووقف إلى جانب حق الاضراب والتظاهر السلمي ، وتصدى لكافة مظاهر الدولة البوليسية ، ورفض اضفاء قدسية زائفة على فرد أو مؤسسة ، فتعامل مع شخص رئيس الجمهورية بالاختلاف والنقد والمعارضة القوية باعتباره المسئول الأول عن السياسات المتبعة وسلطة اتخاذ القرار الحقيقية ، ورئيس السلطة التنفيذية ورئيس الحزب الحاكم ، فكان التجمع الحزب الوحيد الذي صوت في كل الاستفتاءات على رئاسة الجمهورية منذ عام ١٩٨١ بـ « لا » رافضا السياسات المطبقة ، ومع كل التقدير والاحترام لدور القوات المسلحة ، فقد تعامل معها كأحد مؤسسات الدولة ، وناقش كل قضاياها بجرأة ووضوح مع الحرص الكامل على عدم تعريض الأمن القومي للخطر.

وفي إطار إيماننا بضرورة الدفع في اتجاه التطور الديمقراطي السلمي للمجتمع المصري ، شارك التجمع بفاعلية في المعارك الانتخابية بمجلس الشعب وانتخابات المجالس الشعبية المحلية وانتخابات النقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية والجمعيات الأهلية ، وحقق نتائج لابأس بها بالرغم من النواقص التي تحول دون تعبيرها بحرية عن إرادة الناخبين ، وعززت مشاركة التجمع في الانتخابات البرلمانية والمحلية الطابع السياسي لهذه الانتخابات عندما طرح منذ سنة ١٩٧٦ ولأول مرة في تاريخ مصر المعاصر برامج انتخابية يلتزم من خلالها بمسئوليات محددة أمام الشعب لحل مشاكل المجتمع والجماهير . وتبعته القوى السياسية الأخرى في طرح برامجها الانتخابية.

وكان حزب التجمع - ومايزال - **هو حزب التنمية الوطنية المستقلة المنحاز للاستقلال الاقتصادى والطبقات المنتجة من فلاحين وعمال ورأسمالية منتجة** . ووقف بقوة ضد سياسة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ، وعارض توقف التنمية وتصفية منجزات ثورة ٢٣ يوليو الاقتصادية والاجتماعية ، هذه السياسة التى قدمت تحت اسم الانفتاح ، ثم الاصلاح الاقتصادى ، وأدت إلى التورط فى الديون الخارجية والخضوع لسياسات المؤسسات المالية الدولية والأمريكية والاندفاع لتصفية وبيع القطاع العام وضرب التوازن المطلوب فى العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الأرض الزراعية والعقارات، والوقوع فى هاوية التضخم وارتفاع الأسعار والبطالة وتزايد معدلات الفقر واتساع حجم الفئات المهمشة وتراجع نسب النمو ، وانخفاض قيمة الجنيه وتراجع الأجور الحقيقية.. إلخ.

ووقف الحزب بقوة ضد كل الدعوات الظلامية التى حاولت تغييب العقل المصرى والقضاء على الدولة المدنية ،واقامة دولة معادية للعقل والديمقراطية و منجزات الانسانية فى العصر الحديث. كما تصدى لمحاولات الجماعات الارهابية المتسترة بالدين زرع الفتنة الطائفية فى المجتمع وتقسيمه بين مسلمين وأقباط ، وكشف محاولات سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والصهيونية على عقل ووجدان مصر وفرض نوع من التبعية الفكرية وتوغل النفوذ الأمريكى فى المؤسسات الاعلامية وخاصة التليفزيون والتسلل إلى التعليم عبر اللجنة المصرية الأمريكية لتطوير التعليم ، وسعيه إلى تحطيم صناعة السينما.

وخاض معركة متصلة ضد الفساد خاصة فساد الكبار ، كاشفا الطابع الطفيلى للنشاط الرأسمالى فى مصر الذى صاحب التحول إلى اقتصاد السوق.

وبرز حزب التجمع كحزب الوطنية والدفاع عن الوطن والأمة العربية بداية من التصدى لزيارة رئيس الجمهورية للقدس واتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد بين السادات وبيجين مرورا بالدفاع عن الثورة الفلسطينية ومساندتها فى معاركها ، ورفض اقامة قواعد عسكرية أمريكية فى مصر ، والتورط فى المغامرات العسكرية الأمريكية (ضد إيران وليبيا والعراق) وصولا إلى مقاومة فرض التطبيع والسوق الشرق أوسطية ، والدفاع عن الوحدة العربية والتضامن العربى .

وخلال السنوات العشرين التى تلت تأسيس التجمع وصياغة برنامجه العام الأول ، حدثت تطورات عديدة أدت إلى نشوء واقع جديد فى مصر يختلف تماما عما كان قائما عند تأسيس الحزب ، سواء فيما يتصل بالإطار السياسى أو الأداء الاقتصادى أو التكوين الاجتماعى أو الواقع الثقافى ، كما شمل التغيير الإطار الاقليمى والدولى الذى تتحرك فيه مصر ، ولم يعد برنامجنا العام الأول كافيا لتوجيه نضالنا السياسى فى مواجهة هذا الواقع الجديد ومايطرحه

من مشكلات أساسية ، وأصبح من الضرورى أن يصدر برنامج عام جديد يتضمن تقييمنا للواقع المصرى الراهن ويحدد رويتنا الفكرية والسياسية لطبيعة المرحلة القادمة وأهدافنا النضالية والمهام الأساسية المحققة لها.

إننا نتقدم إلى الشعب المصرى بهذا البرنامج العام الجديد (**بناء مجتمع المشاركة الشعبية)** الذى يعتبر فى جوهره استمرارا للنضال الشعبى من أجل تحقيق التقدم والتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية على أرض مصر.

يبدأ هذا البرنامج الجديد باستعراض التغيرات التى حدثت فى السنوات الأخيرة مصريا وعربيا وعالميا مؤكدا أنها لاتفقدالمبادئ العامة التى قام عليها التجمع منذ تأسيسه قيمتها وأهميتها ودورها الأساسى فى تحقيق التلاقى الفكرى لأعضاء الحزب وقياداته ، وفى توجيه نشاطه ونضاله المستقبلى . كما يستمر الحزب فى الالتزام بأهدافه الاستراتيجية فى الحرية والاشتراكية والوحدة.

تبقى **الحرية** هدفا له الأولوية فى نضال التجمع ، حرية الوطن وحرية المواطن ، ومايتطلبه ذلك من تأكيد حرية الإرادة الوطنية وتأكيد حقوق الانسان المصرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويستمر اختيار التجمع **للاشتراكية** مستمدا ذلك من قناعته بأن اقامة **مجتمع اشتراكى ديمقراطى** فى مصر هو أفضل السبل لمواجهة ووقف التدهور المستمر فى أوضاع المجتمع المصرى ، بعد أن تأكد عجز الرأسمالية المصرية عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومطرده تخرج المجتمع من أزماته.

أما **الوحدة العربية** فهى أفضل طريق لنجاح التنمية الشاملة على النطاق العربى وعلى نطاق كل قطر من أقطاره ، لأنها عنصر حاسم فى تعجيل معدلات التنمية وشمولها المجتمع العربى كله بما فى ذلك المجتمع المصرى .

يعالج البرنامج بقدر كبير من الوضوح المضامين الجديدة لهذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة ، تلك المضامين التى تفرضها المتغيرات المصرية والعربية والعالمية ، موضحا أن تحقيقها يتطلب نضالا شاقا سوف يستغرق مرحلة تاريخية طويلة نسبيا ، وأن السعى لتحقيقها يجب أن يستند أساسا إلى تعميق التحولات الديمقراطية فى المجتمع المصرى **فالديمقراطية هى طريقنا إلى الاستقلال الوطنى والاشتراكية والوحدة العربية ، ولابد من مرحلة انتقالية يتم من خلالها السير قدما نحو مزيد من التقدم والتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.**

يقدم البرنامج العام الجديد تصورا متكاملا وتفصيليا لمجتمع المرحلة الانتقالية الذى سيقودنا من الواقع الرأسمالى المرفوض إلى المجتمع الاشتراكى المنشود . هذا المجتمع هو

البديل العملى الذى يقدمه حزبنا فى مواجهة مجتمع السلطة الرأسمالية الحاكمة ، أنه" **مجتمع المشاركة الشعبية** " وهو مجتمع تتزايد فيه باستمرار المشاركة بأوسع معانيها من جانب الجماهير ، ويؤدى كل انجاز فى بنائه إلى دعم النضال من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجى وتقوية الأمل فى امكانية الوصول إلى مجتمع الاشتراكية.

يطرح البرنامج العام المقومات الأساسية **لمجتمع المشاركة الشعبية** والتى هى فى جوهرها مقومات التنمية الوطنية المستقلة والمطردة حيث يركز بصفة خاصة على الإصلاح السياسى والديمقراطى الجذرى باعتباره الإطار الأمثل لبناء مجتمع المشاركة الشعبية وانجاز عملية التنمية ، هذا بالاضافة إلى وطنية التنمية واستقلاليتها واعتمادها أساسا على القدرات الذاتية للشعب المصرى ، وتنمية الانسان المصرى جسما وعقلا وروحا ، وتنمية قوى الانتاج المادية ، وتطوير التعاون كأداة رئيسية للتنمية بالمشاركة وحماية الفقراء ومحدودى الدخل ، وتحقيق العدل الاجتماعى والقضاء على الفقر ، وقيام الدولة بدور قيادى للتنمية فى إطار تعدد أشكال الملكية ، والتعامل الرشيد مع البيئة والتعاون العربى والتعاون مع الدول النامية.

وانطلاقا من أهمية التكامل بين العمل الوطنى الداخلى ودور مصر العربى وسياستها الخارجية ، يعطى البرنامج العام الجديد أولوية قصوى لعلاقات مصر بالسودان ودول حوض نهر النيل باعتبارها واحدة من أهم قضايا الأمن القومى المصرى ، ويحدد الأسس التى يتعين أن تحكم هذه العلاقة ، كما يؤكد على ضرورة استئناف مصر لدورها التاريخى فى دعم التطور المستقل للوطن العربى واستعادة التضامن العربى وتجاوز النتائج السلبية لأزمة الخليج وماأدت إليه من تعميق الانقسام العربى والعجز عن مواجهة الأخطار والتحديات الخارجية والعمل من أجل أولوية التنسيق العربى فى مواجهة اسرائيل باعتباره الأساس فى معالجة التوازن المختل اقتصاديا وسياسيا وعسكريا بين العرب وإسرائيل ، والعمل على استخدام كل أوراق القوة العربية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ويحدد البرنامج المهام التى تكفل تحقيق مصر لدورها العربى.

يطرح البرنامج سياسة خارجية لمصر تستوعب الحقائق الدولية الجديدة وتتعامل معها بكفاءة ، من خلال اعادة صياغة علاقاتنا الدولية فى إطار المصالح القومية لمصر والأمة العربية وحماية الأمن القومى ، وذلك من خلال التفاعل مع العالم ، والتوسع فى التعاون مع مختلف الدول والمؤسسات الدولية ، والاستفادة من مزايا التجارة الدولية التى تبنى على تحسين القدرة التنافسية ، والسعى إلى تحسين شروط التعامل وصولا إلى امكانية التأثير المتبادل مع العالم الخارجى ، وتعديل النظام الدولى ليصبح أكثر عدلا ، مما يتطلب تعزيز

التعاون المشترك والاعتماد الجماعى على النفس مع دول الجنوب.

هذه هى الملامح الأساسية لبرنامجنا العام الجديد « بناء مجتمع المشاركة الشعبية ، من أجل مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة » ، وهو يمثل اجتهادنا فى فهم وتقييم المتغيرات المصرية والعربية والدولية وموقفنا منها وبرنامجنا فى مواجهتها ، وهو اجتهاد قابل للتطوير والتعديل فى مؤتمراتنا العامة القادمة على ضوء الظواهر الجديدة التى قد تسفر عنها مستقبلا التطورات السياسية القادمة.

إننا على ثقة كاملة من أن جماهير شعبنا سوف تحتضن هذا البرنامج وتضيف إليه وتثريه من واقع طموحاتها وخبراتها ، وإذا كنا لم ننجح فى تحقيق كل مانصبو إليه فى معاركنا السابقة فاننا مطالبون بأن نهيئ لهذا البرنامج أفضل الظروف لتحقيقه بتطوير تنظيمنا الحزبى وتعزيز طابعه الديمقراطى وضمان انفتاحه على الحركة الجماهيرية ، واكتشاف أساليب نضالية جديدة تتناسب مع أوضاع المجتمع الجديدة ، وتكفل تحقيق أوسع تعبئة جماهيرية ممكنة لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ وتحويله إلى واقع ملموس ، بهذا نتقدم بالفعل على طريق بناء مجتمع المشاركة الشعبية، مجتمع التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وصولا إلى الاشتراكية.

الفصـــل الأول
عالم متغير ومجتمع مختلف

لانستطيع ونحن نستكشف آفاق المستقبل ونستعد لصياغة برنامج عام جديد أن نتجاهل تلك المتغيرات العميقة فى بنية المجتمع المصرى وماشهده العالم من حولنا من تطورات شملت مصر والوطن العربى . بل يتعين علينا أن نتعرف على هذه التطورات التى أدت إلى تغييرات شاملة مصرية وعربية ودولية وأن نفهم أسبابها وأهم النتائج المترتبة عليها ، وأن نركز على التطورات والظواهر الأكثر جوهرية الممتدة فى المستقبل ، تلك التى ستؤثر بشدة على مجتمعنا وعالمنا فى الفترة القادمة ، للعمل على تعظيم جوانبها الإيجابية والحد من اثارها السلبية ، من خلال إعادة النظر فى مناهج وأساليب عملنا ، وصياغة رؤية فكرية وسياسية جديدة نستطيع من خلالها مواجهة الحاضر ومشكلاته والتقدم بنجاح إلى المستقبل وآفاقه الرحبة . فماهى هذه التطورات والمتغيرات ؟ وإلى أى حد تؤثر فى حزبنا وأهدافه ومبادئه العامة؟ وكيف نستفيد منها فى صياغة برنامجنا العام الجديد؟

على المستوى المصرى:

استمرت سيطرة القوى الرأسمالية على الحكم والاقتصاد وتم التخلى التدريجى عن الجزء الأكبر من مكتسبات الطبقات الشعبية التى تحققت نتيجة لثورة يوليو خاصة فى عهدها الناصرى . وتحولت الدولة من أداة لقيادة التنمية وزيادة الاستثمار وتحديث المجتمع وتحقيق الاستقلال الاقتصادى والسياسى وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة عن طريق الملكية العامة وإعادة توزيع الثروة ونشر الخدمات المجانية وضمان تشغيل العاملين ، لتصبح أداة لإثراء القلة وفتح الطريق للتكسب الفردى بطرق مشروعة أو غير مشروعة . وقد أنتج ذلك تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى وانتشار البطالة خاصة بين الشباب من المتعلمين وزيادة حدة الفروق الطبقية والاجتماعية وتدهور مستوى الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الإسكان الشعبى وغيرها . مما أدى إلى تدنى نوعية الحياة وفقدان العديد من الشباب لأى آمال فى المستقبل ودفعهم لاستخدام العنف والقهر ضد مجتمع وجدوه يحاصر آمالهم ويتيح لقلة من الطفيليين والفاسدين مزيدا من الثراء ومن الاستهلاك الترفى الاستفزازى .

وقد أدى انخفاض معدلات النمو وانخفاض الطاقة التصديرية ، وزيادة العجز الغذائى ، وزيادة الواردات الاستهلاكية الترفيه إلى اتساع للعجز فى الميزان التجارى لم يسبق له مثيل (الصادرات تغطى ثلث الواردات فقط) وبالرغم من زيادة الموارد المصرية من النقد الأجنبى

من عوائد عمل المصريين العاملين فى الخارج وزيادة الصادرات من النفط ظهر العجز أيضا فى ميزان المدفوعات . وأنتج ذلك كله زيادة متسارعة فى حجم القروض

الخارجية التى استمرت فى الزيادة والتراكم لتصل فى بداية التسعينات إلى مايتجاوز ٥٠ بليون دولار تم اسقاط نصفها بعد حرب الخليج. رغم حصول مصر على معونة أمريكية مستمرة بدءا من توقيع اتفاقية كامب ديفيد وحتى الآن ٤٠٪ منها فى صورة منح.

آن هذا الرصد للاتجاه العام للتحولات فى مصر . لاينفى حدوث تقدم جزئى فى بعض المجالات . ونذكر على وجه التحديد:

ا - حدوث تطور ملموس فى مجال البنية الأساسية وعلى الأخص فى مجال المرافق العامة وعلى رأسها الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى والطرق والموانى.

ب - استمرار التحسن التدريجى فى بعض مؤشرات التنمية البشرية وخاصة فى مجال نقص معدلات الأمية وارتفاع توقع الحياة عند الولادة ونقص معدلات وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات.

جـ - التسريع فى معدلات بناء المدارس بعد أن وصل التدهور فى الأبنية التعليمية والتكدس فى الفصول حدا خطيرا . وبعد أن أبرز زلزال أكتوبر ١٩٩٢ مدى خطورة تلك الأوضاع.

د - التحسن فى انتاجية بعض الحاصلات الزراعية وعلى رأسها القمح . رغم تدهور انتاجية حاصلات أخرى وعلى رأسها القطن.

ولايتنافى ماتؤكده الأرقام عن انخفاض معدلات النمو، وخاصة النمو الصناعى منذ منتصف الثمانينات مع حقيقة نشوء مناطق صناعية جديدة فى مناطق مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر والعامرية وغيرها . فالنشاط الجديد كان يتم فى نفس الوقت الذى تتدهور صناعات أخرى بكاملها (النسيج مثلا) بما أنتج معدلات اجمالية ضئيلة للغاية للتقدم الصناعى.

وفى ظل هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية شهد المجتمع المصرى مزيدا من القيود المفروضة على الحياة السياسية ، وتراجعا فى الأوضاع الديمقراطية المنقوصة أصلا.

فلم يكتف الحكم بالعيوب الجوهرية فى دستور ١٩٧١ وخاصة قيام نظام الحكم على جمع كل السلطات تقريبا فى يد الرئيس الذى لايخضع للمساءلة ، وتقييد التعددية السياسية والفكرية واحتكار السلطة لحساب حزب واحد، ووجود سلسلة من القوانين الاستثنائية والمواد القانونية تنتهك حقوق الانسان والحريات العامة ، يتعارض بعضها مع نصوص فى الدستور ذاته ، وإحتكار الحكم لأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة وتعبيرها أساسا عن الحزب الحاكم..

وسياساته-كما فرضت حالة الطوارئ بصورة متصلة طوال ١٦ عاما دون أن يبدو فى الأفق نهاية لهذا الوضع الشاذ الذى يعطل نصوصا أساسية والقوانين العامة.

ومارست أجهزة الأمن فى ظل حالة الطوارئ الاعتقالات العشوائية والتعذيب بصورة منهجية جعلها سياسية ثابتة معتمدة من الحكم وأجهزة الأمن وأصبح العقاب الجماعى للمواطنين وسيلة مألوفة لتأديب المصريين من خلال حملات تشنها قوات الأمن المركزى على بعض القرى والأحياء السكنية ، ومن خلال التصدى لأى تحرك عمالياأو فلاحى أو طلابى سلمى للمطالبة بحقوق اقتصادية أو اجتماعية أو نقابية ، وعن طريق محاصرة القلاع الصناعية واقتحامها بالقوة.

وصدرت سلسلة من القوانين الاستثنائية التى تنتقص من الهامش الديمقراطى المحدود وتوسع الحكم فى تزوير الانتخابات والاستفتاءات العامة.

وتعرضت النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية ومنظمات المجتمع المدنى عامة لاعتداءات مختلفة من السلطة هددت بشل مؤسسات المجتمع المدنى.

وعلى الضفة الأخرى تصاعدت ظاهرة الجماعات التى ترفع شعارات منسوبة للإسلام وترفض المجتمع القائم وتكفره وتسعى لتغييره بالعنف والقوة . ومارست هذه الجماعات العديد من عمليات القتل والاغتيال الفردى والجماعى الذى استهدف رجال الشرطة والمواطنين العاديين مسلمين ومسيحيين والكتاب والمفكرين وبعض رموز الحكم . ولجأ بعض المقربين من هذه الجماعات أو المعبرين عن فكرها إلى ملاحقة المفكرين والكتاب والمبدعين لتكفيرهم واتهامهم بالردة ومصادرة إبداعاتهم.

ولم تستطع الأحزاب والقوى السياسية فى ظل هذه الأوضاع المنافية للديمقراطية ، وعدوان الحكم الدائم عليها وحملاته الدائمة ضد الأحزاب وأعضائها النشطين وفكرة التعددية الحزبية ذاتها ، وفى ظل غياب أو تعثر الديمقراطية الداخلية فى أغلبها ، وإفتقاد قناعة حقيقية بالديمقراطية بين عديد من كوادر وقيادات الأحزاب ، ويأس النخبة والجماهير من التغيير فى ظل هيمنة الحزب الحاكم .. لم تستطع الأحزاب والقوى السياسية أن تتقدم على طريق انقاذ الوطن من أزمته الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الوطنية من خلال اقرار البديل الوطنى الديمقراطى. وهو التحدى المطروح علينا الآن وفى السنوات المقبلة.

وكان من الطبيعى فى إطار مثل هذا الاختلال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى واستمرار الاعتماد على المعونة الأمريكية أن تقبل مصر بقدر من التبعية الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية . وأن تمارس دورا فى الترويج لقبول شروط الولايات المتحدة الأمريكية للسعى لتحقيق تسوية سياسية للنزاع العربى - الإسرائيلى ، هذا إلى

جانب قبول مصر بشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتثبيت وإعادة هيكلة الاقتصاد المصرى باتباع مجموعة من السياسات الانكماشية والتقشفية التى يقع عبؤها الأكبر على الطبقات الفقيرة وشرائح واسعة من الطبقات الوسطى .

وعلى المستوى العربى والاقليمى

بالرغم من الجهود المحدودة في اتجاه احياء التضامن العربى فى مواجهة إسرائيل. فقد فشل العرب فى تكوين جبهة عربية متحدة لمقاومة الامبريالية والصهيونية وزادت فرقة العرب كنتيجة لتكدس الثروة النفطية في يد القلة وعدم النجاح فى تحقيق تنمية مطردة على المستوى القطرى أو القومى . وتمكن الغرب من فل استخدام سلاح النفط بعد أن بادر المستهلكون بتنظيم جبهتهم ونجحوا فى الحد من الطلب على النفط في الوقت الذى فشلت فيه منظمة الأوبك فى الاتفاق على الحد من الإنتاج ، وقد أدى ذلك إلى تخفيض أسعار النفط خاصة بعد تسابق ايران والعراق على زيادة الإنتاج النفطى لتمويل الحرب التى اشتعلت بينهما . وأدى تخفيض الأسعار مع انخفاض الإنتاج الى تحول الفائض فى موازين مدفوعات الدول النفطية إلى عجز . وبدأ تآكل الفوائض المالية التى كانت قد تكدست لدى بعض الدول العربية وانخفضت معدلات النمو الاقتصادى فى الدول النفطية ثم فى الدول غير النفطية التى كانت قد أصبحت تعتمد على عوائد عامليها فى الخارج وعلى التدفقات المالية من الدول العربية كمصدر من مصادرها الخارجية. وزادت كنتيجة لذلك ونتيجة للسياسة الاقتصادية التى اتبعتها أغلب الدول العربية حجم مديونية الدول العربية ومنها مصر والعراق و الأردن والجزائر والمغرب . وقد أدى التدهور الاقتصادى فى أوضاع العراق الذى بدد جزءا كبيرا من ثروته فى الحرب ضد إيران إلى محاولة حل الأزمة عن طريق احتلال الكويت وإدماجها فى العراق عن طريق عدوان مسلح لم يكن له نظير سابق فى العالم العربى . وقد استتبع العدوان تدخلا دوليا عسكريا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإجبار العراق على الانسحاب دمرت فيه أداة الحرب الأمريكية القاعدة الهيكلية للاقتصاد العراقى ، ومنشآته الانتاجية ، فضلا عن جيشه وأسلحته . واستمرت الولايات المتحدة وحلفاؤها تفرض حصارا اقتصاديا قاسيا على الشعب العراقى تحت دعوى إجبار نظام الحكم على التخلص من أسلحة الدمار الشامل وعلى الالتزام بشروط وقف القتال كما صاغتها قرارات مجلس الأمن بمبادرة وضغط من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أصابت كارثة العدوان العراقى مفهوم القومية العربية والوحدة العربية فى الصميم . واشتد التنازع العربى العربى الذى امتد ليشمل العلاقات بين الشعوب مما سمح باعادة الوجود العسكرى الأمريكى إلى منطقة الخليج لحماية نظمه وأهله من عدوان محتمل من شقيق

عربى على أشقائه الأقربين وهو فى الحقيقة يحمى مصالح أمريكا

ومن ناحية ثانية فان الحرب قد استنزفت ماتبقى من أرصدة عربية– التى استهلك جزء منها من قبل فى التسليح غير المجدى - لدفع تكاليف الحرب وتكاليف الوجود العسكرى الغربى أو الحشد العسكرى بعد ذلك ولدفع تكاليف إعادة بناء ماخربته الحرب.

وقد أدى تراجع الشعور القومى ، وأزمة التنمية ، وغياب الديمقراطية إلى انتعاش التعصب الطائفى والعرقى بين الجماعات المكونة للوطن ، مما هدد أكثر من قطر عربى بالانقسام والتجزئة خاصة فى ظل الممارسات الأمريكية الهادفة إلى السيطرة على المنطقة العربية وإنهاء مشروعها القومى ، مما أدى إلى تهديد وحدة العراق والسودان واشتعال الحروب القبلية فى الصومال التى أدت إلى التصفية الواقعية لدولته. ورغم أن التنوع العرقى فى الوطن العربى يمكن أن يكون مصدر إثراء ثقافى وحضارى إلا أن فشل السلطات الحاكمة فى توفير الشروط الديمقراطية للأقليات لتمارس حياتها بحرية هو المسئول عن هذه الظاهرة السلبية.

ورغم الانتفاضة العارمة للشعب الفلسطينى واستمرار نضاله بأساليب مبتكرة على أرض فلسطين لمدة تزيد عن العامين فى مواجهة جيش مسلح بأحدث الأسلحة وأشدها فتكا ، ورغم نجاح الشعب اللبنانى فى إجبار إسرائيل على الجلاء من جزء من أراضيه التى احتلتها إسرائيل ١٩٨٢ ، ورغم ادراك عديد من القوى الاجتماعية العربية لأهمية مقرطة الحكم والسلطة والمجتمعات العربية فان النضال الشعبى العربى لم ينجح إلا بشكل محدود فى رد الهجمة الامبريالية على المنطقة ولا فى إجراء تغيير فى أساليب الحكم والسلطة التى زاد قهرها لشعوبها.

وعقب نهاية حرب الخليج وفى إطار الانقسام العربى الشديد وخضوع العرب المتزايد للولايات المتحدة واعتمادهم عليها لحمايتهم ، وفى إطار الأوضاع العالمية الجديدة رتبت الولايات المتحدة لتسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى تحت إشرافها . وأجبر الحكام العرب على التفاوض مع إسرائيل فرادى استمرارا لنهج كامب ديفيد والصلح المنفرد بين حكومتى مصر وإسرائيل وعلى أن تواكب المفاوضات بين إسرائيل وكل دولة عربية مفاوضات متعددة الأطراف تشمل مجموعة الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبى واليابان للتفاوض حول الموضوعات التى تهم إسرائيل بما فيها العلاقات الاقتصادية فى المستقبل ، ومشروعات التنمية الاقليمية ، ونزع السلاح والمياه وغيرها.

وبينما تعثرت المفاوضات بين إسرائيل والسوريين واللبنانيين فان منظمة التحرير التى فقدت أكثر حلفائها بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ، والتى

أصبحت مهددة بفقد جزء من قاعدتها الوطنية فى الداخل ، وبتهويد مزيد من الأرض الفلسطينية نتيجة لتدفق المستوطنين من الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا قد قبلت بمفاوضات سرية منفردة مع إسرائيل انتهت إلى إعلان مبادئ فى أوسلو لتكون أساسا للتسوية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين . وهى مبادئ تعطى الفلسطينيين الحق فى حكم أنفسهم ذاتيا فى الضفة والقطاع . وتسمح بدخول قوات فلسطينية لتولى مسئولية الأمن فى المناطق التى تجلو عنها القوات الإسرائيلية وتسمح بوجود سلطة وطنية فلسطينية داخل الأرض المحتلة فى مواجهة مباشرة مع العدو الإسرائيلى ويستطيع الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة الحكم عليها من خلال ممارساتها لمسئولياتها، بينما تبقى المسائل الأساسية المتعلقة بحق العودة وبالقدس وتحديد الحدود النهائية وبالسيادة على الأرض إلى مرحلة التسوية النهائية التى تتم فى مدة لاتتجاوز خمس سنوات . وإلى جانب الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى تم توقيع معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل بعد أن قبلت الأردن بتأجير مناطق معينة من الأرض الأردنية لإسرائيل.

وانتهزت إسرائيل والولايات المتحدة فرصة الاتفاقات الفلسطينية والإسرائيلية الأردنية لتتحرك بسرعة لانهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وفى محاولة فتح الطريق لإسرائيل للمشاركة فى اتفاقات اقتصادية مع الدول العربية خاصة مع منطقة الخليج والمغرب العربى، وسعت قيادة حزب العمل التى كانت تتولى مسئولية التفاوض إلى إزالة كل العوائق التى يمكن أن تحول بين إسرائيل وبين التغلغل فى الأسواق العربية ، والمشاركة فى استغلال مواردها وأسواقها . وطرح مشروع لتكوين شرق أوسط جديد يعطى دورا قياديا لإسرائيل ويكون بديلا للتكامل العربى والتوحد العربى .

وهرولت أكثر من دولة عربية لانشاء علاقات مع إسرائيل قبل أن تتم التسوية للصراع العربى الإسرائيلى . وارتفع أكثر من صوت عربى ينادى بضرورة حفز إسرائيل لعقد اتفاقات سلام نهائية مع العرب والجلاء عن أراضيهم عن طريق إنهاء أى قيود على هيمنة إسرائيل على العرب. وتم للدفع فى هذا الطريق تنظيم وعقد مؤتمرات متتالية تضم الحكومات ورجال الأعمال العرب والإسرائيليين فضلا عن مستثمرين أجانب من مختلف الأقطار ، بينما فشل العرب فى التحرك فى اتجاه تحقيق تنمية عربية تكاملية أو حتى فى التنسيق فيما بينهم فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف أو المفاوضات القطرية القائمة.

ورغم التنازلات الفلسطينية والعربية الكبيرة ، فقد ماطلت الحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب العمل ومن بعده الليكود فى تنفيذ اتفاقات أوسلو بحجج مختلفة وتصاعد تيار التشدد الإسرائيلى الرافض لأى" تنازلات " عن الأرض . ودخلت مفاوضات السلام فى أزمة إثر أزمة

بما أدى إلى توقفها أكثر من مرة ، خاصة أن إسرائيل واصلت توسيع الاستيطان فى الضفة والقطاع وعطلت جلاء القوات الإسرائيلية عن باقى الأرض المحتلة.

وبالرغم من ذلك فقد قامت الولايات المتحدة بحماية السلوك الإسرائيلى المتغطرس والمتسلط والعدوانى باللجوء إلى حق النقض والفيتو لمنع أى إدانة للاستيطان الإسرائيلى بواسطة مجلس الأمن الدولى. كما حمت الولايات المتحدة استمرار تملك إسرائيل للأسلحة النووية . وعدم خضوعها لمعاهدة منع انتشار السلاح النووى . فى الوقت الذى تمارس أقصى درجات الضغط لمنع العرب ودول أخرى من ملكية أى نوع من أسلحة الدمار الشامل كسبيل لتحقيق قدر من التوازن الاستراتيجى مع التسلح النووى الإسرائيلى..

وإلى جانب الاختراق الإسرائيلى للوطن العربى وتعقد وتعثر محاولات الوصول إلى تسوية سلمية ، يعانى الوطن العربى من تدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأسباب مختلفة خارجية أو داخلية.

ويأتى فى مقدمة الأسباب الخارجية التدخل والضغوط الأمريكية المستمرة لتوقيع شكل أو آخر من أشكال العقاب أو الحصار لأى نظام عربى تراه الولايات المتحدة مناهضا لأهدافها ، كما هو الحال بالنسبة للنظام العراقى والليبى والسورى . كما تستخدم الولايات المتحدة سلاح الضغط الاقتصادى والمعونة الخارجية كأدوات لتشكيل السياسة الخارجية والداخلية لعدد من الدول العربية وفق ماتراه الولايات المتحدة الأمريكية مناسبا لها.

وتتمثل الأسباب الداخلية للتدهور فى فشل جهود التنمية (حتى رغم تحديث البنية الأساسية فى بعض المجتمعات العربية وبناء قواعد انتاجية جديدة فى أكثر من قطر عربى) واستمرار أنظمة حكم قهرية تقليدية أو غير تقليدية ، وتعثر محاولات التحول الديمقراطى ، وانتشار الاتجاهات السلفية واستغلالها المشاعر الدينية كأداة للتعبئة لاقامة حكم استبدادى ، ولجوئها إلى تكفير خصومها واستخدامها لوسائل العنف والقتل كأداة لترويع الخصوم وتمهيد الطريق لاقامة دولة دينية . وقد أدى ذلك إلى شق القوى الشعبية فى أكثر من بلد عربى رأسيا بين أنصار الدولة الدينية وأنصار الحكم المدنى مما أشعل نار العنف والارهاب وهدد باحداث تجزئة فى أكثر من قطر عربى . هذا فضلا عما أدى إليه العنف والعنف المضاد فى بعض الدول العربية من انهيار اقتصادى وشلل كامل فى مختلف نواحى الحياة والمجتمع وشكل إعاقة اضافية للتطور الديمقراطى السلمى.

أما على المستوى العالمى فان المتغيرات كانت أكثر غصفا . فمن ناحية تأزمت أوضاع المجتمع السوفيتى والمجتمعات الشبيهة بدءاً من منتصف السبعينات مما طرح محاولة للإصلاح الجذرى للنظام والدولة تحت شعارى المصارحة واعادة البناء . إلا أن هذه المحاولة

التى يتشكك البعض فى حقيقة نواياها لم يكتب لها النجاح . وانتهت بانهيار الدولة السوفيتية وتجربة البناء الاشتراكى وفق النموذج السوفييتى فى كل من الاتحاد السوفييتى ودول الكتلة الشرقية التى كانت حليفة له . وبدأ التحول إلى نوع من اقتصاد السوق وإلى نوع من الرأسمالية الفجة التى مكنت قلة من المغامرين والفاسدين والمضاربين من إحداث تراكم مالى كبير فى وقت يزداد فيه الاقتصاد والإنتاج تدهورا ويزداد فيه إفقار وملق الجماهير الشعبية الواسعة وتتدهور فيه خدمات التعليم والصحة وغيرها.

وأدى انهيار الدولة السوفيتية والتغيرات فى دول شرق أوروبا الى انتهاء الحرب الباردة وإنهاء سباق التسلح الناجم عن القطبية الثنائية وتفرد الولايات المتحدة بامكانية استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها لفرض نفوذها. وأخذ حلف الأطلنطى يبتلع بلدان المنظومة الاشتراكية السابقة واحدة بعد الأخرى ويفرض سطوته عليها جميعا.

وقد صاحب تأزم ثم انهيار التجربة السوفيتية صعود الريجانية والتاتشرية فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . وبدء تفكيك دولة الرفاهة فى غرب أوروبا - الذى يلقى معارضة قوية من الشعوب ومن القوى اليسارية تمسكا بحقوقها الاجتماعية - ونشر أيديولوجية آلية السوق على النطاق العالمى . وكان ذلك هو التعبير السياسى للتحولات التدريجية التى حدثت فى إطار الرأسمالية فى دول العالم المتقدم حيث تحولت الرأسمالية من طابعها القومى إلى رأسمالية ذات طابع عالمى ، وتجلى ذلك فى عقد اتفاق الجات ١٩٩٤ وانشاء منظمة التجارة العالمية مما يعكس تعمق ظاهرة الكوكبة والزيادة الكبيرة فى دور الشركات متعدية الجنسية. وصاحب الكوكبة وارتبط بها ودفع إليها ونتج عنها فى نفس الوقت التسارع فى الثورة العلمية والتكنولوجية وبخاصة تطبيقاتها فى ميدان المعلوماتية . بما غير طابع العمليات الإنتاجة وعمليات التسويق والإدارة ، ونوعية القوى العاملة ، ودور الحكومات الوطنية . ودور وفعالية منظمات العاملين ، ومنظمات العمل الأهلى الأخرى وغيرها.

ورغم الطابع الإيجابى للثورة العلمية والتكنولوجية وبالرغم من أنها قد تفتح المجال أمام الدول النامية لتحقيق طفرات كبيرة على مسار التقدم ، إذا ماسارعت ببناء قواعدها الوطنية للعلم والتكنولوجيا . وبالرغم مما ترتب عليها من تقدم فى مجالات الصحة والتعليم والمواصلات والاتصال والزراعة والصناعة إلا أن الدول الرأسمالية المتطورة استفادت من هذه الثورة أكثر من غيرها بحكم أنها المسيطرة على عمليات انتاجها وتوزيعها

فقد تحولت المعرفة والسيطرة عليها لتصبح العامل الأكثر أهمية فى تحديد القدرة التنافسية لمختلف منتجى السلع والخدمات فى السوق الذى أصبح بدوره عالميا . ومكن

التطوير في المعلوماتية الشركات متعدية الجنسيات من ممارسة الإنتاج في أكثر من منطقة من مناطق العالم مع الاحتفاظ بقدرة مراكز الشركات على التوجيه والرقابة على مختلف مراكز الانتاج التابعة لها أو التي تمارس الإنتاج لصالحها . وأدى التطور في الهندسة الوراثية وفي علم المواد إلى تغيير شامل في بعض العمليات الانتاجية وإلى فقد العديد من الموارد الطبيعية لأهميتها كقاعدة للصناعات مما أدى إلى تهميش دور بعض منتجي المواد الأولية والموارد المعدنية خاصة في الدول المتخلفة.

وقد زادت الهوة بشدة بين البلاد الصناعية المتقدمة في الشمال ، والدول النامية في الجنوب ، رغم تمكن عدد محدود من الدول في شرق آسيا وجنوبها الشرقي وفي أمريكا اللاتينية من تحقيق معدلات عالية للتنمية ومن الانضمام إلى مجموعة الدول الصناعية الحديثة القادرة على التنافس في السوق الدولي وعلى التصدير للعالم الخارجي والتي بدأت الآن تواجه أزمة. وقد بقيت قيادة الاقتصاد الدولي مركزة في يد الدول الصناعية السبع الكبرى التي يمثل مجموع ناتجها المحلي الإجمالي حوالي ٧٤٪ من الناتج المحلي لمجموع دول العالم . والتي يتم التنسيق فيما بينها عن طريق اجتماعات دورية للقمة. وتمارس هذه الدول قيادة الاقتصاد الدولي عن طريق المؤسسات المالية والتجارية الدولية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - منظمة التجارة العالمية . وقد نجحت هذه المؤسسات في إحداث تغيير شامل في البيئة الاقتصادية العالمية . حيث فرضت برامج للتثبيت وإعادة الهيكلة على العديد من الدول النامية تم في إطارها محاولة معالجة العجز في موازين المدفوعات ، وفرض إدارة مالية نقدية ومالية حازمة عليها ، وجرى تقليص دور القطاع العام وفتح الطريق لخصخصة النشاط الانتاجي ، و" ما اسمي بتحرير " التجارة الخارجية وفتح الأسواق لتدفق السلع ورأس المال . ورغم الاتجاه إلى عالمية الأسواق وفرض حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال على النطاق العالمي دون قيود (مع تشديد القيود على حركة العمل عبر الحدود) ، ورغم ظاهرة الكوكبة فان التنافس بين الدول الرأسمالية المتقدمة قد دفعها إلى تشكيل تجمعات اقتصادية ضخمة يضم كل منها عددا من الدول المشتركة في المصالح التي تكون فيما بينها سوقا مشتركا أو منطقة للتجارة الحرة يتمتع فيها أعضاء السوق أو منطقة التجارة بميزات لايشاركهم فيها المتعاملون من خارج السوق.

وتتصارع في إطار السوق العالمي **منظمات متنافسة مثل الاتحاد الأوروبي الذي** يضم خمس عشرة دولة أوروبية في أوربا الغربية وتسعى لضم باقي أوروبا وفتح باب المشاركة مع دول خارج الاتحاد في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة التجارة الحرة **لأمريكا الشمالية " الـ نافتا "** والتي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وتسعى للتوسع لتشمل أمريكا

الوسطى وأمريكا اللاتينية ، وتتكون تدريجيا مجموعة اقتصادية ثالثة تتمحور حول اليابان وتضم دول شرق اسيا وجنوب شرق اسيا . وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية فى نفس الوقت إلى تكوين منطقة تجارة حرة تشمل شاطئ المحيط الهادى لتضم شرق آسيا وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا.

على أن التقدم العلمى والتكنولوجى وزيادة القدرة على الانتاج لم تنجح فى القضاء على الفقر حتى فى الدول المتقدمة . فالبيئة الاقتصادية الجديدة بيئة تتفاقم فيها التناقضات وتتزايد فيها الفروق بين دول العالم المتقدمة والدول النامية من ناحية ، وبين الطبقات والفئات الاجتماعية فى داخل كل قطر من الناحية الأخرى . إن النمو الاقتصادى يتم فى البلاد المتقدمة دون أن يصحبه زيادة فى التوظف بما يسبب انتشار بطالة ممتدة تهدد حتى المهنيين والاداريين جنبا إلى جنب مع القائمين بالإنتاج . وإلى جانب الثراء المتزايد لبعض الفئات تنتشر جيوب الفقر فى أكثر الدول ثراء . وينحدر مستوى الدخل بالنسبة للفرد الواحد من السكان فى العديد من الدول النامية حيث يعيش أكثر من مليار من السكان فى حالة فقر وحرمان (بدخل يقل عن دولار واحد للفرد فى اليوم.)

ويؤدى وجود جزء من الدول الثرية فى محيط من الدول الفقيرة إلى زيادة حركة الهجرة القانونية وغير القانونية من الدول النامية الفقيرة التى تعانى من مستوى مرتفع من البطالة إلى الدول الأكثر تقدما . وينشأ من حركة الهجرة مع وجود البطالة فيها فى نفس الوقت تصاعد التعصب العنصرى ضد الوافدين من الخارج فى أغلب الدول الصناعية المتقدمة، رغم وجود تيار ديمقراطى يدافع عن حقهم فى استمرار الاقامة والتمتع بالميزات المترتبة على ذلك.

وإلى جانب التعصب فى الدول المتقدمة ضد المهاجرين خاصة من ذوى الهوية الثقافية والحضارية المختلفة ، فان انهيار تجربة البناء الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى والدول الحليفة له ، قد اقترن باشتداد الصراعات العرقية التى أخذ بعضها شكل الحروب بين القوميات التى عاشت متآخية خلال فترة تاريخية طويلة . وانتشرت الحروب القبلية والعنصرية بصفة خاصة فى أفريقيا حيث تشتد الفاقه وتفقد مختلف الفئات أى أمل فى مستقبل أكثر اشراقا ، وحيث تحولت الدولة فى بعض الأحيان إلى عصابة للنهب والإثراء متخلية عن دورها فى توحيد البلاد.

أن مشكلة القوميات ظاهرة عالمية لاتقتصر على دول الاتحاد السوفيتى السابقة فهى موجودة فى بعض بلدان أوروبا وفى غيرها ولها أسباب تاريخية ويتطلب حلها مزيدا من الإجراءات الديمقراطية التى تعترف بالتنوع العرقى ومايترتب على ذلك من حقوق.

الفصل الثانى

من أجل مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة

هذه التغييرات العاصفة التى حدثت على المستوى المصرى والعربى والعالمى تستوجب إعادة النظرفى وسائل الحزب النضالية ونظرته للمسار الذى يتعين انتهاجه للانتقال بمصر إلى آفاق التقدم والتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وأن يحدد الحزب ملامح وأبعاد المرحلة الانتقالية التى يتعين اجتيازها بنجاح لتوفير الشروط الضرورية لتهيئة المجتمع لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية.كما تستوجب أن يوضح الحزب لجماهيره الأسباب التى يستند إليها فى تمسكه بأهدافه الاستراتيجية ومبادئه العامة ، وتوضيح المضامين الجديدة لهذه الأهداف التى تفرضها الظروف الجديدة ، وهذا مانعالجه بالتفصيل فى هذا الفصل.

المبادئ العامة للحزب :

من المهم أن يكون واضحا منذ البداية أن المبادئ العامة التى تأسس عليها حزب التجمع سنة ١٩٧٦ لاتفقد قيمتها وأهميتها ودورها الأساسى فى تحقيق التلاقى الفكرى لأعضاء الحزب وقيادته وفى توجيه نشاطه ونضاله المستقبلى رغم هذه المتغيرات .ان جوهر هذه المبادئ لايزال صالحا كأساس لنضال الحزب ونشاطه المستقبلى بصرف النظر عن الصياغة التى تمت بها هذه المبادئ والتى تأثرت بظروف نشأة التجمع ويستمر الاستناد إلى جوهر هذه المبادئ عند تجديد برنامج الحزب وتطويره ليصبح أكثر اتساقا مع الواقع المتغير . وهذه المبادئ وردت فى الفصل الثالث من الباب الأول لبرنامجه الأول والتى تتلخص فيما يلى:

١) إن التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى تنظيم جماهيرى يتسع لكافة التيارات والقوى الوطنية والتقدمية والوحدوية التى تناضل من أجل تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة . وتقبل العمل فى إطار التجمع ملتزمة ببرنامجه السياسى ولائحته الداخلية.

٢) الإيمان بأن الحركة الجماهيرية المستقلة هى أساس قيام الحزب واستمراره وتطوره مما يوجب العمل المستمر على تطوير استقلالية مبادرات الحركة الجماهيرية كأساس للعمل السياسى للطبقات الشعبية.

٣) النضال من أجل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ومواصلة السير على طريق التحول الاشتراكى الذى أعلنته ثورة يوليو فى إطار المشروعية القائمة والتى تستند إلى دستور ١٩٧١ مع التأكيد على أن الديمقراطية هى الأرضية الوحيدة التى يمكن أن يقوم

عليها ويزدهر فى ظلها نضال جماهير التجمع.

٤) التأكيد على أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت نقطة تحول حاسمة فى تاريخ الشعب المصرى بما حققته من إنجازات ضخمة وماشقته من طريق يتعين السير فيه إلى الأمام ورفض التوقف عند نقطة معينة أو التراجع للخلف وضرورة الحرص على دعم إيجابيات ثورة يوليو والنضال من أجل تطويرها.

٥) النضال من أجل تحرير الأرض العربية المحتلة واسترداد حقوق شعب فلسطين والوقوف بحزم ضد مخططات الإمبريالية والصهيونية، والتضامن الفعال مع شعوب العالم الثالث فى نضالها من أجل التحرر السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وبناء اقتصاد دولى جديد ودعم دور حركات عدم الانحياز والتأكيد على أهمية الجبهة العالمية المعادية للامبريالية والنظر إلى الحركة الوطنية المصرية كجزء من حركة التحرر الوطنى العالمية التى تحرص على وحدة صفوفها وتطوير نضالها . وتوثيق عرى الصداقة مع سائر القوى المناصرة لحقوقنا الوطنية والمناضلة من أجل السلام.

٦) التأكيد على أن الحرية السياسية لاتنفصل عن الحرية الاجتماعية التى تتحقق بنضال شعبى لانجاز تحولات جذرية عميقة فى المجتمع فى إطار من الحرية وممارسة ديمقراطية جادة.

٧) ان استكمال مهام الثورة الوطنية ومواصلة السير على طريق التحول الاشتراكى يتطلب قيام العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين بدور أساسى فى إنجاز عملية التحول وقيادتها.

٨) الالتزام بحل التناقضات بين الطبقات سلميا على أساس من الشرعية . وهو مايتطلب النضال لتحقيق العدل الاجتماعى وتأمين الحاجات الضرورية لكافة المواطنين واشتراكهم فى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بطرق ديمقراطية.

٩) دعم الوحدة الوطنية للشعب المصرى وإلغاء كل صور التمييز والقهر فى المجتمع وتحقيق المساواة الكاملة بين جميع المصريين بغض النظر عن الدين والانتماء الاجتماعى والموقف السياسى وذلك بتعميق الممارسة الديمقراطية وتوسيع الحريات السياسية وعدم استبعاد أى قوة سياسية أو طبقة من العمل الوطنى بأساليب إدارية.

١٠) الكفاح من أجل انتصار وتعزيز روح الإخاء والتسامح والمسلك المتحضر بين جميع المصريين على اختلاف أديانهم . والدعوة إلى بعث أفضل تقاليد التسامح الدينى والانتصار للعقل التى سادت أزهى عصور الحضارة العربية الإسلامية.

١١) إعلان أن الهدف النهائى لنضال الحزب هو إقامة المجتمع الاشتراكى الخالى من الاستغلال ، وبيان أن إقامة هذا المجتمع فى المستقبل يتطلب إتمام التنمية الاقتصادية الشاملة بالاعتماد على النفس ، والوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير ، وأن يتم ذلك كله بمشاركة

الجماهير بفعالية فى تدبير شئون البلاد على كل المستويات.

وبيان أن صورة الاشتراكية فى مصر والطرق المحددة لتحقيقها ليست محددة سلفا فى كتاب أو فكر معين . ولن يتم الوصول إليها إلا عن طريق تكاتف قوى التقدم فى مصر فى دراسة واقعنا واكتشاف طرق التقدم عن طريق الالتحام بالجماهير والتعلم منها والسعى لقيادة حركتها.

١٢) التأكيد على أن الإيمان بالأديان السماوية من حيث هى نظام الهى جاء لإسعاد الناس ، وفهم الأديان فى ضوء العقل والاجتهاد هو ظاهرة خلاقة تسهم فى تنمية المجتمع وتحرره من الاستعمار والاستغلال والتخلف . وتؤكد حق الانسان فى الأمن والحرية والتقدم والرخاء دون تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو الدين.

١٣) التأكيد على أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية وأن القومية العربية حركة ثورية معادية للامبريالية ذات طابع شعبى وديمقراطى ومحتوى تقدمى . وإعلان أن الوحدة العربية هى هدف نضالى ثابت للحزب يسعى لتحقيقه بالتعاون مع الحركات الوطنية والقومية فى أرجاء الوطن العربى بالسعى لتحقيق التحرر السياسى والاقتصادى الكامل لكل الأقطار العربية ونجاح التنمية الشاملة فى كل منها بما يستلزم تكاملا اقتصاديا عربيا ونضالا مشتركا لمنع امتداد سياسة الجسور المفتوحة مع إسرائيل لأى جزء من الوطن العربى.

أن جوهر هذه المبادئ لايزال صالحا كأساس لنضال الحزب ونشاطه المستقبلى بصرف النظر عن الصياغة التى تمت بها هذه المبادئ والتى تأثرت بظروف نشأة التجمع ،

رؤية مستقبلية

أن الحزب يتمسك بهذه المبادئ وبأهداف النضال لأنها تعبر عن القيم الانسانية والديمقراطية والوطنية التى يتبناها التجمعيون . ولأنها تبقى أساسا صالحا لبناء مجتمع المستقبل الذى يسوده الديمقراطية ويتحقق فى إطاره العدل الاجتماعى وينتفى فيه التمييز على أساس من الدين أو اللون أو الجنس . والذى يحقق تقدما مطردا يمكن من التحسين المستمر لنوعية حياة المواطنين.

لكن التجمع يقدم فى نفس الوقت رؤية جديدة لهذه الأهداف على ضوء الخبرة التاريخية وعلى ضوء التطورات العالمية والاقليمية والمصرية ويوضح التجمع لذلك رؤيته حول:

قضايا الحرية والاستقلال الوطنى فى هذا العصر

ولماذا تستمر الاشتراكية هى مستقبل مصر؟

وماهى ملامح اشتراكية المستقبل؟

وكيف تتم الوحدة العربية مستقبلا

وماهى ضرورتها بالنسبة لمصر والوطن العربى؟

ان الوضوح الفكرى حول هذه القضايا هو ضرورة يفرضها واجبنا أمام شعبنا فى هذه الفترة التى تختلط فيها المفاهيم . كما أنه أمر لازم لتحقيق وحدة الحزب الفكرية ولتكون مرشدا فى نضاله السياسى الراهن وفى المستقبل المنظور-إلى أن يتم تحقيق أهدافنا الاستراتيجية التى تتطلب عملا دؤوبا على أكثر من جبهة عبر فترة زمنية طويلة.

على أنه من المهم قبل التطرق لتوضيح رؤيتنا حول هذه القضايا أن تؤكد مرة أخرى على ماورد فى صدر المبادئ العامة من أن التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى " حزب سياسى يلتقى أعضاؤه حول الالتزام ببرنامج للنضال السياسى يجسد رؤيتهم السياسية المشتركة لقضايا الوطن ومتطلبات تطوره والأهداف التى يناضل التجمع من أجل تحقيقها ".

ونعيد أيضا التذكير بأنه إذا كان التجمع عند بدايته قد ضم قوى من منابع تاريخية وفكرية متعددة يجمع بينها منطلق فكرى مشترك يميزها عن القوى السياسية الأخرى التى تنتشر على الساحة المصرية فان ممارسات التجمع ونضاله لأكثر من عشرين عاما قد عمقت ماهو مشترك بين القوى المختلفة التى شكلته بما أدى إلى ذوبان الفروق على أساس من المدارس الفكرية للأعضاء ونشأة قاعدة فكرية مشتركة مع تعدد فى الآراء والاتجاهات السياسية والمواقف اليومية . كما ضم التجمع عضوية جديدة التحقت به على أساس برنامجه ونضاله الفعلى دون الارتباط بأى فكر مسبق . وأصبح التجمع بحق حزبا سياسيا موحدا حتى وان برزت بين وقت وآخر خلافات حول عدد من القضايا بين أعضائه فالخلافات لم تعد تبنى على أساس الأصول التاريخية . وهى تعالج عادة بالحوار وبطريقة ديمقراطية مهما اشتد الاختلاف أو حتى التوتر حول البعض منها. ويميزها أنها تدور فى إطار الخلاف المشروع بين اتجاهات وتيارات سياسية أنضجتها وبلورتها مسيرة الحزب النضالية وينبغى تمكينها من التعبير بحرية عن آرائها وتصفية خلافاتها ديمقراطيا.

وقد تأكد فى إطار نضال الحزب تمسكه بالديمقراطية الداخلية وارتباطه بها فقد حرص الحزب وأعضاؤه على إعمال اللائحة واحترام مشروعيتها والالتزام بديمقراطية المناقشة والتصويت بالنسبة لكل القضايا والقرارات الرئيسية. وتم فتح المجال لأكثر من حوار حول ماقد يوجد من خلافات داخل الحزب تم فى إطارها التعبير بحرية عن كل وجهات النظر المختلفة أو المتصارعة . ويبقى الحزب متمسكا بوحدته رغم أى خلافات أو توترات طرأت فى الماضى ويحتمل أن تطرأ فى المستقبل . فالاختلاف فى الرأى من طبيعة الأمور . وإذا جرى التعامل معه على نحو رشيد يصبح وسيلة للتطور والتقدم.

ويمارس الحزب نشاطا جبهويا مع أحزاب أخرى على الساحة المصرية بالنسبة للقضايا المشتركة التى هى موضع اتفاق . بينما انفرد بمواقف أخرى ميزته خاصة فيما يتعلق بالدفاع عن مصالح الفقراء والمسحوقين والفئات الأكثر ضعفا فى المجتمع . **وقد ميز ذلك الحزب كحزب تقدمي يناضل من أجل تغيير شامل فى طبيعة السلطة وفى أسلوب الحكم وفى شكل التنظيم الاقتصادى الاجتماعى القائم بما يضمن تحقيق تنمية مطردة فى إطار من الاستقلال والاعتماد على النفس تمكن مصر من تصفية التبعية والقضاء على العوز والفقر وتحقيق تحسن مطرد فى نوعية الحياة فى إطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعى.**

الوطنية فى عالم الكوكبة

تبقى الحرية هدفا له الأولوية فى نضال التجمع . وتعنى الحرية بالنسبة للحزب حرية الوطن وحرية المواطن .وسوف نعالج قضايا حرية المواطن فى الفصل الثالث أما تعنى حرية الوطن فأنها تحرر الإرادة الوطنية من السيطرة الخارجية وحرية الشعب فى اختيار شكل التنظيم الاقتصادى الاجتماعى الأكثر مناسبة لمصر. واختيار طريق التنمية المحقق لمصالح الشعب . ويتطلب ذلك النضال للتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، وهو مايرتهن بوجود السلطة فى يد تحالف طبقى يتبنى استراتيجية التنمية المستقلة.

وإذا كان الاتجاه نحو الكوكبة ، وفرض " تحرير" التجارة وغير ذلك من صعوبات التنمية المستقلة يطرح مزيدا من التحديات لجهود تحقيق الاستقلال الوطنى، إلا أن حرية الإرادة الوطنية تبقى دائما شرطا أساسيا لتعبئة كل الجهود الوطنية لبناء الوطن ، كما أنها شرط بناء قاعدة علمية وتكنولوجية قادرة على الأخذ والعطاء مع العالم الخارجي ولتحقيق تنمية بشرية تمكن أى دولة نامية من توفير الشروط الأساسية للنجاح فى التنافس الدولى فى البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة.

ولايمكن تحقيق تحرير الإرادة الوطنية إذا صودرت حقوق المواطنين فى إبداء الرأى وفى اختيار حكامهم بطريق ديمقراطى ، وفى تغيير الحاكمين بطرق سلمية عن طريق التصويت والانتخاب الحر. وهو مايرتهن بوجود تعدد حزبى حقيقى وتوفر حرية التنظيم والرأى والصحافة والتظاهر وتوفير حرية الانتخاب دون تدخل أو تزوير .

كما لاتتوفر الحرية إذا أهدرت حقوق الانسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو إذا بقيت الأرض محتلة أو استمرت شروط التسوية غير المتكافئة التى فرضت على الوطن كثمن لجلاء قوى العدوان.

وإذا كان الاتجاه نحو الكوكبة قد أدى إلى تقلص فى دور الدولة القومية فى الدول

الرأسمالية المتقدمة ،فان دورا فعالا وقياديا للدولة الوطنية لم يزل شرطا أساسيا لنجاح التنمية المطردة فى كل الدول النامية كما تؤكد على ذلك كل تجارب التنمية الناجحة فى الماضى أو الحاضر.

إن الدور القيادى للدولة لايعنى القبول بتسلط البيروقراطية أو تقليص دور منظمات العمل الجماهيرى ومؤسسات المجتمع المدنى المختلفة . فالبيروقراطية يجب أن تخضع للمساءلة الشعبية . ولن تكون مثل هذه المساءلة ممكنة فى غياب حرية التنظيم والمبادرة والنشاط لمختلف المنظمات والمؤسسات الجماهيرية والمدنية بما فى ذلك النقابات العمالية والمهنية والتنظيمات التعاونية وغيرها وتحقيق الشفافية الكاملة فى النشاط الحكومى.

ولن تكون مساءلة البيروقراطية ممكنة عندما تحتكر الدولة مختلف أنواع النشاط ، كما يزيد التسلط البيروقراطى وتضعف امكانية اخضاعه للمساءلة كلما زادت درجة المركزية وبعدت المسافة بين المستفيدين الفعليين بالخدمات وبين واضعى السياسات ومتخذى القرارات مما يؤكد على ضرورة وأهمية توسيع سلطات ومسئوليات المحليات بالنسبة لاتخاذ القرارات ودور التمثيل الشعبى المحلى فى الاختيار والرقابة والمساءلة وأهمية مشاركة العاملين فى الإدارة ومراقبة ممثلى المستفيدين للخدمات العامة.

لماذا الاشتراكية

إننا نتمسك بالاشتراكية لأنها النظام الذى يهيئ أفضل الفرص للمساواة بين الناس ، حيث يؤمن حزب التجمع بأن الناس خلقوا أحرارا متساويين ، وأن كل أشكال عدم المساواة التى نشأت مع تطور المجتمع الانسانى كانت نتاجا للإستغلال . ويتطلع الحزب لتأمين فرص متكافئة للناس جميعا فى المأكل والمسكن وفى التعليم والصحة والتدريب والعمل وممارسة الرياضة والترفيه حتى يتطور كل فرد فى المجتمع ، فلا يعوق الإحتياج تطوره الحر ليصل إلى أقصى مايمكن أن تحمله إليه طاقاته وملكاته المبدعة وإمكانياته وإختياراته ، فبذلك وحده سوف تزدهر شخصية كل إنسان وتنمو قدراته على أفضل نحو ، فالمساواة تعنى فى هذه الحالة شروطا متكافئة للجميع لتلبية إحتياجاتهم الانسانية وليست استنساخا بشريا يخلق ملايين الصور المتكررة.

وبذلك يحصل المجتمع من كل فرد فيه على أقصى ماعنده إذ يلبى له حاجاته الأساسية التى سوف تزداد مع نمو ثروات المجتمع التى يسهم جميع أفراده فى خلقها وتعظيمها وهم راضون وسعداء.

ان استمرار اختيار التجمع للاشتراكية كهدف لنضاله تنبع من قناعة الحزب أيضا بأن

السعى لإقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى فى مصر هو أفضل السبل لمواجهة ووقف التدهور المستمر فى أوضاع المجتمع المصرى وخاصة الفئات الشعبية فيه . كما ينبع من اقتناع بعجز الرأسمالية المصرية عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومطردة تخرج المجتمع من أزماته . كما ينبع هذا الاختيار من التزام الحزب بالسعى لتحقيق مجتمع يحقق الكفاءة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية ويحقق العدل الاجتماعى والديمقراطية فى نفس الوقت ، أى تحقيق الكفاية والعدل فى إطار من الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

إن تحليل الأوضاع السائدة فى مجتمعنا تبرز أن المجتمع المصرى يعانى من تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، والتى تبرز فى التالى:

أ - **تدنى معدلات النمو الاقتصادى بصفة عامة** ، على امتداد ربع القرن الماضى - فخلال السبعينيات كان معدل النمو الاقتصادى يزيد على ضعف معدل نمو السكان ، ثم أخذ فى التناقص وأصبح يقل عن معدل نمو السكان فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات : أى أن الاقتصاد فقد قدرته على فتح آفاق المستقبل الاقتصادى . أمام الأجيال الصاعدة من الشعب المصرى ، ففقدت هذه الأجيال الثقة فى المستقبل.

ولم تقف المشكلة عند تباطؤ النمو الاقتصادى بصفة عامة ، بل ان قطاعات الانتاج الرئيسية (وهى الزراعة والصناعة) كانت تنمو بمعدل أقل من النمو الاقتصادى الكلى . وبالتالى أصاب هذه القطاعات الضمور النسبى.

لقد صار حال الاقتصاد المصرى خلال ربع القرن الماضى أشبه بطائر أخذ جناحاه فى الضمور والضعف ، ففقد هذا الطائر قدرته على الطيران.

ب - **تزايد الاعتماد على العالم الخارجى** فى الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان بسبب ضمور قطاعات الانتاج الرئيسية فى الزراعة والصناعة . لقد فقدت الزراعة المصرية قدرتها على توفير الغذاء الأساسى (الحبوب) للشعب المصرى ، فازدادت فجوة الغذاء وافتقد المجتمع المصرى أمنه الغذائى بحيث لازال يعتمد على الواردات من القمح بنسبة كبيرة من احتياجاته . وقد كرس هذه الحالة إدمان الحصول على المساعدات الغذائية (بالذات الأمريكية) ، وأصبحت مصر تتنافس على المركز الأول فى استيراد القمح مع دول أخرى . إن الاعتماد على المساعدات الخارجية يحقق مصالح المنتج الأجنبى والمستهلك المصرى على حساب المزارع المصرى.

وعندما فقدت الزراعة والصناعة قدرتهما على الوفاء بحاجات السكان الأساسية زادت الواردات ولم تحدث زيادة مقابلة فى الصادرات فكان أن تراكمت الديون الخارجية إلى أن بلغت حد الخمسين مليار دولار فى أوائل التسعينات.

جـ - **تدني معدلات الادخار والاستثمار** . إن المجتمع المصرى الآن ونتيجة للسياسات الحكومية ، يدخر بالمعيار النسبى نصف ماتدخره دول يقل دخل الفرد فيها عن دخل الفرد في مصر . فمعدل الادخار المحلي في مصر لايزيد حاليا على ١١٪ في حين أنه يزيد على ٢٠٪ في دولة مثل الهند ، بل إنه يزيد على ٣٠٪ في الصين . إن السياسات الحكومية في المجالات النقدية والمالية تحض على المضاربة ولاتشجع على الادخار . وفي نهاية المطاف لابد أن ينخفض معدل الاستثمار مع تفاقم مشكلة الدين الخارجي . وعندما ينخفض معدل الاستثمار يتباطأ النمو الاقتصادى ويفقد المجتمع القدرة على خلق فرص عمل منتجة للشباب من أبنائه فيرتفع معدل البطالة . لاعجب إذن أن بلغ معدل البطالة في مصر الآن حدودا لم يعرفها المجتمع المصرى منذ الحرب العالمية الثانية وتقدر بـ ١٥٪ من قوة العمل . والأهم من ذلك هو بطالة الشباب التي تصل إلى ٣٠٪ . إن هذه المعدلات تهدد الاستقرار الاجتماعي والنفسي في الصميم . **إن بطالة الشباب أصبحت أشبه بالقنبلة الموقوتة.**

د - **إنتشار الفقر على نطاق واسع** ، بل زيادة معدلاته وحدته وتعدد مظاهره كالتسول وعمالة الأطفال والتسرب من المدارس وتزايد أطفال الشوارع والدعارة وظهور أكثر من عشرين حى عشوائي حول القاهرة كما ظهرت أحياء مماثلة حول المدن الكبرى . واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، وانتشار أنماط استهلاك استفزازية بكل المقاييس . فطبقا لأحدث التقديرات تبلغ نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر حوالي نصف عدد الأسر المصرية ، وتزيد هذه النسبة على النصف في الريف المصرى ، وتزيد على ذلك كثيرا في ريف الصعيد . لاعجب إذن أن نرى بؤر العنف والإرهاب تتركز في صعيد مصر . إنه رد فعل المهمشين على النظام الذى أدى إلى تهميشهم ، خصوصا وأنهم يعايشون واقع الطبقات المترفه ونمط استهلاكهم البذخي والمستفز . ومما يزيد من خطوره الوضع أن الدخول والثروات التي أصبح يتمتع بها الأغنياء ليست دائما ثمار العمل المنتج بقدر ماهي نتاج أنشطة السمسرة والمضاربة (أنظر إلى البورصة مثلا) والعمولات والرشاوى وتجارة المخدرات ، بل والفساد بصوره التي لاتحصى . ولأن هذه الفئات حصلت على أموالها وثرواتها دون جهد وعرق ، بل بالفساد والإفساد والإجرام ، فاننا نراها تنفق بسفه .

هـ - **استشراء الفساد على نطاق واسع** . لقد أصبحت رائحة الفساد تزكم الأنوف ، وهو يتراوح بين فساد صغار موظفي الدولة الذين يجدون من الصعب عليهم أن يعيشوا على دخولهم الرسمية في ظل الارتفاع الكبير في نفقات المعيشة وفساد الكبار ، أو الفساد في المراكز العليا ولم يعد الفساد في مصر مجرد انحرافات فردية بل أصبح ظاهرة عامة يتم بمقتضاها نهب ثروة البلاد لصالح فئات لاتمارس دورا انتاجيا محددا مما يكرس

أوضاعا غير عادلة.. إن الفساد يعوق انطلاق الاقتصاد لأنه يرفع تكلفة الاستثمار والمعاملات ، ويغذى نزعات العنف والتطرف فى المجتمع.

و - **إنتشار العنف والارهاب والتطرف** . ويعود ذلك إلى عدة أسباب ، منها انتشار البطالة والفقر وتدهور توزيع الدخل والتهميش وتباين أنماط الاستهلاك . ولكن منها أيضا طبيعة النظام السياسى والإحساس أن التغيير السلمى من خلال صناديق الانتخاب ضرب من المستحيلات . ومنها تنامى تطلعات الناس وعجزهم عن تلبية تلك التطلعات بما يولد لديهم الإحساس بالإحباط الذى يفجر نزعة عدوانية تجاه المجتمع الذى يعتبرونه مسئولا عن هذا الوضع . ومن الخطأ أن نتصور أن منابع العنف والارهاب والتطرف هى الأصولية الدينية وحدها . فالعنف الذى تمارسه أجهزة الدولة ضد المواطنين فى مناسبات شتى أصبح يولد ، بمفعول قانون الفعل ورد الفعل ، عنفا مضادا فيما يشبه حلقة مفرغة . كما أن من أسباب انتشار العنف والتطرف أيضا غياب أية فرصة لحوار سياسى حقيقى فى المجتمع ، وآلية تتيح للمواطنين المشاركة فى صنع القرارات

ز - **تراجع الإنتاجية فى معظم مجالات العمل والانتاج** . ويعود ذلك على المستوى الاقتصادى لانخفاض التراكم الرأسمالى فى صورة آلات ومعدات ترفع انتاجية العمل ، لكنه يعود أيضا إلى سوء الإدارة الاقتصادية وفساد نظام الحوافز الذى لايتيح لكل شخص تقديم أفضل ماعنده . يضاف إلى ذلك اشتغال الفرد الواحد أكثر من عمل حتى يستطيع مواجهة أعباء الحياة وتكاليف المعيشة . أنظر إلى موظفى الحكومة والقطاع العام بل والقطاع الخاص ، فلم يعد لمعظم هؤلاء وظائف محددة ينشغلون بها وإنما يمارسون أشتاتا من الأعمال ، فيقل التركيز ويزداد الإجهاد ، فتتدهور الإنتاجية . وفوق كل ذلك يضاف أيضا تدنى قيم الإجادة والتحسين فى المنوال الثقافى الراهن ، وغياب أى ارتباط بين الجهد والعائد بين الثواب والعقاب.

ح - **تفكك العلاقات الاجتماعية وغياب روح التضامن** التى حفظت للمجتمع المصرى كيانه وزودته بالقدرة على مواجهة العديد من المحن والأزمات ، ويعود تفكك العلاقات الاجتماعية وغياب روح التضامن إلى سيطرة النزعة المادية والاستهلاكية ونمو روح المنافسة المسعورة التى تتخذ سمات مدمرة بسبب ضيق الرقعة الانتاجية وشح الفرص وغياب الهدف القومى. الكل يريد أن يصبح غنيا ، لأن الفقر ضعف ومهانة . الكل يريد أن يستهلك أحدث ماتنتجه مصانع الغرب الرأسمالى من سلع مهما كانت مكلفة أو مدمرة للبيئة أو حتى لاضرورة منها . لقد تعاظمت النزعات الاستهلاكية وتواضعت القدرات الانتاجية .. وكان أحد أوجه هذه الظاهرة هو تراكم الديون وإدمان المساعدات الخارجية ، ولكن أحد أوجهها

التى لاتقل خطورة هو تفكك النسيج الاجتماعى وتحول الناس إلى مجموعة من الجزر المنعزلة في ظل هذه البيئة يكون الشعار هو الخلاص الفردى وبأى ثمن . لكنه لابد أن يكون بالضرورة ثمنا فادحا للفرد والمجتمع على السواء.

ط - **تراجع قيم الوطنية والقومية** . وعلى مستوى معين من التحليل يكون هذا إنعكاسا لتصاعد الأنانية وشعارات " أنا وبعدى الطوفان" ولكن على المستوى الموضوعى نقول أن هذا يعود إلى تراجع قيمة الانتماء ، مع التأكيد على أن الانتماء ليس كلاما يقال أو شعارات ترفع . يتولد الانتماء عندما يحس الفرد أن له فى ثروات المجتمع نصيبا عادلا وكرامه وكلمة مسموعة، يتناسب مع مايبذله من جهد وعرق . ويختفى الانتماء عندما يضيع هذا الإحساس . فالانتماء ، وكذلك الوطنية والقومية ، ليست علما ولانشيدا فقط . بل إن قيم الوطنية والقومية مرتبطة بنمط التوزيع فى المجتمع وبالقيم السائدة فيه والأهداف العليا التى يتوافق الشعب على التطلع إليها والكفاح من أجلها.

ى - **تراجع المستوى الثقافى** والإيمان بالخرافات وعدم ارتباط السبب بالنتيجة بالضرورة . إن هذا الارتباط بين السبب والنتيجة هو أساس التفكير العقلانى والعلمى . و تراجع المستوى الثقافى قد يكون أحد إفرازات اقتصاد السوق المشوه أو المتخلف وهيمنة الثقافة التجارية الاستهلاكية والإعلام الأحادى السطحى فى مجتمع نام . فاقتصاد السوق فى هذه الظروف لايقوم على الارتباط بين الجهد والعائد ، بين الكفاءة والمكافأة ،فى هذه الظروف يصبح ارتفاع المستوى الثقافى عيبا لاميزة ، فيضعف الحافز تجاهه . وانتشار التواكلية يعود من جهة إلى فقدان الأمل فى تحسين الأوضاع عن طريق الجهد المنتظم والدؤوب ومن جهة أخرى للفصل التام بين العلم ونتائجه فى التعليم والحياة وتلقين الطلاب لمفردات العلم وليس مناهجه وفلسفته، حيث تصبح هذه النزعة نوعا من " أحلام اليقظة" . إن عدم الإيمان بالارتباط بين السبب والنتيجة ، وهو أساس التواكلية والإيمان بالخرافات، يعنى عدم الإيمان بالقدرة على التغيير . وهذا أخطر مايمكن أن يصيب الجسم السياسى للمجتمع ، فهو يفرز ظواهر السلبية والانسحاب من الحياة العامة.

لقد تفاقمت هذه الأزمات فى مصر خلال فترة السنوات العشرين الأخيرة التى شهدت ماسمى بالانفتاح الاقتصادى والعودة إلى نظام السوق . ورغم اغداق المزايا على المستثمرين بأمل تشجيعهم على الاستثمار المؤدى لزيادة قدرات مصر الانتاجية وتحسين امكاناتها التنافسية ، فقد فشلت هذه السياسات فى تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية تخرج المجتمع من أزماته . بل على العكس فان السياسات المتبعة زادت الأزمات حدة . ويعود ذلك بصفة خاصة إلى:

أ - الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية التى نمت فى عهد الانفتاح الاقتصادى . إن الجزء الأكبر من الرأسمالية الجديدة هى قوى تابعة تسعد بالارتباط بالرأسمالية العالمية ولاتسعى للاستقلال بالسوق الوطنى . وتفضل العمل كوكيل للشركات الأجنبية فى السوق المحلى . أو تقتصر على انتاج منتجات خارجية تحت الاسم التجارى للشركات الدولية وهى لذلك تعتمد كلية على التكنولوجيا الخارجية التى لاتشارك بأى شكل من الأشكال فى انتاجها أو تطويرها.

ب - إن الرأسمالية المصرية الجديدة فى أغلبها لم تزل تسعى للربح السريع . ويفضل الكثيرون لذلك الاستثمار فى مجالات الخدمات والتجارة والسياحة . وتستبعد الاستثمارات الكبيرة ذات العائد فى الأجل الطويل فى القطاعات السلعية . كما أنها تستبعد الاستثمار فى التنمية البشرية أو فى تكوين قاعدة علمية وتكنولوجية.

جـ - ولم تزل الرأسمالية المصرية المعاصرة تحتفظ بالطابع العائلى . وتحرص على بناء المشروعات فى الإطار الفردى أو العائلى . ويؤدى هذا إلى اعتمادها على الاقتراض حتى لتمويل استثماراتها بدلا من اللجوء إلى سوق المال لفتح المجال لمشاركة ومساهمة جمهور المدخرين والمستثمرين.

د - كما لم تزل الرأسمالية المصرية الحديثة أكثر اهتماما بالتوظيف المالى منها بالاستثمار فى رأسمال ثابت فى المجتمع المصرى ذاته . وقد أدى ذلك إلى توجيه الرأسمالية المحلية لجزء من ادخاراتها وادخارات المجتمع للتوظيف المالى فى الأسواق الخارجية(أكثر من مائة وعشرين مليار دولار خلال العشرين سنة الماضية) وقد وصل حجم ماحول للخارج من ادخارات المصريين فى السنوات العشرين الأخيرة ، مايتجاوز حجم مجموع المساعدات والمعونات والقروض التى حصلت عليها مصر من العالم الخارجي.

هـ - ويتم فى نفس الوقت تبديد جزء هام من ادخارات الرأسمالية المحلية فى استثمارات عقارية ترفية لاترفع من القدرات الإنتاجية للمجتمع المصرى ، وفى المضاربة العقارية . كما تبين احصائيات البنك الدولى إن ٣ر٣٥٪ من استثمارات رأس المال المصرى والعربى والأجنبى فى منتصف التسعينات قد صبت فى المجال العقارى الذى لايمكن تصدير انتاجه.

و - إن الرأسمالية المصرية فضلا عن هذا كله تفتقر إلى التقاليد الليبرالية والديمقراطية وهى من أكثر الطبقات الاجتماعية استدعاء لتدخل الدولة للوقوف إلى جانبها ولحسم أى صراع اجتماعى لصالحها . وتميل الرأسمالية المصرية لذلك الى الاستناد إلى سلطة الدولة كأداة للضبط والقهر . ولايعنيها فى هذا أن تتولى السلطة القوات المسلحة أو الجماعات الدينية . طالما أن هذه السلطة لاتستخدم للحد من فرصها فى تحقيق أكبر الأرباح الممكنة وبأيسر

الطرق.

وإذا كانت الرأسمالية المصرية عاجزة عن حل المشاكل المتفاقمة التى يواجهها المجتمع المصري ، فان حل هذه المشاكل لايمكن أن يستند أيضا إلى مجرد فتح الباب واسعا للاستثمارات الخارجية ولابتقديم مزيد من الاغراءات والمزايا الضريبية وغيرها للمستثمرين.

إن رأس المال الخارجي لايتدفق إلى موطن معين لمجرد الاستفادة من بعض المزايا الضريبية التى قد تستمر أو تزول.ان رأس المال الخارجي يتدفق مشاركا فى النشاط الانتاجى فى تلك المواطن التى يمكن أن يحقق فيها أفضل الفرص لتحقيق أرباح مستقرة ومطردة أى إلى المواطن التى يتوفر فيها مزايا حقيقية للمستثمرين إما نتيجة لارتباط الموطن بأسواق متسعة تزداد فرص الوصول اليها لو تم الانتاج فى داخلها ، أو لوجود قدرات بشرية عالية الكفاءة يمكن الاستفادة منها فى الانتاج وخلق قيمة مضافة جديدة أو لوجود أيدى عاملة رخيصة ومدربة فى آن واحد. وتحقيق البلد المضيف لمعدلات تنمية عالية لمدة طويلة واستقرار الأوضاع السياسية فيه (النظام البرلمانى أساسا).

وتبرز تحركات رأس المال الدولى وتدفقاته أن الجزء الأكبر من التدفقات الخارجية التى تخلق طاقات انتاجية جديدة تتم بين الدول المتقدمة ذاتها ، أما مايذهب للدول النامية فيتركز فى عدد محدود من الدول التى استطاعت بالفعل أن تكسر حلقة التخلف وأن تسير خطوات هامة فى طريق التنمية . وبمعنى آخر فان رأس المال الخارجي لايعدو أن يكون عاملا مساعدا للدول التى هيأت الظروف بالفعل لتنمية مطردة فيها.

إن التنمية لايمكن أن تتم فى مصر فى إطار سياسة تدعو إلى انسحاب الدولة وتعتمد على السوق بصفة أساسية لإحداث التراكم الرأسمالى والتراكم المعرفى ولتطوير الانتاج . إن الدولة مطالبة لذلك بالقيام بدور فعال وأساسى فى التنمية يتجاوز مجرد تحديد الاطار القانونى للعمل الاقتصادى ووضع السياسات العامة والاستثمار فى بناء المرافق العامة والبنية الأساسية . ان الدولة سيكون عليها بالاضافة إلى ذلك القيام باستثمارات مباشرة فى المجالات التى تنأى الرأسمالية عن الاستثمار فيها. ويشمل الدور التنموى للدولة القيام بالوظائف التالية بشكل خاص :

أ - **تنمية القدرات البشرية** عن طريق الحفاظ على صحة الانسان ، وتوفير شروط تعليمية وتدريبية وتطوير مهاراته وقدراته الانتاجية.

ب - **بناء قاعدة علمية وتكنولوجية** قادرة على المشاركة فى التطور العلمى والتكنولوجى الجارى فى العالم والاستفادة منه على أساس من الأخذ والعطاء فى نفس الوقت.

جـ - **القيام بدور أساسى فى تنمية المدخرات القومية** وزيادة حجم الادخارالقومى

والتشجيع على الاستثمار فى رأس المال الثابت كبديل عن السعى للربح عن طريق المضاربة وعن طريق التوظيف المالى للمدخرات.

د - **قيام الدولة بدور فعال فى توجيه الاستثمارات الى الصناعات المتقدمة تكنولوجيا** والتى تملك امكانيات للنمو ولعب دور أساسى فى تحديث المجتمع . وقيام الدولة بدور مباشر فى الاستثمار فى الصناعات الجديدة والكبيرة الحجم التى تنأى الرأسمالية المحلية عن الاستثمار فيها.

هـ - **قيام الدولة بدور فعال فى توفير القاعدة التحتية المادية والمعنوية الضرورية لتنشيط الانتاج وزيادة الانتاجية.**

و- **قيام الدولة بدور أساسى فى توفير البيانات والمعلومات اللازمة** للتخطيط على المستوى القومى وعلى مستوى المشروعات.

ز - **قيام الدولة بوضع السياسات اللازمة لإخراج مصر من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية** ووضع هذه السياسات موضع التنفيذ.

ح - **قيام الدولة بدور فعال فى اعادة توزيع الدخل** وفى توفير الخدمات الأساسية لمختلف فئات الشعب.

ط - **القيام بدور فعال فى توجيه النشاط الزراعى والصناعى** وفى تنمية الصادرات وتحقيق توازن حقيقى فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

ى - قيام الدولة بتوجيه أنماط الاستهلاك توجيها عقلانيا عبر أجهزة الإعلام التى تسيطر عليها.

ان قيام الدولة بدور فعال فى التنمية فى الإطار الرأسمالى ، يمكن أن يؤدى بالفعل إلى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادى . كما حدث فى أكثر من مكان فى الدول الصناعية الحديثة فى أمريكا اللاتينية أو فى شرق أسيا . على أن هذا النمو كما تبرز الأمثلة التاريخية كثيرا مايصاحب بعدد من الآثار السلبية التى تؤدى إلى زيادة حدة التوتر الاجتماعى وإلى زيادة حدة الصراعات الطبقية داخل هذه المجتمعات . وتبرز فى الإطار الرأسمالي بصفة خاصة السلبيات التالية:

١- استمرار سيطرة الاحتكارات الخاصة فى العديد من الأنشطة حيث لايتسع السوق لأكثر من مشروع من الحجم الاقتصادى الأمثل أو لعدد محدود فقط من مثل هذه المشروعات.

٢- زيادة حدة الفروق الدخلية وتركز الثروة فى أيدى جماعات مالية محدودة فى الوقت الذى تتسع فيه ظاهرة الفقر وتستشرى.

٣- استمرار اتساع ظاهرة البطالة وتهميش أجزاء هامة من القوى البشرية فى المجتمع.

٤- سيادة أنماط استهلاكية ترفية فى نفس الوقت الذى تعجز فيه الطبقات الشعبية عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية.

إن الحد من هذه السلبيات من ناحية وتحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية مستقلة توفر الاحتياجات الأساسية للجماهير وتطور نوعية الحياة وتحقق العدل الاجتماعى والديمقراطية فى نفس الوقت يتطلب أكثر من مجرد النمو السريع للإنتاج . انه يتطلب فى الحقيقة **تغييراشاملا فى كيفية تنظيم عملية الإنتاج وفى طابع الملكية وفى القاعدة الاجتماعية للسلطة والحكم . وفى القيم السائدة فى المجتمع.**

ان الطريق لتحقيق ذلك هو اقامة مجتمع اشتراكى يتجنب السلبيات التى ظهرت فى التجارب السابقة ويستفيد من الإيجابيات ويكون على درجة عالية من المرونة مع السماح بالنقد المستمر لما هو قائم واكتشاف الصعوبات الرئيسية والتناقضات الجديدة التى تبرز والسعى الدائم للتغلب عليها.

اشتراكية المستقبل

ان الاشتراكية المبتغاة لايجوز أن تكون تطبيقا لنموذج نظرى مسبق . بل سيتشكل نموذجها على أساس المعطيات الخاصة بالمجتمع المصرى . وعلى أساس من نوعية المشاكل التى تواجهه ودراسة ومناقشة شكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى الأقدر على تحقيق التقدم والكفاءة والعدل والديمقراطية فى مصر . وكذلك الاستثمار الجيد للقيم الحضارية الإيجابية التى تشكل الهوية المتميزة لمصر.

وتوضح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا فى مصر صعوبة الانتقال الفورى إلى الاشتراكية . وأن تحقيق مجتمع اشتراكى فى مصر سيتطلب أولا النضال من أجل تنمية اقتصادية اجتماعية مصرية مطردة تعتمد على الذات ، فى إطار تنمية اقتصادية ونهضة عربية تبنى بالتعاون المشترك بين أجزاء الوطن العربى على أساس من الاستقلال والاعتماد الجماعى على النفس. تلك هى التنمية المستقلة.

وتعتمد التنمية المستقلة على تحالف طبقى واسع يشمل الرأسمالية المصرية المنتجه بالاضافة إلى الفلاحين والعمال والمثقفين والفئات الوسطى وخاصة فى قطاعات الإنتاج ويفتح الطريق لنمو كل من القطاعين العام والخاص ويعبئ كل القدرات والامكانات المصرية لتحقيق التنمية.

ان النجاح فى تحقيق هذا النوع من التنمية المستقلة والمطردة هى شروط ضرورية لتوفير ظروف الانتقال للاشتراكية . ولكنها ليست شروطا كافية ، إذ ان التنمية المستقلة يمكن أن تؤدى إلى أشكال مختلفة من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى .

ففى حالة نجاح التنمية المستقلة فان طبيعة التنظيم الاقتصادى الاجتماعى المستقبلى يعتمد على طبيعة التوازن الذى سينشأ بين الطبقات وعلى نتائج الصراع بينها . كما يعتمد أيضا على وضوح الرؤية لدى القوى الاشتراكية حول نموذج الاشتراكية المبتغاة ومدى قدرة القوى الاشتراكية على تعبئة الجماهير وقيادة صراعها ديمقراطيا من أجل بناء تنظيم اقتصادى اجتماعى بديل للرأسمالية يكون أقدر على تحقيق آمال الجماهير فى التقدم والعدل والديمقراطية الحقة

إن النموذج الاشتراكى الذى يتبناه حزب التجمع فى مصر يجب أن يتجنب كل أنواع القصور التى برزت فى محاولات البناء الاشتراكى السابقة سواء على المستوى العالمى أو المحلى .

من هنا فأن التجمع يسعى لأن يتم بناء مجتمع اشتراكى جديد فى مصر عندما تتوفر الظروف لذلك على أساس من الاقتناع والاختيار الديمقراطى . وليس نيابة عن الجماهير أو باسمها . لقد بينت التجربة أن بناء الاشتراكية نتيجة لقدرة أقلية ثورية على الاستيلاء على السلطة يؤدى مهما حسنت النيات إلى محاولة بناء الاشتراكية لصالح الجماهير وليس بواسطتها . ويؤدى ذلك فى النهاية إلى قدر أو أكثر من القهر وفرض الإرادة باسم مصلحة الجماهير بما يلغى ركنا أساسيا من أركان الاشتراكية وهو ديمقراطيتها.

وقد أثبتت التجربة أيضا أن نوع التنظيم المجتمعى الذى قد يبدو ناجحا أو صالحا فى فترة تاريخية معينة قد يفتقد الصلاحية فيما بعد لأسباب تتعلق بالتطورات التى تمر بالمجتمع ذاته أو نتيجة لتطورات الظروف الدولية أو المحلية أو نتيجة لثورة العلم والتكنولوجيا أو لغير ذلك من الأسباب . إن الاختيار الاشتراكى لابد وأن يكون لذلك اختيارا يجرى تجديده بصفة مستمرة على أساس مما يحققه النظام الاشتراكى من انجازات فعلية فى إطار من تعددية سياسية تتيح لكل القوى الاجتماعية والسياسية حرية التنظيم والاجتماع والرأى وطرح برامج بديلة والسعى لتداول السلطة سلميا.

وقد بينت التجربة أيضا أنه **لايمكن بناء الاشتراكية بالحد من حرية المبادرة والمبادءة فى ميادين البحث العلمى والانتاج . فضلا عن استبعاد دور السوق فى قياس الكفاءة باستبعاد المنافسة** . وقد ظهر أثر ذلك بصفة خاصة فى قصور المجتمع عن ملاحقة التطوير العلمى والتكنولوجى وبصفة خاصة القصور فى ترجمة التقدم العلمى إلى تقدم فى ميادين الانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية.

ان الاشتراكية التى يتبناها حزب التجمع فى مصر لابد لذلك أن تتيح درجة واسعة من حرية المبادرة والمبادأة لكل القوى الاجتماعية والجماعات والأفراد فى كافة الميادين بما فى ذلك

ميادين الإنتاج والخدمات . ان الوحدات المملوكة ملكية مجتمعية مثلها مثل غيرها من وحدات الانتاج مطالبة فى مثل هذا المجتمع بأن تثبت كفاءتها بالاستناد إلى قواعد السوق والتنافس بما فى ذلك التنافس فى الأسواق الدولية ، دون حماية مبالغ فيها يدفع المستهلك ثمنها ودون امتيازات أو دعم خاص تمنحه الدولة لهذا النوع من الوحدات فى مواجهة الوحدات المنافسة محلية كانت أو دولية إلا إذا فرضت الضرورات الاقتصادية ذلك فى فترات معينة من تطور الاقتصاد الوطنى.

وقد عانت التجارب الاشتراكية من المركزية الشديدة ومن سيطرة المركز على توجيه النشاط الإنتاجى والاجتماعى والثقافى . كما عانت من استخدام الأوامر الإدارية كأحد السبل الأساسية للتوجيه بما فتح المجال واسعا لسيطرة بيروقراطية الحزب والدولة وتسلطها فى غيبة الديمقراطية والقدرة على التحاسب والمساءلة.

ويدرك الاشتراكيون لذلك الأهمية الخاصة للحد من البيروقراطية ومن تسلطها فى أى محاولات جديدة للبناء الاشتراكى . كما يدركون ضرورة **البعد عن المركزية وضرورة خلق آليات فعالة فى إطار المجتمع توسع من سلطات المحليات والحكم المحلى** . وتخضع السلطات المسئولة للتحاسب والمساءلة وتفتح مجالا واسعا للمشاركة الحقيقية للشعب المنظم فى اتخاذ القرارات ذات التأثير فى حياته وتقدمه.

وفى هذا الإطار فان النظام الاشتراكى الذى يناضل حزب التجمع من أجل اقامته لابد وأن **يتيح أوسع الحريات لعمل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية** ومشاركتها الفعالة فى تسيير المجتمع وفى اتخاذ القرارات الخاصة به فى مختلف المجالات التى تهتم بها مثل هذه التنظيمات.

إن مجتمع الاشتراكية المقبل مجتمع يتيح أوسع مشاركة لتنظيمات العاملين فى مشروعات انتاج السلع والخدمات فى اتخاذ القرارات الخاصة بوحداتهم كما يتيح فرصا واسعة للمستهلكين فى التعبير عن أفضلياتهم وفى الاختيار الحر بين بدائل مختلفة من السلع والخدمات التى يمكن الاختيار فيما بينها لإشباع حاجات وطلبات المستهلكين.

وكما يتيح المجتمع الاشتركى المقبل أوسع الحريات السياسية فانه يتيح أيضا أوسع قدر من الحرية الثقافية وحرية الاعتقاد الدينى ويتبنى التعدد الثقافى والفكرى ويشجع الحوار الحر بين المفكرين ومختلف الجماعات الثقافية.

ويسعى الاشتراكيون فى هذا المجتمع لإعلاء القيم الاشتراكية وتحرير الانسان من عبودية المال ، ويعملون على ازدهار الثقافة والعلوم والاداب والفنون وترعرع روح التجديد والابداع على نطاق المجتمع.

أن للاشتراكية ثقافة تواجه ثقافة الاستغلال الرأسمالي وهي بالضرورة تعلي مكانة الانسان حيث هو انسان دون تميز على أساس من الجنس أو اللون أو العقيدة والدين.

وتتسع في المجتمع الاشتراكي في المستقبل سلطات الحكم المحلي المنتخبة ديمقراطيا وتنقل لمسئولية الحكم المحلي كل الأنشطة التي يمكن إدارتها بكفاءة على هذا المستوى.

ويفرق الاشتراكيون في المستقبل بين الدور الذي يمكن أن يتنامى للدولة وبين دور البيروقراطية الحكومية الذي يجب أن تسعى القوى الاشتراكية للحد منه من ناحية ولإخضاعه للمساءلة والمحاسبة الشعبية على كل المستويات من جهة أخرى.

إن الحد من البيروقراطية يتطلب الحد من دور القرار الاداري والسلطوي في تحديد مايجب عمله أو القيام به من أنشطة . ويشجع لذلك احلال التعاقد بين الجماعات والتنظيمات ووحدات الانتاج والخدمات وبين المنتجين والمستخدمين لمنتجاتهم محل الأوامر الادارية والقرارات السلطوية كلما كان ذلك ممكنا.

ويعطي المجتمع الاشتراكي في المستقبل اهتماما خاصا لاستمرار تحقيق كفاءة الانتاج وعدالة التوزيع في نفس الوقت.

ويستبعد المجتمع الاشتراكي لذلك اعطاء قدسية خاصة للملكية الحكومية باعتبارها الشكل الأرقى للملكية.

ان عمليات الانتاج تتم في سائر المجتمعات في مشروعات مختلفة ذات أحجام متفاوتة تستخدم أنواعا متباينة من التكنولوجيا وتعتمد على قوى عاملة متباينة في درجة تعليمها وكفاءتها وتخصصها . بما يتطلب وجود أشكال مختلفة من التنظيمات لادارة المشروعات المنتجة للسلع والخدمات.

ان ضمان الكفاءة وتوفير حرية المبادأة والمبادرة للأفراد والجماعات في ميادين الانتاج يتطلب لذلك أن يتسع المجتمع الاشتراكي في المستقبل لأشكال مختلفة من ملكية المشروعات تشمل :

١) **المشروعات العامة** التي تملكها كليا أو جزئيا الدولة . والتي تدار بواسطة ادارة محترفة تحت اشرافها بمشاركة العاملين والمستهلكين، من خلال منظماتهم الديمقراطية.

٢) **المشروعات المملوكة للمحليات** والتي تدار بواسطتها أو تحت اشرافها بمشاركة من العاملين والمستهلكين.

٣) **المشروعات التي يملكها ويديرها مجموع العاملين** والتي يمكن أن تتخذ شكل مشروعات تعاونية أوشكل المشروع الفردي

٤) المشروعات التعاونية في مجالات الانتاج الزراعي والصناعات الصغيرة والحرفية

والخدمات

٥) **المشروعات الخاصة المملوكة لأفراد أو شركات أشخاص** أو أموال والتى تدار بواسطتهم أو بواسطة إدارة محترفة خاضعة لإشرافهم بمشاركة من العاملين أو ممثليهم.

٦) **صغار المنتجين والحرفيين** وغيرهم من المهنيين الذين يبيعون خدماتهم أو منتجاتهم .

وفى إطار تعدد أشكال الملكية يسمح لكافة أنواع الوحدات بالتنافس فيما بينها دون إعطاء أي ميزات لشكل من أشكال الوحدات على حساب شكل آخر.

ومع كل ما تقدم فى بناء المجتمع الاشتراكى ، وتحول السوق بالتالى إلى سوق اشتراكى متحرر من المفارقات المميزة للسوق الرأسمالى والمرتبطة أساسا بالفوارق الكبيرة فى توزيع الدخل والثروة فى المجتمع ، تتزايد إمكانية الاعتماد على السوق فى توجيه قوى الانتاج ، وفى تطوير وزيادة الانتاجية وفى ضمان جودة المنتجات من السلع والخدمات وفى السعى للحد من التكلفة والهدر. ويبقى للوحدات الانتاجية استقلالها المالى والادارى ، حتى بالنسبة للمشروعات المملوكة ملكية عامة . وبغض النظر عن وجود أشكال تنظيمية أعلى فان اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج والتوزيع يكون من مسئولية الوحدات المنتجة التى تدخل فى علاقات تعاقدية مع بعضها البعض وفى علاقات مساومة جماعية مع ممثلى العاملين.

وبالاضافة إلى الدور المتزايد للسوق الاشتراكى ، يبقى للتخطيط دور مهم وحاسم فى المجتمع الاشتراكى باعتباره صمام الأمان ضد احتمالات القصور فى عمل السوق ، وباعتباره الأداة الضرورية للتنسيق الفعال بين الأنشطة ولتسريع تنمية المناطق الأكثر تخلفا ولضمان أخذ المصالح المستقبلية الخاصة بالأجيال القادمة فى الحسبان.

ويكون التخطيط بقدر الإمكان ديمقراطيا وتأشيريا ويعتمد فى تحقيق أهدافه على استخدام الروافع الاقتصادية دون استناد إلى سلطة الدولة وأوامرها أو نواهيها.

ويسعى المجتمع بصفة مستمرة إلى تحقيق توازن بين سلطات المركز وسلطات المحليات وسلطة الإدارة فى المشروعات العامة والخاصة والمدارة ذاتيا . ويختص المركز وأجهزة التخطيط بصفة خاصة بالوظائف التالية:

١) التخطيط الطويل الأجل والذى يتضمن التخطيط للتنمية البشرية وللحفاظ على البيئة ولتطوير التكنولوجيا وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين نوعية الحياة.

٢) اقرار وتمويل الاستثمارات الكبرى الرئيسية سواء فى قطاعات البنية التحتية أو القطاعات الإنتاجية .

٣) السعى عن طريق الجهاز المصرفى لمتابعة حركة الاستثمارات التى تتم بواسطة المشروعات المستقلة الخاصة أو المحلية أو المدارة ذاتيا. واستخدام السياسة الائتمانية فى

توجيه الاستثمار والانتاج

٤) السعى بوسائل اقتصادية لتشجيع الاستثمارات فى القطاعات ذات الأولوية والسعى لتوفير المعلومات والشروط لتحفيز الاستثمار المجدى وللحد من الاستثمارات ذات الجدوى المنخفضة إلا تلك التى قد تفرضها ضرورات اجتماعية، وتشكل السياسة الضريبية الرشيدة أداة فعالة فى هذا الصدد.

٥) توفير الإطار التشريعى والمؤسسى اللازم لضمان سلامة عمل آليات السوق (مقاومة الاحتكار والتلاعب بالأسعار والغش وحماية المستهلك ، واحترام الأطراف المتعاقدة لشروط العقد ، وحماية مصالح صغار المساهمين وحقوق المتعاملين مع البنوك وشركات التأمين وصناديق المعاشات .. الخ)

٦) وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار والتوازن والتقدم فى المجتمع وتوفير الظروف الملائمة لاستمرار عملية التنمية واطرادها . وتشمل السياسات الاقتصادية بصفة خاصة السياسات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية ، والسياسات المالية والسياسات النقدية وسياسات تطوير الزراعة والصناعة وغيرها.

ان النظام الاشتراكى إذ يزاوج فى المستقبل بين استخدام آليات السوق وآليات التخطيط فانه يسعى إلى استخدام كلا الآليتين بهدف تحقيق أكبر قدر من كفاءة الانتاج ومن عدالة التوزيع ، وحماية البيئة ، واطراد التنمية دون ارهاق للجيل المعاصر ودون افتئات على حقوق الأجيال القادمة . وذلك مع الاحتفاظ للتخطيط بالدور الضابط والحاسم فى نهاية المطاف ، لوقاية المجتمع من احتمالات شطط السوق أو قصورها.

ولضمان حسن إدارة الموارد يتجه المجتمع الاشتراكى فى المستقبل إلى أن يسمح بتحديد الأثمان بصفة أساسية عن طريق الأسواق ، بما يسمح بتعبير الأثمان عن العلاقة بين العرض والطلب وبين التكلفة والقيمة الاستعمالية للسلع والخدمات.وذلك أمر أساسى لضمان حرية المستهلك فى اختيار مايريد استهلاكه فى الحدود التى يوفرها له دخله . وفى هذا المقام لابد أن تلعب جمعيات المستهلكين دورا هاما فى حماية المستهلك وترشيد خياراته.

ويستبعد التدخل فى تحديد الأثمان إلا فى الحالات النادرة التى تكون للمنتج أو لبائع السلعة احتكار . ويستبعد استخدام الدعم لتخفيض الأسعار إلا فى الحالات القليلة التى يكون هناك أسباب اجتماعية واضحة لذلك وتتحمله الخزانة العامة . وتوفر بعض الخدمات مجانا نظرا لأهميتها بالنسبة للمجتمع وضرورتها لكل الأفراد بغض النظر عن قدرتهم على دفع تكلفتها ، **ويأتى فى مقدمة تلك الخدمات المجانية : الخدمات التعليمية والخدمات الصحية (بالمعنى الواسع الذى يشمل الغذاء ومياه الشرب والصرف الصحى ومقاومة**

التلوث).. كذلك يمكن أن تتدخل الدولة عن طريق الضريبة لرفع أسعار السلع التى تقضى مصلحة المجتمع الحد من استهلاكها كالخمور والتبغ والسلع الترفيه .

وتتحدد الأجور أيضا عن طريق السوق وعن طريق التفاوض الجماعى بين النقابات المستقلة وبين الإدارات فى المشروعات بما فى ذلك المشروعات العامة المملوكة للدولة أو للمحليات أو حتى تلك المدارة ذاتيا بواسطة ممثلى العاملين . ومن الطبيعى أن تختلف الأجور باختلاف المهارات والتخصصات وأن يعكس الأجر مدى انتاجية العمل ومدى ندرة المهارات المطلوبة . وتعتبر الفروق فى الأجر بين الأعمال المختلفة أحد أهم حوافز اكتساب مهارات أعلى يشتد الطلب عليها اجتماعيا.

وتساعد الدولة الاشتراكية على اكتساب كل من تؤهلهم ملكاتهم مهارات أعلى عن طريق اتاحة فرص واسعة لتدريب العاملين واكسابهم مهارات أعلى أو تخصصات جديدة يشتد الطلب عليها.

إن تبنى الخيار الاشتراكى فى مصر مستقبلا لايعنى الاتجاه إلى محاولة الاكتفاء الذاتى ولا إلى استبعاد الاستفادة من مزايا التجارة الدولية التى تبنى على تحسين القدرة التنافسية للبلاد . **لقد أصبح من المستحيل أن تنعزل أى دولة تسعى لبناء الاشتراكية عن السوق العالمى . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول ذات الحجم المتوسط أو الصغير.**

إن مصر الفقيرة بمواردها الطبيعية فيما عدا البشر لن تجد بدأ فى المستقبل من الاعتماد على قواها العاملة الماهرة فى خلق قيم مضافة عالية فى شكل سلع وخدمات قابلة للتصدير للأسواق الاقليمية أو الدولية.

على أن الارتباط بالأسواق الدولية والاستفادة من مزايا التجارة الخارجية لايمنع مصر من السعى المشترك مع غيرها من الدول حديثة الاستقلال لتعديل نظام التعامل الدولى ليصبح أكثر عدلا . وفى هذا الإطار فإن تنمية التعاون المشترك والاعتماد المتبادل على النفس بين الدول العربية وبعضها البعض وهى تطور مشروعات التكامل وخلق سوق عربية مشتركة ، وكذلك تنشيط العلاقات وتطويرها بين الدول النامية سوف يلعب دورا ايجابيا لخلق نظام اقتصادى عالمى جديد قائم على العدل والتكافؤ.

وعلى عكس ماكان يفترض فى النماذج النظرية للاشتراكية من أن تحقيق التقدم فى اطار الاشتراكية سيقود إلى انتفاء الحاجة لوجود الإدارة المحترفة والمتخصصة ، ونمو قدرة كل العاملين على تولى العمل الإدارى ، فان تعقد العمليات الانتاجية وتقسيمها رأسيا وأفقيا واكتساب عمليات الانتاج والتوزيع طابعا عالميا يعنى أن الوحدات الانتاجية فى المجتمع الاشتراكى مهما اختلفت أشكال ملكيتها ستبقى تضم قيادات ادارية محترفة ومتخصصة

وسيتواجد فى داخلها مديرون ومدارون ومشرفون ومشرف عليهم.

ومن الطبيعى أن تتمتع الإدارة بسلطة على الأفراد والأشياء بقدر مسئوليتها عن الإنتاج والإنجاز . فالقاعدة المتعارف عليها قانونيا هى " لامسئولية بدون سلطة".

على أن السلطة تتيح دائما إمكانية سوء استخدامها واستغلالها مما يستوجب إخضاع الإدارة للمحاسبة والرقابة دون أن يؤدى ذلك إلى شللها أو التدخل فى وظائفها الحيوية.

ويمارس عملية الاشراف والرقابة فى المجتمع الاشتراكى ممثلو المالكين ومجموع العاملين أو ممثليهم فضلا عن ممثلى المستهلكين أو المستخدمين الأساسيين للخدمة أو السلعة الذين يتم اختيارهم بوسائل ديمقراطية.

ويتم فى المجتمع الاشتراكى الربط بين دخول الإدارة وبين إنجازاتها عن طريق نظام فعال للحوافز المادية وغير المادية.

أن السمات العامة للنظام الاشتراكى الذى يدعو حزبنا القوى الاشتراكية والتقدمية لبنائه مستقبلا ، لايتضمن أكثر من أفكار عامة حول طبيعة النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى يمكن أن يحقق لمصر تطورا مطردا فى نوعية الحياة فيها فى اطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعى والمساواة التى تزدهر على أرضيتها القدرات الكامنة للجماهير.

إن هذه الأفكار تتطلب مزيدا من المناقشة والحوار والتفصيل. كما يتطلب النضال ترجمتها إلى برامج عمل سياسى وتنظيمى مرحلية تعالج الواقع ومشكلاته وتحدياته فى كل فترة من فترات النضال.

ومن المهم فى هذا المجال التأكيد على أمرين على درجة قصوى من الأهمية.

١- أن بناء مجتمع اشتراكى فى مصر سيتطلب نضالات ديمقراطية شاقة على كافة الجبهات لوقف التدهور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الحادث . والناتج عن مجمل السياسات التى يتبعها النظام الحاكم فى مصر.

كما سيتطلب النضال من أجل تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية مستقلة ومطردة بالاعتماد علي الذات فى إطار من سياسة الاعتماد الجماعى العربى على النفس وتحقيق نهضة عربية شاملة.

أن بناء الاشتراكية يأتى تتويجا للنجاح فى النضالات المشار إليها فيما سبق ويتم كنتيجة للاقتناع الديمقراطى لفئات أوسع وأوسع من شعب مصر.

٢- أن أى نظام اشتراكى فى المستقبل ليس محطة وصول نهائية . لأن مجرد تبنى الاشتراكية لايعنى فى حد ذاته النجاح فى مواجهة كل المشاكل والتناقضات المحتملة مستقبلا. إن الحياة سوف تطرح باستمرار تناقضات جديدة ومشاكل وتحديات جديدة

ولامجال لمجابهة المشاكل والتحديات إلا بالتأكيد على الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية وإتاحة الحرية لكل القوى الاجتماعية والسياسية لطرح ماتراه من حلول لمشاكل المجتمع فى المستقبل وإتاحة الحرية للشعب للاختيار بين الحلول المطروحة ديمقراطيا.

التنمية التكاملية والنضال الشعبى المشترك أساس الوحدة العربية

حرص حزب التجمع منذ البداية على تأكيد أن توحيد الأمة العربية على رأس أهدافه الاستراتيجية . ولم يزل هدف التوحيد هدفا رئيسيا للحزب لا لأسباب عاطفية أو تاريخية تتعلق بوحدة الأمة وأهمية مواصلة بناء مشروع الحضارة العربية وتعظيم اسهاما فى التقدم الانسانى وحضارتها الغابرة ، ليس لهذا كله فحسب بل لأن الوحدة هى أيضا الطريق لنجاح التنمية الشاملة على النطاق العربى وعلى نطاق كل قطر من أقطاره . ولأنها عنصر حاسم فى تعجيل معدلات التنمية وشمولها للمجتمع العربى كله بما فى ذلك المجتمع المصرى. وهذه التنمية هى أساس قدرتنا على مواجهة المشروع الصهيونى التوسعى العدوانى فى الحرب والسلم.

إن العديد من المهام الضرورية لتحقيق التنمية المستقلة يصعب نجاحها بجهود قطر واحد مهما اتسعت أرجاؤه وتعددت موارده . على أن هذه المهام تصبح ممكنة التحقيق فى إطار استراتيجية عربية للتنمية التكاملية .. وعلى سبيل المثال فان بناء قاعدة علمية تكنولوجية مستقلة قد تكون أمرا متعذرا على أى قطر عربى ولكنه يكون ممكنا فى إطار تنمية تكاملية عربية.

من ناحية أخرى فان مصر والدول العربية الأخرى تتعرض لضغوط مختلفة لإلحاقها بهذا التكتل الاقتصادى الدولى أو ذاك فى إطار من التبعية وعدم المساواة ، ويتم التفاوض مع كل قطر من الأقطار العربية منفرداً دون أن يكون لأى منها قوة تفاوضية كافية تكفل عنصر التكافؤ فى المفاوضات .

وتستهدف بعض هذه التكتلات المقترحة تمكين إسرائيل من اختراق الأقطار العربية وتهيئة الظروف لكى يلعب الاقتصاد الإسرائيلى دوراً مهيمنا بشكل مباشر أو كوسيط بين السوق العربى من جانب والشركات متعدية الجنسيات من الجانب الآخر (كما فى حال السوق الشرق أوسطية المقترحة) ويختلف الوضع اختلافا شديدا إذا ماجرى التفاوض باسم أكثر من ٢٦٠ مليون عربى يكونون سوقا واسعة يطمع لإرضائها المتفاوضون . ان ذلك يوفر عنصر قوة لايستهان به فى التفاوض مع الشركات متعدية الجنسيات التى تسيطر حاليا على المعاملات الاقتصادية بين الدول ويمكن الدول العربية من تسهيل توفير الشروط الضرورية لنهضتها فى

ظروف الكوكبة المعاصرة والتى يحتمل أن تزداد قوة فى المستقبل.

إن مصر المستهدف عزلها اقليميا بواسطة الولايات المتحدة والدولة الصهيونية والتى تتهددها سيطرة إسرائيل أو هيمنتها على الدول العربية المكونة للمشرق العربى هى التى يقع على عاتقها بذل الجهود المطلوبة لتحقيق تعاون عربى فعال يسير فى اتجاه تحقيق تنمية تكاملية توفر الشروط الأساسية لبناء سوق عربية موحدة يكون قاعدة للسير مستقبلا فى طريق بناء اتحاد فيدرالى عربى . ويتم مثل هذا التوجه دفاعا عن أمن مصر واستقلالها فى الأساس ، ولكنه يضمن ويخدم أيضا أمن كل الشعوب العربية ويوفر الشروط الضرورية لتقدمها ونهضتها.

ومن المهم هنا إلا نبدأ من فراغ وانما نستفيد مما تحقق بالفعل من علاقات تعاون اقتصادى واستثمار مشترك وتبادل تجارى والاتفاقيات التى تم الوصول إليها فى مراحل سابقة مثل اتفاقية السوق العربية المشتركة وميثاق العمل الاجتماعى ، وميثاق العمل العربى المشترك حتى سنة ٢٠٠٠ ، وميثاق العمل العسكرى المشترك ، ومؤسسات العمل العربى المشترك

ومن المنتظر أن تكون عملية التوحيد عملية شاقة وطويلة وأن تواجه العديد من الصعوبات والعقبات فى ظل سيطرة الأنظمة الفردية التسلطية القائمة . ولن يكون من المستطاع تحقيق وحدة حقيقية بين شعوب الأمة العربية إلا بعد استعادة الشعوب العربية سيطرتها على مقدراتها وممارستها دورا مبدعا فى معركة التوحيد الطويلة. ولكن ذلك لايعنى أنه يشترط تغيير أنظمة الحكم العربية ذات التوجهات المختلفة كشرط لبدء العمل الوحدوى

ورغم أن هذا الأمر قد يكون متعذرا حاليا فمن الضرورى أن يتم تشجيع أصحاب المصالح الحقيقية فى التوحد على اتخاذ خطوات توسع دائرة التعاون بينهم يوما بعد آخر بما يساعد على خلق قوى اجتماعية فعالة لها مصلحة أساسية فى التوحد . وفى هذا الإطار يجب أن يتم تعبئة الجهود غير الحكومية لتحقيق التعاون والتقارب بين العاملين فى مختلف الأنشطة عبر الحدود القطرية . **ويشجع التجمع لذلك عقد الأحزاب العربية التى ترفع شعار الوحدة وتناضل من أجلها اجتماعات دورية على مستويات مختلفة لتبادل وجهات النظر والتنسيق بين المواقف السياسية مع احتفاظ هذه الأحزاب باستقلاليتها ودورها الذى تمليه عليها التزاماتها النظرية دون اقامة أى مؤسسة دائمة قد تتوهم أنها قيادة لمجموع تلك الأحزاب.**

ويشجع التجمع أيضا العلميين فى مختلف الأقطار العربية على إنشاء جمعيات علمية عربية تضم علميين من أقطار عدة تتصدى للجوانب العلمية فى قضايا التنمية من خلال دراسات تغطى عددا من الأقطار العربية . وتتم هذه الدراسات بالتعاون مع الجماعات القطرية المشابهة ولاتتحقق جدوى الجمعيات العلمية إلا إذا كانت لاتخضع لسيطرة حكومية أو عدة

حكومات عربية وإذا اشتغلت حقا بالبحث العلمى الجاد أيا كانت الانتماءات السياسية لأعضائها..كما يدعو التجمع إلى تحرير الاتحادات النقابية العمالية والمهنية من التبعية لأى نظام من نظم الحكم وأن تنحى جانبا المعارك بين التيارات السياسية وأن تهتم بأحوال أعضائها خاصة العاملين فى غير أقطارهم .

وفى الجانب الاقتصادى فان الرأسمالية فى الأقطار العربية مدعوة لإنشاء شركات عربية مشتركة بين عدةأقطار والسعى الحثيث لحصول كل شركة على المعاملة المتساوية مع الشركات المحلية فى الأقطار التى ساهم رجال أعمال منها فى تأسيس الشركة . وأن يتركز عمل الشركات المشتركة على ميادين الصناعة والزراعة والخدمات المتطورة بصفة خاصة وأن تعطى أولوية للتنسيق الزراعى العربى الذى تتوافر كل امكانياته (الأرض ، المياه ، التمويل ، الفلاح ، الخبرات). وأن ينسق العمل بين وحدات الإنتاج التابعة للشركة الواحدة فى أكثر من قطر.

إن مثل هذه الجهود إذا انتشرت هى التى تؤدى إلى تشابك مصالح الناس على نطاق الوطن العربى بما يزيد من حجم وفاعلية القوى الساعية لتنمية عربية تكاملية وإقامة سوق عربية موحدة تفتح الطريق لتكوين اتحاد فيدرالى عربى تسوده الديمقراطية ويحقق العدل الاجتماعى.

الفصل الثالث

بناء مجتمع المشاركة الشعبية

١- يعتقد حزبنا أن هناك من الشواهد التى تجمعت على امتداد مايقرب من ربع قرن من ممارسة سياسات الانفتاح الاقتصادى التى أطلق عليها مؤخراً سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، والتى تم استعراض نتائجها فى الفصل الأول ، مايكفى للبرهنة على أن **الرأسمالية المصرية غير قادرة على إنجاز المهمة التاريخية التى تواجه وطننا ، ألا وهى الخروج من حالة التخلف والانطلاق على طريق التنمية الشاملة والمتواصلة** . وهذا هو ما يجعلنا أكثر إصرارا على التمسك بالاشتراكية المتطورة فى ضوء خبرات التطبيق عالمياً وإقليمياً ومحلياً ، وذلك على النحو السابق بيانه فى الفصل الثانى . فالاشتراكية تبقى فى نظرنا النظام الأفضل والأقدر على بلوغ أهدافنا فى التقدم والنهوض الحضارى الشامل . ومن ثم تظل الاشتراكية هى الهدف الاستراتيجى لحزبنا على المدى الطويل.

٢- اننا ندرك - فى ضوء التجارب السابقة للتطبيق الاشتراكى - **أن إنجاز الاشتراكية مهمة نضالية شاقة ، تحتاج إلى وقت طويل وإلى نفس طويل** . فهى تتطلب - ضمن ماتتطلب - بناء تحالف قوى بين الطبقات المضارة من التطور الرأسمالى ، وإلى إدارة هذا التحالف بالأدوات الديمقراطية من أجل كسب ثقة الجماهير فى النظام الاشتراكى ومن أجل حشد قواها وراء هدف اقامته على أسس سليمة وذلك إلى أن يتم الفوز بالأغلبية فى الانتخابات من خلال النضال الديمقراطى ويبدأ البناء الفعلى للاشتراكية على أرض الواقع المصرى . وهذا كله يتطلب الكثير من الجهد والوقت ، وقد لايجدى فيه السعى لاختصار الزمن بحرق بعض المراحل أو القفز التعسفى على الواقع.

٣- **إن ماتقدم لايعنى أن النضال من أجل الاشتراكية هدف مؤجل إلى مدى غير منظور، فهذا النضال لابد وأن يبدأ فوراً من أجل نشر الفكر الاشتراكى على أوسع نطاق ، ومن أجل استعادة ثقة الناس فى سلامة الاشتراكية كفكرة وفى امكانية وجدوى تنفيذها كنظام عملى ،** ومن أجل التربية الثقافية والسياسية لأجيال جديدة على النهج الاشتراكى . كما أن تبنى حزبنا للاشتراكية كهدف استراتيجى يتم السعى لانجازه بالوسائل الديمقراطية على المدى البعيد لا يعنى انعزاله عن الواقع السياسى الراهن ، ولاتعففه عن العمل السياسى المباشر بخوض المعارك الانتخابية على مختلف المستويات وبسلوك كل السبل الممكنة للدفاع عن مصالح الجماهير والوطن .وسوف يعمل حزبنا فى كافة الساحات لتمهيد التربة الصالحة لقيام النظام

الاشتراكى ، لتخفيف مايتعرض له شعب مصر من الاستغلال والافقار والهوان والحرمان من الكثير من حقوق المواطنة .

٤- لقد اختار حزبنا أن يكون الحزب المدافع عن مصالح الطبقات الشعبية العريضة وعن مصالح الوطن واستقلاله وكرامته . وهذا الدفاع عملية مستمرة لاتعرف التأجيل . وفى الممارسة العملية لايمكن أن ينطوى هذا الدفاع على التضحية بالهدف الاستراتيجى من أجل إحراز مكاسب تكتيكية على المدى القصير . وهنا تكمن مهارة الإدارة الحزبية . إذ يتعين عليها أن تنسق بين الجهود الرامية إلى إصلاح أوضاع الجماهير على المدى القصير ، وبين الجهود الرامية إلى بناء الاشتراكية على المدى البعيد . ومن هنا **تأتى أهمية وضع تصور متكامل لمجتمع المرحلة الانتقالية التى تفصل بين الواقع الرأسمالى المرفوض وبين المجتمع الاشتراكى المنشود** . ومن هنا أيضا تتجلى أهمية وضع هذا التصور المتكامل لمجتمع المرحلة الانتقالية بحيث يؤدى كل كسب يتحقق فى بنائه إلى دعم النضال من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجى وتقوية الأمل فى إمكانية الوصول إلى مجتمع الاشتراكية.

٥- ان مجتمع المرحلة الانتقالية هو البديل العملى الذى يقدمه حزبنا فى مواجهة مجتمع السلطة الرأسمالية الحاكمة ، وذلك للبرهنة أمام شعبنا بأن طريق التطور الرأسمالى ليس قدراً مكتوباً علينا ، ولإثبات أن الاستغلال والافقار وسيطرة رأس المال على الحكم والتبعية لمراكز القوى الرأسمالية العالمية ليست من الحتميات التى يتعين الاستسلام لها ، ولبيان أن الإمكانية قائمة بالفعل أمام مجتمعنا للسير على طريق يمكن أن يحقق له المزيد من الكفاءة الاقتصادية و العدل الاجتماعى والديمقراطية . وفى نفس الوقت فاننا نعتقد أن كل خطوة نخطوها على طريق إنجاز مستويات أعلى من الكفاءة الاقتصادية والعدل الاجتماعى والديمقراطية السياسية يجب أن تتحول إلى خطوة على المسار الطويل نحو الاشتراكية.

٦- إن المجتمع البديل الذى تتجه جهود حزبنا إلى إقامته خلال المرحلة الانتقالية التى تفصل بين الواقع الرأسمالى الراهن والمستقبل الاشتراكى المنشود هو **مجتمع المشاركة الشعبية** . أى أن نضال حزبنا على المدى القريب وإلى أن يتحقق الحصول ديمقراطياً على الأغلبية والشروع فى بناء الاشتراكية ، يستهدف إقامة مجتمع تتزايد فيه باستمرار درجات المشاركة بأوسع معانيها من جانب الجماهير . إن المشاركة المقصودة هى :

أ - **المشاركة فى القرارات** ، أى المشاركة السياسية فى عمليات صناعة القرارات المؤثرة فى مسيرة المجتمع ومصيره ، وفى عمليات اتخاذ هذه القرارات.

ب - **المشاركة فى صنع التنمية** ، حتى تكون التنمية ملبية للاحتياجات الحقيقية للكتلة العريضة من شعبنا ، وحتى تتوافق التنمية فى أسلوبها ومراميها مع الاستعدادات الحقيقية

لتحمل ماتنطوى عليه من تضحيات ومشاق ، وحتى يمكن تعبئة كل الطاقات والإمكانات من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

ج - **المشاركة فى الثمرات** ، أى المشاركة فى التمتع بعائدات التنمية المتمثلة فى إشباع الحاجات الانسانية للمواطنين ، والوفاء بحقوقهم فى الحصول على نصيب عادل من الدخل القومى والثروة القومية ، وفى الحصول على فرص متكافئة للتقدم وترقية معارفهم وقدراتهم ومهاراتهم ، وفى الحصول على فرص عمل مجزية.

٧ - والوصول إلى المجتمع البديل والتغيير المنشود يتطلب **اصلاحا سياسيا وديمقراطيا جذريا** . فلم يعد ممكنا فى الوقت الحاضر الحديث عن بناء مجتمع حديث مستقر منتج دون الاستناد إلى نظام ديمقراطى يحترم حقوق الانسان والحريات العامة والتعددية الفكرية والسياسية وحق المواطنين فى إختيار حكامهم وتغييرهم سلميا.

فقد أسقطت التجارب التاريخية مقولات الطليعة التى تنوب عن الجماهير فى تحديد مصالحها وإختياراتها ، وتجارب الحزب الواحد ، ودكتاتورية الطبقة التى تحولت إلى بيروقراطية مستبدة ، والتضحية بالديمقراطية السياسية وحقوق الانسان من أجل تحقيق التقدم الاقتصادى أو العدالة الاجتماعية أو التحرر الوطنى ، وشعارات كل الديمقراطية للشعب ولاديمقراطية لأعداء الشعب ، والديمقراطية الموجهة، وأثبتت التجارب التاريخية أيضا استحالة تحقيق الاشتراكية بدون الديمقراطية.

المقومات الأساسية لمجتمع المشاركة الشعبية

إن مجتمع المشاركة الشعبية الذى يدعو حزبنا لإقامته خلال المرحلة الانتقالية التى تفصل بين الواقع الرأسمالى الراهن والمستقبل الاشتراكى المنشود هو مجتمع أساسه دور الانسان المصرى الفاعل والمتفاعل مع بنى وطنه ومشاركته - أفراداً وجماعات - فى بناء المستقبل ، والمقومات الأساسية لهذا المجتمع هى فى الواقع مقومات التنمية الوطنية المستقلة والمطردة التى نرى فيها بديلاً أفضل للتنمية الرأسمالية التابعة المشوهة التى تسعى السلطة الحاكمة إلى تحقيقها رغم أنها أسفرت عن تراجع التنمية وليس اطرادها ، كما نرى فيها امكانية التمهيد لبناء مجتمع الاشتراكية فى المستقبل.

إن التنمية الوطنية المستقلة لمصر هى عملية تحرير وتمكين للبشر الذين يعيشون على أرض مصر ، كما أنها عملية تحرير وتمكين للوطن الذى ينتسبون إليه . ومقومات هذا النوع من التنمية تتلخص فى التالى:

١ - ديمقراطية الحكم وديمقراطية المشاركة.

٢- وطنية التنمية واستقلاليتها واعتمادها على القدرات الذاتية للشعب المصرى.

٣- تنمية الانسان المصرى جسما وعقلاً وروحاً وبناء وقاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا.

٤- تنمية قوى الانتاج المادية والخيارات التكنولوجية.

٥- التعاون كأداة رئيسية للتنمية بالمشاركة وحمايةالفقراء ومحدودى الدخل.

٦- العدل الاجتماعى والقضاء على الفقر.

٧- قيادة الدولة للتنمية فى إطار تعددية أشكال الملكية ، وتوظيفها للسوق فى إطار التخطيط الشامل.

٨- التعامل الرشيد مع البيئة الطبيعية ومكافحة التلوث.

٩- التعاون العربى والتعاون مع الدول النامية ومحورية دور مصر فى تنشيطهما وتطويرهما.

وقبل أن نسلط بعض الأضواء الكاشفة على كل من هذه المقومات التسعة فى الأقسام التالية من هذا الفصل ، ينبغى توجيه النظر إلى أن ترتيب هذه المقومات لايعبر عن فروق فى درجة الأهمية التى تحظى بها المقومات المختلفة . فهى جميعاً على نفس الدرجة من الأهمية ، وتشكل معاً بناءً متكاملاً يصاب بالتصدع لو تم تجاهل أى واحد من المقومات التسعة أو لو قلت درجة الاهتمام به عن غيره.

أولا: ديمقراطية الحكم وديمقراطية المشاركة:

إن أحد المقومات الرئيسية للتنمية الوطنية المستقلة ، بل والإطار الأمثل لإنجازها ، ومن ثم لمجتمع المشاركة الشعبية الذى يهدف حزبنا إلى إقامته ، هو تحرير البشر من القيود التى تحرمهم من المشاركة فى صنع القرارات التى تمس شئون حياتهم وشئون مجتمعهم ، وتمكينهم من التمتع بهذه المشاركة من خلال المؤسسات الرسمية والأهلية على السواء.

إن المشاركة الشعبية فى التنمية لاتنحصر طبقاً لمفهومنا فى الحريات السياسية ، وذلك مع التسليم بأهميتها، حيث لايمكن أن يعمل الناس بحماسة وإنتاجية مرتفعة لسنين طويلة فى ظل الطغيان والاستبداد والارهاب . كما أن المشاركة الشعبية التى نقصدها لاتعنى مجرد الديمقراطية الليبرالية ومايرتبط بها من نظم حكم برلمانية تمثيلية ، مع ادراكنا لأهميتها كصيغ سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع فى المجتمع.

إن مفهومنا للمشاركة أوسع وأعمق من ذلك كثيراً . فهو يستوعب الحريات السياسية والديمقراطية الليبرالية ، ولكنه يسعى لتجاوزها - وذلك بالاضافة إليها- وتعميقها . ذلك أن الحرية السياسية لاتكتمل ، والديمقراطية الليبرالية لاتؤدى دورها بفعالية كآلية لإدارة الاختلاف والصراع الاجتماعى مالم تستند إلى قاعدة متينة من العدالة الاجتماعية بصفة خاصة وحقوق الانسان بصفة عامة ، فالحقوق السياسية المتساوية لايمكن أن تؤدى إلى تمتع

الأفراد بقوى سياسية متساوية طالما أن هؤلاء الأفراد لايتمتعون بحقوق وقوى اقتصادية متكافئة ، وعموما فان الديمقراطية السياسية لاتحقق الهدف منها فى غياب الديمقراطية الاجتماعية، ومن جهة أخرى فان الديمقراطية فى صورتها البرلمانية التمثيلية تبقى ناقصة المفعول كأداة للمشاركة الشعبية فى غياب صور أخرى للديمقراطية المباشرة تكفل فرص المشاركة فى صنع القرارات واتخاذها أمام مختلف الجماعات الاجتماعية على كل المستويات وفى شتى المجالات . وأخيراً ، يبقى تجاوز الديمقراطية الليبرالية إلى ديمقراطية أرحب وأعمق مرهوناً باحداث تغيير جذرى فى ثقافة المجتمع ، يكرس القيم والسلوكيات المعضدة للتطور الديمقراطى .

إن حزبنا يدعو إلى مفهوم جديد للديمقراطية يحتوى الديمقراطية الليبرالية ويتجاوزها فى ذات الوقت ، ألا وهو مفهوم ديمقراطية المشاركة . ونقصد بديمقراطية المشاركة تلك الصيغة فى إدارة الاختلاف والصراع فى المجتمع القائم على التعددية فى المصالح الاجتماعية وفى الانتماءات الدينية وفى مستويات الوعي والثقافة ، التى تؤمن الحقوق المتساوية للمواطنين والتى تكفل للجميع قوة سياسية متساوية وتأثيراً متكافئاً على السلطة السياسية وعلى السياسات العامة ، والتى تتيح لهم فرصاً واسعة للاشتراك المباشر فى إدارة شئون المجتمع ومراقبة أداء الحكومة لمسئولياتها ، فضلاً عن فرص الاشتراك غير المباشرة من خلال ممثليهم المنتخبين انتخاباً حراً.

إن ديمقراطية المشاركة ليست نظاماً للحكم فحسب ، بل هى بالاضافة إلى ذلك نظام للحياة يشمل مختلف جوانب المجتمع وشئونه . ومن هنا فان ديمقراطية المشاركة تعنى مقرطة المجتمع ومقرطة الدولة إلى جانب مقرطة الحكم. وتقوم ديمقراطية المشاركة على المقومات الأساسية التالية :

- **احترام التعددية** وبخاصة التعددية الاجتماعية الناجمة عن تعدد أشكال ملكية وسائل الانتاج ، وكذلك التعددية السياسية والنقابية والثقافية.
- **قيام مجتمع مدنى قوى** يتكون من منظمات مستقلة لمختلف فئات المجتمع ، كالمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والاجتماعية والجمعيات الأهلية.
- **تأمين حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية** يكون أساس التكافؤ فى القدرة السياسية .
- **اقرار الحقوق والحريات السياسية والمدنية.**
- **ثقافة ديمقراطية تقوم على قيم الاعتراف بالآخر والحوار الموضوعى والتسامح.**
- **تأكيد الوحدة الوطنية كقيمة مجتمعية تكفل حقوق المواطنة المتكافئة لجميع المواطنين**

بغض النظر عن انتمائهم الدينى.

- **إعلام ديمقراطى حر يكفل توافر المعلومات والفرص المتكافئة فى عرض الآراء المختلفة مع حرية تدفق المعلومات والآراء دون قيود .**

- **حكم محلى شعبى** بحق ، يكون بمثابة البنية التحتية الصلبة للنظام الديمقراطى على المستوى القومى.

- **التوسع فى أشكال المشاركة الشعبية المباشرة.**

وبقدر مانحج فى إرساء مقومات ديمقراطية المشاركة فى مصر بقدر ماننجح فى إقامة مجتمع المشاركة الشعبية لتوفير الشروط الكافية لاحراز تقدم حقيقى على طريق التنمية الوطنية المستقلة والعدالة الاجتماعية . ولهذا فاننا سوف نناضل من أجل إرساء هذه المقومات من خلال التركيز على:

١- **اقرار حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** .. وتتمثل فى المساواة بين المصريين فى كافة الحقوق دون أى تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأى سياسيا أو غير سياسى أو الوضع الاجتماعى أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب .. وكفالة حق العمل وأجرا منصفا ومكافأة متساوية لدى تساوى طبيعة العمل دون تمييز، والحق فى الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية ، والحق فى نصيب عادل من الثروة القومية ، ومستوى معيشة كاف لكل أسرة بما يفى بحاجاتها من الغذاء والكساء ، وكفالة حق كل فرد فى التعليم والعلاج والتمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه ، وكذلك حقه فى سكن لائق .

٢- **توفير الحقوق المدنية والسياسية** .. وتشمل الحقوق المدنية الحق فى الحياة وحماية هذا الحق بحيث لايحرم منه أحد تعسفا ، وضمان الأمن الشخصى للإنسان وحرمة مسكنه وحياته الخاصة بعدم التنصت عليه أو إختراق أسراره الشخصية ، وعدم إيذائه بدنيا و معنويا ، أو إخضاعه للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

كما تشمل أيضا حرية كل فرد فى التنقل وإختيار مكان إقامته أو مغادرة الوطن والعودة إليه . وعدم جواز حبس أحد أو إعتقاله تعسفا . وحق من يحبس أو يعتقل تعسفا فى معاملة قانونية وحقه فى تعويض كاف ، وفى حالة وقوع ضرر عليه تشمل الحقوق السياسية حق كل إنسان فى حرية الفكر والإعتقاد والدين ، بما فى ذلك حقه فى إعتناق الأراء دون مضايقة ، وحقه فى التعبير عن هذه الأراء ، وحريته فى التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين والدعوة لها دون قيود أو إعتبار للحدود.

كما تشمل الحقوق السياسية وحق المواطنين فى التجمع السلمى والتظاهر والإضراب دون

قيود . والحق فى حرية تكوين الجمعيات مع آخرين وإنشاء النقابات والانضمام إليها . بما فى ذلك الحق فى تعدد الأحزاب والنقابات وإطلاق حق إصدار الصحف للأفراد والجماعات من المصريين . وحق الحصول على المعلومات من مصادرها بدون قيود.

وأخيرا فان الحقوق السياسية تشمل حق الأفراد فى المشاركة على قدم المساواة فى إدارة الشئون العامة إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون فى حرية ، وبالتالى حق المواطن فى أن يَنتخب أو يُنتخب فى انتخابات حرة نزيهة تجرى دوريا وبالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى ، بما يضمن فى النهاية إمكانية تداول السلطة سلميا . وأن يتاح لكل مواطن على قدم المساواة مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة فى بلده.

٣- قيام حكم محلى شعبى حقيقى يكون بمثابة البنية التحتية الصلبة للنظام الديمقراطى فى مصر ، ويقوم أساسا على انتخاب كافة هيئات الحكم المحلى بالانتخاب العام المباشر ، والانتخاب المباشر للمحافظين ورؤساء المراكز والمدن والقرى والعمد ، وإحكام رقابة المجالس المحلية المنتخبة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها ، والغاء الحق الممنوح لرئيس الوزراء والوزير المختص فى الاعتراض على قرارات المجالس المحلية وحلها ، وأن تكون قراراتها ملزمة للأجهزة التنفيذية ، ورصد ميزانية مستقلة لها ، وتأكيد علنية جلساتها.

٤- التوسع فى أشكال المشاركة الشعبية المباشرة لتعويض قصور الهيئات التمثيلية عن تأكيد الرقابة الشعبية المستمرة على الأجهزة التنفيذية ، وذلك بالتوسع فى الإدارة الذاتية لمنشآت الانتاج والخدمات ، من خلال مجالس شعبية منتخبة بواسطة العاملين والمستهلكين ، وكذلك نشر التنظيمات التعاونية فى مختلف المجالات بعد رفع يد الدولة عنها.

ويتطلب الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية المباشرة إجراء دراسات متعمقة حول كيفية إقامتها وضمانات نجاحها بحيث لا تؤدى إلى الفساد كما حدث فى تجارب بلدان أخرى

وعلى ضوء هذه الحقوق والمبادئ الأساسية يطرح حزبنا برنامجا للاصلاح السياسى وديمقراطية المشاركة يقوم على خمسة محاور متكاملة:

المحور الأول: العمل على تحقيق إرادة الشعب عبر انتخابات حرة نزيهة

تعيد له الحق فى التعبير عن ارادته الكاملة عبر صندوق الانتخابات ، وذلك عبر توفير مجموعة من الضمانات واصدار قانون لمباشرة الحقوق السياسية يتضمن:

١- تشكيل لجنة مستقلة تمثل فيها الأحزاب تضع أسس إدارة العملية الانتخابية بما يكفل تولى « مجلس القضاء الأعلى» وحده الاشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين للانتخاب أو الاستفتاء وتخضع له كافة الأجهزة التنفيذية والمحلية والأمنية التى تتصل أعمالها بالانتخابات بحيث تشمل مرحلة الترشيح والتصويت

والفرز وحتى إعلان النتائج.

٢- إلغاء جداول القيد الحالية والتى لاتعبر بأية صورة من الصور عن مجموع الناخبين ، وإعداد الجداول طبقا للسجل المدنى(والرقم القومى).

٣- توحيد نظم الانتخابات الخاصة بكافة المجالس النيابية بدءا من المجالس المحلية وصولا إلى مجلس الشعب .. على أساس الغاء نظم الانتخابات بالقائمة المطلقة أو القائمة النسبية الحزبية المشروطة.

٤- ادلاء الناخبين بأصواتهم بموجب البطاقة الشخصية أو العائلية ، مع توقيع الناخب فى كشف الانتخابات أمام اسمه بامضائه أو بصمته.

٥- وضع ضوابط دقيقة للإنفاق المالى فى الانتخابات تحظر على المرشح تقديم أو تلقى تبرعات أثناء العملية الانتخابية . لما تمثله من مشقة على المرشحين وتأكيدا لمبدأ تكافؤ الفرص.

٦- فرض عقوبات صارمة على التزوير أو التلاعب أو التدخل فى الانتخابات تصل إلى الأشغال الشاقة بالنسبة للموظف العام.

٧- إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية تحت اشراف مجلس القضاء الأعلى فى غير موسم الانتخابات.

المحور الثانى : حرية التنظيم السياسى والنقابى والديمقراطى ، وذلك عن طريق:

١ - الغاء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته بشأن تنظيم الأحزاب السياسية ، والغاء لجنة الأحزاب ، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب بمجرد الإخطار على الأسس التالية:

- أن يكون الحزب مفتوحا لجميع المصريين الذين يسعون لعضويته بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين.
- أن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطى فى إطار دستور مدنى وقبول مبدأ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة والتعددية الحزبية الآن وفى المستقبل.
- الالتزام بمبدأ مدنية جهاز الدولة واحترام القانون الوضعى. وأن لاينشئ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

٢- إلغاء كافة صور الدمج بين مؤسسات وأجهزة الدولة والاعلام من جهة وبين تنظيمات الحزب الحاكم من جهة أخرى بما يضمن أن تكون الدولة لكل المصريين وليس لحزب واحد ، وحماية حق الانتماء والنشاط الحزبى لكافة المواطنين ، وضمان عدم تعرضهم للاضطهاد أو التمييز بسبب نشاطهم الحزبى أو النقابى.

٣- إلغاء الحظر القائم حاليا على ممارسة العمل السياسى فى الجامعات والمدارس والمصانع.

٤- إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها طبقا للوائح تضعها بنفسها . وانتخاب مجالس إداراتها دون تدخل من الأجهزة الادارية ، وتأكيد استقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية.

٥- الغاء القيود على تشكيل ونشاط الجمعيات الأهلية والاجتماعية والثقافية والشبابية ، بالغاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بما يضمن رفع أيدى الأجهزة الأمنية والادارية عن هذه الجمعيات والإكتفاء بالرقابة المالية من خلال الجهاز المركزى للمحاسبات وخضوع هذه الجمعيات لنصوص القانون المدنى فقط سواء كانت جمعيات سياسية أو تعاونية أو نقابية أو اجتماعية

المحور الثالث : إلغاء القيود المفروضة على النشاط السياسى الجماهيرى:

بما يضمن ممارسة الحقوق الأساسية للانسان مثل حق الاجتماع والتنظيم والتظاهر والإضراب السلميين ، وحمايته من الاعتداء المعنوى أو المادى عليه ، وذلك من خلال:

أ - ضمان الحريات الأساسية للمواطنين وفى مقدمتها حرية الرأى والاجتماع والتظاهر والإضراب السلميين دون قيود أو شروط مانعة وذلك بالغاء القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ ، والمواد التى تغلظ العقوبة على حرية الصحافة والنشر والتنظيم فى قانون العقوبات . والغاء أى قيد على حق الأحزاب فى عقد اجتماعات عامة خارج مقارها بمجرد إخطار الجهة الادارية دون اذن مسبق.

ب - الغاء كل نص قانونى مخالف للدستور بما يكفل الغاء وتعديل ترسانة القوانين المقيدة للحريات ، وبصفة خاصة: تعديل قانون الطوارئ بحيث يقتصر اعلان حالة الطوارئ على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط ، ويقلل من سلطات الحاكم العسكرى فى ظل حالة الطوارئ ، وإلغاء حق وزير الداخلية فى الاعتراض على قرارات وأحكام المحاكم وإلغاء قانون الحراسات رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وقانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، وقانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠.

جـ - توفير مزيد من ضمانات العدالة القضائية للمواطنين وتيسير إجراءات التقاضى وضمان سرعة البت فى القضايا وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائى وتنقية القوانين مما أدخل عليها من مواد استثنائية ، وعدم جواز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. وأن يمثل كل مواطن أمام القاضى الطبيعى .

د - تكثيف الجهود من أجل وقف التعذيب وضمان عدم تكراره وذلك عن طريق الغاء تبعية السجون لوزارة الداخلية وتبعيتها لوزارة العدل ، والغاء القانون ١٢٩ لسنة ١٩٥٦ الذى يمنع المواطنين من تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر ضد الموظف العام إلا بواسطة النيابة ، وكفالة حق المجنى عليهم فى جناية التعذيب فى تحريك الدعوى الجنائية أمام محكمة الجنايات ، والغاء نيابة أمن الدولة ، وقانون محاكم الثورة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ ، والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ الذى يعطى لوزير الداخلية الحق فى تحديد أماكن (غير السجون العامة) يجوز احتجاز كل من يعتقل أو يتحفظ عليه فيها ، وبقرار منه ، والأخذ بنظام قاضى التحقيق ، وتحسين الأوضاع فى السجون ، وكل أماكن الحجز وضمان الحقوق وحسن المعاملة ، وأن ينظم الأوضاع فيها قانون الاجراءات الجنائية الصادر عام ١٩٤٩.

المحور الرابع : حق كل القوى السياسية فى استخدام أجهزة الإعلام القومية وذلك عن طريق:

- الغاء احتكار الدولة للاذاعة والتليفزيون . وتعديل قانونها لتصبح جهازا إعلاميا مستقلا تمثل فيه التيارات الفكرية والحزبية ، وتحصل من خلالها الأحزاب والمنظمات الديمقراطية على فرص متكافئة لمخاطبة الشعب.
- الغاء الرقابة فى الاذاعة والتليفزيون عدا ما يتعلق بالآداب العامة واحترام الأديان السماوية ، وبصفة خاصة الغاء الرقابة السياسية التى امتدت إلى الدراما وبرامج الرأى والتحقيقات والإعلان وجلسات مجلس الشعب ومجلس الشورى .
- تعديل قانون الصحافة ، وبصفة خاصة تقييده لحرية اصدار الصحف ، وطبيعة الملكية الغائبة لمجلس الشورى وتكوين الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية ،ومجالس ادارتها .. بما يحقق اطلاق حرية اصدار الصحف مع توفير الضمانات والضوابط القانونية وتحديدا تحريم التمويل الأجنبى ومراقبة ميزانياتها عن طريق الجهاز المركزى للمحاسبات ، ونشر ميزانيات المؤسسات الصحفية ، وضمان حق الصحفى فى الحصول على المعلومات من مصادرها .

المحور الخامس : المواجهة الشاملة للارهاب وحماية الوحدة الوطنية ، فبدون القضاء على الارهاب وأسبابه لايمكن الحديث عن تداول حقيقى للسلطة . ويتطلب ذلك :

- الإلحاح على معالجة مسببات التوتر والعنف فى المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية.
- دعم المواجهة الأمنية الصحيحة للنشاط الإرهابى الإجرامى المتصاعد فى المرحلة الأخيرة مع الحرص على التزام أجهزة الأمن بالقانون.والدستور وعدم التخلى عن دورها كهيئة

نظامية تسهر على أمن المجتمع مع التصدى بحزم لما تمارسه بعض هذه الأجهزة من سلوكيات مجرمة وخاصة التعذيب ، واحتجاز الرهائن الأبرياء والعقاب الجماعى ، وتغليظ العقوبات تجاه من يتبع هذه الأساليب.

- إجراء تعديلات جذرية فى مناهج التعليم لتنمية التربية الديمقراطية فى المدرسة والجامعة والعقلية النقدية الجدلية والقدرة على المناقشة والاختيار ، وتعديل أساليب تدريس الدين الاسلامى والدين المسيحى بما يحفظ الوحدة الوطنية ويعمق المفاهيم الصحيحة للأديان السساويةويضمن فهما عقلانيا متسامحا للدين .

- تنظيم أجهزة الإعلام والصحافة على أسس ديمقراطية وفتح أبوابها أمام كل التيارات والاتجاهات ، وتنقيتها من كل مايؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية أو إشاعة منهج التكفيرأو الترويج للخرافات

- ضمان حقوق متكافئة للمسيحيين سواء فى بناء واصلاح دور العبادة أو تولى الوظائف العامة..

- تأكيد رفض الدولة الدينية والتمسك بالدولة والمجتمع المدنى الديمقراطى الذى يستند إلى الدستور المدنى والقانون المدنى ويؤكد حقوق المواطنة لجميع المواطنين والمساواة بينهم بصرف النظر عن الجنس والدين والعقيدة واللون ، ورفض تقسيم المصريين على أسس دينية والتأكيد دوما على التمسك بشعار « الدين لله والوطن للجميع ».

إن هذه الجوانب الخمسة التى تشكل الطريق لقيام تداول ديمقراطى حقيقى للسلطة ، هى المدخل الطبيعى للنظر بعد ذلك فى تعديل الدستور ، والذى نراه ضروريا فى مرحلة تالية ليصبح دستورنا دستورا ديمقراطيا يجعل الأمة مصدرا حقيقيا للسلطات ، ويركز السلطة التنفيذية فى مجلس وزراء يكون مسئولا أمام المجلس النيابى المنتخب انتخابا حرا نزيها.

ويجب أن يتضمن الدستور فى جميع الأحوال المبادئ الأساسية التالية:

١- انتخاب رئيس الجمهورية (ونوابه) بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح.

٢- تخلى رئيس الجمهورية (ونوابه) عن انتمائهم الحزبى طوال فترة توليهم لمناصبهم ولايجوز لهم تولى ذات المنصب أكثر من مرتين.

٣- الغاء المادة ٧٤ من الدستور درءاً لإساءة استخدام السلطات الخطيرة الواردة فيها.

٤- تقرير مبدأ المسئولية الوزارية السياسية الكاملة والتضامنية أمام المجلس النيابى ليمارس المجلس اختصاصه دون معوقات.

٥- تقرير الحق الكامل للمجلس النيابى فى تعديل الموازنة العامة دون تعليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية ، وكذا حقه فى نشر تقارير الأجهزة الرقابية.

٦- الغاء نظام المدعى الاشتراكى الوارد فى المادة ١٧٩ من الدستور

٧- تقليص السلطات المطلقة الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية فى الدستور.

٨- تشكيل لجنة مستقلة وغير قابلة للعزل تشارك فيها الأحزاب تضع أسس ادارة العملية الانتخابية بما يكفل الاشراف القضائى الكامل عليها.

ثانيا : وطنية التنمية واستقلاليتها واعتمادها على القدرات الذاتية للشعب المصرى

إن جوهر التخلف الذى يسعى حزبنا إلى تحرير مصر من قيوده وأغلاله هو التبعية التى تعرضت لها مصر فى الماضى فى ظل الاستعمار، ولم تزل تتعرض لها فى الحاضر تحت هيمنة قوى الرأسمالية العالمية . وتعنى التبعية أن مسار العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية لمصر محكوم بارادة قوى الرأسمالية العالمية ، ومسخر لخدمة مصالحها . وبذلك تتمكن هذه القوى من انتزاع جزء كبير من الفائض الاقتصادى الذى يحققه الشعب المصرى ، وتحويله للخارج بدلا من توجيهه للإسراع بالتنمية والنهوض بمستوى معيشة الفقراء والمحرومين من أبناء الشعب . ولذلك فان التنمية الصحيحة تعنى تحرير الوطن من التبعية ، أى تخليصه من القيود على إرادته وعلى حريته فى إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وعلاقاته الاقليمية والدولية من منظور المصلحة الوطنية والأمن القومى. والتنمية بهذا المعنى تؤدى إلى تمكين مصر من تصحيح موقعها المتواضع على خريطة العالم الاقتصادية والسياسية.

إن وطنية التنمية لاتعنى التعصب العرقى . كما انها لاتعنى الانغلاق والانعزال عن مجرى الحركة التاريخية التى يشهدها العالم ، ولا الاحتماء بجدار منيع من الحماية المطلقة والدائمة للاقتصاد الوطنى، فحزبنا يدرك جيدا أن مثل هذه الخيارات لم تعد واردة ولاممكنة فى عالم اليوم أو فى عالم القرن الواحد والعشرين الذى نوشك على دخوله . **وإنما يقصد بالوطنية فى مفهومنا للتنمية أن تكون البوصلة الموجهة للعمل التنموى هى المصلحة الوطنية ، أى مصلحة الكتلة العريضة من الشعب المصرى ، لا مصلحة فئة قليلة منه ، ولامصالح أطراف أجنبية تملى إرادتها عليه . كما يتضمن المفهوم الوطنى للتنمية أن تستهدف التنمية ضمن ماتستهدف حماية الأمن القومى للبلاد الذى لايمكن فصله عن الأمن القومى العربى .** وبالنظر إلى وضع مصر المحورى فى الوطن العربى وفى المواجهة العربية لإسرائيل ، فان وطنية التنمية لابد وأن تعنى أيضا تمكين مصر من الممارسة الفعالة لدورها القيادى والريادى فى الوطن العربى ، وتمكينها كذلك من مواجهة التحدى الإسرائيلى - فى كل المجالات.

واستقلالية التنمية فى العالم المعاصر لاتعنى العزلة والانطواء أو الاكتفاء الذاتى . بل إنها تعنى السيطرة على القرارات وتوجيهها لخدمة الصالح الوطنى والأمن القومى . إنها

تعنى حرية اتخاذ القرارات الوطنية دون استسلام لضغوط خارجية ودون إذعان لأية قوى خارجية . والاستقلالية فى عالم تسوده الكوكبية وتتشابك فيه مصالح الدول والكيانات الاقتصادية المختلفة هى أمر نسبى بالضرورة . فهى لاتعنى الانفراد باتخاذ القرارات دون مبالاة بآثارها المحتملة على الدول الأخرى . وإنما تعنى الاستقلالية أن ينتقل الاقتصاد الوطنى من حالة رد الفعل والسلبية إلى حالة الفعل والتفاعل الايجابى . وأن يتحول من مرحلة التأثر والانقياد للقوى الخارجية إلى مرحلة التأثر والتأثير فى الآخرين . بعبارة أخرى ، فاننا نريد بالتنمية المستقلة إحداث تغيير جوهرى فى وضع مصر غير المتكافئ فى نظام تقسيم العمل الدولى والعلاقات السياسية الدولية الراهنة بحيث تصبح قادرة على الأخذ والعطاء مع الآخرين بدرجات متفاوتة.

إن استقلالية التنمية تعنى نفى التبعية، وهو ما لايتأتى إلا عن طريق التحسين المستمر لوضع الاقتصاد الوطنى على خريطة العالم الاقتصادية ، ومدار الأمر فى ذلك هو بناء وتطوير عناصر القوة الذاتية للمجتمع المصرى ، ورفع درجات الاعتماد على القدرات الوطنية إلى أقصى حد مستطاع فى تحقيق التنمية ، مع الحرص على تأمين درجة عالية من تكامل وتماسك الهيكل الاقتصادى المصرى . وبقدر ماتتحقق التنمية بالاعتماد على القدرات الوطنية ، بقدر ماتزداد حصانة الاقتصاد المصرى والمجتمع ضد احتمالات الهيمنة الأجنبية وهو مايعززه أيضا التكامل مع اقتصاديات الأقطار العربية ومن خلال السوق العربية المشتركة، وبقدر ماتتعاظم قدرة الدولة على الأخذ والعطاء المتكافئ أو المتقارب مع الدول والكيانات الدولية الأخرى . وكلما سار المجتمع قدماً على طريق تنمية عناصر قواه الذاتية ، كلما ازداد مركزه فى النظام العالمى قوة ، وكلما ازدادت فرصه فى جنى المكاسب من العلاقات الدولية على الصعيدين الاقتصادى والسياسى.

كما أن استقلالية التنمية تكفل مواجهة ظاهرة تهميش أقطار كاملة فى حركة الكوكبة ، وتهميش شرائح وطبقات كاملة داخل المجتمع المصرى ، فتتكون أقلية تخدم الرأسمالية العالمية وتجنى المقابل بما يزيدها ثراء ، بينما هناك أغلبية تعانى المشاق وتحاول كسب لقمة العيش بأى سبيل

ثالثا: تنمية الانسان المصرى جسماً وعقلاً وروحاً وبناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا.

لما كان العمود الفقرى للتنمية المستقلة هو الاعتماد على النفس أى الاعتماد على القدرات الذاتية للمجتمع المصرى ، ولما كان البشر فى أول الأمر وآخره هم الثروة الأساسية لمصر ، فان الترجمة الصحيحة لمبدأ الاعتماد على النفس هى الاعتماد على الانسان المصرى . إن مطلب

الاعتماد على الانسان المصرى ليس أمراً ضرورياً لاستقلالية التنمية فحسب ، بل إنه أمر ضرورى أيضاً من أجل أن يحتل الانسان المصرى مكانه الرئيسى. ومكانته الطبيعية كصانع للتنمية وكباعث للنماء فى كل مورد مادى. ومن هنا تصبح تنمية البشر هى المدخل الطبيعى للتنمية الوطنية المستقلة . والأداة الرئيسية فى تحقيقها.

والمقصود بتنمية البشر هو تحريرهم من كل مايعترض تطوير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وتمكينهم من الارتقاء بها ، ومن ثم تمكينهم من إطلاق طاقات الابداع الكامنة فيهم . كما يتضمن مفهومنا لتنمية البشر بناء قاعدة وطنية للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى تكون مع تطوير الإدارة الركيزة الأساسية للارتفاع المتواصل فى إنتاجية الانسان.

إن تنمية البشر هى أحد العناصر المحورية فيما صار يعرف بالتنمية البشرية ، والتى تعنى فى حقيقتها التنمية الشاملة لكل جوانب الحياة الانسانية ، والتى تضع البشر فى بؤرة اهتمام صانعى السياسات ، والتى يصنعها البشر بأنفسهم من أجل الارتقاء بمستوى ونوعية حياتهم . وعموماً ، فان تنمية البشر فى مصر تعنى تنمية الانسان المصرى بدنياً وعقلياً وروحياً ، وتوفير مايتطلبه ذلك من متطلبات مادية وروحية وترتيبات تنظيمية وأطر مؤسسية ويتحقق ذلك بصفة خاصة فى المجالات الآتية:

١- التعليم والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى

ويستوجب الاهتمام بهذا الجانب من جوانب تنمية الانسان المصرى محو الأمية ، ومجانية التعليم وإلزاميته ، والاستيعاب الكامل لكل الأطفال فى مرحلة التعليم الأساسى ، مع الارتفاع بنسبة الاستيعاب فى التعليم الثانوى بفروعه المختلفة ، والسعى لمد فترة الإلزام لتشمل التعليم ماقبل الجامعى خلال أجل غير طويل.

كما تتطلب تنمية القدرات البشرية للمصريين تطوير النظام التعليمى فى مختلف مراحله بوجه عام ، وتطوير محتوى العملية التعليمية بوجه خاص كى تحظى مناهج العلم وفلسفته وأسسه والعلوم الطبيعية والرياضيات والتطبيقات التكنولوجية باهتمام خاص وازاحة الحواجز التعسفية بين العلوم الانسانية والعلوم الطبيعية والآداب والفنون لبناء مواطن غنى الوجدان عقلانى التوجه قادر على الفحص الحر لكل الظواهر. ومن جهة أخرى فان الاهتمام بتطوير التعليم الجامعى وتطوير نظم إعداد المعلمين ، والارتقاء بأوضاعهم المادية والمعنوية ، وزيادة نصيب الفرد من الإنفاق العام على التعليم ، وفتح قنوات التعليم المستمر وتبديد وهم ارتباط التعلم بمراحل دراسية محددة ونيل شهادات دراسية بعينها والتأكيد فى هذا الصدد على التدريب عموماً والتدريب التحويلى على وجه الخصوص وهى جميعاً من الأمور الحيوية للنهوض بالقدرات البشرية للمصريين.

إن حزبنا يشعر بقلق بالغ إزاء التعددية القائمة فى نظم التعليم ، لما تؤدى إليه من أخطار على سلامة النسيج الوطنى ، ولما يترتب عليها من تهديد لوحدة الوجدان الشعبى . كما إن حزبنا يشعر بقلق بالغ أيضاً من جراء الاتجاه الراهن إلى تحويل التعليم ، لاسيما فى المرحلة الجامعية ، إلى عمل تجارى لايستهدف البناء العلمى للانسان وتأهيله للحياة العملية بقدر مايستهدف جنى أكبر الأرباح . وسوف نكثف جهودنا ونتعاون مع كل من يساوره نفس القلق على مصير التعليم من أجل الحد من التعددية الضارة فى النظام التعليمى ومن أجل الحيلولة دون الاتجار بالتعليم وخصخصته.

إن الإرتقاء بمستوى العملية التعليمية والنهوض الشامل بالتعليم كمنظومة متكاملة ومتماسكة هو الأساس الذى لاغنى عنه لبناء ركيزة هامة من ركائز التنمية الوطنية المستقلة ، ألا وهى الثقافة الشاملة التى تنهض عليها القاعدة الوطنية للعلم والتكنولوجيا . ونحن ندرك جيداً أن قدرة الأمم على الارتقاء باقتصادها وبنوعية حياة شعوبها ، وقدرتها على امتلاك مزايا تنافسية تمكنها من الصمود أمام المنافسة الأجنبية فى أسواقها الداخلية فضلاً عن قدرتها على غزو الأسواق الخارجية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، قد أصبحت جميعاً مرهونة بقدرتها على المشاركة الإيجابية فى صنع الثقافة العالمية و التقدم العلمى والتكنولوجى . ولايعقل أن تظل مصر معتمدة اعتماداً كاملاً على استيراد التكنولوجيا . وأن تبقى عاجزة عن تطويعها وتطويرها فضلاً عن ابتداع تكنولوجيات جديدة ، بينما هى تمتلك جيشاً ضخماً من الباحثين العلميين والمشتغلين بقضايا التكنولوجيا . لقد آن الأوان لوقف إهدار هذه الطاقة العلمية المعطلة ، وتعبئة جهود الجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمى يخلق الطلب على منتجاتها من بحوث ودراسات، وتوثيق صلاتها بالوحدات الانتاجية ومراكز صنع القرار ،فى إطار سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا .

وفى الوقت الذى يجب أن نسعى فيه لتطوير تكنولوجيات ملائمة لظروفنا وبخاصة بالنظر إلى استشراء مشكلة البطالة بين شباب الوطن ، فانه يتعين أن نخطط بكل جدية لانتزاع موقع لبلادنا على خريطة التكنولوجيا الرفيعة يكون رافداً من الروافد المهمة تعزيزاً للاعتماد على النفس ، وعاملاً من العوامل الحيوية فى إحداث الطفرة التنموية المنشودة لمصر.

وفى اعتقادنا أن بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية هو أحد المجالات الحيوية التى يمكن أن ينشط فيها التعاون العربى خصوصا ، والتعاون فى إطار دول الجنوب عموما. إذ من المتعذر على معظم الدول العربية بناء مثل هذه القاعدة بجهودها الفردية وامكاناتها القطرية : بينما يسهل ذلك كثيراً فيما لو اجتمعت جهود مصر مع جهود شقيقاتها العربيات وفق استراتيجية عربية للعلم والتكنولوجيا.

٢- الغذاء والصحة

إن توفير الغذاء الكافى وتأمين عوامل سلامة الصحة للمواطن المصرى من الأمور الضرورية لتنمية قدراته البشرية ، وذلك باعتبارها من المقومات التى لاغنى عنها لسلامة البدن والعقل والنفس . وفضلاً عن أن توفير الغذاء والصحة من الحقوق الأساسية للانسان ، فان مردودهما الاقتصادى أمر لاجدال فيه ، وذلك لما لهما من تأثير إيجابى على إنتاجية العمل ، ومن ثم على اضطراد التنمية.

ولايخفى أن توفير الغذاء الكافى للشعب مرتبط بتطوير الزراعة من جهة أولى، وبتطوير القطاعات التصديرية التى تؤمن النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مالايتيسر تدبيره محلياً من السلع الغذائية من جهة ثانية ، كما أنه مرتبط بسياسات الأجور والأسعار والدعم وتوزيع الدخول من جهة ثالثة. وقبل كل ذلك يأتى موضوع ابتداع نمط غذائى مصرى يتواءم مع احتياجات البيئة ومعطيات الموارد.

إن النهوض بصحة المواطن المصرى يستوجب تطويراً شاملاً فى نظم توفير الخدمات الوقائية والعلاجية ، بتنشيط دور الدولة فى هذه المجالات من جهة أولى ، وزيادة نصيب الفرد من الإنفاق الصحى العام من جهة ثانية ، وتطوير نظم تقديم الخدمة ونظم الإدارة الصحية بما يؤدى إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانات المتوافرة من جهة ثالثة ، وتحديث نظام التأمين الصحى بما يزيد من فعاليته ومصداقيته لدى الناس ، وينمى قدرته على التمويل الذاتى من جهة رابعة، والاهتمام بالبيئة ومقاومة التلوث من جهة خامسة.

٣- الإسكان:

مازال الحصول على السكن المناسب بتكلفة معقولة من أكبر المشكلات التى تواجه المصريين ، لاسيما الشباب المقبل على الزواج ، ولاشك أن الحل الجذرى لهذه المشكلة يتوقف على إعادة توزيع السكان داخل الحيز المعمور ، وعلى توسيع الحيز المعمور ذاته بفتح مجالات جديدة للعيش والسكنى خارج الوادى والدلتا.

ولكن الأمر لم يعد يحتمل الانتظار ريثما يتم ذلك . كما أن ترك قضية السكن لقوى السوق على النحو الذى تتجه إليه الحكومة لن يقدم أى حلول عملية للكتلة العريضة من محدودى ومتوسطى الدخول الباحثين عن المأوى الكريم. ذلك أن" الطلب " فى آليات السوق يعنيالرغبة المشفوعة بالقدرة الشرائية ، أما المحتاج الذى لايملك الحد الأدنى من الثمن فليس جزءاً من الطلب أصلا

وفى تصورنا أنه لاغنى عن تدخل الدولة بشكل نشط لبناء المساكن الشعبية وتيسير دعم الاسكان الشعبى . كما أننا نرى ضرورة ربط إيجار المسكن بنسبة من دخل رب الأسرة على

النحو المعمول به حتى فى الكثير من الدول الرأسمالية ، فاذا زاد الايجار الفعلى عن النسبة المحددة من الدخل ، تتحمل الدولة أو غيرها من الهيئات مقدار الزيادة كدعم للأسر غير القادرة الذى تتوقف الدولة عن تقديمه عندما يزيد دخل الأسرة فهو دعم غير مؤبد. كما أننا نرى أنه ينبغى العمل بكل الوسائل لتشجيع الحركة التعاونية فى مجال الاسكان ، مع العمل فى الوقت نفسه على تخليص الاسكان التعاونى مما شابه من أوجه القصور والانحرافات فى السنوات السابقة. والاهتمام بالاسكان الريفى والتشجيع على ابتكار أنماط جديدة للاسكان فى القرية المصرية تتناسب مع الظروف الجديدة ومن الضرورى مواجهة عدم توافر أراضى للبناء فى المدن والقرى والتركيز على التوسع الرأسى فى الاسكان وتطوير المرافق العامة فى نفس الوقت لتتحمل نتائج هذا التوسع الرأسى

كما يرى حزبنا أن الدولة يجب أن لاتقف مكتوفة الأيدى أمام الإفراط الشديد فى الاسكان الفاخر والإدارى . بل إن عليها - فى إطار التنمية الوطنية المستقلة - أن تحشد ماتحت يدها من أدوات السياسة المالية وغيرها من السياسات من أجل استعادة شئ من التوازن بين العرض والطلب على النوعيات المختلفة من المساكن. كأن نفرض زيادة فى الضريبة العقارية على الاسكان الفاخر.

٤- المرأة والأطفال والشباب

المـــــرأة

كانت قضية تحرير المرأة وماتزال واحدة من الاهتمامات الرئيسية لحزب التجمع الذى يستهدف تحرير الانسان . فالمرأة هى نصف المجتمع وتشكل النساء نسبة مرتفعة من الفقراء والمهمشين والضعفاء فيه . وهى تتعرض للقهر مرتين مرة ضمن الطبقات الشعبية ومرة أخرى لأنها إمرأة .

وقد انعكست آثار الانفتاح الاقتصادى والخصخصة والتكيف الهيكلى التى أدت فى مجملها لزيادة الفقر والبطالة والأمية وتراجع مستوى المعيشة إنعكاسا سلبيا مضاعفا على أوضاع النساء فتردت مكانة المرأة فى المجتمع وتدهور وضعها رغم مظاهر التحسن الجزئية هنا وهناك . وإنتشرت قيم الثقافة الرجعية المعادية لها على نطاق واسع ، فهى فى نظر الانفتاحيين سلعة وفى نظر الظلاميين المتسترين بالدين عورة ، وفى الحالتين جرى قهرها معنويا وجسديا وقانونيا مما دفعها دفعا لقهر ذاتها فتعطلت امكانياتها المبدعة.

وإستغلت الرأسمالية الجديدة المتعطشة للربح بأى ثمن ضعف النساء وحاجاتهن وقلة تدريبهن لتشغيلهن كعمالة رخيصة وبلا حقوق فأصبحت النساء يشكلن احتياطى الاحتياطى لقوة العمل الأرخص.

وبقى استغلال المرأة داخل الأسرة قائما كما كان قديما نظرا لإنبعاث الثقافة التقليدية مجددا فى ظل التراجع العام ، وهيمنة القوانين البالية للأحوال الشخصية وقانون الجنسية والقوانين الجنائية التى تعامل المرأة كمواطن من الدرجة الثانية فتهدر حقوقها المدنية التى كفلها الدستور والمواثيق الدولية ، وتظل حقوقها السياسية المكفولة قانونيا حبرا على ورق.

ويدرك التجمع أن تغيير الأوضاع الظالمة التى تعيش المرأة فى ظلها لن يتحقق دفعة واحدة ، وإنما سيكون ثمرة كفاح طويل ولن تنتهى هذه الأوضاع إلى الأبد إلا فى ظل تغيير أوسع نطاقا يشمل المجتمع كله : مؤسسات وعلاقات وأفراد ووعى ، خاصة وعى أصحاب المصلحة الأساسية فى هذا التغيير.

وقد أثبتت تجارب التحرر الوطنى وبناء الاشتراكية التى تراجعت أو إنهارت أن استبعاد الجماهير عامة وجماهير النساء خاصة قد جعل من السهل العدوان على الحقوق المكتسبة وإنتزاعها فيما بعد مع عدم إغفال حقيقة أن بعض قوى التحرر والتقدم قد استخدمت المرأة بالمعنى الحرفى عند الحاجة إليها فى المعارك الكبيرة ، ثم أهملتها بعد ذلك بل ودفعت بها دفعا إلى مكانها القديم وقاومت طموحها المشروع للتحرر.

ولهذا كله فان القوى التقدمية الجديدة والصاعدة فى العالم أجمع أخذت تغير جذريا من نظرتها للمرأة تقديرا لها لذاتها كانسان ، فتفسح لها مكانا متميزا ومتقدما - كافحت النساء من أجله - فى صفوفها ، وهى تتخلص أولا بأول من الطابع الرجالى لبنيتها الشئ الذى سوف يسعى إليه حزبنا وهو ينخرط فى بناء حركة جماهيرية جديدة مفعمة بالحيوية مسلحة بوعى جديد.

وفى هذا السياق يساند الحزب الحركة النسائية المصرية النامية من أجل إصدار:

- قانون جديد للأحوال الشخصية يقوم على المساواة
- قانون جديد للجنسين يمنح الأم والزوجة المصرية الحق التلقائى فى منح الجنسية لأبنائها من زوج أجنبى ، ومنح الجنسية لهذا الزوج إذا شاء أسوة بما هو مكفول للزوجات الأجنبيات المتزوجات بمصريين.
- قانون جديد يساوى الرجل والمرأة فى التعيين بالوظائف وتولى المناصب العامة.

ولأن الحزب يرى أن الأمومة هى وظيفة اجتماعية سامية فى المقام الأول فانه سوف يعمل من أجل أوسع شبكة من دور الحضانة ورياض الأطفال والملاعب والحدائق المجانية تخضع لإشراف ومراقبة المنظمات الجماهيرية بما فيها منظمات النساء ويضع الحزب هذا المطلب ضمن أهدافه العاجلة.

ولدعم مشاركة المرأة السياسية يدعو الحزب لإستعادة نظام التمثيل النسبى أى المقاعد

المخصصة للمرأة في كل المؤسسات التمثيلية وزيادة عددها كتدبير مؤقت يقوم على التمييز الإيجابي لبعض الوقت.

تشغيل وتطوير شبكة الضمان الاجتماعي القائمة وإدارتها ديمقراطيا بحيث تلبى فعلا وبصورة متزايدة حاجات الفئات الضعيفة ، خاصة مع تزايد نسبة النساء الفقيرات العائلات لأسر تتزايد باستمرار.

الطفـــل

إن الاهتمام الجاد بتكوين الطفل بدنياً وعقلياً ونفسياً فى حقيقة الأمر إعداد لإنسان مصر المستقبل . ولما كانت الوقاية خير من العلاج ، فان كل جهد يوجه الآن للعناية بالطفل المصرى وحسن إعداده فى إطار نظرة مستقبلية لما سوف يتعين عليه مواجهته من مشكلات عندما يبدأ فى تحمل المسئولية ، هو استثمار بشرى من الطراز الأول يترتب عليه توفير الكثير من النفقات وتفادى العديد من الأعباء فى المستقبل.

الشـــباب

إن تنمية القدرات العلمية والإنتاجية للانسان المصرى تنصرف فى جزء كبير منها إلى تنمية الشباب باعتباره عماد الثروة الحقيقية لمصر . ومن منظور التنمية الوطنية المستقلة ، ينبغى توجيه جهود كبيرة لإتاحة كل الفرص أمام الشباب لتنمية قدراتهم ومعارفهم ، ولتدبير فرص عمل مجزية لكل قادر على العمل وراغب فيه بينهم ، والمشاركة الإيجابية فى اتخاذ القرارات التى تمس حياتهم وتؤثر فى مستقبلهم ، دون وصاية من السلطة ودون إرهاب وترويع من جهات الأمن . فذلك هو السبيل الحقيقى لتأكيد الانتماء للوطن ، ولزرع الثقة فى نفوس الشباب فى امكانية تغيير الأوضاع إلى الأفضل. وهذا هو الطريق الذى يمكن عبره تهيئة طاقات الشباب من الطلاب على نحو خاص من أجل تنظيم حملات قومية تطوعية لمحو الأمية والتشجير والنظافة العامة وحماية البيئة، وغيرها من المجالات.

ومن هنا فان حزبنا سوف يواصل نضاله من أجل إتاحة الحرية أمام الشباب لممارسة النشاط الثقافى والسياسى داخل المدارس والجامعات ، ومن أجل إزالة القيود على النشاط السياسى والعمل النقابى ، ومن أجل إطلاق حرية تكوين الجمعيات والنوادى والروابط على اختلاف صنورها باعتبار أن النضال من أجل النهوض الحقيقى بالشباب هو جزء لايتجزأ من النضال الشامل من أجل إرساء الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان.

٥- الـــديـــن

إن حزبنا يدرك جيداً أن الدين يشكل أحد المكونات الحضارية للشعب المصرى التى تزوده بطاقة روحية عظيمة تعينه على قهر الصعاب ومغالبة المشاكل . كما يؤكد حزبنا تقديره

العالى لدور الأديان ، والدور العظيم الذى يمكن أن يؤديه الفهم المستنير لرسالتها فى ضوء العقل والاجتهاد البشرى الهادف إلى رعاية المصالح المرسلة للناس وهو تحقيق لجوهر الاسلام أن الأديان السماوية تدعو إلى التسامح والإخاء والرحمة والحرية والمحبة والتعاون والسلام ، وترفض العنف والإكراه والارهاب ، ويكفى الإشارة إلى قوله تعالى « لاإكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » سورة البقرة، وقوله سبحانه « ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا . أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » سورة يونس ٩٩..

ويدرك الحزب الحاجة الماسة لاستئناف مسيرة الإصلاح الدينى التى عرفتها الثقافة العربية الاسلامية فى عصور ازدهارها حتى يصبح الدين دافعا للتقدم فى عصرنا . ومن الضرورى أن يتواكب ذلك مع اصلاح جذرى للأزهر يستهدف تطوير دوره فى حياتنا وفى الساحة الاسلامية والعالمية

إن حزبنا إذ يؤكد على حق الناس فى التدين الصحيح إنطلاقاً من إيمانه بأن حرية العقيدة حق من الحقوق الأساسية للانسان ، ويرفض التمييز بين المصريين على أساس الدين ، و يتمسك فى نفس الوقت بالمجتمع المدنى والحكومة المدنية إطاراً لسلطة المجتمع وحماية لحقوق الأقلية والأغلبية على السواء . فتقرير شكل الحكم ونظامه حق من حقوق الأمة وأمره متروك لها فى ضوء المعطيات والمستجدات ، شريطة عدم انفراد الحاكم بالسلطة والالتزام باقامة العدل بين الناس . وعدم التمييز بين المصريين مسلمين وأقباط.

إننا نعتقد أن الفهم القويم للدين يؤكد على دور العلم ويعلى من شأن العقل ، ويحث على تنشيط الاجتهاد الانسانى فى تفسير النصوص الدينية من أجل التعامل الصحيح مع ماتأتى به الحياة من مستجدات ، ومن أجل المواءمة بين الموروث والوافد ، ومن أجل مسايرة الجديد المفيد الذى يغذى ويطور كل ماهو ايجابى فى ثقافتنا وتراثنا ، ومن هنا فاننا ندين كل محاولة لاغتيال العقل أو تغييبه .

ومن نفس المنطلق ، يرفض حزبنا الغلو فى الدين ، ويعتبره مناقضاً لسماحة الأديان وميلها إلى التوسط والاعتدال وبخاصة الدين الاسلامى الحنيف. كما أنه ينبذ العنف والارهاب المتستر وراء الدين ، ويرفض محاولات تفتيت وحدة الأمة تحت أية دعاوى دينية . ويرى حزبنا أن مواجهة الغلو الدينى والعنف والارهاب الذى تمارسه بعض الجماعات إنما يكون بالقضاء على مسببات هذه الظاهرة ويستلزم ذلك انهاء القيود المفروضة على النشاط السياسى والعمل الجماهيرى وإطلاق حرية الاعتقاد والرأى والتعبير والتنظيم ، وكذلك حرية إصدار الصحف والمجلات لكل التيارات والقوى السياسية والفكرية ، وإتاحة فرص متكافئة أمامها لمخاطبة الجماهير عبر الإذاعة والتليفزيون . وعلاوة على ذلك فان المواجهة الناجحة

تستلزم حل مشكلة البطالة بين الشباب والعناية بتنمية المناطق التى طال إهمالها والنهوض بالأحياء العشوائية والحيلولة دون نشوء المزيد منها. ويدعو حزب التجمع كافة القوى المستنيرة والعقلانية وبخاصة العاملين فى الحقل الدينى تناول الموضوعات ذات الصلة بشئون الحياة ومصالح الناس بعيون مفتوحة على المستقبل دون تردد أو خوف أو جمود ومواصلة جهود الإصلاح الدينى.

٦- الثقافة والإعلام

لايمكن أن يكتمل مشروعنا للتنمية الوطنية المستقلة فى غياب مكون ثقافى تقدمى متكامل ورؤية جديدة مستنيرة للعالم. إن حزبنا يرى أن تنمية الإنسان المصرى تتطلب توجيه الثقافة والإعلام نحو الإرتقاء بمعارف الانسان ومجمل نظرته إلى الكون والحياة ، ونحو تنمية حسه الجمالى ، وكذلك نحو اشاعة العقلانية والاستنارة وروح الحوار والنقد الموضوعى والتسامح فى كل أرجاء حياتنا .

وحتى تكون الثقافة والإعلام فى خدمة التنمية الوطنية المستقلة ، فان ذلك يستوجب أن تعمل أجهزة الثقافة والإعلام على حفز المواطن المصرى نحو المشاركة الإيجابية فى شئون وطنه ، والحث على المثابرة والعمل الجماعى، وعلى بعث قيم الادخار ونبذ قيم الاستهلاك الترفى ، وعلى تبصيره بأهمية العلم فى صناعة القرارات وفى إدارة كل نواحى حياتنا ، وعلى تنمية قيم التسامح الدينى ومحاربة التعصب والدعوات العنصرية أو الطائفية التى تهدد وحدة الأمة وأمن الوطن. وينبغى أن تسلط أجهزة الإعلام الضوء على النماذج العاملة فى اخلاص وتفان من أجل صالح المجموع.

وفى هذا الصدد فاننا سوف نواصل النضال من أجل كسر احتكار الدولة لأجهزة الإعلام ، وذلك بأطلاق حرية إصدار الصحف والمجلات وحرية إنشاء محطات للإذاعة والتليفزيون . كما أننا سوف نكثف جهودنا من أجل تحويل المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة إلى مؤسسات مستقلة يساهم فى ملكيتها العاملون بها والأحزاب والنقابات ، وكذلك تحويل الإذاعة والتليفزيون إلى مؤسسات مستقلة فى إدارتها عن الدولة ، وإن ظلت الدولة محتفظة بملكيتها . ومن جهة أخرى فان حزبنا يرى أهمية خاصة فى إحياء وتنشيط القطاع العام الثقافى فى مجالات النشر والسينما والمسرح والفنون التشكيلية وغيرها ، وذلك باعتباره السبيل الذى لابديل عنه لحماية التراث الوطنى وإذكاء الحس التاريخى ونشر الثقافة العلمية ، وتوفير الغذاء الثقافى للفقراء ومحدودى الدخل الذين لم تعد منتجات المؤسسات التجارية العاملة فى حقل الثقافة فى متناول أيديهم. فضلا عن روحها النفعية التجارية التى تؤدى إلى تشوية الوعى وترويج الأوهام

رابعا: تنمية قوى الانتاج المادية والخيارات التكنولوجية

إذا كانت تنمية القدرات البشرية هى المقدمة الطبيعية للتنمية الشاملة ، فانه لاقيمة لهذه القدرات مهما نمت إذا ظلت معطلة لاينتفع بها . ولذا فان أحد العناصر المهمة للتنمية الوطنية المستقلة هى تمكين البشر من توظيف قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم فى أعمال منتجة ، ومن الطبيعى أن ذلك يستلزم التوسيع المستمر للطاقات الانتاجية ، بما يكفل توليد فرص عمل كافية لتشغيل كل قادر على العمل وراغب فيه . **وينطوى التوسيع المستمر للطاقات الانتاجية على سبعة أمور هى : الخيارات التكنولوجية - التصنيع والخدمات المتطورة - التنمية الريفية المتكاملة - التنمية الاقليمية وتوسيع الحيز المعمور وتفعيل موقع مصر - المياه والطاقة - الادخار والتراكم الرأسمالى .** وسوف نلقى الضوء على هذه الأمور تباعاً فيما يلى:

١- الخيارات التكنولوجية

إن بناء القاعدة الوطنية للعلم والتكنولوجيا سوف يساعد مصر على مواجهة تحدى الدخول فى عالم التكنولوجيا الرفيعة ، فضلاً عن مساعدتها على تطوير قطاعات الاقتصاد المعتمدة على تكنولوجيات تقليدية ووسيطة فلا مفر أمام مصر من السير فى مجال التنمية التكنولوجية فى أكثر من اتجاه فى آن واحد وذلك للوفاء بأغراض متعددة.

إن استشراء مشكلة البطالة يحتم العمل على امتصاصها فى القطاعات ذات القابلية العالية لاستيعاب العمالة، كما يحتم السعى لتطوير تكنولوجيات ملائمة لهذا الغرض . وهنا تبرز أهمية مساهمة هيئات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى تطوير ذلك القطاع الضخم من المنشآت الانتاجية والخدمية الصغيرة والمتوسطة ، بما يرفع من مستوى الانتاجية فيها ويرتقى بجودة منتجاتها ويؤهلها للنفاذ بقوة وغزارة إلى الأسواق الخارجية.

ومن جهة أخرى ، فان جهود هيئات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى لابد وأن تتجه إلى انتزاع موقع لبلادنا على خريطة التكنولوجيا الرفيعة . والمهم أن يتم ذلك فى ضوء دراسة جادة لمواردنا المادية وقدراتنا العلمية والمشكلات الحالية والمستقبلية لبلادنا . وعلينا أن نختار بعناية فروعاً محددة داخل المجالات الواعدة والأكثر اقتراباً من ظروفنا ومشكلاتنا من بين المجالات العديدة للتكنولوجيات الرفيعة ، مثل تكنولوجيا الطاقة الشمسية وغيرها من الطاقات الجديدة والمتجددة ، وتكنولوجيا تحلية المياه ، والتكنولوجيا الحيوية ، والهندسة الوراثية ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات . إن إحرازنا للتفوق فى جزئيات محددة من هذه المجالات ، فضلاً عن مساهمته فى مواجهة مايعترضنا من صعاب على طريق التقدم سوف يكون رافداً من الروافد المهمة لتعزيز الاعتماد على النفس والتكافؤ فى العلاقات الاقتصادية

الدولية لمصر.

نحو بناء مجتمع المعلومات

وفى هذا الإطار فان حزب التجمع يعطى اهتماما خاصا لدخول مصر عصر المعلومات والمعرفة ، حيث لاتوجد سياسة محددة تخطط لذلك ، بينما اهتمت كثير من دول العالم بالتعامل مع هذه القضية من خلال خطط ووثائق للمدى المتوسط ، ويقترح حزب التجمع أن تقوم سياسات بصر للتحول إلى مجتمع المعلومات على المحاور الخمسة التالية:

المحور الأول:

تنمية وتوسيع البنية التحتية للاتصالات لكى تصل إلى أبعد نقطة على حدود الوطن ، فالبنية التحتية للاتصالات هى العمود الفقرى الذى يمكن من خلاله الاستفادة من التطبيقات المتعددة الواسعة لثورة الاتصالات ، وهى تتكون من خطوط التليفونات ، والكابلات التليفونية ، والأقمار الصناعية ، الألياف الضوئية وأجهزة الكمبيوتر وملحقاتها الاتصالية كلها تتداخل وتتكامل فى منظومة واحدة تمثل البنية التحتية للاتصالات وهى تمثل أساس البنية التحتية للمعلومات . والتى يجب تفعيلها من خلال:

١- تعميق النظرة للبنية التحتية للمعلومات كأداة مساندة لأهداف نمو الدخل القومى المصرى ، حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة للتنمية الاقتصادية للدولة.

٢- العمل على تكامل البنية التحتية للمعلومات فى مصر مع البنية التحتية للمعلومات للدول العربية.

٣- توسيع مجال المبادءات المتصلة بالبنية التحتية للمعلومات ، بحيث تشتمل على تنوع كبير للمشاركين من مستثمرين وممولين ومصنعين ، مع تنمية دور الهيئة القومية للاتصالات لتشجيع المشاركة الأهلية النشطة فى تطوير تلك البنية التحتية من تمهيد وانشاء الطرق الأليكترونية السريعة للمعلومات والاستفادة منها.

المحور الثانى:

تهيئة الأجيال الجديدة منذ صغرهم للحياة فى عصر تسوده نظم المعلومات والاتصالات وذلك من خلال:

١- نشر الوعى بالكمبيوتر والإنترنت والمعلومات للقضاء على الخوف التكنولوجى.
٢- محو أمية الكمبيوتر والتعامل مع الإنترنت والمعلومات فى جميع مراحل التعليم.
٣- تعليم الكمبيوتر والإنترنت ونظم المعلومات فى الجامعات لغير المتخصصين.
٤- تأهيل المتخصصين فى تكنولوجيا المعلومات.
٥- إدخال الكمبيوتر والإنتر نت كطرق تعليمية وبحثية فى جميع مراحل التعليم.

٦- تطوير التدريب والتعليم باستخدام التكنولوجيات الجديدة كالوسائط المتعددة التفاعلية ، التدريب عن بعد ، التعليم عبر المسافات.

٧- تنمية الوعى بأهمية وكيفية استثمار الانفجار المعرفى والتكنولوجى لاشباع حاجات السكان المتزايدة وحل مشاكل الوطن.

٨- تعميق النظرة إلى مجتمع المعلومات على أساس اهتمامات واحتياجات الناس كمواطنين يحتاجون إلى استخدام خدمات المعلومات والاتصالات التى تمكنهم من المشاركة بعناية فى عمليات اتخاذ القرارات المرتبطة بتنمية مجتمعاتهم ، وساعد ذلك فى بناء الديمقراطية وتعزيز المشاركة الشعبية ، ويتوقف ذلك على توفير مناخ سياسى مشجع لحرية الفكر والابداع.

المحور الثالث

ضرورة وأهمية انشاء وادى سليكون مصرى تنفجر فيه تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها الملائمة للمنطقة العربية لكسر تميز وتفوق إسرائيل فى صناعة المعلومات ، ويجب السعى لتحقيق ذلك بجدية وطنية ، وتوفير المناخ الملائم لتفجير طاقات الكوادر المصرية المؤهله فى هذا المجال من خلال:

١- توظيف تكنولوجيات المعلومات فى إعادة اكتشاف الموارد البشرية والبيئية والطبيعية المصرية لوضع قواعد بيانات دقيقة وواقعية لمدخلات ومخرجات الوطن كله على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والبيئى والسياسى والأمنى تمكن صناع القرار من التقييم المستمر لأحوال الوطن.

٢- تنمية التكنولوجيات المحلية وتوظيف قدرات العلماء والبحاث داخل الوطن ، إقامة وتشجيع الصناعة الوطنية للبرمجيات ، وهى فرصة نادرة لاستثمار العقول المصرية والسيطرة على السوق الناطقة بالعربية فى هذا المجال.

المحور الرابع:
الأوجه القانونية

١- سن التشريعات المساندة والمشجعة لحرية الاتصال والوصول لمصادر المعلومات ، وسن التشريعات التى تسمح وتشجع بتطوير خدمات شبكة المعلومات ذات القيمة المضافة مثل تبادل البيانات إليكترونيا والبريد الاليكترونى والوصول السريع للمعلومات أينما وجدت.

٢- حماية حقوق الملكية الفكرية حماية ومحافظة على الابداع الفكرى والابتكار والاختراع للأفراد والمؤسسات.

٣- احترام خصوصية البيانات ، والحماية الاليكترونية والقانونية لأمن البيانات.

٤- ترشيد رسوم وتكاليف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث تصبح فى متناول المواطنين والمؤسسات على حد سواء ، أى يجب التوجه نحو التكلفة الفعلية بدون مغالاة.

٥- التوجه نحو تشجيع ملكية وسائل الأعلام بدلا من الاحتكار الحكومى.

٢- التصنيع والخدمات المتطورة

إن قضية التصنيع بمعناه الذى اتسع مؤخراً ليشمل الخدمات المتطورة هى قضية حياة أو موت بالنسبة لمصر . فمع ندرة الموارد الطبيعية وبخاصة الأرض القابلة للزراعة والمياه والطاقة من جهة ، ومع وفرة الموارد البشرية من جهة أخرى ، ولما كانت أبواب الهجرة آخذة فى الانغلاق أمام المصريين وبخاصة فى دول الخليج العربية ، لايتبقى أمام مصر سوى حسن الاستفادة من البشر فى زيادة الانتاج الصناعى لإشباع الحاجات المحلية والتصدير ، حتى إذا تطلب الأمر - وهو سوف يتطلب بالفعل - الاعتماد على استيراد المواد الخام من الخارج مثلما فعلت دول كثيرة غيرنا من قبل كاليابان وبعض دول شرق اسيا الفقيرة فى الموارد الطبيعية. كما أن أسعار المواد الأولية محكومة حاليا باتجاه طويل الأمد نحو الانخفاض.

ومن حسن الحظ أن مجال التصنيع واسع ومتجدد بلا حدود. وبالرغم مما أنجزته مصر فى مجال التصنيع ، فانها مازالت تتحرك على رقعة محدودة من سطح بحره الواسع ولم تدخل فى أعماقه بعد. ولذلك فان استراتيجية التصنيع اللائقة بمصر هى استراتيجية التصنيع السريع والعميق التى تعنى التغيير الطفرى ، لا التدرج البطئ والتحسين الهامشى ، فى الهيكل الصناعى القائم.

إن الطفرة المنشودة فى الانتاج الصناعى تقتضى مضاعفة نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى إلى مالايقل عن ٤٠٪ بنهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين . وهذا يتطلب - ضمن مايتطلب - الارتفاع بمعدل الادخار المحلى ومعدل الاستثمار الاجمالى إلى مالايقل عن ثلث الناتج المحلى الاجمالى ، وزيادة مخصصات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى إلى ٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات الخمس القادمة على أقل تقدير ، وتحقيق تغيير جذرى فى النظام التعليمى بمدخلاته ومخرجاته وطرائقه جميعاً.

إن النموذج الذى يقدمه حزبنا للتنمية ينطلق من مبدأ أساسى هو اشباع الحاجات الأساسية لجماهير الشعب المصرى . غير أن السعى لتحقيق هذا المبدأ يتم فى إطار توجيه عام عريض لإقامة هيكل صناعى متكامل ذاتياً ومترابط فى الوقت نفسه ترابطاً وثيقاً مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطنى . وقد يقتضى ذلك قدراً من الحماية التى نرى أهمية خاصة فى أن تكون حماية موقوتة ومتناقصة عبر الزمن ، لاحماية مؤبدة وثابتة . فالحماية المقصودة هى حماية

للمجتمع وللتنمية الوطنية ، وليست حماية للمنتج ضعيف الكفاءة المتقاعس عن تطوير أداته الانتاجية والادارية والتسويقية ، سواء أكان ذلك المنتج ينتمى إلى القطاع العام أم إلى القطاع الخاص فلا يجوز أن تؤدى الحماية إلى دعم الانتاج غير الكفء على حساب المستهلكين وهم عامة الشعب . ولذلك من الضرورى أن ترتبط الحماية بتطبيق برنامج وطنى للبحث والتطوير التكنولوجى وللتنمية الإدارية يرفع من كفاءة الصناعة الوطنية وينمى ميزاتها التنافسية ، ومن جهة أخرى فان نموذجنا للتنمية الصناعية وإن كان يتضمن قدراً من المنافسة الأجنبية للمنتجات الوطنية وقدراً من التوجه للتصدير ، لما لذلك من أهمية فى تحفيز الصناعة الوطنية على الارتقاء بالكفاءة والجودة ، فانه ينبذ فكرة التوجه الخارجى للصناعة الوطنية ويرفض مفهوم الاندماج الكامل فى السوق العالمى.

إن النهضة الصناعية التى ننشدها لمصر تنطوى على التحول من التركيز على الصناعات الخفيفة والهامشية التى تقوم على التجميع والتى لاينتج عنها قيمة مضافة كبيرة ، إلى الدخول فى العمق الصناعى باقامة الصناعات الأساسية وانتاج المعدات الاستثمارية والارتفاع بنسبة التصنيع المحلى للخامات والمكونات المحلية والمستوردة من جهة ، وإلى إقامة صناعات التكنولوجيا العالية ذات القيمة المضافة المرتفعة من جهة أخرى.

إن مصر مطالبة باستكمال الثورة الصناعية التقليدية من ناحية ، والانطلاق على طريق الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة من ناحية أخرى . والسير فى هذين الاتجاهين معاً هو مايكفل أن يكون للصناعة دور مهم فى امتصاص البطالة وتأمين فرص عمل مجزية ومتزايدة من جهة أولى ، وأن يكون لمصر موقع متميز على خريطة الصناعة الحديثة فى العالم من جهة ثانية ، وأن يكون لحركة التصنيع المصرية اسهام أساسى فى تطوير قوى الانتاج فى كل قطاعات الاقتصاد الوطنى من جهة ثالثة.

إن تطبيق هذا النموذج للتنمية الصناعية يقتضى أن يكون للدولة دورقوى وفعال ، ليس فقط فى مجال ضبط السوق ،ومعالجة القصور فى أدائه ، بل فى مجال التخطيط لتطوير الاقتصاد الوطنى على المدى الطويل وفى مجال انتقاء الصناعات الواعدة وفى مجال دفع عملية التصنيع من خلال الحوافز والآليات المناسبة. ومن هنا فان حزبنا يتصدى لسياسات الخصخصة وتصفية القطاع العام ، ويرى فى الوقت نفسه ضرورة إصلاح هذا القطاع وتطويره لتكون ادارته على أسس اقتصادية سليمة. وأخيراً يرى حزبنا أن الإسراع بعملية التصنيع فى مصر وفق الأسس المشار إليها أعلاه يقتضى حفز التعاون الصناعى على الصعيد العربى ، وكذلك على صعيد الدول النامية.

٣- الانتاج الحرفى :

يحتل الانتاج الحرفى مكانة هامة فى الحياة المصرية . وهناك فى مصر نحو أربعة ملايين حرفى يشتغلون بانتاج سلع يحتاجها المجتمع ، كما يقوم الحرفيون بصيانة للسلع المعمرة ، وبذلك يضمنون لها عمرا أطول وخدمة أكثر كفاءة . وتقوم الصناعات الحرفية بانتاج سلع للاستهلاك المباشر وصيانة السلع المعمرة الاستهلاكية والانتاجية وتجميع بعض السلع وانتاج سلع تحتاجها صناعات أخرى

وبذلك فان الصناعة الحرفية تتخلل كافة أوجه الحياة المصرية ، وتقوم بدور فعال فى استمرار الحياة فى مصر . لذلك لن يكون غريبا أن نرى ارتباط تدهور أو رقى نوعية الحياة بتدهور أو ازدهار الحرفة المصرية.

تواجه الصناعات الحرفية كثيرا من المشاكل والصعاب مثل تخلف أدوات العمل وعدم القدرة على تكوين رصيد من الانتاج يستجيب للطلبات المفاجئة فى السوق بسبب الضعف المالى ، والمطالبة بسداد ضرائب وإتاوات فوق الطاقة ، هذا بالاضافة إلى مشاكل التأمينات الاجتماعية والتراخيص . وقد أدت هذه المشاكل إلى قيام كثير من الحرفيين بالتوقف عن النشاط.

وإذا كان هذا الخطر يهدد الحرفيين وبالتالى الصناعة المصرية ومجمل المستهلكين المصريين فان حزب التجمع يطرح حل هذه المشكلة من خلال:

١) اعفاء صغار الحرفيين من الضرائب المتراكمة عليهم ، وسن قانون يعفى صغار الحرفيين من الضرائب . وليس فى هذا بدعة فقد سبق لحكومات كثيرة فى عهود سابقة أن أعفت بعض قطاعات المجتمع من الضرائب المتراكمة ، كما أن الغاء الضرائب عن صغار الحرفيين لتشجيعهم على ممارسة عملهم وزيادة انتاجهم لايقل أهمية عن اعفاء المستثمرين من الضرائب.

٢) اعفاء صغار الحرفيين من أداء التأمينات الاجتماعية عن عمالهم ، وأن تقوم الحكومة بأداء هذه التأمينات ، وذلك تشجيعا للتلمذة الصناعية التى تحاول الحكومة جاهدة انشاء مراكز لها تكلف الكثير ولاتنجز إلا القليل.

٣) انشاء بنك خاص بتمويل الصناعات الحرفية ، وذلك لاختلاف الصناعة الحرفية عن غيرها من الصناعات الأخرى . ويقوم هذا البنك بتمويل مستلزمات الصناعة الحرفية من خامات وأدوات وآلات راقية حديثة تحديثا للصناعات الحرفية . كما يقوم بتسويق منتجاتهم

٤) تسهيل اجراءات الترخيص بورش الحرفيين ، من خلال تنقية القرارات الادارية من كل

التعقيدات التى تعطل بدء عمل ورش الحرفيين. وتوفير المساكن لهم فى مناطق قريبة من تجميع الورش الحرفية تتوفر فيها الشروط الصحية الضرورية.

٥) تشجيع الحرفيين على الانضمام إلى الجمعيات التعاونية الانتاجية باعتبارها الإطار الأمثل لنمو الصناعات الحرفية وخفض تكاليف الانتاج وتطوير تسويق المنتجات.

٤- الزراعة والتنمية الريفية المتكاملة

إن الاهتمام بالتصنيع لايعني بطبيعة الحال إهمال تطوير الريف الذى يستوعب٥٧٪ من الشعب المصرى . وتطوير الريف تطويراً شاملاً ومتكاملاً يعنى فى المقام الأول توسيع قاعدته الإنتاجية ، وذلك بالطبع علاوة على محو الأمية ونشر الخدمات التعليمية والصحية والارتقاء بمستواها وتأمين المياه النقية والصرف الصحى وغير ذلك من عناصر تنمية الانسان المصرى التى سبق ذكرها . وتوسيع القاعدة الانتاجية للريف المصرى يتطلب أربعة أمور أساسية : تكثيف الجهود الرامية إلى وقف استنزاف الأرض الزراعية من خلال التجريف والبناء ، وتطوير الزراعة وتصنيع الريف ، وتخفيف التكدس السكانى فى الريف بفتح مجالات جديدة للعيش والسكنى فى المناطق الأقل نمواً داخل الوادى والدلتا وكذلك فى المناطق الصحراوية خارج الوادى والدلتا . ونوضح فيما يلى مفهومنا لتطوير الزراعة المصرية ، على أن نعالج مسألة إعادة توزيع السكان وتعمير مناطق خارج الوادى والدلتا لاحقاً.

إن تطوير الزراعة يتطلب الاعتماد إلى أقصى حد على منجزات العلم والتكنولوجيا ، كما يتطلب إحداث تعديلات جوهرية فى التركيب المحصولى ، والاهتمام بالتعاون الزراعى وانشاء بنك للتعاون الزراعى وانجاز اصلاح زراعى جديد .

١- فتخطيط وتنشيط البحوث العلمية والتكنولوجية من أجل تعظيم انتاجية عوامل الانتاج الزراعى هو أحد المداخل الرئيسية لزيادة الانتاج من الموارد المحدودة . ومجالات ذلك لاحصر لها . وهى تشمل التكثيف المحصولى ، وتخفيض مدة مكوث المحصول فى الأرض ، وتطوير أصناف عالية الانتاجية وقليلة الاستهلاك للمياه وللمخصبات الصناعية ، وإحلال المقاومة الطبيعية والبيولوجية محل المقاومة بالمبيدات الملوثة للبيئة والضارة بصحة الانسان والحيوان على السواء ، وتطوير طرق الرى والتخزين والتعبئة والحفظ بما يؤدى إلى تخفيض نسبة الهالك والمفقود من الانتاج الزراعى.

٢- وفيما يتعلق بتعديل التركيب المحصولى ، فمن الأهمية بمكان تصحيح الخلل فيه بسبب طغيان نصيب الحيوان على نصيب الانسان فى استغلال الرقعة الزراعية المحدودة ، ووضع حد للبعثرة والتشتت المحصولى ، وتخفيض نسبة المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه ، وزيادة نسبة المحاصيل التى تتطلب مقتضيات الأمن القومى توفير درجة مرتفعة من الاكتفاء

الذاتى فيها ، وفى تصورنا أنه لابد من تخطيط التركيب المحصولى ، حيث لايتوقع من حركة السوق ضبط استغلال الأرض وفق متطلبات التنمية الوطنية المستقلة.

٣- وفيما يتصل بالاهتمام بالتعاون الزراعى وانشاء بنك للتعاون الزراعى ، فهو أحد أسس تنظيم الزراعة المصرية التى لايمكن بدونها تطوير الانتاج الزراعى مستقبلا خاصة فى ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق وتعرض المزارع الصغير إلى ضغوط شديدة من المؤسسات الرأسمالية العاملة فى مجال الزراعة والتجارة ومؤسسات التمويل . وقد عالجنا بقدر أكبر من التفصيل قضايا التعاون فى مختلف المجالات في موقع آخر من هذا الفصل باعتباره أحد المقومات الأساسية لمجتمع المشاركة الشعبية وأكدنا على أهمية تحقيق ديمقراطية الحركة التعاونية وتكامل أنشطتها من خلال دعم وحدة البنيان التعاونى ، وهو ماتحتاجه الحركة التعاونية بشدة حيث يتعين تأكيد وحدتها وتكامل حلقاتها من جمعية القرية إلى الجمعية المشتركة فى المركز إلى الجمعية المركزية فى المحافظة إلى الاتحاد العام للتعاون الزراعى على مستوى الدولة ، هذا التكامل لابد أن يكون اراديا ولايجوز فرضه بقانون ويتحدد دور الدولة فيما تقدمه من دعم ولايجوز تجاوزه إلى السيطرة على إدارة التعاونيات . إن هذا التكامل وحده هو الكفيل بحماية الزراعة المصرية والمنتجين الزراعيين من غلواء السوق ، وعدم تكامل حلقات التعاون الزراعى سوف يترك ملايين المنتجين الزراعيين ضعافا أمام بضعة آلاف من التجار المتحالفين مع قطاع البنوك . كما أنه من المهم فى مجال تحقيق ديمقراطية التعاون الزراعى أن يكون الانضمام لها اختياريا على أن نحرص فى نفس الوقت على وحدة هذه الحركة ، وأن تلغى المواد التى تتيح للجهاز الإدارى التدخل بالغاء بعض قراراتها أو حل بعض منظماتها . وأن تستمر فى نفس الوقت مسئولية الدولة عن دعم التعاون الزراعى.

٤- تحويل البنك الرئيسى للائتمان الزراعى والتنمية وبنوك القرى إلى بنك للتعاون الزراعى يملكه ويديره التعاونيون الزراعيون لخدمة الفلاحين والانتاج الزراعى ، مع تحويل الجمعية التعاونية إلى وحدة اقتصادية متكاملة مؤهلة لتوفير مستلزمات الانتاج بأسعار ملائمة وتقديم القروض بديلاً عن الجهات الاحتكارية التى عادت للتحكم فى مقادير الزراعة المصرية - ودون التخلى عن دعم الدولة للتعاونيات وللزراعة بوجه عام - والتى نرى أن ثمة حدوداً واسعة للحركة بشأنها بالرغم من الجات ١٩٩٤والاتفاقيات الأخرى التى تشرف على تطبيقها منظمة التجارة العالمية - فاننا سوف نسعى إلى استقلال الحركة التعاونية وديمقراطيتها وتحريرها من بيروقراطية الجهاز الادارى للدولة وتسلطه.

٥- أن تطوير الزراعة المصرية يتطلب انجاز اصلاح زراعى جديد بعدما تم الإجهاز على منجزات الإصلاح الزراعى التى قامت بها ثورة يوليو ١٩٥٢ منذ التحول إلى سياسة الانفتاح

الاقتصادى فى أوائل السبعينات ومن عناصر الإصلاح الزراعى الجديد مايلى:

أ - منع تملك غير المصريين للأراضى المنزرعة أو القابلة للزراعة أو الصحراوية.

ب - التخلص من الملكية الغائبة وتصفية بقايا العلاقات الإيجارية المتخلفة فى الريف المصرى ، و ذلك بقصد تفادى الاختلالات الضخمة الناجمة عن السماح للملاك بطرد المستأجرين من الأرض . ويتم ذلك بتيسير بيع أراضى الملاك للمستأجرين ، على أن يتم سداد ثمن الأرض بقروض ميسرة بفوائد منخفضة من صندوق ينشأ لهذا الغرض ، ويقوم الملاك الجدد بتسديد القروض على أقساط طويلة الأجل.

جـ - نشر التعاونيات الإنتاجية الزراعية الاختيارية التى تقوم على مبدأ التجميع الزراعى الاختيارى والزراعة المشتركة مع الاحتفاظ بالملكية الفردية للأرض ، وذلك لتوفير الحماية لصغار الزراع من مافيا الاتجار فى المستلزمات الزراعية وتسويق المحاصيل من جهة ، ولزيادة الانتاج من خلال ماتتيحه الزراعة التعاونية من مزايا الانتاج الكبير من جهة أخرى.

٦- ولما كان الارشاد الزراعى يعتبر من أهم المناهج فى التنمية الريفية ، وقد ساهم فى احداث نهضة زراعية فى الدول المتقدمة انطلاقا من فلسفة تعليم الكبار بقصد تغيير معارف واتجاهات ومهارات الزراع فى إطار عملية اتصال تعليمى تستهدف توصيل التكنولوجياوالتكنولوجيا الحياتية من مراكز البحوث والجامعات إلى الأسر الزراعية والريفية بقصد تحسين الانتاج ورفع مستويات معيشتهم ، والمزارع المصرى أحوج مايكون لعمليات الارشاد الزراعى لتنمية مهاراته وتجديدها لمواجهة المنافسة المفتوحة فى العالم بعد اتفاقية الجات . ولما كانت الحكومة تتجه حاليا إلى خصخصة الارشاد الزراعى مما يشكل ضررا بليغا بالزراعة فى أرض الوادى القديم حيث يتعين أن تستمر الخدمة الارشادية الزراعية المجانية ، وأن تجرب هذه السياسات الجديدة فى الأراضى الجديدة فقط . ويقترح حزب التجمع تطوير وتحسين الارشاد الزراعى وفق الأسس التالية:

أ- تعميق وترسيخ مفهوم وفلسفة الارشاد الزراعى الحقيقية بين مسئولى الوزارات والهيئات المعنية بالزراعة والتنمية الريفية . فهو ليس مجرد سعى لإحداث تقدم تكنولوجى فى أساليب الزراعة ، بل يستهدف احداث نهضة شاملة فى المجتمع الريفى قائمة على مشاركة كاملة من الأهالى(على اختلاف أعمارهم وأجناسهم ومستوياتهم الثقافية) من خلال تعليمهم كيفية استغلال كافة مواردهم البيئية والبشرية لمواجهة مشاكلهم وتحسين حياتهم.

ب - أن تتحمل الجامعات ممثلة فى كليات الزراعة مسئولية القيام أو المشاركة فى هذا النوع من التعليم باعتبار أنها أهم الهيئات العلمية والتعليمية والبحثية التى تتناول نشاط الزراعة والزراع ، فهى أقدر من الهيئات الحكومية الأخرى التى خلطت بين فلسفة الارشاد

التعليمية والقوانين واللوائح الحكومية.

جـ- التأكيد على الطابع التعاونى والديمقراطى لفلسفة التنظيم الارشادى واعتمادا على التعليم والاقناع متجنبا الضغط والاجبار ، بحيث تخطط البرامج الارشادية على أساس حاجات الناس الفعلية ، وليست تنفيذا للاجراءات الفوقية التى يحاول المسئولون فرضها على جماهير الزراع ، اعتقادا خاطئا منهم بامكانية العمل الارشادى دون مشاركة من الأهالى فى ريف مصر ، ولذلك أيضا يستوجب الأمر تشجيع عمليات اكتشاف وتنمية وتدريب القيادات الريفية المحلية.

د- احياء فكرة المجلس الأعلى للارشاد الزراعى الذى يضم ممثلين عن الوزارات والهيئات المعنية مثل الزراعة ، التنمية الريفية ، الشباب ، الشئون الاجتماعية ، الاعلام ، كليات الزراعة ، مراكز البحوث الزراعية الخ لتفعيل عمليات الاتصال والتنسيق بين الارشاد والجامعات وأجهزة البحث.

هـ - تقنين العمل الارشادى فى مصر بالتوصيف الوظيفى الدقيق والواضح لأعمال وسلطات العاملين بالارشاد على كافة المستويات التنظيمية تجنبا للتضارب والتداخل فى الاختصاصات ، مع الاهتمام بالتدريب المستمر للمرشدين الزراعيين وتأهيلهم لمواجهة التكنولوجيا الجديدة المتلاحقة.

٥ - التنمية الاقليمية وتوسيع الحيز المعمور وتفعيل الموقع.

إن حزبنا يرى ضرورة النظر بايجابية إلى قضية السكان وعلاقتهم بالموارد . ودون التهوين من جهود تنظيم الأسرة، ومع ادراكنا لأهمية مواصلة هذه الجهود ، فمن الواجب أن نكف عن تعليق كافة مشكلات مصر على معدلات تكاثر المصريين . ومن المهم التعامل مع السكان باعتبارهم الثروة الحقيقية والدائمة لمصر ، وادراك أن تصحيح الخلل القائم فى معادلة السكان والموارد لن يتم على نحو رشيد إلا بايلاء الاهتمام الأكبر لقضية تنمية الموارد . فاختلال المعادلة ليس مرجعه نمو السكان فحسب - والتى تشير الاحصاءات الحديثة إلى تراجع معدلاته بنسبة ضئيلة ، وانما هو يرجع أيضاً وفى الأساس إلى بطء نمو الموارد اللازمة لاستيعاب السكان فى أنشطة انتاجية والوفاء باحتياجاتهم الانسانية . وبالرغم مما تفرضه الزيادة السكانية الحالية والمرتقبة مستقبلاً من أعباء إضافية ، علاوة على عبء إعاشة السكان الحاليين ومتطلبات الارتفاع بمستوى انتاجيتهم ومعيشتهم ، فقد صار من الضرورى نقل التركيز فى السياسات من قضية النمو السكانى إلى قضية الخصائص السكانية وقضية التوزيع المكانى للسكان.

ولذلك فانه إلى جانب ماعرضنا له وسوف نعرض له فيما بعد من أمور ترمى إلى تنمية

الموارد البشرية والمادية ، فان ثمة أمراً منها جدير بعناية خاصة لدوره الحاسم فى تصحيح معادلة السكان والموارد على المدى الطويل . ونقصد بذلك **حسن استثمار وتنمية رأس المال المكانى لمصر** . والسبيل إلى ذلك مزدوج . فهو يتطلب إعادة توزيع السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق قليلة الكثافة السكانية فى الوادى والدلتا . وليس هناك من طريق لانجاز ذلك غير الروافع الاقتصادية وإعادة توطين الأنشطة الاقتصادية القائمة فى المناطق قليلة السكان ، وانحياز سياسات التوزيع الاقليمى للمشروعات الجديدة إلى هذه المناطق . كما أنه يتطلب توسيع الحيز المعمور من أرض مصر بالخروج من الوادى والدلتا إلى الصحراء وتعمير مساحات شاسعة منها. والقصد من وراء ذلك هو تمكين بضعة ملايين من سكان مصر من الانتقال للعيش والسكنى والاستقرار فى هذه المناطق الجديدة وبالتالى لابد أن يكون من عناصر تقييم أى مشروع للتعمير حجم السكان الذين يجتذبهم للاستقرار فى المنطقة الجديدة ، وبالتالى تكلفة البنية الأساسية اللازمة لهم . ولأن الزراعة وحدها لاتستطيع أن تؤدى إلى تعمير الصحارى ، فلابد من التركيز على توطين مشروعات صناعية فى الأساس ، وانشاء مراكز علمية وتكنولوجية والسياحة الداخلية والخارجية ، واستقرار السكان فى أماكن نائية لن يتحقق إلا إذا كانت دخولهم وظروف معيشتهم أفضل بشكل واضح مما هو سائد فى الأرض المعمورة فعلا ، ومن المفيد التركيز على جذب الشباب . ولما كانت هناك بدائل متعددة للتعمير خارج الوادى والدلتا ، فمن المهم أن تخضع الاختيارات فى هذا الشأن لدراسات جدوى فنية واقتصادية متعمقة ودقيقة ، وأن تؤخذ فى الحسبان التكاليف والعوائد المباشرة وغير المباشرة لكل بديل - اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً - على المدى الطويل ، وكذلك تقدير تكلفة الفرصة البديلة.

ومن الجوانب المهمة الأخرى لحسن استثمار وتنمية رأس المال المكانى لمصر تفعيل موقع مصر الجغرافى . ونقصد بذلك تحويل مصر من الاعتماد على ريع الموقع (من خلال تحصيل رسوم المرور فى قناة السويس مثلاً) إلى استثمار الموقع فى توليد قيمة مضافة عالية تسهم فى رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق اقامة المناطق الصناعية والتصديرية ، وعن طريق انشاء مراكز صيانة واصلاح السفن ، وغير ذلك من الأنشطة المعتمدة على الميزة النسبية لموقع مصر الجغرافى.

٦- المياه والطاقة:

تواجه مصر وضعاً حرجاً فيما يتصل بالمتاح لها من الموارد المائية التى يأتى ٩٧٫٥٪ منها من خارج حدودها. وثمة دلائل على أن مصر تقع الآن تحت خط الفقر المائى ، حيث يقل متوسط نصيب الفرد فيها من المياه عن ألف متر مكعب . كما أنه من المتوقع أن تزداد حدة

المشكلة وتواجه مصر عجزاً مائياً فى المستقبل غير البعيد مع تنامى الطلب على المياه فى مصر من جهة ، ومع توسع أثيوبيا وعدد آخر من بلاد حوض النيل فى استغلال مياه النهر وتحويل جانب من زراعاتها المعتمدة على المطر إلى زراعات مروية من جهة أخرى.

ومواجهة هذه الاحتمالات تتطلب عدة أمور منها تنشيط الجهود الراهنة لترشيد استعمالات المياه وذلك بتعديل التركيب المحصولى لصالح المزيد من النباتات منخفضة الاستهلاك للمياه ، وتجديد شبكة الرى لتقليل الفاقد من المياه واستخدام أساليب الرأى الحديثة الموفرة للمياه وتدريب الفلاحين عليها ، وتضييق الفجوة بين المقنن المائى الضرورى للنبات ومقنن الرى المستعمل حالياً ، واستنباط محاصيل ذات انتاجية عالية وأقل مكوثاً فى الأرض وأقل استهلاكاً للمياه . ومنها تنمية مصادر المياه الداخلية ، وحسم الخلافات القائمة حول رصيد المياه الجوفية ومدى قابليته للتجدد والامكانات الواقعية للسحب منه. ومن الواضح أن المواجهة الجادة لكل هذه المسائل مرهونة بحشد طاقات هيئات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى وتنمية الامكانات المادية والبشرية المتاحة لها ، وباتاحة أوسع مجال ممكن لمشاركة الجماعة العلمية المصرية فى صناعة القرارات ذات الصلة بتخصصاتهم . ومن جهة أخرى ، يتطلب الأمر العمل على مراجعة الاتفاقات الحالية بشأن توزيع مياه النيل على الدول المنتفعة بها ، بما يؤمن أساساً متيناً للجانب المائى فى مشروعات التوسع الزراعى والطاقة والتعمير فى بلادنا على المدى البعيد.

وفيما يتعلق بموارد مصر من الطاقة ، فان الدراسات المستقبلية تشير إلى أن استمرار الاتجاهات الراهنة لاستهلاك وتصدير البترول سوف تؤدى إلى تحول مصر مرة أخرى إلى دولة مستوردة للبترول ومنتجاته فى غضون عشر سنوات أو خمس عشرة سنة على الأكثر . كما يقدر بعض الخبراء أن الوضع يمكن أن يتدهور على نحو أسرع فيما لو تم تنفيذ المخططات الرامية إلى تصدير الغاز إلى كل من إسرائيل وتركيا . وسوف يزداد الموقف صعوبة إذا ماثبتت صحة التنبؤات بمواجهة العالم لشحة بترولية بحلول عام ٢٠١٥.

وعلى ذلك فمن الواجب التحسب من الآن لمواجهة أزمة طاقة فى بلادنا فى العقد الأول أو الثانى من القرن الواحد والعشرين . ويتطلب ذلك الاقتصاد فى تصدير البترول والغاز الطبيعى أو الامتناع عن تصديرهما فى أقرب وقت من جهة أولى ، والمضى قدماً فى مشروعات ترشيد استهلاك الطاقة من جهة ثانية ، وتنمية المصادر البديلة للطاقة وبخاصة الطاقة الشمسية وغيرها من الطاقات الجديدة والمتجددة من جهة ثالثة. ومن المهم فى هذا الصدد إعادة فتح ملف الطاقة النووية وإعادة تقييم الموقف منها بمشاركة واسعة من جانب علماء مصر على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم.

٧- الادخار والتراكم الرأسمالى

إن العناية بتنمية رأس المال البشرى لاتنفى بأية حال الحاجة الماسة لتنمية رأس المال المادى لمصر من خلال الادخار المحلى والتراكم الرأسمالى . ومن ثم ينبغى العمل بأقصى الطاقة لانتشال معدل الادخار المحلى من الهوة السحيقة التى انحدر اليها ، وتوجيه كل الجهود إلى رفعه إلى مالا يقل عن ثلث الناتج المحلى الاجمالى خلال سنوات قليلة.

إن تركيزنا على زيادة معدل الادخار المحلى يرجع إلى عدة أمور . أولها أن التنمية المعتمدة على الذات هى بالضرورة التنمية المعتمدة على المدخرات الوطنية فى المقام الأول ، والتى لاتلجأ للمعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية إلا فى أضيق الحدود. وثانيها أن المعونات الأجنبية التى اعتادت مصر على تلقيها والتى عمقت من تبعيتها الاقتصادية والسياسية آخذة فى النضوب ، ويتوقع معظم المراقبين توقفها كلية فى الأمد القريب . وثالثها أن الاعتماد المفرط على القروض الأجنبية قد جر على مصر مشكلات وعرضها لضغوط سياسية واقتصادية لاحد لها . كما أنها دفعت ثمناً غالياً من أجل التحلل من بعض أعبائها ، وسوف تظل مع ذلك تتحمل أعباء ثقيلة لفترة طويلة قادمة سداداً لأقساط الديون وفوائدها . أما الاعتبار الرابع الذى يدعونا إلى التركيز على مضاعفة معدل الادخار المحلى ، فهو أن التعويل على وفود الاستثمارات الأجنبية المباشرة - مع ترك تحفظاتنا عليها جانبا الآن - لاأساس له من الواقع ، طالما بقيت معدلات الادخار والاستثمار المحلى ، ومن ثم معدلات النمو الاقتصادى ، عند مستويات شديدة التواضع كما هو الحال فى مصر . وكما أثبتت تجربتنا وتجارب دول أخرى مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فان رفع طاقات الادخار والاستثمار المحلية يعتبر شرطاً ضرورياً - إلى جانب شروط أخرى مهمة - لاجتذاب هذه الاستثمارات.

وقصارى القول هو أنه بدون رفع معدلات الادخار المحلى وتراكم رأس المال الوطنى فى شكل طاقات إضافية للإنتاج ، لن يحدث تزايد فى الانتاج ، ولانمو فى الانتاجية ، ولن تطرد التنمية ، فضلا عن أن التنمية ستفقد سنداً كبيراً لوطنيتها واستقلاليتها.

خامسا: التعاون أداة رئيسية للتنمية بالمشاركة وحماية الفقراء ومحدودى الدخل

و يرى حزبنا أن التعاون هو أحد التطبيقات المهمة لمبدأ المشاركة الشعبية ولمنهج التنمية الوطنية المعتمدة على النفس . كما أن التعاون هو أحد الأدوات التى تساعد محدودى الدخل والفقراء فى المجتمع على حماية نفسها من غلواء قوى السوق وعلى حماية صغار المنتجين والتجار من مخاطر الإنسحاق فى خضم المنافسة غير المتكافئة مع الكيانات الرأسمالية

الكبيرة فى المجتمع وذلك من خلال تجميعه لجهود وثروات الأفراد ، المتعاونين ، الصغيرة والمبعثرة لتعظيم الانتفاع بها وزيادة قدراتهم وتمكينهم من الاستفادة بمزايا الكيانات الكبيرة على نحو تتحقق معه مصالح كافة الأفراد المتعاونين دون ماإضرار بمصالح الآخرين.بل إن التعاون يقدم نموذجاً بديلاً لأسلوب الانتاج الرأسمالى يعلى من شأن الانسان ، بدلا من أن يعلى من شأن رأس المال ، حيث يكون لكل عضو فى التعاونية صوت واحد يعتد به بغض النظر عن عدد الأسهم التى يمتلكها فى رأسمالها.

إن التعاون ينمى قيم الديمقراطية الاقتصادية والمسئولية المشتركة لدى المواطنين وذلك بفضل تأكيده للوظيفة الاجتماعية للملكية ولدور الوحدات الاقتصادية التعاونية فى الارتقاء بالخدمات الاجتماعية لأعضائها بوجه خاص، ولأعضاء المجتمع المحلى بوجه عام . وأخيراً ، ومن منظور الانتقال إلى المجتمع الاشتراكى ، فان التعاون يعمل على تنمية العناصر الاشتراكية فى مجتمع المرحلة الانتقالية ، وذلك من خلال نشر الأشكال الجماعية لملكية وسائل الانتاج . ومن ثم فان التعاون يعتبر خطوة تقدمية فى اتجاه بناء الاشتراكية بالطريق الديمقراطى .

تتيح التعاونيات فى مصر بما تمتلكه من امكانيات وماتضمه من أعضاء وماتمارسه من نشاط امكانية هامة للتأثير فى مستقبل البلاد إذا توفرت لها الظروف المناسبة ، فهى تضم قطاعا عريضا فى المجتمع حيث توجد حاليا أكثر من ١٥ ألف جمعية تعاونية تزيد عضويتها عن عشرة ملايين عضو ، يمارسون نشاطهم فى مجالات متعددة : زراعية وحرفية واستهلاكية واسكانية وثروة مائية ، يتجاوز انتاجهم السنوى عشرة مليارات جنيه ، وينتظمهم بنيان تعاونى متكامل يبدأ من الجمعية التعاونية الأساسية إلى الجمعية التعاونية العامة إلى الاتحاد التعاونى المركزى على مستوى القطر الذى يقدم للجمعيات خدمات متنوعة فى مجالات التدريب والتمويل والتسويق وتنمية المصالح المشتركة للأعضاء بهدف رفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى ومشاركتهم فى تنمية الاقتصاد الوطنى، ويضم القطاع التعاونى أيضا ثلاثة معاهد عليا للدراسات التعاونية تمنح درجة البكالوريوس وعشرات المعاهد للتدريب الفنى ومؤسسة صحفية قومية للتعاون ، وثلاث جمعيات تعاونية علمية . والقطاع التعاونى هو أكثر القطاعات غير الحكومية فى مصر المؤهلة للمشاركة فى التنمية إذا ماتحرر من قيوده ، ومن المشاكل الناجمة عن التحول إلى اقتصاد السوق ومن القيود التى تحول دون قيام منظمات شعبية حقيقية وممارسة ديمقراطية كاملة ، فالتعاونيات فى الحقيقة هى خط الدفاع الأساسى لذوى الدخل المحدود والفقراء الذين يعانون من انسحاب الدولة من مجالات الانتاج والخدمات والدعم ، وترك الأفراد لآليات السوق وحدها لتحدد أسعار السلع

والخدمات بما فى ذلك السلع الضرورية (غذاء ، كساء دواء.) والخدمات الأساسية (تعليم ، علاج ، اسكان ، مواصلات ، ثقافة) باستطاعة التعاونيات أن تقدم هذه السلع والخدمات لصغار المنتجين وفقراء المستهلكين بأسعار فى حدود قدراتهم . وباستطاعتها أيضا أن تلعب دورا هاما فى تعبئة طاقات ملايين الأعضاء لزيادة انتاج السلع والخدمات بما يقلل الاعتماد على الاستيراد ويساهم فى إعادة التوازن للاقتصاد المصرى ، كما أنها يمكن أن تلعب دورا أساسيا فى نشر قيم الديمقراطية ودعم الممارسة الديمقراطية فى المجتمع المصرى.

وهكذا فان حزبنا اذ يعطى أهمية خاصة للتعاون باعتباره أحد المقومات الأساسية لمجتمع المشاركة الشعبية إنما ينطلق فى ذلك من تقديره للامكانيات الهائلة الكامنة لهذا القطاع وحرصه على مصالح الملايين المشاركين فى أنشطته ومايمكن أن يترتب على تحرير هذا القطاع من القيود التى تكبله والمشاكل التى تواجهه من تأثير ايجابى فى المجتمع المصرى اقتصاديا واجتماعيا وديمقراطيا .

ويرى حزبنا أن هناك مجالات كثيرة يمكن اللجوء فيها للتعاون من أجل مجابهة مشكلات تأمين مستلزمات الانتاج ومشكلات التمويل والانتاج والتسويق ونشر الخدمات التعليمية والصحية وغيرها . فثمة مجال رحب لتطوير الزراعة والنهوض بالريف من خلال التعاونيات ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك . كما أن التعاون يمكن أن يسهم فى تخفيف أعباء الغلاء عن الكادحين من خلال نشر التعاونيات الاستهلاكية ،وللتعاونيات دور مهم فى النهوض بقوى الانتاج وبخاصة فى ذلك القطاع الضخم من المنشآت الصغيرة المنتشرة فى ربوع البلاد والمستغلة بألوان متنوعة من النشاط الاقتصادى . وثمة مجال واسع للإرتقاء بخدمات السكن والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية عن طريق العمل التعاونى . وأخيراً ، فانه من الممكن أن تساعد التعاونيات على التخفيف من وطأة مشكلة البطالة بين الشباب.

أن امكانية مساهمة التعاون فى تحقيق هذه الأهداف تتوقف على النجاح فى تحريره من القيود التى تكبله حاليا والسيطرة البيروقراطية على منظماته والفساد المترتب عليها وماينتج عن ذلك من احتكار وجوه معينة لقيادته وتعطيل الاستفادة منه على الوجه الأفضل. كما تتوقف أيضا على نشر الفكر التعاونى والتبشير به وترويج القيم التعاونية

من هنا يرى حزبنا أن نشر أساليب الانتاج والعمل التعاونية واحراز نجاحات ملموسة فى تطبيق المنهج التعاونى يتطلب عدة أمور ، من أهمها مايلى

أ - نشر ثقافة التعاون فى المجتمع ، والعمل على تنقية صورة التعاون مما شابها من سلبيات فى الماضى سواء أكان ذلك بسبب سيطرة الدولة على الحركة التعاونية أم بسبب تسرب البيروقراطية والفساد إلى أجهزة التعاون . إن المواطن المدرك لأهمية التعاون والواعى

بحقيقة المبادئ التعاونية وبما تتيحه من فرص وبما يمكن أن تقع فيه الحركة التعاونية من مخاطر ، هو فى أول الأمر وآخره صمام الأمان ضد انحراف التطبيقات التعاونية عن الأهداف والأسس القومية للتعاون ، وهو خط الدفاع الأول والأخير ضد انتشار البيروقراطية والفساد فى التعاونيات.

ب - تكوين رأى عام ضاغط للدفاع عن استقلالية الحركة التعاونية ورفع كل أشكال الوصاية الحكومية عليها ، وتخليص قوانين التعاون من كل مايخل بالطابع الشعبى والمنهج الديمقراطى للعمل التعاونى على كل المستويات وفى كل المجالات.

ج - التأكيد على مبدأ الانضمام الاختيارى للتعاونيات ورفض الطرق المباشرة وغير المباشرة للالتفاف حول هذا المبدأ ، والتشديد على حق الأفراد فى اقامة التعاونيات تطبيقا لمبدأ التعددية . وفى نفس الوقت ينبغى العمل على تطوير الحركة التعاونية - إختيارياً وديمقراطياً - فى اتجاه اقامة بنيان تعاونى متكامل يكون أداة التعاونيين فى الارتقاء بقدرتهم التفاوضية فى مواجهة الحكومة وأجهزتها ، وكذلك فى مواجهة الكيانات الاقتصادية الكبيرة العامة والخاصة فى الداخل والخارج.

سادسا : العدل الاجتماعى والقضاء على الفقر.

إن تكريس التفاوتات الاجتماعية والدعوة للصبر على الفقر على أساس أن ذلك يحافظ للمجتمع على معدلات مرتفعة للادخار من جانب الأغنياء . ومن ثم يؤدى إلى زيادة معدلات الاستثمار والنمو الذى يستفيد منه الفقراء فى نهاية المطاف فضلا عن نتائجه غير الانسانية ، قد أصبح من المقولات المرفوضة على نطاق واسع حتى من جانب فريق كبير من الاقتصاديين الرأسماليين . وعلى العكس من ذلك ، صار هناك قبول كبير للقول بأن وجود تفاوتات كبيرة فى توزيع الدخل وانتشار الفقر من الأمور الضارة بالتنمية واطرادها . فالتنمية تحتاج إلى قدر معقول من التماسك الوطنى والاستقرار الاجتماعى والسياسى ، وهو مالايتأتى مع وجود الفوارق الكبيرة بين الطبقات ، ناهيك عن اتجاهها للتزايد . كما أن التماسك والاستقرار غير ممكنين مع انقسام الدولة الواحدة إلى دولتين : دولة الفقراء ودولة الأغنياء . ومن ناحية أخرى ، تحتاج التنمية إلى قوى عاملة قادرة على الانتاج وتتزايد انتاجيتها باستمرار . وهذا لايتأتى إذا كانت غالبية العمال من الفقراء المحرومين من مستوى كاف للغذاء والصحة والتعليم وغير ذلك من مقومات بناء القدرة الانتاجية وتناميها . وأخيراً فان الديمقراطية السياسية - كما سبق ذكره فى القسم أولاً - تظل قليلة الفاعلية مالم تستند إلى قاعدة صلبة من الوفاء بحقوق الانسان بصفة عامة واشباع الاحتياجات الأساسية للبشر واقامة العدالة فى توزيع الدخل والثروة عليهم بصفة خاصة.

ولذلك فان العدالة الاجتماعية هى أحد المقومات الرئيسية للتنمية الوطنية المستقلة و تحرير البشر من الفقر والحرمان ومن كل صنوف الظلم الاجتماعى ، وتمكينهم من اشباع احتياجاتهم الانسانية المشروعة ، ومن الحصول على نصيب عادل من ثمار مايحققه المجتمع من نمو اقتصادى ، ومن ثم تضييق الفوارق بين الطبقات ، وذلك دون تجاهل الفوارق فى الأجور الضرورية كحوافز للارتفاع بانتاجية العمل والارتقاء بمستوى الأداء.

وفى هذا السياق تأتى مطالبتنا فى القسم(رابعاً) باصلاح زراعى جديد يعيد توزيع ملكية الأرض الزراعية فى الريف ، ويطبق شعار " الأرض لمن يفلحها" ، ويؤمن لقطاع واسع من صغار المزارعين وفقراء الريف فرصة النهوض بمستوى انتاجيتهم من خلال بنك التعاون والتعاونيات الانتاجية الاختيارية . وفى هذا السياق أيضاً يبرز دفاع حزبنا عن القطاع العام ومطالبته بإصلاحه وادارته على أسس اقتصادية سليمة ، ووقوفه ضد بيعه.

كما أن حرص حزبنا على العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر هو مايجعله يتمسك بأن تمارس الدولة دوراً قوياً فى مجال الاستثمار والانتاج وخلق فرص العمل ، وفى توجيه قوى السوق لخدمة التنمية بدلاً من أن تكون التنمية نتيجة عشوائية لفوضى السوق ، وفى إعادة توزيع الدخل من خلال تحميل الأغنياء بالعبء الأكبر من الضرائب ومن خلال مجانية التعليم والعلاج وانحياز الانفاق العام للفئات الضعيفة ومحدودى الدخل وتوجيه جانب مهم منه لتصفية الفقر . ومن نفس المنطلق أيضاً يدعو حزبنا إلى نشر الصيغ التعاونية فى مختلف مجالات الانتاج والخدمات والاستهلاك ، لاعتباره التعاون من الأساليب الفعالة لحماية الفئات الضعيفة فى المجتمع ومحدودى الدخل من شطط قوى السوق ومن الاتجاهات الكامنة فى اقتصاد السوق نحو توسيع الفوارق بين الطبقات وتهميش الفقراء والمحرومين.

وبالاضافة إلى ماتقدم فان تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع الكفاءة الاقتصادية يتطلب اصلاحا ضريبيا جذريا . وتتمثل الاتجاهات الرئيسية لهذا الإصلاح الضريبى فى:

* رفع حد الاعفاء الضريبى للأعباء العائلية ومراجعته كل ثلاث سنوات على الأقل فى ضوء التطور فى نفقات المعيشة

* تطبيق نظام الضريبة الموحدة على الدخل ذات السعر التصاعدى والتى يقع عبؤها الأكبر على الفئات القادرة.

* مراجعة الاعفاءات للتخلص من الاعفاءات غير المبررة منها ، وتكون الاعفاءات على أساس المساهمة فى أهداف الانتاج أو كثافة العمالة أو التصدير أو التطور التكنولوجى أو تعمير المناطق الجديدة ، مع التدرج فى الاعفاء عبر الزمن تجنبا لاستشراء ر عادة عدم دفع الضرائب

* تصفية ماابتدعته الحكومة من ضرائب غير مباشرة يقع عبؤها الأساسى على الفقراء ومتوسطى الحال وخاصة ضرائب الدمغة ورسوم التنمية ، وأن تقتصر الضريبة على المبيعات على السلع والخدمات التى يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة.

* تطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التهرب الضريبى لتحقق أعلى عائد ضريبى ممكن من الفئات القادرة يعظم من حجم الإيرادات واستخدام عوائدها لرفع دخول الفئات محدودة الدخل ، وخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، والصرف منها على الخدمات وخاصة التعليم والعلاج وتحسين المرافق وتحسين ظروف معيشة السكان محدودى الدخل.

سابعا: قيادة الدولة للتنمية مع تعددية أشكال الملكية ، وتوظيفها للسوق فى إطار التخطيط الشامل

إن قيام الدولة بدور رئيسى فى إنجاز التنمية هو أحد المقومات الضرورية للتنمية الوطنية المستقلة . ولايكفى فى هذا الشأن التدخل من جانب الدولة بأدوات التوجيه غير المباشر من خلال السياسات المالية والنقدية وغيرها ، بل يستلزم الأمر اضطلاع الدولة بدور مباشر ومحورى فى مجالات الاستثمار والانتاج والتوزيع . وهنا تبرز أهمية القطاع العام كوسيلة لا بديل عنها لممارسة عملية قيادة وتوجيه الاقتصاد الوطنى وإرساء الأسس الضرورية لانطلاقه على طريق التنمية المعتمدة بشكل أساسى على القدرات الوطنية ، وكذلك فى اقتحام المجالات الجديدة وتحمل مخاطرها.

إن قيام الدولة بهذا الدور لايعنى احتكارها للنشاط الاقتصادى . كما أنه لايعنى استبعاد القطاع الخاص الوطنى ورأس المال الأجنبى من المساهمة فى التنمية . ذلك أن حجم التحديات المتعين على مصر مواجهتها فى سياق إعادة البناء والتنمية من الضخامة بما يستوجب استنهاض كل الهمم وحشد كل الجهود . ومن هذا المنطلق فان حزبنا يرحب بكل مساهمة انتاجية للرأسمالية المصرية ، شريطة أن تتخذ الدولة من الإجراءات مايحد من نزعاتها الاحتكارية وميولها الاستغلالية . ومن هذا المنطلق أيضاً نرحب برؤوس الأموال العربية والأجنبية ، كعنصر معزز للقدرات الوطنية وليس بديلاً عنها.

إن قيام الدولة بمهام القيادة والسيطرة الوطنية على مسارات العمل التنموى لايعنى تحويل الاقتصاد الوطنى إلى اقتصاد أوامر خاضع للإدارة المركزية ، ومن ثم فانه لايعنى استبعاد قوى السوق فى تحريك الفعاليات الاقتصادية . فالخبرات السابقة فى مصر وفى غيرها من الدول التى مارست التخطيط تشير إلى أهمية المزاوجة بين التخطيط وقوى السوق ، وإلى أهمية الوصول إلى تقسيم عمل مناسب بينهما ، مع الاحتفاظ بعجلة القيادة بيد التخطيط لتأمين الحركة المتواصلة والسريعة صوب أهداف التنمية الوطنية المستقلة.

ومن جهة أخرى فان المزاوجة بين التخطيط وقوى السوق ، وكذلك عدم إمكانية الانعزال التام عن الاقتصاد العالمى ، لاتنفى الحاجة إلى حماية الصناعات الوطنية والسوق الوطنى . فالحماية ضرورية لإطلاق طاقات التنمية ورعاية التقدم الاقتصادى من المنافسة غير المتكافئة من جانب الدول الأخرى التى سبقتنا على طريق التصنيع . ولكن علينا أن نعمل بمفهوم جديد للحماية نتخلص فيه من أخطاء السياسات الحمائية التى درجنا على اتباعها فى الماضى . فالتنمية الوطنية المستقلة والقابلة للتواصل لاتعنى الحماية المطلقة والمستمرة ، بل إنها تستلزم فى مراحلها الأولى الأخذ بدرجة أو أخرى من الحماية الموقوتة والمتناقصة عبر الزمن ريثما تتاح أمام الصناعات الوليدة فرصة ملائمة للنضج ، وحتى تتاح للاقتصاد الوطنى فرصة معقولة لبلورة مزايا تنافسية يعتد بها فيما بعد فى الأسواق العالمية . والحماية فى مفهومنا ليست هدفاً فى حد ذاتها ، بل إنها وسيلة لتمكين الاقتصاد من عبور العتبة الحرجة ما بين التخلف والتنمية . كما أن الحماية وحدها ليست كافية لبلوغ هذه الغاية . إذ يجب أن يتواكب مع فرض الحماية الموقوتة والمتدرجة تطبيق برنامج وطنى للنهوض بالقوى البشرية ، وللارتقاء بالقطاعات المحمية على أساس قوى من منجزات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى.

والحماية على هذا النحو ليست بدعة من البدع. فلم يشهد التاريخ تجربة واحدة فى النهضة الاقتصادية لم تلجأ إلى الحماية . كما أن التجارب الحديثة فى التنمية فى شرق أسيا اعتمدت جميعاً على صور متنوعة من الحماية والدعم للانتاج والتصدير . ومن جهة أخرى ينبغى التخلص من وهم أن الجات والنظام الجديد للتجارة الدولية فى ظل منظمة التجارة العالمية يحولان دون ممارستنا للحماية الموقوتة والمتناقصة عبر الزمن للأنشطة الاقتصادية الوطنية . فثمة مجال واسع للحركة فى هذا الصدد دون التعارض مع القواعد الجديدة للتبادل التجارى الدولى.

إن اعتقادنا فى أهمية دور الدولة لتحقيق التنمية الوطنية المستقلة لايتجاهل بأية حال أن أجهزة الدولة المصرية تعوزها فى الوقت الراهن الكفاءة والنزاهة اللازمتين لحسن قيادة سفينة التنمية نحو الأهداف المرجوة . ومن هنا تبرز أهمية النضال من أجل تطوير أجهزة الدولة وتطهيرها من كل ألوان الفساد . ويرى حزبنا أن هذا يتطلب نضالاً قوياً من أجل إشاعة الديمقراطية وسيادة القانون فى كل أرجاء حياتنا . كما أنه يتطلب البحث عن سبل فعالة لتحديث الدولة والارتفاع بمستوى كفاءة الإدارة العامة . فالديمقراطية والمشاركة الشعبية ، أى ديمقراطية المشاركة ، ضمان أكيد ضد انحراف الدولة وتسلطها.

ثامنا: التعامل الرشيد مع البيئة الطبيعية ومكافحة التلوث

لم يعد الاهتمام بالبيئة والموارد الطبيعية ومقاومة التلوث ترفاً تمارسه المجتمعات المتقدمة

وحدها . بل إنه صار ضرورة حياة للمجتمعات النامية والفقيرة أيضا . فقد ثبت أن بطش الانسان بالبيئة من أجل النمو الاقتصادى السريع ومن أجل تعظيم الربح قد أتلف كميات كبيرة من الموارد الطبيعية ، وقضى على البعض منها قضاءً نهائياً . ولذلك يتفق دارسو البيئة . على أن محاولة إحداث التنمية في البلدان النامية على نفس النمط الذى سارت عليه البلدان الرأسمالية المتقدمة هى محاولة محكوم عليها بالفشل ، لأنها سوف تصطدم بعقبات بيئية تتوقف عندها التنمية.

وعلى أساس هذا الفهم أصبحت قضية الإدارة الرشيدة للتنمية بعيداً عن التلوث وتبديد الموارد الطبيعية قضية اجتماعية واقتصادية وسياسية من الطراز الأول. ومن هنا فان أحد المقومات الضرورية للتنمية الوطنية المستقلة هى أن تمكين البشر من تحسين مستوى ونوعية حياتهم على نحو مطرد ينبغى أن يتم دون افتئات على حقوق الأجيال القادمة فى تأمين مايكفى من الموارد الطبيعية لكى يحققوا مستوى لائقاً للمعيشة ، ودون الجور على حق الجيل الحالى والأجيال المستقبلية فى العيش فى بيئة نظيفة.

تواجه مصر مشكلات بيئية عديدة من أهمها مايلى: تآكل الرقعة المنزرعة فى الوادى والدلتا تحت ضغط الزيادة السكانية والزحف العمرانى ، وتلوث التربة الزراعية وتدهور نوعية شطر كبير منها مع تزايد الملوحة والإفراط فى استخدام المبيدات والمخصبات الكيماوية وغير ذلك من الأسباب ، وتلوث ماء النيل بما يلقى فيه من نفايات المصانع ومخلفات البشر ، وتلوث الجو وبخاصة فى التجمعات العمرانية الكبيرة والمكدسة بالبشر والسيارات والمصانع . ومع الاندفاع الكبير نحو إقامة اقتصاد السوق وتحرير الرأسمالية المصرية والأجنبية من كل قيد بدعوى تشجيعها على الاستثمار ، فاننا نتوقع مزيداً من التفاقم فى المشكلات البيئية . ذلك أن حسابات السوق لاتقيم وزناً لآثار التصرفات الاقتصادية على البيئة . ومع الزيادة المرتقبة فى عدد السكان ، ومع كل تأخير فى توسيع الرقعة المأهولة من مساحة مصر ، سوف يزداد التدهور فى الأوضاع البيئية ، وتزداد معه تكلفة مكافحة التلوث واستعواض الموارد التى تم تبديدها بمعدلات مرتفعة قبل الأوان ، وتقل بالتالى فرص اضطراد التنمية واستدامتها.

وعلى أساس ماتقدم سوف يناضل حزبنا من أجل وضع قضية البيئة بمكوناتها الفنية و الطبقية والسياسية فى موقع متقدم على جدول أعمال الجماعة السياسية والثقافية فى مصر ، حتى تصبح هذه القضية مفهومة للمواطن المصرى . فمن الصعب المضى قدماً فى تنفيذ خطوات كبيرة على طريق الإدارة الرشيدة للبيئة فى غياب فهم شعبى لمشكلات البيئة ومتطلبات مواجهتها . كذلك سوف يناضل الحزب من أجل الإسراع بوضع وتنفيذ مخطط

متكامل لحماية النيل من التلوث وترشيد استعمالات المياه فى الرى وسائر الأغراض وصيانة التربة من التلوث ورفع مستوى خصائصها ، والتحول من المقاومة الكيماوية للآفات إلى المقاومة الحيوية والتوسع فى الصرف الصحى وبخاصة فى المناطق الريفية التى تعانى من اختلاط مياه الشرب بمخلفات البشر ، وإعادة استخدام المخلفات بطرق علمية وصحية ، والتحول إلى الأنواع النظيفة من الطاقة وإعادة توطين المشروعات الصناعية الملوثة للبيئة بدرجات مرتفعة بعيداً عن التجمعات السكنية ، وغير ذلك من طرق الحفاظ على البيئة من التلوث وحماية الموارد من الاستخدام الجائر.

ويلزم التأكيد على ارتباط قضية البيئة بثلاث مسائل أخرى على درجة كبيرة من الأهمية سبق التعرض لها عند توضيح عدد من المقومات الضرورية للتنمية الوطنية المستقلة . أولها قضية تصفية الفقر ، وذلك باعتبار أن الفقر لايقل خطراً عن الغنى من حيث قدرته على الاضرار بالبيئة وثانيها قضية بناء القاعدة الوطنية للعلم والتكنولوجيا ، وذلك باعتبار أن مواجهة مشكلات البيئة تتوقف فى نهاية المطاف على ابتكار حلول علمية . وطرائق تكنولوجية موائمة للظروف المحلية . وثالثها قضية دور الدولة فى التنمية ، وذلك باعتبار أن تدخل الدولة هو الدرع الواقى ضد غلواء قوى السوق واندفاع الرأسماليين والطفيليين وراء الربح السريع بغض النظر عما قد يلحقه ذلك من أضرار بالبيئة وافتئات على حقوق الأجيال المقبلة فى نصيب عادل من الموارد الطبيعية.

وقد ثبت بما لايترك مجالا للشك أن أنشطة الإنسان تؤدى فى أحوال كثيرة إلى الإضرار الحيوى الضرورى لبقائه على قيد الحياة: الماء والهواء والكائنات الحية الأخرى . ويرجع هذا فى الأساس إلى الإفراط فى استخدام الموارد الطبيعية وبصفة خاصة الطاقة الأحفورية (الفحم ، البترول ، الغاز الطبيعى) وتقليص مساحة الغابات وإبادة اعداد ضخمة من أنواع النبات والحيوان ، وتخليق مواد كيماوية ضارة . وتحتل قضايا البيئة على مستوى العالم محلا بارزا بين اهتمامات الرأى العام العالمى وفى المقدمة الرأى العام فى البلدان الصناعية المتقدمة . وإلى جانب تلك القضايا العامة يوجد فى كل قطر مخاطر بيئية محددة لابد من التصدى لها محليا.

وأبرز مخاطر البيئة فى مصر هى تلوث مياه النيل ، وتدهور التربة الزراعية ، وتلوث الجو بصفة خاصة فى إقليمى القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى . ولهذا يطالب التجمع بما يلى:

١- المبادرة فوراً بقياس دورى لمستويات التلوث الكيميائى فى مياه النيل فى عدة مواقع من بحيرة ناصر إلى دمياط ورشيد . وإعلان نتائج القياس ومقارنتها بالحد المسموح به دوليا . فهذا يزيد الوعى الجماعى بابعاد المخاطر التى تهدد مورد الحياة ، ويساعد على اتخاذ

إجراءات سريعة للوقاية عند تجاوز حدود الخطر على الإنسان والحيوان . وكذلك قياس درجات تلوث الجو فى القاهرة والاسكندرية يوميا وإعلان نتائجه.

٢- حظر أى نشاط ضار بالبيئة وبالتالى بالإنسان . وبالتالى عدم التصريح بانتاج مواد ضاره مثل " الأسبستوس" وتضمين أى مشروع صناعى الاعتمادات اللازمة للتخلص من نفايات المصانع دون إضرار بالبيئة . ويمكن الاهتداء فى ذلك بالقواعد المقررةفى الاتحاد الأوروبى بدوله الخمس عشرة وكذلك الدراسة الدقيقة للتلوث الصناعى من نفايات المصانع القائمة واتخاذ الوسائل اللازمة للتخلص منها ولو أدى الأمر إلى تحمل ميزانية الدولة لجزء من تكلفة هذه الإجراءات . لأن الدولة تكسب صحة المواطنين وتناقص الأمراض وتكاليف العلاج.

٣- الحد من الإفراط على الأسمدة الكيماوية واستغلال نفايات الزراعة ونفايات البشر فى توفير السماد العضوى وتوليد الطاقة الحيوية(الغازات التى تنبعث من التفاعل مع النفايات) . وحظر استخدام الهرمونات فى تربية الماشية أو زراعة الفواكه والحذر الشديد فى استخدام مبيدات الحشرات والأعشاب الكيماوية وحظر مايثبت أنه يضر بشكل مباشربصحة الحيوان والإنسان والاتجاه نحو المقاومة الحيوية بديلا عن المقاومة الكيمائية.

٤- تنقية مياه الشرب من الملوثات الكيميائية ، إذ أن التنقية الحالية تنصب فقط على الملوثات الحيوية (الديدان والبكتريا والجراثيم) . ولهذه التنقية المطلوبة عائد اقتصادى ملموس فى إمكان إعادة استخدام المياه أكثر من مرة.

٥- تعميم استخدام الوقود الخالى من الرصاص فى وسائل النقل العامة والخاصة . ولما كانت السيارات أكبر مصدر لانبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون القاتل ، يتعين توفير وسائل النقل العام الكافية للحد من التنقل بسيارات خاصة . فسيارة الأوتوبيس التى تحمل ثلاثين راكبا لاتستهلك كمية مماثلة أو مقاربة لما تستهلكه ثلاثون سيارة خاصة . ومن المعروف أن الرصاص المتضمن فى عادم المحركات له تأثير خطير على الأطفال بالذات ، فهو يتلف جهازهم التنفسى على نحو يضر بصحتهم طول العمر.

٦- تنفيذ كل المشروعات التى تشتغل باعادة استخدام النفايات (بما فى ذلك القمامة) مع الاهتمام بالنظافة العامة فى الشوارع وعلى أسطح المبانى وجميع كل المخلفات.

تاسعا: التعاون العربى والتعاون مع الدول النامية ومحورية دور مصر فى تنشيطهما وتطويرهما

إن أمن مصر لايكتمل إلا فى إطار أمن قومى عربى . والتنمية المستقلة ستكون صعبة وعسيرة المنال فى أى قطر عربى على حده حتى إذا كان له من الحجم والمقومات مثلما تمتلك

مصر . ومن ثم فان ضرورات الحفاظ على الأمن المصرى وتأمين وطنية التنمية واستقلاليتها ، أى ضرورات الحاضر ومتطلبات المستقبل ، تدعونا إلى انتهاج طريق التعاون تمهيداً للتكامل ثم التوحد فى نهاية المطاف ، وذلك فضلاً عن حقائق التاريخ المشترك والحضارة المشتركة ومقتضيات مواجهة الصهيونية وأطماعها التوسعية فى المنطقة العربية.

إن التعاون العربى هو أحد الأوجه الرئيسية للاعتماد الجماعى على النفس الذى يشكل جزءاً لايتجزأ من مفهومنا للتنمية الوطنية المستقلة . ولهذا فان حزبنا - والوحدة أحد مفردات اسمه - سوف يواصل النضال من أجل إزالة الغبار عن شعار الوحدة العربية ، ومن أجل استعادة الثقة فى العمل العربى المشترك حتى يتكون اقتناع شعبى بأهميتها وأهمية السعى لتحقيقها والضغط على الحكومات من أجل السير بخطى حثيثة لإيجاد صيغ عملية التعاون العربى فى شتى المجالات.

إن حزبنا يرى أنه من الضرورى وجود نواة على الأقل للتمثيل الشعبى فى كل المنظمات العربية القائمة أو التى ستقوم مستقبلاً . كما يرى أن مضاعفة قوة الدفع الشعبى على طريق التعاون العربى تستوجب مزيداً من الاحتكاك والتقارب والتعاون بين المنظمات الأهلية فى كل الأقطار العربية . كذلك فان من واجب كل القوى التقدمية أن تنمى جانب العمل العربى فى أنشطتها ، وأن تفتح الأبواب واسعة لتبادل الآراء والخبرات . وبذلك لايترك العمل العربى لأهواء الدوائر الحاكمة ، بل تتكون له قاعدة متينة من التأييد الشعبى ، وتتبلور له تصورات وأشكال وأساليب من إبداع القوى الشعبية العربية ذاتها.

وإذا كان العمل العربى المشترك هو الوجه الأول والأهم للاعتماد الجماعى على النفس فى تحقيق التنمية الوطنية المستقلة لمصر ، وذلك بحكم حقائق التاريخ والجغرافيا ومتطلبات الحاضر والمستقبل التى تجعل لمصر دوراً متميزاً فى محيطها العربى ، فان الوجه الآخر له هو التعاون بين الدول النامية التى تشترك معنا فى كثير من المشكلات والتطلعات المستقبلية . ومن المعروف أن مصر قامت بدور طليعى وريادى فى نضال الدول النامية من أجل الاستقلال والتنمية منذ أوائل الخمسينات . وكان لمصر دور مرموق فى مساندة حركات التحرر الوطنى وفى بلورة صيغ للتضامن بين الدول النامية تساعدها على الدفاع عن حقوقها فى مواجهة الدول الصناعية المتقدمة ، وعلى إحراز المكاسب السياسية والاقتصادية فى المحافل الدولية.

ويرى حزبنا أنه قد آن الأوان لكى تستعيد مصر مكانتها الريادية والقيادية فى نضال الدول النامية من أجل:

التحرر والتنمية ، ومن أجل إقامة نظام عالمى أكثر إنصافاً لهذه الدول . وأول خطوة على هذا الطريق هى التقدم بمبادرات عملية لتوثيق أواصر التعاون - ثنائياً واقليمياً - فى

المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بين مصر والدول النامية فضلاً عن التعاون فى المجال السياسى وفى المنظمات والمحافل الدولية وتنمية القدرة التفاوضية للدول النامية فيها .

* * *

وبعد، فتلك أهم القسمات الرئيسية لمجتمع المشاركة الشعبية الذي يسعى حزبنا إلى إقامته فى مصر . ويعتقد حزبنا أن كل نجاح نحرزه فى إقامة هذا المجتمع هو نجاح فى نضالنا من أجل بناء مجتمع الاشتراكية بمفهومها المتطور الذى يستفيد من دروس الماضى ويتفهم حقائق الحاضر ويتجاوب مع متطلبات المستقبل.

وفى اعتقاد حزبنا أنه إذا كانت التنمية الوطنية المستقلة وهى جوهر مجتمع المشاركة الشعبية تدور وجوداً وعدماً مع مفهوم التحرر والتمكين للوطن والمواطن على السواء ، فان نقطة البدء فى النضال من أجل التحرير والتمكين هى النضال الثقافى والسياسى الهادف إلى تغيير العقول والنفوس فى اتجاه الإيمان بفكرة التنمية الوطنية المستقلة وبمفهوم مجتمع المشاركة الشعبية الذى يجسدها من جهة أولى ، وفى اتجاه زرع الثقة بالنفس فى امكانية تحقيق هذا البديل الأفضل لتنظيم الحياة الاجتماعية لشعبنا من جهة ثانية . وبطبيعة الحال فان ذلك يستوجب التحام الحزب بالجماهير بوجه عام والشباب والنساء بوجه خاص على نحو مكثف وفق أساليب جديدة و مبتكرة

الفصل الرابع
مصر والوطن العربى

مصر جزء من الوطن العربى . وهى أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان وأكثرها تقدما وتطورا اقتصاديا واجتماعيا . وهى فضلا عن ذلك واسطة العقد بين الدول العربية فى المشرق والدول العربية فى الشمال الأفريقى وشرق أفريقيا.

وتتأثر مصر سلبا وايجابا بكل مايحدث فى الوطن العربى من تطورات ايجابية أو سلبية . ويرتبط أمنها ارتباطا كاملا بأمن أمتها العربية . وتلعب سياساتها دورا موثرا وقياديا فى تحديد مسار الوطن العربى .

ويترتب على هذه الحقائق ضرورة أن تحظى معالجة الأوضاع العربية والسياسات المصرية تجاهها باعتبارها جزء لايتجزأ من قضايا مصر الداخلية.

ويبرز تحليل الأوضاع العربية المعاصرة أن الوطن العربى فى مجمله لم يزل يعانى التخلف . وأن أيا من أقطاره لم ينجح فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مطردة كما فشلت الدول العربية فى تحقيق تنمية تكاملية تشملها فى مجموعها . وقد انخفضت معدلات النمو فى كافة الأقطار العربية بعد انتهاء المرحلة النفطية . وتحولت كل الدول العربية إلى دول مدينة . واستمرت وتعمقت التبعية الاقتصادية والمالية والسياسية والعلمية العربية للدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . التى ازداد انتشار قواتها العسكرية فى منطقة الخليج العربى والجزيرة العربية بعد حرب الخليج .

ومازالت أغلب الدول العربية بصفة عامة تخضع لحكم أنظمة قهرية تقليدية أو غير تقليدية . وقد تعثرت محاولات تحقيق تقدم فى اتجاه الديمقراطية فى أكثر من بلد عربى . وتصاعد فى عدد من البلدان العربية استخدام العنف والارهاب فى صراع محموم من أجل السيطرة على السلطة بما أدى إلى تحلل الدولة فى أكثر من حالة وإلى استمرار صراعات عرقية وحروب أهلية تهدد بانقسام أكثر من قطر من الأقطار العربية.

وإلى جانب التخلف والتسلط التى تعانى منه الشعوب العربية فان أقطار الوطن العربى وشعوبه قد تعرضت لمزيد من اهدار استقلالها وسيادتها على أرضها ومواردها . ولم تنجح الدول العربية فى تصفية آثار الهزيمة العسكرية والسياسية التى حاقت بها فى ١٩٦٧ حتى الآن ورغم أن مصر قد استعادت أرضها المحتلة فى سيناء بعد عقد صلح منفرد مع إسرائيل

فى عام ١٩٧٩ ، فقد بقيت السيادة المصرية على سيناء محدودة . ويستمر هذا الوضع حتى الآن بعد ثمانية عشر عاما من عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. لقد أدت اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية إلى خروج مصر أكبر وأهم قوة عسكرية عربية من ساحة المواجهة العسكرية العربية الإسرائيلية ودخولها فى دوامة التطبيع واستمرارها فى الارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية فى علاقة خاصة رغم التحيز الأمريكى الواضح لإسرائيل . بما أدى إلى اختلال واضح فى توازن القوى لصالح إسرائيل.

ولم تزل إسرائيل تحتل الجولان وتسيطر على الجنوب اللبنانى رغم قرار الأمم المتحدة القاضى بجلائها غير المشروط عن الأرض اللبنانية التى احتلت فى ١٩٨٢.

وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بعد حرب الخليج فى ١٩٩١ أن تحققا أهم أهدافهما فيما يتعلق بالوطن العربى . فقد تعمقت السيطرة الأمريكية على الجزء الأكبر من الوطن العربى وتمكنت أمريكا وإسرائيل من تحقيق تسوية غير متكافئة بين إسرائيل وكل من منظمة التحرير والمملكة الأردنية الهاشمية. وأدت هذه الاتفاقات وماسبقها من قتال بين الاخوة إلى إضعاف الاتجاهات الوحدوية العربية وقبول عدد من الدول العربية ببدء مرحلة من التعاون العربى الإسرائيلى تتيح لإسرائيل الاندماج فى شرق أوسط جديد تلعب فيه دورا مهيمنا.

وقد أحكمت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج سيطرتها على النفط العربى فى الخليج ودعمت انتشار قواتها وقواعدها العسكرية فى الجزيرة العربية والخليج . وأخضعت الولايات المتحدة الأمريكية أغلب الدول العربية لنفوذها بينما فرضت أشكالا مختلفة من الحصار على الأقطار التى يعتقد باستمرار مناهضتها للإملاء الأمريكى.

وقد أدى الضعف العربى إلى التعلق بارداة الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجى لإسرائيل لتحقيق تقدم على مسار التسوية السلمية العربية الإسرائيلية بعد أن قبلت الدول العربية والفلسطينيون الاعتراف باسرائيل وأبدوا استعدادهم للصلح معها من أجل استعادة الأرض التى تغتصبها وتحتلها.

ولم يؤد اللجوء للولايات المتحدة وإبداء الاستعداد للمحافظة على ماتعتبره مصالح لها ولامسايرة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وخاصة سياستها قبل إيران والعراق إلى أى تغير فى الموقف الأمريكى الذى استمر داعما لإسرائيل . ومتشبثا بضرورة مساعدة إسرائيل على امتلاك تفوق عسكرى على الدول العربية مجتمعة . ومصرا على اعفاء إسرائيل من قيود التسلح النووى والتسلح بأسلحة الدمار الشامل . وحرمان كل الدول العربية ودول الشرق الأوسط الأخرى من أى امكانية لايجاد معادل لأسلحة الدمار الشامل التى تملكها

إسرائيل.

ورغم كل التنازلات العربية ورغم قبول الدول العربية الاعتراف باسرائيل واعلان العرب أن السلام هو هدف استراتيجى لهم . فقد بقيت إسرائيل بقواها الرئيسية متشبثة بالمشروع الصهيونى القائم على اعتبار أن أرض فلسطين هى إسرائيل التاريخية التى منحها الله للشعب اليهودى وأن أيا من سكانها من غير اليهود غرباء يحق لهم على الأكثر حكم أنفسهم ذاتيا دون أن يكون لهم سيادة حقيقية على الأرض التى يسكنونها . من ناحية ثانية فقد استمرت القوى السياسية الرئيسية فى إسرائيل متشبثة بضرورة تحقيق الأمن المطلق لإسرائيل بغض النظر عن تأثير ذلك على أمن أى من الدول العربية.

وقد ترجمت مجموعة الاتفاقات الخاصة بالتسوية السياسية التى نتجت عن مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وماتلاه من مباحثات ثنائية ومتعددة الأطراف ومباحثات سرية مدى ضعف الموقف العربى ومدى نجاح إسرائيل فى فرض إرادتها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن القوى الرئيسية فى الساحة الإسرائيلية وإن اختلفت حول أفضل السبل لتحقيق التسوية السياسية مع العرب إلا أنها جميعا متفقة على أن أى اتفاق نهائى مع الفلسطينيين لابد وأن يستند إلى بقاء القدس موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية وأن يضمن بقاء المستوطنات فى الضفة والقطاع . وأن يستمر حماية المستوطنات بواسطة الجيش الإسرائيلى وأن يتم لذلك انشاء طرق خاصة للوصل بين المستوطنات تكون تحت حماية القوات العسكرية الإسرائيلية . كما ترفض كل القوى الصهيونية حق المهجرين الفلسطينيين فى العودة لمناطق الحكم الذاتى مع استمرار حق العودة لكل من يرغب من يهود العالم إلى أرض إسرائيل بما فيها مناطق الحكم الذاتى.

وبمعنى آخر فان غاية مايبدو أن إسرائيل على استعداد لقبوله لايتعدى السماح لبعض الفلسطينيين بالعيش كغرباء فى بلادهم فى مناطق معزولة محاصرة بواسطة الإسرائيليين ، سواء اتخذت هذه المنطقة اسم الدولة الفلسطينية أو غير ذلك.

ويستخلص التجمع من التحليل السابق للأوضاع العربية عددا من النتائج الأساسية:

١- التأكيد على أن قضية الوحدة العربية كانت وماتزال حجر الزاوية فى أى سياسة وطنية مصرية ، فالعرب أمة واحدة تستند إلى حضارة وقيم ولغة مشتركة ، وتعيش فى منطقة جغرافية متلاصقة ، وفى عصر الكيانات الكبيرة والتكتلات والاتحادات السياسية والاقتصادية لامكان للكيانات الصغيرة والمجزأة.

أن الوطن العربى بامكاناته البشرية والاقتصادية الهائلة وبموارده الضخمة وموقعه الاستراتيجى الفريد ومركزه الحضارى لايستطيع الصمود فى هذا العالم أو تحقيق التقدم

والتنمية الشاملة المتوازنة مالم تتآلف جزئياته فى كيان واحد قوى يملك فرصا حقيقية للبقاء . والطريق لتحقيق الوحدة العربية - كما أوضحناها فى الفصل الثانى - يتم خلال خطوات تدريجية تمهد كل منها لما بعدها وترسى الأساس لها دون انتكاس أو انحراف عن الهدف المبتغى ، والتعلم من دروس الماضى وعدم تكرار الاندفاع لتجاوز مراحل تمهيدية ضرورية للبناء على ماتحقق فيها من نجاحات ؛ من هنا فان الوحدة هدف مستقبلى والتلازم ضرورى بين النضال من أجلها والنضال من أجل التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى والتنمية المستقلة.

٢- إنطلاقا من حقيقة أن إسرائيل مشروع استعمارى استيطانى عنصرى قامت تجسيدا للدعوة الصهيونية على ثلاثة أسس واضحة متكاملة هى ادعاء " التفوق العرقى" والتوسع واعتناق العنف كهدف ووسيلة لتحقيق هذا التوسع ، وفى ارتباط كامل مع الاستعمار الجديد ممثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية .. فان التناقض بين شعوب الأمة العربية والصهيونية والاستعمار تناقض رئيسى لاينتهى إلا بتصفية السيطرة الاستعمارية والمشروع العدوانى الصهيونى فى الوطن العربى.

ويتعذر تحقيق هذا الحل الاستراتيجى للصراع العربى الإسرائيلى فى الحقبة الحالية ، فى ظل التفوق الإسرائيلى الساحق على الدول العربية كلها فى المجالات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والقدرات البشرية ، وهو التفوق المتحقق نتيجة لضعف وتدهور الأوضاع العربية والتحالف الاستراتيجى القائم بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، بالاضافة للخلل الحادث فى الأوضاع الاقليمية والدولية .

٣- إن عدم تحقيق حل استراتيجى للصراع العربى الإسرائيلى فى ظل توازنات القوى الحالية لايعنى التخلى عنه كهدف نهائى نتمسك به وتسعى إليه.

ولايعنى أيضا عدم امكانية الوصول إلى تسوية سياسية تكفل الحد الأدنى من الحقوق العربية وتكون خطوة على الطريق نحو اقامة سلام عادل وشامل فى المنطقة ، تستبعد احتمالات الصدام العسكرى مع إسرائيل ، وتحقق بيئة سياسية ملائمة فى المنطقة لبدء جهود مركزة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة على المستوى القطرى وعلى توى العربى فى مجموعه.

وهذه التسوية السياسية تقوم على الأسس التالية:

أ - انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

ب - الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى وتمكينه من ممارسة حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة فوق أرضه وعاصمتها القدس.

جـ - عودة اللاجئين والنازحين إلى أراضيهم.

د - وقف كافة النشاطات الاستيطانية وإزالة المستوطنات الإسرائيلية.

هـ - الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري والعودة إلى خطوط الرابع من يونية ١٩٦٧.

و - الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جنوب لبنان والبقاع الغربي إلى الحدود المعترف بها دوليا.

ز - تخلي إسرائيل عن أسلحة الدمار الشامل التي تهدد بها المنطقة.

٤- أن التسوية السياسية الحالية القائمة على اتفاقات ومنهج كامب ديفيد ومبادئ مدريد وما انتهت إليه من اتفاقات ثنائية لاتحقق الحد الأدنى من الحقوق العربية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لأنها نتاج اختلال واضح في توازن القوى بين العرب وإسرائيل.

وتحسين شروط هذه التسوية السياسية وتصحيح مافيها من خلل يتطلب اعادة النظر في منهج وأسلوب التحرك العربي والحرص على استخدام كافة أوراق القوة العربية الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتاحة ، ومساندة الموقف التفاوضي للسلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان ، واستخدام وسائل الضغط المتاحة عربيا للتأثير على الموقف الأمريكي الإسرائيلي ، ولتوفير الدعم الدولي للموقف العربي ، وتبني مصر والدول العربية موقفا حازما ضد محاولات دفعها للقبول بالتعاون الاقتصادي مع إسرائيل باسم التطبيع ومشروعات التعاون الاقليمي.

٥ - أن تحقيق تسوية سياسية في ظل الأوضاع الحالية وماتعنيه من عدم تكافؤ يعني استمرار الصراع بصور أخرى ، فالفلسطينيون والعرب سيناضلون من أجل تغيير ميزان القوى لصالحهم وتعديل هذه الاتفاقيات في الأجل الطويل ، ومن جهة ثانية فان الطابع العنصري المستمر للصهيونية والنظر للعرب كمجرد مالكي موارد طبيعية أو مالية أو كقوى بشرية قابلة للاستغلال ، سيدفع إسرائيل للسعي للهيمنة على المنطقة العربية وابقائها في وضع التبعية.

ومن الطبيعي أنه في واجهة ذلك فان واجب مصر وواجب العرب هو العمل على منع أي احتمالات للتوسع الإسرائيلي أو الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية . أن سياسة مصر ودول الجوار العربي لابد وأن تبنى على السعي لاحتواء إسرائيل ومنعها من أي توسع أو هيمنة ، وطريق ذلك هو تحقيق تقدم المجتمعات العربية وتحصينها من محاولات الاختراق.

٦- أن التحدي الحقيقي التي تواجهه الأمة العربية هو تحدي التخلف الاقتصادي والاجتماعي وغياب الديمقراطية والعدل الاجتماعي. ويقف التخلف وغياب الديمقراطية مجتمعيا وعلى نطاق الحكم وراء أغلب العلل التي تعاني منها الدول العربية وعلى رأسها التبعية وانتشار الفقر والبطالة وتدني مستوى القوى البشرية وتدهور نوعية الحياة . كما

تقف نفس الأسباب وراء تصاعد العنف ونشوء الصراعات العرقية بل والحروب الأهلية . وسهولة اختراق الأمن العربى بواسطة القوى المناهضة للعرب. كما أن استمرار التخلف فى الظروف المعاصرة يهدد بتهميش الوطن العربى.

٧- والسبيل لتحقيق القوة والمنعة والأمن العربى ولوقف التردى والتدهور واحتمالات التفكك والتهميش هو بذل جهود مكثفة لتحقيق تنمية شاملة ومطردة فى كل أقطار الوطن العربى وعلى المستوى العربى فى مجموعه فى إطار يصفى الصراعات القطرية ويقرب بين الأقطار العربية ويزيد التعاون فيما بينها.

وتمتد التنمية لتشمل ماهو أبعد من مجرد النمو أو التنمية الاقتصادية . حيث تفهم التنمية بأنها شاملة لكل جوانب المجتمع بما فى ذلك تطوير الثقافة القطرية وعلى المستوى العربى والسعى لتغيير قواعد السلوك الاجتماعى فى اتجاه يزيل العوائق ويزيد الدافع للعمل المنتج ولزيادة انتاجية العمل.

٨- وتستهدف التنمية العربية الشاملة بالضرورة السعى لاشباع الحاجات الأساسية المتزايدة والمتعاظمة دوما للمواطنين بما فى ذلك الحاجات المادية التى تشمل الغذاء والكساء والمأوى والتنقل والصحة ، والحاجات غير المادية التى تتضمن كفالة حقوق الانسان الأساسية وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين وافساح المجال لمشاركتهم فى صنع القرار وتمكينهم من تحقيق ذاتهم واشباع حاجتهم للانتماء فى نفس الوقت.

٩- أن تنمية من هذا النوع لاتتم إلا بالاستناد لأبناء الوطن دون غيرهم . وبالاعتماد على الذات قطريا والاعتماد الجماعى على النفس على المستوى العربى . دون أن يعنى ذلك انكفاءاً عربيا على النفس أو تجميداً للعلاقات مع العالم الخارجى فى ظل عالم يتجه إلى كوكبه النشاط الاقتصادى والثقافى.

١٠- والتنمية من هذا النوع هى بالضرورة تنمية تكاملية تعتمد على الموارد القطرية أولا والعربية ثانيا . وتسعى لتنمية هذه الموارد بصفة مستمرة دون اعتماد أساسى على الموارد الأجنبية إلا كاضافة للموارد التى يجرى تعبئتها قطريا وعربيا ، بما يتيح لكل قطر وللوطن العربى ككل أكبر قدر من حرية الاختيار وحرية القرار.

ويتطلب تعبئة وتنمية الموارد القطرية والعربية وقف التدمير والهدر فى الموارد وخاصة ذلك الناتج عن المغامرات العسكرية والنزاعات المسلحة والتسلح المفرط الذى لايحقق أمنا على المستوى القطرى أو العربى.

كما يتطلب السعى لزيادة حجم الادخار القطرى والعربى ليكون قادرا على تمويل الاستثمار الضرورى للتنمية وتوجيه هذه الاستثمارات لتحقيق استثمار عينى يزيد القدرات الانتاجية فى

مجالات الانتاج والخدمات المختلفة . بما يتيح توظيفا منتجا للعنصر البشرى الذى يجرى باستمرار زيادة حصيلته المعرفية ، وقدرته ومهارته . بما يسمح برفع معدلات الانتاجية فى كافة مجالات العمل ويرفع من القدرة التنافسية لأقطار الوطن العربى وللوطن العربى فى مجموعه.

ويعنى الاعتماد على النفس قطريا والاعتماد الجماعى العربى على الذات أيضا السعى لبناء قاعدة عربية للعلم والتكنولوجيا تستند إلى قواعد علمية وتكنولوجية فى الأقطار العربية لتتمكن الأقطار العربية والوطن العربى فى مجموعه من المشاركة فى تحقيق التقدم العلمى والقدرة على التبادل مع العالم الخارجى أخذا وعطاء بقدر مناسب من التكافؤ.

ويستلزم الاعتماد على النفس قطريا والاعتماد الجماعى على النفس على المستوى العربى كذلك تحقيق تنمية بشرية مطردة خاصة وقد أصبح العنصر البشرى المؤهل والقادر على اكتساب المعرفة وعلى حسن استخدامها هو العامل الأهم فى تحقيق التنمية الشاملة وتطور المجتمع وتحسين نوعية الحياة .كما أن الاعتماد على النفس قطريا وعربيا يتطلب اتباع سياسات فعالة للمحافظة على الموارد النادرة وحسن استخدامها والامتناع عن تلويثها ويأتى فى مقدمة تلك الموارد ، الموارد المائية التى تتزايد ندرتها النسبية والتى تتركز مصادرها الأساسية خارج الوطن العربى.

١١- ولاتحدث تنمية من هذا النوع تلقائيا بالاستناد إلى آليات السوق . فوجودها يتطلب أن تتبنى السلطات الحكومية توجها قوميا وانمائيا . وأن تلعب دورا أساسيا فى اختيار استراتيجية التنمية وتحديد أولوياتها وتبنى السياسات الكفيلة بتنفيذ هذه الاستراتيجية بكفاءة ووضع البرامج التنفيذية ، ومتابعة ومواجهة مايترتب عليها من نتائج تنفيذ هذه السياسة على تعبئة وتحريك كل قطاعات النشاط بما فيها القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاونى . مع مايتطلبه ذلك من توفير المناخ القانونى والاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى الكفيلة بزيادة فعالية القطاعات المنتجة ورفع كفاءتها.

وتختلف الأقطار العربية فى مدى تبنيها لموقف قومى أو انمائى . وفى مدى استعدادها بالتالى للسعى لتحقيق تنمية تكاملية . إن ذلك لايجب أن يعيق الدول الأكثر استعدادا لاتباع هذا السبيل عن السير قدما فى اتجاه تحقيق تنمية تكاملية بين الأقطار الأكثر استعدادا لذلك . على أن يبقى المجال مفتوحا لأى دولة عربية للانضمام إلى هذا الجهد مستقبلا.

١٢- أن المصلحة المصرية تتطلب أن تلعب مصر دورا رياديا فى السعى لتحقيق نهضة عربية شاملة وبناء اقتصاد عربى متكامل ومستقل . يكون أساسا لتكوين اتحاد فيدرالى عربى تسوده الديمقراطية والعدل الاجتماعى فى نهاية المطاف .

وإذا كانت التنمية التكاملية العربية هى الكفيلة بتحقيق الأمن العربى والأمن المصرى معا فانها تعتبر أيضا أساسية لتوفير امكانيات بناء اقتصادى مصرى يعتمد على الذات . كما أن السعى لتحقيق وبناء مجتمع المشاركة الشعبية فى مصر والذى يطرحه التجمع ضمن هذا البرنامج هو لبنة من اللبنات الأساسية لتحقيق نهضة عربية شاملة وتوفير المنعة والقوة على المستوى العربى.

أن التنمية التكاملية العربية هى الكفيلة بتحقيق الأمن العربى والأمن المصرى .

١٣- أن تحقيق هذه الغايات يتطلب وقتا طويلا وسعيا دؤوبا ، وتغيرات جمة فى الإطار العربى. إلا أن العمل من أجل انجاز هذه الأهداف ليس مؤجلا لمرحلة تالية بل يبدأ الآن من خلال معالجة القضايا السياسية الراهنة للأمة العربية . والتى تتعدد بتعدد ساحات المواجهة ضد التشتت والتمزق العربى ، ضد التخلف الاقتصادى والاجتماعى وضد الاستبداد السياسى وضد العدوان الإسرائيلى ، وضد الهيمنة الأمريكية وضد الارهاب المتستر بالدين .

أ - أن نقطة البدء فى هذه المواجهة الشاملة هى استئناف مصر لدورها التاريخى فى دعم التطور المستقل للأقطار العربية ، واستعادة التضامن العربى ، وتجاوز النتائج السلبية لأزمة الخليج وماأدت إليه من تعميق الانقسام العربى والعجز عن مواجهة الأخطار والتحديات الخارجية .واعطاء الأولوية للتنسيق العربى فى كل شكل من أشكال التعاون أو مشاركة من أى قوى خارجية اقليمية أو دولية.

ب - رفض تقسيم العالم العربى إلى محاور ورفض سياسة التحالف مع قوى خارجية لتحقيق أمن لبعض الأقطار العربية واعادة بناء نظام عربى مستقل للدفاع المشترك يكون أساسا للمحافظة على الأمن العربى بصفة عامة وعلى أمن أى قطر عربى فى نفس الوقت.

جـ - انهاء سياسة التدريب المشترك بين بعض البلاد العربية وقوات حلف الأطلنطى والسعى لانهاء وجود القواعد العسكرية الأجنبية فى أى من الدول العربية والتحرر من الهيمنة الأمريكية والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة . وتشجيع التدريب المشترك بين جيوش الدول العربية.

د - التمسك بالجامعة العربية وبمنظمات العمل العربى المشترك مع العمل على تطوير أدائها وزيادة فاعليتها . واصلاحها بما يمكنها من أداء دورها فى حل النزاعات العربية سلميا وتطوير التعاون العربى ، وبناء نظام فعال للدفاع المشترك . وادخال شكل من أشكال التمثيل الشعبى فى منظمات العمل العربى المشترك بما فيها الجامعة العربية لتوفير قدر من المشاركة الشعبية العربية فى اتخاذ القرار.

هـ - السعى لحل التناقضات بين الدول العربية وبين مختلف دول الجوار للوطن العربى

وعلى رأسها أثيوبيا وإيران وتركيا . وتبنى سياسة لحسن الجوار والتعاون المشترك مع كل دول الجوار (باستثناء إسرائيل) لحل المشكلات المشتركة وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتنمية التعاون لتوسيع نطاق المنافع والمصالح المتبادلة دون تدخل فى الشئون الداخلية لأى من دول الجوار أو لأى من الأقطار العربية.

و - التمسك برفض المشاركة الأوروبية الأوسطية بالصورة المطروحة لأنها تحقق المصالح الأوروبية على حساب المصالح العربية، والعمل على واحياء آلية للتفاوض الجماعى بين الدول العربية والدول الأوروبية خاصة الدول المتوسطية لايجاد صيغة للتعاون العربى الأوروبى تحقق مصالح كل الأطراف.

ز - رفض أى محاولات لانشاء صيغ للتعاون المشترك مع إسرائيل وتطوير العلاقات معها قبل التحقيق الكامل للأهداف العربية المتعلقة بتحرير الأراضى العربية المحتلة واقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وحقه فى إقامة دولته المستقلة. والرفض الكامل لأى محاولات لانشاء نظام شرق أوسطى يكون بديلا عن النظام العربى ، ويتيح لإسرائيل فرض الهيمنة على الاقتصادات العربية.

ح - العمل على إزالة الترسانة النووية الإسرائيلية وإعلان أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب غرب أسيا منطقة سلام خالية من السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل والقواعد العسكرية الأجنبية والأساطيل البحرية الأجنبية وكافة أشكال الارتباط العسكرى بالدول الأجنبية)

ولايمكن تحقيق هذا الهدف بمجرد الدعوة وتقديم المشروعات ، مالم تتوفر القوة الذاتية التى تسمح بتغيير توازن القوى الذى يتيح لإسرائيل - الدولة النووية الوحيدة فى المنطقة - أن تفرض احتكارها للأسلحة النووية .

ويساعد على الضغط من أجل اخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل أن تحرص الدول العربية على امتلاك تقنية الاستخدام السلمى النووى ومايعنيه ذلك من قدرتها المفترضة على الانتقال إلى الاستخدام العسكرى .

١٤- وفى إطار السعى لتحقيق تنمية عربية تكاملية وتطبيق سياسة فعالة للتعاون العربى كمقدمة لمثل هذه التنمية فان مصر مطالبة بأن تعطى عناية خاصة لعلاقتها بالسودان بحكم العلاقة الوثيقة بين الشعبين الشقيقين والترابط الطبيعى بينهما واتحاد مصالحهما.

ومن المهم فى هذا الإطار التمييز بين الموقف من الحكومة السودانية وموقفها المعادى لمصر وسياستها العدوانية الهادفة لتصدير الارهاب وبين الموقف من السودان كشعب ودولة شقيقة ودعامة أساسية للأمن المصرى وعمق استراتيجى له .

أن مصر مطالبة رغم كل التناقضات المؤقتة التى قد تظهر مع الحكم السودانى بالدفاع عن

استقلال دولة السودان والدفاع عن وحدة أراضيه . ومساندته ضد أى تدخل خارجى وتطوير التعاون بين البلدين فى كل المجالات الممكنة . كما أن مصر مطالبة بأن تبذل جهدها لايجاد حل ديمقراطى للصراع المسلح فى السودان . وأن تمارس دورا فعالا فى الجهود المبذولة لدعم الاستقرار فى القطر الشقيق ولتحقيق تحول ديمقراطى فى أرجائه وللمساعدة فى تطوير القوى البشرية السودانية ولتحقيق تنمية اقتصادية مطردة فيه .

١٥- كما أن مصر مطالبة فى إطار السعى لحل التناقضات بين العرب وجيرانهم وعلى تطبيق سياسة فعالة لحسن الجوار إلى إعطاء اهتمام خاص بالعلاقة مع أثيوبيا وأوغندا وكينيا والدول الأفريقية الأخرى المكونة لدول حوض النيل . وأن تطور التعاون الفنى مع هذه البلاد لزيادة الموارد المائية للنهر بما يحقق النفع المشترك للجميع ومساعدة تلك الدول وفى تنفيذ أهدافها الخاصة بتطوير الزراعة وتوفير المياه اللازمةلها دون اضرار بالموارد المائية التى تحتاجها مصر . وتوفير الكوادر البشرية اللازمة لتطوير مثل هذا التعاون فضلا عن أداء دور فعال لدعم الاستقرار وانهاء الصراعات بين دول المنطقة.

١٦- أن تحقيق تنمية عربية مطردة بالاعتماد على النفس قطريا وبالاعتماد الجماعى على النفس على المستوى العربى مرهون باستعادة الشعوب العربية لسيطرتها على أقدارها. ومشاركتها الفعالة فى حكم نفسها فى إطار ديمقراطى يستند إلى تعددية سياسية وثقافية ويتيح تداول السلطة سلميا . كما يتيح حل مشاكل الأقليات العرقية أو الدينية على أسس ديمقراطية وعادلة مع الاحتفاظ بوحدة التراب القطرى والعربى.

أن تطور مثل هذا الاتجاه هو مسئولية شعب كل قطر عربى . ولكن ذلك.لايعفى القوى الوطنية والديمقراطية فى كل الأقطار العربية وعلى رأسها مصر وفى مقدمتها التجمع من دعم كل الجهود الرامية لتحقيق الديمقراطية وحماية الحريات العامة والدفاع عن حقوق الانسان . وعن التعددية الفكرية والسياسية وعن حريات العمل النقابى والتعاونى ومنظمات المجتمع المدنى والعمل الأهلى الأخرى . ولاحداث تطوير ديمقراطى يتيح تداول السلطة سلميا عن طريق انتخابات عامة حرة . ويؤكد على المساواة بين المواطنين جميعا بغض النظر عن الاختلاف فى الجنس أو اللون أو الدين أو الطائفة أو العقيدة السياسية.

١٧- أن الحل الديمقراطى لمشاكل الأقليات العرقية والدينية التى يشملها الوطن العربى لايتناقض ، من وجهة نظر التجمع ، مع الدعوة للحفاظ على وحدة التراب الوطنى فى الأقطار العربية ولا على المستوى العربى . أن التشرذم والانقسام والانفصال على أساس عرقى كفيل بضعف الكيان العربى وأن يضعف أيضا أى كيانات أخرى تنشأ نتيجة للانقسام والتجزئة.على أن تحقيق وحدة التراب مع وجود تعدد عرقى أو دينى يتطلب التراضى والقبول

ديمقراطيا بالعيش المشترك فى إطار القطر أو الوطن العربى مجتمعا . والأغلبية القومية أو الدينية فى إطار أى قطر هى التى تتحمل بدرجة أكبر عبء ايجاد الحلول الديمقراطية الكفيلة بتحقيق التراضى على العيش المشترك فى الإطار وحدة التراب الوطنى. ويدعم التجمع لذلك كل جهد يبذل لتحقيق حل ديمقراطى لمشاكل الأقليات يضمن لكل المواطنين مساواة كاملة فى إطار وحدة التراب القطرى والعربى

الفصل الخامس

مصـــــر والعالـــم

لم يكن بوسع مصر يوما ، ولا فى صالحها ، أن تنعزل عن العالم حولها أو عن وطنها العربى أو قارتها الافريقية أو إطارها الاقليمى . فقد ارتبطت المصالح الاستراتيجية للشعب المصرى ، ومن ثم للدولة المصرية ، بأداء دور مؤثر ومتميز فى العطاء الحضارى وفى السياسة الاقليمية والدولية.

فهناك **إرث تاريخى حافل** جعل من مصر مهدا للحضارات وملتقى لتفاعلاتها ، وأضفى عليها بعدا حضاريا متغلغلا فى الشخصية المصرية.

وهناك **الموقع الجغرافى** البالغ التميز . فمصر فى موقع جغرافى نادر يجعلها ملتقى قارتى آسيا وأفريقيا ونقطة اتصالهما بأوروبا ، وهى قلب الوطن العربى والجسر الذى يصل مابين مشرقه ومغربه . وتطل فى الشمال على الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط ، وفى شرقها تقع الشواطئ الغربية للبحر الأحمر وقناة السويس التى تربط بين المتوسط والأحمر . ويخترقها من الجنوب إلى الشمال نهر النيل العظيم الذى يتدفق من جنوب خط الاستواء مخترقا القارة الأفريقية إلى أقصى شمالها ، مما يجعل مصر بحق قلب أفريقيا ، وقلب العالم القديم.

وبهذا الموقع فمصر جزء من الوطن العربى ، وهى دولة أفريقية وجزء من حوض نهر النيل . وإحدى دول حوض البحر المتوسط ، وهى أيضا جزء أساسى من دول البحر الأحمر .

وكان على مصر بحكم موقعها الفريد ومكانتها المتميزة وتاريخها الطويل أن تتحمل مسئولية خاصة تجاه الوطن العربى وأن تمارس دوراً مؤثراً فى محيطها الاقليمى والساحة الدولية وأن تتفاعل مع مايجرى فيها من تطورات وماتشهده من صراعات وتحالفات وقد ترتب على موقع مصر الفريد ومكانتها المتميزة أن تعامل العالم معها كدولة محورية - قاعدية ، سواء بهدف كسبها لهذا الطرف الدولى أو ذاك ، أو لتصفية الدور المصرى كشرط أساسى لتحقيق المصالح الأجنبية فى هذا الاقليم.

وعندما يطرح حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى هذا البرنامج السياسى رؤيته لمستقبل مصر منطلقا فى ذلك من ضرورة اقامة " **مجتمع المشاركة الشعبية** " باعتباره الإطار الأمثل لتحقيق التقدم والتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية فى مصر ، فان الحزب مطالب كجزء من رؤيته لمستقبل مصر - أن يحدد الدور الذى يتعين على مصر أن تقوم به اقليميا ودوليا ، وتحديد الأسس التى تحكم أداء مصر لهذا الدور ومايفرضه عليها من

مسئوليات لضمان أمنها القومى ومصالحها الأساسية، فالسياسة الخارجية لأى بلد يجب أن تكون امتدادا للعمل الوطنى الداخلى ، وفى خدمته ، وأن توظف لتحقيق المصالح الوطنية والقومية الثابتة ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ، وحماية السيادة الوطنية وتوفير الأمن القومى وضمان استقلال القرار الوطنى.

ولطرح سياسة خارجية سليمة فانه من الضرورى متابعة التغييرات والتطورات التى شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين ، وماترتب عليها من ملامح وأبعاد جديدة للوضع الدولى.

استمرار التغير والتحول فى الأوضاع العالمية

اتصفت السنوات الأخيرة من القرن العشرين بحدوث تغيرات عاصفة فى الإطار الدولى وفى العلاقات الدولية كنتيجة لانهيار الدولة السوفيتية وسقوط أنظمة الحكم الحليفة لها فى شرق أوروبا . وقد أدى ذلك إلى تصفية الحرب الباردة وانتهاء نظام القطبية الثنائية الذى ساد النظام العالمى فى الفترة بين ١٩٤٥ حتى ١٩٩٠.

ولم تنشأ هذه الأحداث من فراغ بل كانت نتيجة لتغيرات أعمق فى مجالات واتجاهات متعددة . ويأتى على رأس هذه الأسباب جمود علاقات الانتاج ونظام الحكم فى المعسكر الاشتراكى فى نفس الوقت الذى حدث فيه تطور وتجديد فى النظام الرأسمالى انتقل به إلى مرحلة جديدة تتصف بتعمق الطابع الكوكبى له . وقد ارتبط هذا التحول بما حدث من طفرات فى ميادين العلم والتكنولوجيا وبما تم ويتم من ثورة فى ميدان الاتصالات والمعلوماتية . والتى هى بعض أسباب هذا التحول وبعض نتائجه فى نفس الوقت.

وإذا كان انهيار الاتحاد السوفيتى والأنظمة الحليفة له هى أحداث ترتبط بالماضى القريب كان لها اثارها الواسعة على الأوضاع العالمية ، فان التحول والتغير فى أوضاع العالم لم يزل يتم بوتائر متسارعة كنتيجة لاستمرار تعمق وانتشار ظاهرة الكوكبة من جانب ولاستمرار ثورة العلم والتكنولوجيا ، والاتصالات والمعلوماتية من الجانب الآخر.

وتحدث هذه التحولات والقفزات آثارا واسعة تشمل العديد من المجالات والاتجاهات بما فى ذلك طبيعة الأسواق وطابع التجارة الدولية والعلاقات بين الدول والمجموعات الاقتصادية والسياسية . كما تؤدى فى نفس الوقت إلى تغييرات شاملة فى طرق الانتاج ووسائل تأدية الخدمات . وإعادة توزيع مراكز الانتاج والعمل . مع مايترتب على ذلك من تأثير على العمالة والبطالة وتنظيمات العاملين وغير ذلك.

ويصاحب الكوكبة ويرتبط بها بشكل أو آخر تغييرات فى العلاقات السياسية الدولية وفى دور الدولة فى الدول المتقدمة والدول النامية فضلا عن تأثيرها فى العلاقات بين الشمال والجنوب.

سمات الكوكبة واثارها

ويبين تحليل ظاهرة الكوكبة بروز عدد من السمات والنتائج الهامة التى لها تأثيرها البالغ على الأوضاع الداخلية والدولية لمصر ولغيرها من الدول النامية يمكن اجمالها فيما يلى:

١- أن الكوكبة ترتبط أساسا بالدور المتزايد للشركات متعدية الجنسيات فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى وعلى الأخص فى ميادين التمويل والانتاج والتجارة والاعلام والترفيه . وتساهم الشركات متعدية الجنسيات بدور أساسى فى تمويل وتوجيه التقدم العلمى والتكنولوجى.

٢- وإذا كانت الشركات متعدية الجنسيات توزع نشاطها الإنتاجى بين مراكز مختلفة فى العالم . فان الموطن الأم لهذه الشركات يتركز فى ثلاث مناطق أساسية وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول الاتحاد الأوروبى ، واليابان . ويتركز فى هذه المناطق أيضا النشاط البحثى والنشاط التمويلى لهذه الشركات . ويلعب رأس المال المالى دورا أساسيا فى نشاط الشركات المذكورة . فقد بلغ عدد البنوك والشركات المالية التى تقع ضمن أكبر ٥٠٠ شركة فى عام ١٩٩٥ نحو ١٢٧ بنكا وشركة مالية.

٣- وتلعب الشركات المتعدية الجنسيات دورا أساسيا فى ميادين الإعلام والترفيه التى تترابط مع بعضها البعض خلال البث التليفزيونى الذى أصبح يغطى العالم خلال الأقمار الصناعية والشبكات التليفزيونية مؤثرا بذلك على اتجاهات المشاهدين وقيمهم وفى النهاية على ثقافتهم وسلوكهم.

٤ - وقد أدى انتشار الشركات متعدية الجنسيات ونشاطها وثورات العلم والتكنولوجيا والاتصالات والمعلوماتية إلى تغيرات أساسية فى طبيعة النشاط الصناعى . حيث أصبحت عملية انتاج السلع موزعة بين عدد من المراكز والأقطار تتخصص فى صناعة الأجزاء والمكونات التى يتم استخدامها فى انتاج السلع النهائية . وارتبط بهذا التحول ميل حجم المصانع إلى الصغر ، واتجاه إلى تطبيق سياسة مرنة للاستخدام تقلل من حجم العمالة الدائمة المشتغلة فى المشروعات وتتيح تأدية بعض العمليات الانتاجية خارج نطاق الوحدة ، بما فى ذلك اتمام بعض العمليات بالمنازل.

٥ - وقد صاحب التطور فى أدوات الانتاج وفى العمليات الصناعية والخدمية والاستخدام الواسع للكمبيوتر وللاوتوماتية ارتفاع المستوى المهارى والمعرفى للعاملين . وأدى ذلك كله إلى إمكان تحقيق زيادة كبيرة فى الانتاج دون زيادة تذكر فى العمالة بما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها . وشمولها لكافة أنواع ومستويات العاملين بما فيهم المسئولين الاداريين ومخططى الانتاج والمحاسبين وغيرهم من المهنيين.

٦ - وفى إطار الكوكبة امتدت المنافسة لتغطى كل الأسواق على نطاق العالم . وعمدت الشركات متعدية الجنسيات والدول الصناعية المتقدمة التى تدافع عن مصالحها إلى فرض فتح كل الأسواق فى مختلف أنحاء العالم لتدفقات السلع ورأس المال . وطورت لذلك عمل المؤسسات الدولية الخاصة بالتمويل والتجارة - البنك الدولى - صندوق النقد الدولى . ومنظمة التجارة العالمية - بما يمكنها من ،(أ) توجيه سياسات الاقراض والائتمان على النطاق العالمى وتحديد الشروط المؤهلة لمنح الدول الائتمان اللازم والضرورى من مصادر التمويل المختلفة .(ب) تمكينها من فرض قواعد تحرير التجارة وحماية حقوق الملكية الفنية وغيرها التى تضمنتها اتفاقية التجارة العالمية الجديدة . بعد أن أصبحت المنظمة تملك سلطات التشريع والضبط والقضاء فى المسائل المتعلقة بالتجارة بين الدول.

٧- وفى إطار الكوكبة تحولت المنافسة الاقتصادية والقدرة التنافسية التى تستند إلى امكانية الشركات متعدية الجنسيات الواسعة فى استخدام العلم والتكنولوجيا تطوير منتجاتها وعملياتها لتصبح هى الفيصل فى تحديد المركز النسبى للشركات المتنافسة فى الأسواق.

وفى هذا الإطار ولفرض فتح الأسواق لنشاطها تركز الشركات متعدية الجنسيات على مبدأ حرية التجارة وحرية الدخول للأسواق وحرية الاستثمار ومنع أى تحيز لصالح المنتج أو المستثمر المحلى. وعمدت الشركات متعدية الجنسيات لذلك بمعاونة المؤسسات الاقتصادية الدولية والمثقفين العاملين فى خدمتها لتحويل نظام السوق ليصبح نوعا من الأيديولوجيا السائدة التى يحتكم إليها فى تقييم كافة الخطوات والسياسات . ويتم فى هذا الإطار الدعوة لأوسع قدر من خصخصة النشاط الانتاجى والخدمى والامتناع عن تنظيم النشاط الاقتصادى أو ضبطه.

٨ - وفى إطار الدعوة لحرية حركة رأس المال والتجارة تميل الشركات متعدية الجنسيات والدول الممثلة لها إلى الحد من مساعداتها الاقتصادية للدول الأقل نموا ، والدول النامية بشكل عام . وتدعو كبديل إلى اعتماد هذه الدول على تدفق رأس المال الدولى الذى يأخذ شكل استثمار مباشر ، أو شكل قروض من مؤسسات مالية أو غير ذلك من اشكال الاقتراض (السندات الدولية مثلا).

ويلقى هذا التوجه دعما شعبيا فى البلاد المستثمرة والمقرضة لأن هذه الدول نفسها تعانى من انتشار جيوب الفقر فيها وتعانى من تهميش عدد من سكانها رغم كل التقدم الاقتصادى والاجتماعى بها ، ولأن الفساد فى الدول المتلقية للمعونة يتيح مجالا ضخما لتبديد المعونات التى يقع عبؤها فى النهاية على دافعى الضرائب فى الدول المتقدمة.

٩ - وقد أدت الكوكبة من ناحية ، واستخدام العلم والتكنولوجيا فى تطوير منتجات

بديلة للمواد الأولية الطبيعية من ناحية أخرى إلى تأثير متفاوت على عدد من دول العالم الثالث . فبينما همشت العديد من الدول خاصة تلك التى كانت تعتمد اعتمادا كاملا أو شبه كامل صادرات مواد أولية محدودة فتح المجال لبعض دول العالم الثالث فى شرق وجنوب أسيا وفى أمريكا اللاتينية للاستفادة من الفرص التى اتاحتها الثورة العلمية والتكنولوجية ، وإعادة توزيع مراكز الانتاج بواسطة الشركات متعدية الجنسيات فى احداث تنمية ذات شأن بها وانضمامها إلى مجموعة الدول الصناعية الجديدة . وقد أدت الكوكبة إلى تجنيد جانب من الرأسمالية المحلية للعمل كمقاول من الباطن لصالح الشركات متعدية الجنسيات حيث تنتج مكونات السلع التى تنتجها الشركات متعدية الجنسيات للسوق العالمى إلا أن ذلك لايمنع من نمو شطر آخر من الرأسمالية المحلية أكثر ارتباطا بالأسواق المحلية وبالسوق الداخلى.

١٠ - ولايمنع الاتجاه إلى الكوكبة من اتجاه نحو التجمع الاقليمى . بل على العكس . فقد نمت ظاهرة التجمع الاقليمى فى نفس الوقت الذى يتم فيه السعى لوحدة السوق العالمى . إلا أن التجمع الاقليمى الجديد لايتصف بالانغلاق على باقى العالم ، وان سمح بمزايا نسبية للدول المكونة للاقليم.

وتتنافس الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى واليابان فى تكوين اتحادات اقليمية تملك فيها ميزات نسبية . وتعمل على توسيع نطاق التجمعات الاقليمية الخاصة بكل منها . فبينما تتجه دول الاتحاد الأوروبى لضم باقى دول أوروبا للاتحاد وتقترح اشكالا من المشاركة مع الدول العربية والافريقية ، تسعى الولايات المتحدة لضم دول أمريكا الشمالية كلها ودول أمريكا الجنوبية أيضا فى أشكال مختلفة للتجمع الاقليمى . وتسعى لتكون من الدول التى تطل على شواطئ المحيط الهادى تجمعا آخر(منظمة APEC أو التعاون الاقتصادى بين الدول المطلة على المحيط الهادى بما فيها الصين وروسيا واستراليا ونيوزيلاندا) بان اليابان تسعى لتوطيد نفوذها فى دول شرق وجنوب شرق أسيا . وتلعب دورا منافسا للولايات المتحدة خاصة فى مجال التكنولوجيا والتجارة .

١١- ويصاحب الكوكبة وحرية حركات التجارة ورؤوس الأموال حرية حركة الأموال قصيرة الأجل بهدف المضاربة فى العملات والصكوك.

وتؤدى حركات الأموال قصيرة الأجل من هذا النوع إلى اضطرابات عنيفة فى أسعار العملات وفى أسعار الصكوك خاصة فى الأسواق المالية الجديدة والصغيرة نسبيا ، التى تتدفق إليها الأموال للمضاربة عند بروز أى بوادر رواج وتنسحب منها سريعا من بروز أى سلبيات فى الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

وتلعب الرأسمالية المالية التى تتوطن أساسا فى الدول الصناعية المتقدمة دورا رئيسيا فى

تحريك رؤوس الأموال قصيرة الأجل . كما تلعب دورا رئيسيافى اجتذاب مدخرات مواطنى الدول النامية وتحويلها لأسواق الدول الصناعية المتقدمة فى الوقت الذى تتجه فيه معدلات الادخار فى الدول الصناعية المتقدمة للانخفاض كنتيجة للتغير فى الهرم العمرى للسكان وزيادة نسبة كبار السن فى هذه المجتمعات.

١٢ - أن الرأسمالية ذات الطابع الكوكبى المعاصرة لم تنجح فى القضاء على الفقر والعوز رغم كل التقدم فى طرق وأدوات الانتاج وارتفاع انتاجية العمل . لقد أدى تعاظم انتاجية العمل باستخدام الوسائل الجديدة الى تهميش اعداد متزايدة من العاملين فى الدول الصناعية المتقدمة فضلا عن تهميش مجتمعات بكاملها فى الدول النامية . وأدى التقدم فى القدرات الانتاجية مع استمرار أسلوب الانتاج من أجل الربح إلى انتشار جيوب للفقر والعوز فى الدول الصناعية المتقدمة فضلا عن زيادة حدة الفقر والفاقه فى عديد من الدول النامية فى الجنوب . وعلى الأخص فى القارة الأفريقية.

القوى المسيطرة فى المحيط العالمى : التعاون والتناقض فيما بينها

إذا كانت الكوكبة هى الصفة الرئيسية للرأسمالية المعاصرة . وإذا كانت الشركات متعدية الجنسيات هى أداة عملية التحول تلك . فان الدول القومية - حتى وان تم الاستغناء عنها بواسطة الشركات متعدية الجنسيات فى بعض المجالات - يبقى لها دور هام فى ميادين العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . وتبقى المعبرة عن القوى السائدة فى مجتمعاتها والمدافعة عن مصالحها والفارضة لنفوذها خارج حدودها الوطنية.

وتستند قدرة الدولة فى الدفاع عن مصالح القوى المسيطرة فيها على مدى امتلاكها للمصادر المختلفة للقوة بما فى ذلك القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وتحالفاتها الدولية . وعلى الوزن النسبى لما تملكه من قدرات بالنسبة لما تملكه دول أخرى منافسة أو حليفة لها . ويؤدى التغير فى هذه القدرات النسبية إلى تغير فى مراكز الثقل فى العالم وبالتالى القدرة على فرض السياسات على المستوى العالمى.

وقد أدى انهيار الدولة السوفيتية وانهيار حلفائها إلى تعاظم نفوذ الولايات المتحدة الذى يمتد عبر المحيط الأطلسى وحلف الأطلنطى إلى القارة الأوروبية . كما يمتد عبر الجنوب إلى دول أمريكا اللاتينية . ويمتد عبر أساطيلها وقواعدها العسكرية وعبر نفوذها وعلاقاتها مع العديد من دول الشرق الأوسط وتحالفهما الاستراتيجى مع إسرائيل إلى مجمل منطقة الشرق الأوسط . كما يمتد عبر وجودها فى الشرق الأقصى والمحيط الباسيفيكى والهندى إلى منطقة شرق وجنوب أسيا.

وإلى جانب الولايات المتحدة تلعب دول الاتحاد الأوروبى دورا متزايدا ويزداد نفوذ الاتحاد

اتساعا بتوسعه ليشمل دول المعسكر الاشتراكى السابقة فى شرق أوروبا . وباتجاهه لمد نفوذه عبر البحر الأبيض إلى الشمال الأفريقى وأفريقيا جنوب الصحراء. وبينما تتزايد القدرات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبى إلا أن نفوذ الاتحاد السياسى يبقى معطلا كنتيجة للاختلافات بين دوله حول العديد من القضايا والمواقف . كما يبقى الاتحاد مرتبطا بحلف الأطلسى برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية . إلا أن ذلك لايمنع الاتحاد من اتخاذ سياسات منفصلة عن سياسة الولايات المتحدة ومغايرة لها فى بعض القضايا . مع الحرص على عدم وصول أى اختلاف إلى حد الصدام.

وتتعاظم القدرات الاقتصادية والتكنولوجية لليابان ، وأن بقى نفوذها السياسى والعسكرى محدودا كنتيجة لسياستها الدفاعية واستمرار الاعتماد على الولايات المتحدة عسكريا . ويتزايد نفوذ اليابان بقدراتها الذاتية من جهة ونتيجة لثقلها فى الشركات متعدية الجنسيات فى أوروبا والشرقين الأقصى والأوسط من ناحية أخرى . ويحتدم التنافس التجارى بين اليابان والولايات المتحدة والتنافس فى المجال التكنولوجى أيضا . ولكن التنافس لايصل إلى حد الصدام قط بل يتم احتواءه كلما اشتد ويتم السيطرة عليه .

وبينما تتنافس القوى الثلاث الكبرى المشار إليها سابقا اقتصاديا وتكنولوجياوفى مجال سوق السلاح الدولى .. الخ . فان علاقة تعاون وتنسيق تتم بين الدول المتقدمة صناعيا خلال منظمة التعاون والتنمية ومن خلال التنسيق المشترك بين الدول الصناعية المتقدمة فى اجتماعات القمة وعن طريق اتصالات متعددة والتنسيق المشترك بينها فى المنظمات الدولية التى تملك سيطرة واسعة عليها وكذلك من خلال تنظيمات وترتيبات الأمن الدولية والاقليمية متعددة الأطراف.

على أن نفوذ القوى الثلاث سالفة الذكر لايمنع تنامى قوة دول أخرى ولانمو مراكز ثقل جديدة أو عودة مراكز ثقل قديمة بما يؤدى إلى تغيرات ذات شأن فى مراكز الثقل العالمية.

وتبين الدراسات المستقبلية . أن الصين بنموها الاقتصادى الكبير وقدرتها العسكرية المؤثرة وتغلغلها خلال الجماعات الصينية المنتشرة فى دول جنوب شرق أسيا والولايات المتحدة ثم باستعادتها لهونج كونج فى يوليو ١٩٩٧ وماكاو آخر ١٩٩٩ وطموحها لدمج تايوان ، مرشحة لأن تلعب دورا متزايدا فى الإطار العالمى مستقبلا.

كما أن روسيا رغم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المعقدة فانها تملك امكانية النمو والتحول مجددا إلى قوة عالمية مؤثرة على ضوء احتفاظها بقوة عسكرية ذات شأن . وامكانيات انضمامها إلى الأسرة الأوروبية وانضمامها إيضا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى.

تحقق الهند أيضا معدلات مرتفعة للتنمية . وقد نجحت الهند فى بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية بها . كما تملك قدرات نووية وتلعب دورا مؤثرا فى منطقة جنوب أسيا والمحيط الهندى بما يؤهلها لزيادة وزنها الدولى ودورها فى التجارة العالمية . وتتميز الهند بصفة خاصة بأنها تحقق تنميتها وتقدمها مع المحافظة على الطابع الديمقراطى للحكم فيها .

ومثل الصين والهند ترشح الدراسات المستقبلية البرازيل وأندونيسيا لتكون مع روسيا والصين والهند الدول ذات الوزن الاقتصادى الأكبر فى العالم قبل نهاية الربع الأول من القرن القادم.

ويتم تحول هام فى النشاط الاقتصادى الدولى والذى يتركز الجزء الأكبر منه حاليا حول المحيط الأطلسى . لتحتل دول شرق وجنوب آسيا ومنطقة المحيط الهادى منطقة الصدارة.

وفى نفس الوقت الذى تتصدر فيه دول جديدة النشاط الاقتصادى على المستوى العالمى يتم بسبب من الصراعات الداخلية تهميش العديد من الدول كما يحدث فى سرى لانكا وكمبوديا والعديد من دول أفريقيا.

تكوين وتنشيط مؤسسات للضبط والالزام الدولى

رغم ماقد يكون بينها من تناقض وتنافس فى بعض الميادين فان الدول الصناعية المتقدمة قد استطاعت أن تفرض سياستها وسيطرتها على أغلب دول العالم خلال سلسلة من المعاهدات الدولية وخلال تكوين مؤسسات دولية يكون لها حق التحقق من مدى الالتزام بهذه المعاهدات وحق التفتيش بما فى ذلك حق التفتيش المفاجئ على مايتم من نشاط فى مختلف الدول القابلة لهذه المعاهدات والملتزمة بها . وتشمل هذه المؤسسات مؤسسة الطاقة الذرية التى تخول بالعمل على التحقق من خضوع دول العالم لمعاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية . كما تم تكوين آليات للتحقق من الالتزام بمعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية . وكونت منظمة التجارة العالمية التى خولت حق التحقق والتفتيش والمساءلة واتخاذ الإجراءات العقابية فيما يختص بمدى الالتزام باتفاقية التجارة الدولية الجديدة ، بما تتضمنه من شروط تتعلق بحرية التجارة من ناحية ، وحماية حقوق الملكية الفكرية ، وحرية انتقال الأموال والدخول والخروج بالأسواق من ناحية أخرى.

ويجرى تطبيق ماتملكه هذه المؤسسات من سلطات بشكل لايخلو من الانحياز حيث تغض الطرف عن مخالفات بارزة فى كثير من الأحيان كما هو الأمر بالنسبة للبرامج النووية الإسرائيلية ، بينما يشدد الضغط على بلاد أخرى كما هو الحال بالنسبة للدول العربية وإيران وباكستان.

ويعتبر من ضمن آليات التحقق والتفتيش اللجان الخاصة التى تخلق بواسطة قرارات

مجلس الأمن لتنفيذ قرارات معينة كما هو الحال بالنسبة للقرارات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل فى العراق . والذى يتم تطبيقها فى إطار فرض حصار اقتصادى على العراق استمر لأكثر من خمسة أعوام.

وتذهب الولايات المتحدة وحلفاؤها بصفة خاصة إلى اتخاذ اجراءات فردية أو جماعية لفرض الالتزام بسياسة الولايات المتحدة وحلفائها دون الاستناد إلى قرارات أو معاهدات دولية ومن ذلك على سبيل المثال فرض مناطق يحظر فيها النشاط الجوى لسلاح الطيران العراقى فى شمال وجنوب البلاد بينما تستباح الأراضى العراقية بواسطة القوى الحليفة للولايات المتحدة.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن الأمم المتحدة . و مجلس الأمن قد تحولا تحت ضغط الولايات المتحدة ليكونا أداة لفرض (مالتعتبره الولايات المتحدة سلاما يحقق مصالحها) بينما تبعد الأمم المتحدة عن معالجة الموضوع كلية إذا رأت الولايات المتحدة ذلك كما هو الحال بالنسبة للسلام فى الشرق الأوسط . وتتخلى الأمم المتحدة تحت ضغط الولايات المتحدة أيضا وباسم خفض النفقات واصلاح هيكلها الإدارى عن واجباتها فى ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعن أى نشاط لها يدعو إلى تغيير فى طبيعة النظام الاقتصادى الدولى.

وقد نجحت الدول المتقدمة أخيرا فى استبعاد نقاش قضية انشاء نظام اقتصادى دولى جديد فى إطار الأمم المتحدة وكان هذا الموضوع قد طرح بواسطة الجزائر وغيرها من دول العالم الثالث فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤.

مصر فى مواجهة التحديات الدولية

اتجاهات التغيير فى الأوضاع العالمية التى أشير إليها فيما سبق توجب على مصر الوعى بالفرص التى يمكن الافادة منها وادراك الاخطار التى يتعين العمل على تجنبها أو على الأقل تحجيمها . كما توجب على مصر المتابعة الدائمة للتغيرات التى تحدث واتجاهاتها ومعرفة كيف يمكن أن تؤثر على أوضاع مصر إيجابا أو سلبا وكيف يمكن التعامل معها.

. ان مصر أو أى دولة أخرى بما فى ذلك الدول الأكبر حجما ، لاتستطيع فى المرحلة الحالية للتطور الانعزال عن عالمها أو منطقتها أو النأى بنفسها عن تأثيراتها الايجابية أو السلبية . ولكن ذلك لايعنى ضرورة الخضوع السلبى للتوجهات الدولية التى تفرضها قوى السيطرة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية . أن مصر كغيرها من الدول تملك قدرا من حرية القرار يتسع أو يضيق بقدر ماتملك من أسباب القوة والقدرة . وهى تستطيع السعى لتحسين مركزها النسبى فى الإطار العالمى الدائم التغير والذى تشتد فى إطاره المنافسة إذا اتخذت مصر الخطوات اللازمة لذلك:

ان هذه الخطوات تتضمن:

١) تحقيق تنمية شاملة ومطرده تستند إلى مشاركة فعالة فى التطور العلمى والتكنولوجى العالمى وذلك ببناء وتطوير قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا تمكن مصر من الأخذ والعطاء بدرجة متزايدة من المساواة.

٢) الافادة من علاقات مصر التاريخية وموقعها الجغرافى لتحسين قدرتها التفاوضية فى الإطار الدولى بتنمية التعاون المشترك مع الدول ذات المصالح المتشابهة وتنمية وبناء أسواق مشتركة تضم مصر وغيرها من الدول وعلى الأخص دول وطنها العربى والدول الأفريقية والدول الاسلامية لتحقيق المصالح المشتركة للدول التى تضمها هذه الأسواق.

وقد سبق للبرنامج أن عالج سبيل مصر لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومطردة فى الفصل الثالث ، كما طرح البرنامج فى الفصل الرابع ضرورة التنمية التكاملية العربية كخطوة فى طريق الوحدة العربية.

ويطرح البرنامج فى هذا الفصل وجهة نظر التجمع فى علاقات مصر مع باقى العالم وفى مقدمتها علاقات مصر مع دول حوض النيل ودول القارة الأفريقية ومع دول البحر الأبيض المتوسط ومع دول الجنوب بشكل عام . ومع الدول العالمية الكبرى . كما يطرح وجهة نظر التجمع فى الموقف الذى يجب أن تتخذه مصر من المشاكل الدولية الأساسية.

مصر ودول حوض النيل

ان ارتباط مصر بدول حوض النيل ارتباط تاريخى وحتمية استراتيجية وعلاقات مصر مع دول حوض النيل ليست صراعا على مياه النهر ولكنها علاقات فى إطار المصلحة المشتركة لاستغلال مياه النيل لصالح تنمية اقتصاد كافة دول الحوض سواء فى إطار قومى أو اقليمى أو من خلال مشروعات مشتركة . والتوصل لهذا الهدف يستلزم تخطى كافة العقبات والخلافات الفرعية التى تعترض مسيرة العلاقات الطبيعية بين مصر وهذه الدول ولاسيما وأن هناك قوى أجنبية ومن بينها إسرائيل تسعى جاهدة لخلق أزمات مفتعلة بين مصر ودول حوض النيل.

أن على مصر أن تطور وتدعم علاقاتها مع السودان بما يتناسب مع الطابع الخاص للعلاقة بين الشعبين الشقيقين ومصالحهما المشتركة وأن تقف أمام كل مخطط يهدف إلى تقسيم السودان والمساس باستقلاله وسيادته الوطنية ووحدة أراضيه ومساندته ضد أى تدخل أجنبى ينهك من قواه وقدراته كدولة وشعب.

كما أنه من واجب مصر أن تولى اهتماما خاصا بعلاقاتها مع أثيوبيا التى ترد لمصر منها معظم مياه النيل وأن تقف أمام مسعى إسرائيل لتشجيع واقامة مشروعات مائية فى أثيوبيا

قد تضر بحصة مصر من مياه النيل . ومن المشكوك فيها أنها سوف تفيد أثيوبيا - وأن تنسق فى هذا الشأن مع أثيوبيا لاقامة مشروعات مشتركة تتفق ومصالح البلدين وتتفق كذلك مع شروط الاتفاقيات الموقعة والخاصة بمياه النهر ، وخاصة أن لمصر من الخبرة الفنية مايمكنها من القيام بهذا الدور.

مصر والدول الأفريقية

نجحت مصر منذ الستينيات ومنذ حصول الدول الأفريقية على استقلاها فى اقامة علاقات متميزة مع عديد من الدول الأفريقية ومن واجب مصر أن تستثمر هذه العلاقات وأن تدعمها - من خلال منظمة الوحدة الأفريقية - وفى إطار العلاقات الثنائية لرسم سياسة لتنمية ودعم التعاون الاقتصادى والثقافى وتنسيق المواقف السياسية مع الدول الأفريقية.

وموقع مصر الجغرافى فى شمال القارة كجسر لأفريقيا للقارة الأوروبية والعالم العربى بالاضافة إلى وزنها السياسى كرائدة ودافعة لحركات الاستقلال والتحرر من الاستعمار يؤهلها لتولى هذا الدور.

ومن المهم أن تولى مصر اهتماما خاصا لاقامة المشروعات الزراعية المشتركة فى إفريقيا نظرا لتوافر الموارد الطبيعية للطاقة والمياه والأراضى الشاسعة الصالحة للزراعة بالاضافة إلى توافر اليد العاملة والاهتمام باقامة شبكة للطرق ووسائل النقل وشبكة للاتصالات المباشرة بين الدول الأفريقية وتطوير التعاون فى مجالات المشروعات الصناعية ومشروعات الكهرباء والعمل على زيادة حجم التبادل التجارى المباشر بين الدول الأفريقية لتفادى اهدار الموارد الذى يجرى حاليا فى عمليات التبادل التجارى التى تتم من خلال دول وسيطة بعيدة جغرافيا عن القارة (بريطانيا - فرنسا - بلجيكا - أمريكا)

ذلك بالاضافة إلى أهمية مد الدول الأفريقية بالخبرة الفنية المصرية من خلال الصندوق العربى للمعونة الفنية التابع لجامعة الدول العربية والصندوق المصرى للمعونة الفنية التابع لوزارة الخارجية المصرية أو من خلال الأجهزة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

كما يتعين التصدى لمحاولات الهيمنة الأجنبية على القارة واستمرار استنزاف مواردها والوقوف أمام كافة المخططات التى تهدف إلى اشعال حدة الخلافات القبلية والعرقية القائمة حاليا فى القارة التى سببتها بالاضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى الدول الأفريقية وفساد وتخبط القيادات السياسية فى كثير من دولها مشاكل اجتماعية وأوضاع اقتصادية مترديه خلفتها الدول الاستعمارية فى القارة ومن بينها مشاكل الحدود الاقليمية التى تلعب دورا متصاعدا فى اذكائها التدخلات والمنافسات الاستعمارية وخاصة .. المؤامرات الأمريكية التى تحاول الآن جهدها لفرض أنظمة عميلة عن طريق الهاب الصراعات العرقية والحدودية مما

يستلزم دعم آلية فض المنازعات من خلال منظمة الوحدة الأفريقية دون تدخل أجنبى من خارج القارة .

مصر ودول الجنوب

من الأهداف الرئيسية التى يجب أن توليها السياسة الخارجية المصرية اهتماما أكبر هو السعى لتنسيق فعال بين دول الجنوب ودعم كافة أشكال التضامن بين دول العالم الثالث (تعاون جنوب جنوب) أسس واقعية وعملية لامكان نجاح وتطوير هذا التعاون فرغم البعد الجغرافى بين دول الجنوب بعضها البعض (أفريقيا - آسيا - أمريكا اللاتينية) فان المناخ الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول متشابه إلى حد كبير والخلفية التاريخية متقاربة ، فدول الجنوب بوجه عام يجمعها توافر المواد الخام فيها من ثروة معدنية وبترولية بالاضافة إلى مساحات الأرض الواسعة الصالحة للزراعة والغابات ووفرة اليد العاملة ، وقد تعرضت دول الجنوب للقهر الاستعمارى وتحررت منه فى فترات متقاربة خلال هذا القرن وهى تتعرض حاليا لمحاولات هيمنة اقتصادية أمريكية وغربية شرسة . أن التعاون والاعتماد الجماعى بين دول هذه المجموعة ضمان أكبر لاطراد التنمية ومدخل صحيح لممارسة علاقات اقتصادية مع دول الشمال يقوم على التكافؤ والندية وعدم الاستغلال.

ان صباغة نظام اقتصادى عالمى جديد أكثر عدالة عن طريق تعاون دول الجنوب ضمان لتنمية موارد هذه الدول ورفاهية شعوبها ووقوفها امام محاولات الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الاحتكارية الرأسمالية الكبرى لاستغلال شعوب العالم الثالث واهدار ثروته الطبيعية وتدمير بيئته.

يضاف إلى ذلك ضرورة اعادة احياء حركة عدم الانحيار لتصبح تجمعا اقتصاديا لدول قهرها الاستعمار ولازال يسعى - فى إطار مفهومه للنظام العالمى الجديد - فى آن يستنزف قدراتها الاقتصادية والبشرية.

مصر ودول البحر المتوسط

ضرورة الاهتمام بالبعد المتوسطى لمصر فهى تاريخيا وجغرافيا مؤهله لدور رئيسى لمزيد من التعاون مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط على أساس من التبادل التجارى العادل والتعاون الاقتصادى والتكنولوجى والثقافى المتكافئ وكذلك الاهتمام بتنشيط وتصحيح مسار تجمع بين دول الاتحاد الأوروبى ودول جنوب المتوسط وشرقه(باستثناء إسرائيل لمواقفها العدوانية وممارساتها التى تهدد أمن واستقرار المنطقة) وذلك حتى يستقر سلام عادل شامل متكافئ وتتحقق المطالب الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وقيام دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس واقامة مشاركة متوازنة تدعم استقرار رفاهية.وأمن حوض البحر

المتوسط والسعى فى هذا الإطار لاستعادة تنشيط الحوار العربى الأوروبى بما يعطى مصر مركزا أفضل فى التفاوض مع الاتحاد الأوروبى.

مصر والقوى الدولية الكبرى

اعادة تخطيط السياسة الخارجية المصرية بصورة متوازنة تقوم على انهاء مفهوم العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والقائمة فى جوهرها على التبعية والتى أثرت بالسلب على مصالح مصر الوطنية والاقليمية فى ظل التحالف الأمنى والاستراتيجيى القائم بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتمكينها من احتكار أسلحة الردع النووى فى المنطقة وتأييدها فى موقفها المتعنت برفض التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة وتأييدها فى انتهاك كافة القرارات الصادرة من مجلس الأمن والمتعلقة بالشرق الأوسط مما يهدد أمن الدول العربية واستقلالها ويهدد الاستقرار والأمن فى المنطقة .

أن من واجب السياسة الخارجية المصرية أن تعمل على تحقيق التوازن والتكافؤ بين المصالح المصرية الأمريكية لاقرار تعاون متكافئ كبديل للتبعية وعليها أن تعمل على تطوير علاقات مصر والتجمعات الدولية الأخرى كدول الاتحاد الأوروبى وروسيا واليابان والصين والهند والدول الاسلامية على أسس صحيحة.

مصر والمشاكل الدولية

ان المرحلة المقبلة وفى ظروف تعدلت فيها موازين القوى تتطلب من مصر وضع استراتيجية جديدة لسياستها الخارجية لمواجهة المشاكل الدولية المتوقعة خلال القرن القادم ترتكز هذه السياسة على تحقيق الأهداف التالية:

١- العمل على تحرير الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة من محاولات السيطرة التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى عليها وذلك بالمطالبة بحرفية التطبيق العادل للميثاق واحترام قواعد الشرعية الدولية واحترام حقوق الانسان ، والتمثيل الصحيح والعادل لدول العالم الثالث داخل مجلس الأمن بتوسيع العضوية الدائمة فى المجلس بما يعكس الثقل التاريخى والحضارى والموقع الجغرافى والوزن السكانى للدول الأفريقية والأسيوية واللاتينية، وذلك لتفعيل دورها فى اقامة السلم والأمن الاقليمى والدولى.

ومصر مؤهله بوزنها الاقليمى إفريقيا وعربيا واسلاميا لتحمل مسئولية العضوية الدائمة لمجلس الأمن مع ضرورة التزامها بتوافق الآراء الأفريقية والدعم العربى فى هذا الشأن .

٢- المطالبة باعادة النظر فى حق النقض(الفيتو) الذى ساء استخدامه فى العقدين الأخيرين بصفة خاصة مما هدد ويهدد مصالح شعوب العالم الثالث والمطالبة كذلك بضرورة

إعادة النظر فى تقييم نظام العقوبات التى يفرضها المجلس وإيجاد أسلوب جديد لمراجعتها الدورية ورفعها مع إعادة تقيم نظام العقوبات الحالية حتى لايكون سلاحا فى يد القوى الكبرى لقهر ارادة شعوب العالم الثالث وإخضاعها.

٣- رفض أسلوب استخدام القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية وسياسة الأحلاف والمحاور والتكتلات العسكرية الدولية.

٤- دعم الجهود الدولية لحماية البيئة والدفاع عن حقوق الانسان.

٥- اعتبار العمل على نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها وتخزينها على مستوى العالم قضية جوهرية لسياسة مصر الخارجية ودعوة دول العالم الثالث للتكتل فى هذا الاتجاه والمطالبة بتوقيع العقوبات على إسرائيل لرفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٦ - التصدى للحملة الدولية الغربية التى تسعى لتصوير الاسلام باعتباره خطراً على الحضارة الانسانية وتربط بينه وبين ممارسات بعض الجماعات الارهابية (والتى تحوم شكوك كثيرة حولها من حيث دوافعها الفعلية ومصادر تمويلها) أن من واجب الاعلام العربى والمصرى - من خلال قنواته الخارجية - أن يتصدى لهذه الحملة وأن يوضح أن الارهاب الفعلى هو " ارهاب الدولة" الذى تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من " فيتنام " إلى " فلسطين" ذلك حتى لاتختلط الأوراق وليقتنع العالم وخاصة الرأى العام الغربى بان الكفاح الذى تمارسه حركات التحرير لاستعادة حق الشعوب فى السيادة وتحرير ترابها الوطنى كان ومازال حقا مشروعا ولايمكن وصفه بالارهاب وبان الارهاب الفعلى والخطر الذى يهدد أمن ومستقبل الحضارة الانسانية هو ترسانة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية التى تمتلكها الدول الكبرى وإسرائيل.

ان التحديات الخارجية التى ستواجه مصر خلال القرن القادم سوف تكون تحديات مصيرية ، والتخطيط السليم لسياسة خارجية مصرية من منطلق وطنى - يتفاعل مع الواقع دون أن يتنازل عن حقوق الشعب المصرى والعربى فى الاستقلال والسيادة على أرضه وموارده - ركيزة وضمان للسيادة الوطنية وتحقيق الأهداف القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ملاحظات حول مشروع البرنامج العام

اللجنـــة المركـــزيـــة

ناقشت اللجنة المركزية مشروع البرنامج العام الجديد (بناء مجتمع المشاركة الشعبية) فى دورتها الثامنة يوم الأربعاء ١٨ مارس ١٩٩٨ ، ووافقت على طرحه للنقاش العام فى الحزب تمهيدا لعرضه على المؤتمر العام الرابع يومى ٢٢ ، ٢٣ يوليو ١٩٩٨ على أن يرفق به تقرير عن الملاحظات التى أبداها أعضاء اللجنة المركزية حوله وأن تنتظم نشرة دائرة الحوار فى الصدور لاتاحة الفرصة لنشر كافة الآراء حوله ، ومن خلال المناقشات التى ستدور فى كل مستويات الحزب وماينشر فى دائرة الحوار ومايعقد من ندوات وحلقات نقاشية داخل الحزب وخارجه سيتسع النقاش ويتعمق وتتبلور الآراء بما يساعد المؤتمر العام الرابع على حسم القضايا الخلافية واصدار البرنامج العام الجديد للحزب معبرا عن أوسع اتفاق ممكن داخل الحزب ومع باقى أقسام اليسار المصرى بما يوفر أرضية مواتية لنضال سياسى فعال حوله . وفيما يلى نعرض للمواقف الأساسية التى تبلورت حول المشروع من خلال مناقشات اللجنة المركزية والملاحظات التى أبديت حول الأفكار المطروحة فى كل فصل دون أن نحدد حجم المؤيدين لكل توجه لأن الآراء الفكرية والسياسية لاينبغى أن نتعامل معها على أنها رأى أقلية أو أغلبية بل نناقش مدى صحتها أو خطئها بصرف النظر عن حجم المؤيدين لها . وسوف يتكفل المؤتمر العام الرابع بحسم هذه المناقشات من خلال الصياغة النهائية والتعديلات التى ستجرى حول هذا المشروع .

أولا: المواقف الأساسية

الموقف الأول: يرى أن البرنامج الحالى للحزب صدر فى ظروف مد اشتراكى وتحررى ، فتصدى للاجابة على الأسئلة الأساسية التى يتعين على أى برنامج أن يجيب عليها وهى: تحديد طبيعة السلطة ، والتناقص الرئيسى فى المجتمع ، وقوى الثورة والقوى المضادة ، والمهام الأساسية المترتبة على ذلك . أما البرنامج الجديد فهو يصدر فى ظروف انهيار النظام الاشتراكى وانحسار الحركة التحررية ولذلك غابت عن المشروع المطروح هذه القضايا الأساسية : غاب عنه التقييم الموضوعى للمراحل السابقة ودروسها المستفادة ، وغاب التحليل الطبقى للمجتمع وتحديد طبيعة السلطة والتناقضات .. إلخ . فضلا عن أنه لم يوضح أسباب الأوضاع

الجماهيرية الراهنة وركون الجماهير للسلبية ، ومماأنتهى إليه حزب التجمع من تآكل والضعف المتواصل فى خطه السياسى وأدائه القيادى والاعلامى وماترتب على ذلك كله من عجز الحزب عن تقديم برنامج واضح لجماهيرنا وقوانا الاجتماعية والقوى السياسية الأخرى . ولهذا ولما كان المشروع يعالج ظواهر جديدة ماتزال تحت التكوين لايمكن أن أبنى عليها برنامجا لفترة زمنية طويلة فان الموقف الصحيح هو تقديم هذا المشروع للمؤتمر العام الرابع لمناقشته وليس لإقرارد وتستمر مناقشته بعد المؤتمر الرابع إلى أن يتضح فيدعى مؤتمر عام طارئ لإقراره. ونكتفى خلال الفترة القادمة بالتقرير السياسى والتوجهات السياسية العامة التى يتضمنها أو البرنامج الحالى ، أما المؤتمر العام الرابع فانه مطالب بالتركيز على القضية الأساسية الملحة حاليا وهى هذا الوضع المتدنى للحزب،كيف حدث ذلك ؟ وماهى أسبابه؟ وكيف نخرج من هذه الأزمة الشاملة لحزب التجمع؟ ان اصدار برنامج عام جديد للحزب لن يحل أزمته، خاصة وأن الممارسة الحزبية لم تلتزم بوثائق الحزب ، وسوف نواجه بعد اصدار البرنامج العام الجديد بأن أزمة الحزب مستمرة وسوف تستمر مناقشاتنا حول هذه الأزمة وكيفية مواجهتها . مالم نتوقف أمامها ونناقشها بأمانة فى المؤتمر العام الرابع ، وتحويل التجمع إلى حزب ثورى تزيد فاعليته وتأثيره فى الديمقراطية ومواجهة الفساد.

الموقف الثانى:

..يرى إعادة صياغة المشروع ليقتصر على الفصل الثالث(بناء مجتمع المشاركة الشعبية) على أن يطلق عليه مجتمع التنمية المستقلة بالمشاركة الشعبية ، ويراعى مايلى فى الصياغة الجديدة:

- الغاء الفصل الأول والثانى والتوسع فى الفصل الثالث
- الاكتفاء بالإشارة إلى التزام الحزب بالاشتراكية كهدف استراتيجى دون تحديد ملامحها لأنها قضية مستقبلية ، والعدول عن الحديث عن اشتراكية مبرأة من العيوب السابقة لأن فى هذا إدانة للاتحاد السوفيتى دون دراسة متعمقة لهذه التجربة.
- أن يكون هناك توازن فى تناول التنمية بين الديمقراطية وتنمية الخدمات والتنمية الاقتصادية ، وأن يكون هناك طرح واضح لقضايا الزراعة والصناعة والتعليم والصحة .. إلخ.
- رفض وصف المجتمع المصرى بالتخلف والتبعية ورفض استخدام تعبيرات مثل المستضعفين .
- نجاح التنمية فى مصر ليس رهنا بالتنمية فى الأقطار العربية الأخرى والمطلوب عربيا تفعيل جامعة الدول العربية والمشروعات الاقتصادية المشتركة والصراع العربى الإسرائيلى.

- النظر إلى الجوانب الايجابية فى الوضع الدولى الراهن وعدم المبالغة فى دور وخطر الشركات متعددة الجنسية.

(لمزيد من التفاصيل حول هذا الموقف يرجع إلى الورقة المرفقة للدكتور على النويجى)

الموقف الثالث:

وهو قريب من الموقف الثانى ويرى إعادة صياغة المشروع بنسيج واحد لضمان وحدة وتناسق العرض لأن الاختلال فى طبيعة العرض واضح بين جنبات البرنامج مما يخل ولو جزئيا - بوحدة القراءة والفهم . وأن يختصر البرنامج فى حدود نصف مساحته الحالية بالتركيز على الأفكار الأساسية ونقل التفاصيل إلى كتيبات تفصيلية لقضايا محددة تتضمنها برامج نوعية مستقلة عن البرنامج العام . ويراعى فى الصياغة الجديدة مايلى:

- البدء فى تناول المتغيرات بالنطاق العالمى ثم الاقليمى ثم المحلى.

- الاكتفاء بالأفكار الأساسية للأهداف الاستراتيجية (الحرية والاشتراكية والوحدة) وترحيل التفاصيل إلى الدراسات المستقلة فى البرامج النوعية.

- صياغة الموقف من انجازات الحكومة بشكل موضوعى ومدقق وبعيد عن النزعات القطعية غير الموثقة . وأن تبنى الصياغة الجديدة على أساس أن الحزب يرى أن سياسات الحكومة وانجازاتها لاتشكل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة الاقتصادية والبشرية من أجل تعظيم مصالح الوطن والمواطن وأن مايقدمه الحزب هو أساسا سياسات أكثر قدرة على استغلال هذه المقدرات.

- أهمية تناول الخريطة الاجتماعية لمصر وماطرأ عليها من متغيرات وبصفة خاصة التغيرات التى دخلت على الطبقة العاملة فى ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والحالة العامة لمجمل فئات العاملين بأجر . هذه المتغيرات الاجتماعية هى أساس صياغة التحالفات السياسية للحزب وأساس البرامج الجزئية.

- التنمية الوطنية المستقلة هى الحلقة الرئيسية فعلاً وليس الديمقراطية كما يعرض المشروع

- ضرورة الارتكاز عربيا على المصالح المباشرة الملموسة وليس الشعارات والمبادئ العامة وبالتالى أهمية التركيز على السوق العربية المشتركة وتشغيل العمالة .

- اعادة صياغة الفصل الثالث بدقة لأهميته بما يكفل عرضه بصورة منسقة منهاجية دون تكرار أو تداخل مع الفصول الأخرى وبالشكل الذى يسمح بفهمه فهما دقيقا.

- التأكيد على الأسباب الفكرية للارهاب وعدم تهميشها لحساب إبراز الأسباب الاقتصادية والاجتماعية رغم أهمية الأخيرة ، وعدم تأييد حق جماعات الاسلام السياسى فى التواجد التنظيمى المستقل بصفتها جماعات سياسية غير ديمقراطية ولأنها لاتعترف بالآخر

وتعده خارجا عن إطار الاسلام أصلا .
مع التنويه بالمبدأ الأساسى برفض الأحزاب الدينية أو العرقية أو المسلحة .
- تأكيد أهمية مجتمع المعلومات وانعكاس عناصره على كافة قضايا المجتمع
(لمزيد من التفاصيل يرجع إلى الورقة المرفقة للدكتور سمير فياض)

الموقف الرابع:

يرى أن هذا المشروع يفتقد الأساس الطبقى الواضح وبما يتناسب مع صدوره عن حزب اشتراكى ، فجاء طرحه لاشتراكية المستقبل أقرب إلى مشروع لتجديد الرأسمالية وعقلنتها وترشيدها ، وركز على الجوانب الاقتصادية للإشتراكية فى تجاهل لمحورها الأساسى وهو الغاء الاستغلال وجانبها الثقافى الذى سيتكفل ببناء ثقافة اشتراكية أصيلة وأجهزة اعلام حرة يمكن أن تصل بالانسان إلى احترام الملكية العامة التى سوف تتبلور على نحو لم تشهده البشرية من قبل باعتبارها سيطرة المنتجين الأحرار على وسائل الانتاج ليس فقط الأحرار من الاقتصاد ، من هنا فان الاشتراكية المطروحة شأنها شأن المرحلة السابقة عليها سوف تعيد انتاج مجتمع رأسمالى . والمطلوب ضم الجزء الخاص باشتراكية المستقبل إلى مجتمع المشاركة الشعبية وأن نطرح تصورا مختلفا للاشتراكية يقوم على الاشتراكية العلمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وإننا فى حاجة أيضا إلى صياغة مهمة للبرنامج وحرارة فى طرح أفكارنا وقوة فى التعبير عن أنفسنا.

ملاحظة عامة:

١) طرح اقتراح أن يتولى الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله إعادة صياغة مشروع البرنامج العام على ضوء مايبدى من ملاحظات فى المناقشات بالمحافظات ووافق معظم المشاركين فى النقاش على ذلك .

٢) هناك اتفاق عام على ضرورة أن يصدر الحزب برامج نوعية مستقلة عن قضايا المجتمع الأساسية وخاصة الزراعة ، الصناعة ، التعليم ، الصحة ، الاسكان .. إلخ وأن يحدد المؤتمر العام الرابع عند اصدار البرنامج العام فترة زمنية تصدر خلالها اللجنة المركزية هذه البرامج النوعية فتتوفر للحزب بذلك امكانية الحركة الجماهيرية المسلحة برؤى واضحة حول قضايا المجتمع ومشاكله .

٣- من المهم الاطلاع على الأوراق الخمسة المرفقة لأنها توضح أبعاد الخلاف حول المواقف الأساسية التى تبلورت أثناء مناقشات اللجنة المركزية كما أنها تتضمن ملاحظات تفصيلية حول بعض فصول مشروع البرنامج لايمكن عرضها مجزأة.

٤- سوف تحسم كثير من الملاحظات التفصيلية على ضوء حسم الخلافات حول المواقف الأساسية الأربعة.

ملاحظات حول الفصل الأول

(عالم متغير ومجتمع مختلف)

١- لم ينجح المشروع بشكل كاف فى استيعاب المتغيرات والتحولات على المستوى العالمى والمحلى لتكون أساس صياغة البرنامج الجديد.

٢- اقتراح بالبدء بعرض المتغيرات العالمية ثم آثارها على الدول النامية ككل ثم المتغيرات على المستوى ألاقليمى والعربى والمصرى.

٣- تجاهل المشروع نضالات الحركة الشعبية المصرية فى عرضه للتطورات المحلية ومن الضرورى تدارك هذا النقص .

٤- لم يذكر البرنامج شيئا عن الانقلاب الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى قاده ونفذه الرئيس حسنى مبارك ولم يقل شيئا عن كيفية تخفيف آثار هذا الانقلاب الرجعى.

٥- هناك خلاف حول تقييم الأداء الرأسمالى والتطورات الأخيرة فى مصر سواء ماورد فى الفصل الأول أو الفصل الثانى . ويبرز فى هذا الصدد اتجاهان:

الاتجاه الأول:

يتفق مع ماانتهى إليه مشروع البرنامج من أنه رغم حدوث تقدم جزئى فى بعض المجالات خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة وخاصة مشروعات البنية الأساسية والتحسن فى انتاجية بعض المحاصيل الزراعية كالقمح إلا أن سيطرة القوى الرأسمالية استمرت على الحكم والاقتصاد وترتب عليها تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى وانتشار البطالة والفقر وزيادة حدة الفروق الطبقية وزيادة الديون الخارجية وفرض مزيد من القيود على الحياة السياسية وتراجع الهامش الديمقراطى المحدود ، ويمكن قياس تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال الظواهر العامة لهذه المرحلة متمثلة فى تدنى معدلات النمو الاقتصادى بصفة عامة ، وتزايد الاعتماد على العالم الخارجى ، وتدنى معدلات الادخار والاستثمار ، وانتشار الفقر على نطاق واسع ، واستشراء الفساد على نطاق واسع ، وانتشار العنف والارهاب والتطرف ، وتراجع الانتاجية فى معظم مجالات العمل والانتاج وتفكك العلاقات الاجتماعية وغياب روح التضامن ، وتراجع قيم الوطنية والقومية ، وتراجع المستوى الثقافى.

أما الاتجاه الثانى:

فيرى أن محصلة التطورات فى هذه الفترة ايجابية وإن كان ذلك قد تحقق بثمن باهظ تحملت عبئه الطبقات الكادحة ، وأنه من واجبنا أن نقدر الانجازات التى تمت ونوضح فى نفس

الوقت أسباب اختلافنا مع السياسات المطبقة، وبدون هذا الموقف المتوازن فان الحزب يفقد مصداقيته ، حيث لايجوز أن نتغافل عما تم من انجازات فى البنية الأساسية وبناء المدن الجديدة بما تضمه من مناطق صناعية والسيطرة على التضخم وعلى عجز الموازنة العامة وتحقيق احتياطى من العملة الصعبة تجاوز ٢٠ مليار دولار فضلا عن بعض المظاهر الايجابية فى الموقف المصرى المستقل تجاه قضايا المنطقة والعالم مثل مقاطعة مؤتمر الدوحة ورفض التدخل فى شئون السودان والموقف من حصار ليبيا ..الخ . ويرى قسم من هذا الاتجاه أن الأرقام الواردة بمشروع البرنامج العام حول الفقر ليست دقيقة ، وأن معدلات الفقر تقل فى السنوات الأخيرة (مرفق تعقيب على ذلك من الدكتور ابراهيم سعد الدين)

٦- ثمة فكرة أساسية تتعلق بهذا الفصل يطرحها الأستاذ محمد سيد أحمد وهى أننا شاهدنا منذ زوال الاتحاد السوفيتى الانتقال من عالم ثنائى القطبية إلى عالم ظل حتى الآن أقرب إلى العالم أحادى القطبية بزعامة أمريكا . وقد يختلف الأمر ، ويصبح العالم متعدد الأقطاب . ولكن عالم مابعد القطبية الثنائية لم تستقر له ملامح بعد . وهو على وجه التأكيد مختلف عما كان عليه العالم من قبل ، أى منذ برنامج الحزب السابق .

الجدير بالملاحظة أن البرنامج الجديد لم يتعرض بالدراسة النقدية للبرنامج السابق . لم يتعرض لأوجه الخلل ، وتقديرنا للواقع العالمى وقتذاك . لم يتنبأ بما حدث . وفى عدم التنبؤ هذا خلل أكيد فى التحليل ، وبالذات فيما يتعلق بمدى رسوخ القوى التقدمية ، ومعسكر اليسار الذى ينتمى حزب التجمع إليه . وهذا أمر لايجوز المرور عليه مرور الكرام ، ذلك أنه يتعلق بصميم هوية الحزب مستقبلا . ومالم نتعرض لهذا الموضوع بالدراسة المستفيضة المطلوبة ، فلا يتوقع منا تجنب تكرار الخطأ مستقبلا ، وتكرار الوقوع فى مطبات فى هذا الصدد .

ملاحظات

حول الفصل الثانى

(من أجل مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة)

١- غاب عن المشروع التحديد الواضح للطبقات الاجتماعية التى ينهض الحزب بالدفاع عن مصالحها ، ويرغب فى انتشار عضويته فى صفوفها ، ويناضل من أجل التعبير عنها وليس الوصاية عليها ، وهى:

المهمشون والعمال وصغار المنتجين بما فى ذلك صغار الفلاحين والمهنيون ، وفى ضوء تعبيرنا عن مصالح هذه الفئات والطبقات يتحدد موقفنا من الرأسمالية المصرية التى نميز بين قسمين منها: الرأسمالية المنتجة والرأسمالية الطفيلية (مرفق ورقة عن القاعدة الطبقية للحزب من الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله)

٢- المطالبة بالاكتفاء بتلخيص المبادئ العامة التى تأسس عليها التجمع حتى لاتثير إلتباسات بسبب صياغتها سنة ١٩٨٠ المتأثرة بظروف تأسيس الحزب ولم تعد ملائمة فى الوقت الحالى.

٣- تغيير عنوان(الوطنية فى عالم الكوكبة) إلى(مصر فى ظل العولمة) ، فمهما كانت التحفظات على النواحى السلبية لظاهرة العولمة إلا أن ذلك لايعنى أن ننسحب من التواجد ضمن المنظومة العالمية ، وعلينا أن نعظم من قدراتنا التنافسية سواء فى صناعات مثل النسيج والبترول والسياحة مع الاستخدام الأعظم لموقع مصر الجغرافى الفريد وتنوع التنمية الزراعية لتغطية احتياجات السوق المحلية فتقلل الاعتماد على الخارج . كل هذه العوامل تعلى من استقلال الارادة الوطنية وتحرر مصر من السيطرة الخارجية وتصبح علاقة مصر بالخارج تعبير عن مصالح الوطن أخذاً وعطاءاً وهذا يتطلب حرية الشعب فى اختيار شكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى الأكثر مناسبة لمصر وتعميق الديمقراطية والرأى والرأى الآخر ، ويساعد على ذلك وجود الأحزاب السياسية الواعية لأهداف الوطن فى كل الظروف المتغيرة دون جمود ودون الانزلاق فى مصيدة التعبيرات المطاطة.

٤- هناك توضيح لمعنى المصطلحات الثلاثة الكبيرة التى تشكل عنوان هذا الفصل ، أى معنى الحرية ومعنى الاشتراكية ومعنى الوحدة فى هذا العالم المختلف

وهذا يدفعنا إلى طرح معنى المصطلحات الثلاثة الكبيرة التى تشكل عنوان الفصل الثانى ، معنى " **الحرية**" ومعنى **الاشتراكية**" ، ومعنى " **الوحدة**" فى هذا العالم المختلف.

أولا فيما يتعلق بمفهوم " الحرية" . فلقد **شاع منذ ثورة يوليو فكرة أن " الحرية الاجتماعية ينبغى أن تكون لها الأسبقية على" الحرية السياسية"** . وهذا معنى ورد فى الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ . **فهل جاز لنا إلتمسك بهذا المفهوم؟ وكيف الملائمة بينه وبين فكرة" الديمقراطية السياسية" التى نتمسك بها؟** أليست هذه قضية بحاجة إلى مناقشة جادة؟ ذلك أن " الحرية الاجتماعية" اتخذت مبررا لأعمال كثيرة أهدرت فيها" الحرية السياسية" ، وأضفت على النظام صفة " الشمولية" و" الدكتاتورية" . إن" الحرية الاجتماعية" . بمنأى عن" الحرية السياسية "، تبرر إحلال الحاكم محل المواطنين كمرجع ، الأمر الذى يجهض الديمقراطية وهذا معنى حان الوقت لأن يتصدى له اليسار ، حتى لاينسب إليه التشبث بمخلفات " الشمولية"

ثم قضية لم يتطرق إليها التجمع أبدا ، وأعتقد أن الوقت قد حان للتعرض لها ، وهى إلى أى حد ، **ونحن ندافع عن تراث ثورة يوليو ، علينا أن نكشف جوانب سلبية فيها ، نجمت عن اتسامها فى الأصل بصفة الانقلاب العسكرى** فثمة شواهد أن ثورة يوليو قد غلبت قطاع البرجوازية المصرية الذى تعاظم شأنه مع تسلم القوات المسلحة السلطة ، وعلى حساب قطاعات أخرى من البرجوازية المصرية قد ترتب على إهدار شأنها إهدار شأن المجتمع المدنى المصرى ، وهذا أمر لم يتصد له حزب التجمع فى أدبياته أبدا ، وترك التعرض له لحزب مثل الوفد ، أى على أرضية غير أرضية اليسار . وهذا أمر قد يسئ إلى اليسار مستقبلا ، ذلك أن الحقوق المدنية ، بل وأصالة واستقامة مفهوم الديمقراطية ، أمور لن تستقر أو تستقيم مالم نتصد لمجابهة هذه المشكلة.

حول مفهوم الاشتراكية: لم يعد ممكنا القول بأن الهدف النهائى لنضال الحزب هو" إقامة المجتمع الاشتراكى الخالى من الاستغلال" دون شرح عميق لما **نعنيه بـ " المجتمع الاشتراكى" ومانعنيه بـ " الخلو من الاستغلال"** . فهذه معان كانت مقبولة أو مفهومة فى إطار وضع سابق للاشتراكية وللرأسمالية ذات الصفة الاستغلالية . وهذا أمر لم يعد قائما ، ولاينطوى على مصداقية مالم يكن له تفسير واضح وصريح يتلاءم مع التطورات التى جرت فى العالم.

وثمة مسائل بحاجة إلى توضيح خاص فى هذا الصدد ، منها على سبيل المثال : ما هى الاشتراكية غير" الشمولية" ، هل هى " الاشتراكية الديمقراطية" بما لها من تقاليد منها الايجابى ومنها السلبى؟ هل بلوغ هدف الاشتراكية ممكن فى إطار استراتيجية تلتزم بالشرعية وتنبذ العنف فى كل الظروف ، أم أن هناك مايحتاج فى هذا الصدد إلى توضيح ومزيد من التفاصيل ؟

أننا نريد أن نتجنب بأى شكل أن تكون الاشتراكية التى ننادى بها اشتراكية طوبائية من شأنها إلهاء الجماهير ، وحفظ ماء الوجه فيما يتعلق بماضينا الاشتراكى ، بدلا من أن يكون

شعار الاشتراكية شعارا تقدميا بالمعنى الصحيح للكلمة ، بمعنى أن يحمل مايلهم الجماهير ، ويشعرها فعلا بأنه يعنى انعتاقها وتحررها فى إطار ظروف تاريخية مختلفة نوعيا ، وفى إطار تجارب تاريخية بحاجة إلى دراسة مستفيضة . ومن المصطلحات التى بحاجة إلى توضيح مصطلح " الاعتماد على النفس ". فان " الاعتماد على النفس " فى عالم " العولمة " يتعذر تحقيقه إذا أريد به إنتاج كل شئ من الإبرة إلى الصاروخ وإنما المقصود به أن يكون لنا إنتاج فى مجالات نتفوق فيها ونتميز بها . ويحقق لنا القدرة على أن نحصل على مانحتاج إليه بالتبادل.

ثم نأتى بعد ذلك إلى مفهوم " **الوحدة العربية" ومفهوم " الأمة العربية** " وربما كانت الأمة العربية بحاجة إلى توضيح ، فان " **القومية العربية " نتاج الانتماء إلى لغة بها نص مقدس هو القرآن الكريم أكثر منها الانتماء** -كما هو حال **" الأمم" فى أوروبا مثلا -إلى أمة أساسها الاقتصاد ووحدة السوق** ، إن صحراء العرب الشاسعة قد حالت دون قيام أسواق متماسكة بالمعنى المتعارف عليه فى الأرض العربية ، وليس صدفة أن إسرائيل ، كى تنال من الأمة العربية ، إنما طرحت فكرة" السوق الشرق أوسطية" ، باعتبارها أضعف حلقة فى مكونات الأمة العربية.

لقد أثبت الواقع أن التناقض العربى / العربى كفيل ، فى ظروف معينة ، بأن يكون أكثر فعالية وضراوة من تناقضات العرب مع أى طرف آخر ، بما فى ذلك إسرائيل . لقد وظف العرب ، فى أكثر من مناسبة ، علاقتهم مع إسرائيل ، سبيلا لتحسين مركزهم التفاوضى حيال أطراف عربية أخرى وليس من الممكن التحدث عن سبل نعزز بها الوحدة العربية إذا ماأغفلنا هذه الحقائق وسكتنا عنها ، ولم نلفت النظر إليها .

عند الحديث عن " **اشتراكية المستقبل" وقد أتى البرنامج ببعض الملامح المفيدة فى هذا الصدد** . غير أنه قد لمس أيضا **مسائل تظل إلى الآن شائكة** ولابد من تحديدها ، منها قضية"**الملكية" وهل وارد تبريرها بوصفها " وظيفة اجتماعية"** أكثر منها " حق مكتسب للمالك" (تفسير دارج لدى المدافعين العصريين عن الرأسمالية) ، ومنها مسألة " **التخطيط"** وكيف ينبغى أن يكون المشروع الخاضع للتخطيط موضع عملية تجديد مستمر ، وبالتالى خاضع للمساءلة والمحاسبة المتجددتين ، من منطلق أن التخطيط للمستقبل هو فى جوهره لانجاز هدف محدد فى الحاضر ووضعه فى وضعه الأمثل ، بربطه بمستقبله .. والمستقبل ليس تصورا ثابتا ، بل هو عرضة للتغيير والتجدد باستمرار . بل أزعم أن تغيير مايجرى تخطيطه ينبغى أن يكون القاعدة وليس الاستثناء فى موضوعات التنمية .

٥- هناك ملاحظة هامة حول معالجة البرنامج لقضية إسرائيل يطرحها الأستاذ محمد سيد

أحمد بقوله" أعتقد أن خطوة هامة قد تمت بالفكرة المطروحة ص ٣٦ وأذكرها نصا: " تستهدف بعض هذه التكتلات المقترحة تمكين إسرائيل من إختراقالأقطار العربية وتهيئة الظروف لكي يلعب الاقتصاد الإسرائيلي دورا مهيمنا بشكل مباشر أو كوسيط بين السوق العربي من جانب وشركات متعدية الجنسيات من الجانب الآخر كما هو السوق الشرق أوسطية المقترحة . ويختلف الوضع اختلافا شديدا إذا ماجرى التفاوض باسم أكثر من ٢٦٠ مليون عربي يكونون سوقا واسعة يطمع لإرضائه المتفاوضون . إن ذلك يوفر عنصر قوة لايستهان به فى التفاوض مع الشركات المتعدية الجنسيات التى تسيطر حاليا على المعاملات الاقتصادية بين الدول . ويمكن الدول العربية من تسهيل توفير الشروط الضرورية لنهضتها فى ظروف الكوكبة المعاصرة والتى يحتمل أن تزداد قوة فى المستقبل . أعتقد أن هذه الفقرة مؤشر هام وتعبير عن رؤية تختلف عن رؤى التجمع التقليدية للمشاكل المتعلقة باسرائيل.

والجدير بالذكر فى هذا الصدد أنه لم يعد ممكنا التعامل مع إسرائيل باعتبارها كتلة متجانسة تمام التجانس ، أو كظاهرة يمكن إغفالها عند الحديث عن مستقبل مصر أو مستقبل الأمة العربية ، أنها كيان لامفر من التعامل معه ، وكيان ليس متجانسا ، وبالتالى لابد من تمييز عناصر فيه على حساب عناصر أخرى ، وإعمال التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلى ، وهذا أمر تجنب البرنامج التعرض له ، بينما هو أمر سوف تزداد أهميته مستقبلا، ذلك أننا مهددون بعزل أنفسنا إذا ماتمسكنا بمنهج عدم التعامل مع إسرائيل على أى وجه . ولا ينتظر من هذا السلوك أن ينجح فى عزل إسرائيل فى عالمنا " العولمى الراهن ".هذه قضية ينبغى أن تكون موضع مناقشة محورية تمهيدا للمؤتمر القادم ، وهو أمر لم يألفه تفكير التجمع . وقد سبب إنشقاقات فى التجمع تمثلت على سبيل المثال فى خروج بعض الأعضاء القياديين عليه . وهذا الأمر لايعالج بالإغفال ، ولابتجاهل خروج هؤلاء القياديين عليه ، وإنما بالتصدى للمشاكل الحرجة مجابهة ، وهو أمر يمس برنامج الحزب فى الصميم.

٦- هناك خلاف أساسى حول ماورد عن اشتراكية المستقبل سبق توضيحه فى عرض المواقف الأساسية ، وبشكل عام هناك توجه يرى ضرورة النص على الالتزام بالاشتراكية العلمية والانطلاق منها فى معالجة الاشتراكية التى نستهدفها فى مصر ، وهناك توجه آخر يرى الاكتفاء بالأسباب التى تدعونا للسعى لبناء الاشتراكية فى مصر(ص ٢١ -٢٢) وشطب الصفحات من ٢٣ إلى ٣٥ لأن الاشتراكية قضية مستقبلية غير مطروحة حاليا ، كما أن ماأورده المشروع من ملامح لاشتراكية المستقبل موضع خلاف وليس هناك داع لطرح قضايا خلافية الآن حول مسائل مستقبلية . أما الاتجاه الثالث فهو يتفق مع ماطرحه المشروع من ملامح لاشتراكية المستقبل ، ويرى أهمية أن يحدد الحزب رؤيته لهذه الملامح العامة والطريق إلى الاشتراكية فى هذه المرحلة بالذات التى شهدت انهيار النموذج المطبق للاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا ، وكذلك ماصحب التحول الاشتراكى فى مصر فى الستينات من نواقص ، وأن رؤيتنا للاشتراكية ليست تكرارا لهذه التجارب العالمية أو المحلية . وبدون ذلك فأننا لانستطيع أن نقنع المواطن المصرى بالتحمس لبرنامجنا العام الجديد وأهدافنا الاستراتيجية.

٧- مطلوب مزيد من التوضيح لما طرح عن دور الدولة ودور السوق وأيهما يقود .

٨- النجاح فى تحقيق التنمية فى مصر ليس مشروطا بالتكامل العربى . وضرورة الاكتفاء فى هذه الفترة بطرح خطوات ملموسة للتنسيق والتعاون العربى.

ملاحظات

حول الفصل الثالث

(بناء مجتمع المشاركة الشعبية)

١- لم يوضح المشروع الفارق الأساسي بين المجتمع الرأسمالي المرفوض ومجتمع المشاركة الشعبية والمجتمع الاشتراكي المنشود وخاصة فيما يتصل بدور الدولة ودور السوق وتعدد أشكال الملكية فهي تقريبا متماثلة في ظل المجتمعات الثلاثة.

ولابد من توضيح الشروط الأساسية لقيام مجتمع المشاركة الشعبية ومتى يمكن القول بنضج الظروف لقيام المجتمع الاشتراكي.

٢- توجد اقتراحات متعددة لتسمية المجتمع الإنتقالي الذى يسبق قيام المجتمع الاشتراكي ، فهناك من يؤيد تسميته بمجتمع المشاركة الشعبية لأنه يميز التجمع عن الأحزاب الأخرى في طرحه لصيغة مجتمعية جديدة ناجمة عن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية وتكون محصلتها تزايد المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي وفي عملية التنمية وجنى ثمارها مما يهيئ المجتمع مع تزايد هذه المشاركة للاقتراب من توفير شروط قيام المجتمع الاشتراكي ، وهناك من يفضل تسميته (المجتمع الديمقراطي المدني) باعتبار أن الديمقراطية هي الحلقة الأساسية في هذه المرحلة ، وهناك من يرى تسميته مجتمع التنمية بالمشاركة الشعبية تمييزا له عن التنمية الحالية بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية ، وهناك من يرى تسميته مجتمع « الحرية والعدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية» أو مجتمع التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

٣- خصص الفصل الثالث في البرنامج لما سمى **بناء " مجتمع المشاركة الشعبية "** ، وهذا شعار جديد للحزب وقد يحتاج إلى قدر من التأمل . فانه يحمل ضمنا معنى أن المجتمع الحالي ليس مجتمع المشاركة الشعبية ، وأن الحلقة الرئيسية في تصحيح مسار هذا المجتمع الحالي هو انجاز مهمة المشاركة الشعبية ، أي المشاركة من أدنى ، بدلا من أن تتقرر الأمور فقط من أعلى . وهذا ربما حلقة رئيسية . ولكن لماذا التسليم بأن تكون المشاركة الشعبية مجرد " إضافة" إلى شئ قائم ، ولانستهدف تغيير البنيان ذاته؟ إنه شعار مطروح بصفته شعار" المجتمع البديل" ، ويتمثل في المشاركة في القرارات ، وصنع التنمية ، ويحمل معنى الاصلاح السياسي الديمقراطي الجذري.

ومايبدو لي **العنصر الأهم في هذا الصدد ليس القصور في المشاركة الشعبية بقدر ماهو**

احجام السلطة بنظامها الهرمى القائم ، وبيروقراطيتها المتأصلة ، عن أن تسمح للجماهير الواسعة بأن تشارك . إن المشاركة ليست متاحة قط للجماهير . ومن هذه الوجهة ، تبدو السلطة ، فى أحوال كثيرة ، وكأنما هى تمثل داخل المجتمع المصرى ، وحيال الشعب المصرى ، الجهة التى تعمل من أجل مواءمة المجتمع مع متطلبات الكوكبة والعولمة ، أكثر مما هى تعبر عن المشاركة الشعبية ، وأنها جهة لاتستمد وجودها وآليات سلوكها من الشعب ، ومقتضيات تلبية تطلعاته إلى أن يعبر عن نفسه .

ومن الأمور الهامة فى شعار " المشاركة الشعبية" هى قضية مواجهة الارهاب . فان ظاهرة الارهاب هى التعبير الأوضح للنتائج المترتبة على عدم المشاركة الشعبية ، على حيلولة السلطة دون السماح للجماهير بمشاركة شعبية حقيقية . ومن هنا ، جاز لنا أن نقول أن **استمرار غياب المشاركة الشعبية لامناص من أن يولد الارهاب على نحو أو آخر ، وأن السلطة تتحمل مسئولية فى هذا الصدد . إن الإرهاب ظاهرة لايمكن تحميل صانعى الارهاب وحدهم مسئولية ارتكاب جرائمها**. وإذا كان علينا أن نسلم باستحالة التساهل مع مرتكبيه ، فعلينا أيضا أن نؤكد أن الدولة تتحمل مسئولية رئيسية فى تفشيه ، ولايمكن اعفائها من هذه المسئولية ، على الأقل فيما يتعلق بتوفير متطلبات المشاركة الشعبية الحقيقية.

لاشك أن تعديل الدستور من الجوانب التى ينبغى النظر إليها ، وبالذات فيما يتعلق بأسلوب انتخاب رئيس الجمهورية.

٤- المطالبة بتدقيق الأرقام التى لم تستمر فترة طويلة ويستحسن حذفها وتحديد مصادر الأرقام والاحصائيات الواردة لتكون لها مصداقية.

٥- أهمل المشروع توضيح الخريطة الاجتماعية والطبقية الجديدة ، والتغييرات التى طرأت على طبيعة الطبقة العاملة المصرية التى أصبح جزء منها فقراء الحرفيين والبروليتاريا المهنية

٦- هناك خلاف حول أيهما الحلقة الرئيسية الديمقراطية أم التنمية الوطنية ، ويطالب البعض باستبدال تعبير التنمية الوطنية المستقلة بتعبير (التنمية فى إطار المصلحة الوطنية) ، وإعادة صياغة قضايا وعناصر التنمية الوطنية المستقلة بصورة أكثر اتساقا ودقة.

٧- هناك اتجاه يرى عدم تأييد حق مايسمى بجماعات الاسلام السياسى فى التواجد التنظيمى المستقل بصفتها جماعات سياسية غير ديمقراطية ولاتقدم برنامجا سياسيا يتضمن حلولا دنيوية محددة لقضايا ومشاكل المجتمع ، ولأنها لاتعترف بالآخر . والتنويه بالمبدأ الأساسى برفض الأحزاب الدينية والعرقية أو المسلحة . وأن الأحزاب يجب أن تكون ذات طبيعة سياسية ولاتنشأ على أى من الأسس المشار إليها.

٨- هناك اهمال لقضايا الطفل والغذاء والصحة وماورد بالمشروع لايليق بحزبنا

والمطلوب تلافى القصور فى ذلك وفى معالجة قضايا أخرى هامة مثل قضايا النوبة والمشروعات الجديدة ، والتأمينات الاجتماعية ، وأثر الجات على الاقتصاد المصرى وتقييم دور الصندوق الاجتماعى فى حل مشكلة البطالة ومستقبل الأرض الجديدة وكيفية توزيعها.

٩- ضرورة الإشارة بتوسع إلى قضايا سيناء ، مثل الأوضاع الناجمة عن اتفاقيات كامب ديفيد ، وكذلك تمليك أرض سيناء لأبنائها أولا ، وترعة السلام والاسراع بتنمية سيناء

١٠- ملاحظة نقدية لعدم عرض قضايا الزراعة بما تستحقه من اهتمام ومالها من دور أساسى فى الاقتصاد المصرى والمطالبة بفصل الزراعة عن التنمية الريفية فى البرنامج وتقديم برنامج زراعى متكامل (مرفق ورقة تتضمن البرنامج الزراعى المقترح من محافظة كفر الشيخ)

١١- الغاء الدعوة إلى السماح للقطاع الخاص بانشاء محطات اذاعية وقنوات تليفزيونية والتأكيد فى مقابل ذلك على تأكيد ديمقراطية واستقلال أجهزة الاعلام والسماح لكل اتجاهات الرأى بالتعبير عن نفسها من خلالها.

١٢- ضرورة عرض موقف أكثر شمولا من الحكم المحلى والإشارة إلى مايشوبه حاليا من فساد ومايقدمه من خدمات متدنية وماظهر من عشوائيات.

١٣- ينقص برنامج الحرفيين قضايا أساسية مثل الضرائب غير المباشرة والتأمين الصحى على الحرفى صاحب الورشة

١٤- حذف الجزء الخاص باصلاح زراعى جديد يقابل ذلك رأى يطالب باضافة فقرة إلى الاصلاح الزراعى تنص على تخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية فى الأراضى القديمة إلى ٢٥ فدان للأسرة وعشرة فدادين للفرد.

١٥ - توضيح المقصود بالتوسع فى الأشكال المباشرة للديمقراطية وكيفية تمثيل العاملين والمستهلكين فى مجالس ادارة وحدات الانتاج والخدمات.

ملاحظات

حول الفصل الرابع

(مصر والوطن العربى)

١- من الجوانب التى أعتقد أنها جديرة بعنايتنا ، تنمية الإدراك بضرورة التفكير بمنطق القرن الـ ٢١ ، وطرح سيناريوهات تخرج عن مألوف السيناريوهات المطروحة . إننى أعتقد إن **قضيتى المياه والطاقة سوف تكتسبان أهمية بالغة فى المستقبل** . فلنا وفرة فى الطاقة ، بالذات بفضل الطاقة الشمسية التى لم نستثمرها على الوجه الملائم - والمتاح فعلا - بعد ، ولنا ندرة فى المياه . وندرة المياه هى نواة حروب المستقبل ، بالذات فى الشرق الأوسط .. ووفرة الطاقة مع ندرة المياه تناقض ايكولوجى وارد أن تبرز سبل لحله فى القرن القادم بفضل الانجازات الواعدة للتكنولوجيا التى تحققت أو بوسعها أن تتحقق.

٢- حذف الإشارة إلى امتلاك العرب أسلحة ذرية ص ٨١.

٣- اقتراح باعادة صياغة هذا الفصل على ضوء حسم الرأى بالنسبة للمواقف الأساسية الأربعة الموضحة فى بداية هذا التقرير.

ملاحظات

حول الفصل الخامس

(مصر والعالم)

١- إعادة صياغة الفقرة الخاصة بالسودان ص ٩١

٢- إعادة صياغة الفقرة الخاصة بالتبعية ص ٩٣

القاعدة الطبقية للحزب

د. إسماعيل صبرى عبد الله

الوثائق المطروحة على اللجنة المركزية بشأن برنامج الحزب ثرية من حيث عدد القضايا المثارة وأهميتها وتنوع الآراء بشأن كل منها. وبعد قراءتها أحسست بالفخر . ففى حدود علمى هذه أول مرة فى مصر يستخلص برنامج حزب سياسى من دراسة كانت محل نقاش واختلاف الآراء على مدى عدة شهور وشارك فيها بالرأى عدد كبير من أعضاء الحزب وأصدقائه وقوى اليسار الأخرى . فهذه ديمقراطية نعتز بها ، وإعلان عن قرب نهاية عهد كانت تنفرد فيه القيادة (فرد أو مجموعة محدودة من الأفراد) بوضع البرنامج الحزبى وبداية لعهد ينبع فيه البرنامج من القواعد وقدر من آراء الجماهير.

ومع ذلك غاب عن هذه الوثائق التحديد الواضح للطبقات الاجتماعية التى ينهض الحزب بالدفاع عن مصالحها ويرغب فى انتشار عضويته فى صفوفها . ويناضل من أجل التعبير عنها وليس الوصاية عليها . ولاأرى مسوغا لهجر الحديث عن الطبقات بوضوح . فكل مجتمع بشرى يضم طبقات متنوعة وفقا لمعايير مختلفة وفى ضوء الفكر السياسى السائد . والماركسية لاتعيد اكتشاف وجود الطبقات ، وانما حددت معالم طبقات المجتمع الرأسمالى فى أوروبا الغربية . وقدمت مفهوم نمط الانتاج ومايقوم عليه أو يفرزه من تغيرات طبقية . وتسلسل أنماط الانتاج الذى شرحه ماركس كان انعكاسا لما وقع تاريخيا فى أوروبا . وأكد المفكر الكبير أنه لايصور أوضاع المجتمعات غير الأوروبية مشيرا بالتحديد إلى ماأسماه " نمط الانتاج الأسيوى" والذى قال بصراحة العالم الحق أنه لم يدرسه . كذلك كتب مفكرون فى القرن الثامن عشر ، وقبل أن يولد ماركس ، عن صراع الطبقات من أجل مصالح متناقضة ودور هذا الصراع فى تغيير أوضاع المجتمع . ومرة أخرى أكد ماركس بأمانته العلمية أنه لم يكتشف هذه الظاهرة المجتمعية وأنه اهتم بتحديد أطراف الصراع فى المجتمع الرأسمالى الأوروبى . وقد أساء الماركسيون ، وأنا واحد منهم > إلى الماركسية حين توهموا نقل النموذج الأوروبى إلى بلاد ليس بها صناعة تذكر . وكان الواجب أن نستلهم بعض القادة الماركسيين الذين أخذوا فى حسبانهم الأوضاع المحلية إلى حد كبير مثل ماوتسى تونج فى إبراز مفهوم "

الفلاحون جيش الثورة" وهو شى منه حين أصر على أن يحمل الحزب الثورى اسم" حزب العمل" وليس إسم" الحزب الشيوعى" رغم التزامه بالمنهج الماركسى . وقد آن الأوان لمحاولة مصرية فى تحديد الطبقات والجماعات والفئات التى يريد حزبنا أن ينطق بلسانها ويطرح بالأولوية القضايا التى نعنيها . ولاشك أن ثمة حاجة ملحة لدراسة علمية معمقة لتحديد التركيب الطبقى للمجتمع المصرى فى نهاية القرن العشرين . ولكننا لسنا فى حاجة لهذا التحليل للتعرف على المحرومين والمظلومين والمستغلين أكثر من غيرهم . وفى إجتهاد شخصى أقترح أن يعلن الحزب على الكافة أنه معنى بمصالح الطبقات والفئات والجماعات التالية التى تشكل فى تقديرى أغلبية السكان:

١- المهمشون وهم من يعدون فى دراسات توزيع الدخل القومى المعدمين أو من يعيشون فى فقر مطلق . ويأتى تعبير المهمشين من واقع أن هؤلاء المواطنين يعيشون دون مهنة محددة أو عمل مستقر أو دخل منتظم . وبذلك يقفون عمليا خارج دائرة الانتاج والتوزيع . لايجدون كل يوم الغذاء اللازم صحيا ، ويسكنون فى أماكن بشعة ، وتغلب بينهم الأمية . وفيما وراء الفقر لايجمع بينهم أى إطار تنظيمى ولذلك ليس لهم قدرة الضغط على أولى السلطة والثروة . ويكاد أن يكون الشكل الوحيد لتمردهم التلقائى بأن يعمدوا إلى تخريب وحرق بعض الأماكن التى حرموا من مجرد الدخول إليها ناهيك عن التعامل معها بيعا وشراء أو عملا بأجر . وهناك بالطبع التمرد الفردى الذى يتمثل فى أعمال العنف والسرقة والضرب والقتل وتوزيع المخدرات والدعارة ، أو الإرهاب المغلف برداء من معتقدات تسوغه فى نظر مرتكبيه . ويتوارث أولاد المهمشين الفقر والتهميش . يحرمون من التعليم بعدم القيد أصلا أو بالتسرب من المدارس والانضمام إلى عمالة الأطفال بأزهد الأجور أو يرتدون إلى الأمية لأنهم لايمارسون عملا يستدعى القراءة والكتابة . وفى ربع القرن الأخير انضم إلى الفئات المهمشة أعداد كبيرة من الشباب المتعلم الذى يمثل الشريحة الكبرى من جيش المتعطلين . وهنا يجب أن يدور عملنا السياسى حول ضرورة توفير فرص عمل(التعليم ، التدريب ، برامج الحد من البطالة) . وضمان مجانية التعليم الفعلية أو توفير حد أدنى من الرعاية الصحية لاتكفى لأن الإنسان يفقد جزءاً من إنسانيته إن عاش على" فعل الخير" من الحكام أو الأغنياء ، وأن من حقه أن يكسب قوته بعمله وعرقه .

٢- العمال: من البديهى أن التحول إلى الاقتصاد الرأسمالى يمثل تهديداً خطرا لأعداد كبيرة من العمال فى قطاعات الانتاج والخدمات المختلفة . فهو يعنى لنسبة كبيرة منهم السقوط فى هاوية البطالة . كما أن الرأسمالية بطبيعتها تعمل فى اتجاه تخفيض عدد العمال ماأمكن وتخفيض الأجور الحقيقية(بعد حذف ماهو فقدان لقيمة الجنيه) . وقد حرم العمال

فعليا من ممارسة الحقوق النقابية المقررة فى المواثيق الدولية وفى مقدمتها حق الاضراب وكذلك حرية تكوين النقابات والانضمام الاختيارى إليها . كما فقدوا قوة الضغط التى كانت تمارس من خلال انتخاب أربعة ممثلين فى مجلس إدارة أى شركة . كما أن الوفرة العددية مقارنة بحجم العمالة المطلوب للشركات الصناعية التى يؤسسها القطاع الخاص والتى تتركز فى صناعات تجميعية أو استكمالية وحتى فى الصناعات الأخرى فان الآلات الحديثة تغنى عن كثير من العمال . وهذا يعنى أن عرض العمل يزداد بنسبة أعلى بكثير من الطلب عليه . وفى " اقتصاديات السوق" يؤدى ذلك إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين . ومن ثم فمن صالح الطبقة العاملة أن تعمل الحكومة على تبنى سياسة تصنيع سريع ومتزايد.

٣- **صغار المنتجين** وهم كل من يعمل بنفسه مع تملك بعض أدوات الانتاج . وهذا يشكل بالطبع صغار الفلاحين المعرضين لمخاطر كثيرة فى ظل التحول إلى زراعة رأسمالية تعتمد إلى حد غير قليل على الميكنة وتوفير المخصبات والمبيدات ولها القدرة على التسويق فيما وراء القرية ومايحيط بها . ولاشك أننا نحتاج إلى معرفة أفضل بأوضاع الريف المصرى الحالية . ولكن الأمر الذى لاشك فيه هو أن الرأسمالية فى الزراعة كما فى الصناعة تعيش على مبدأ البقاء للأصلح ومن ثم إلى تركز الملكية وتصفية صغار المنتجين .

وهناك أيضا الحرفيون الذين لايجمعهم أى تنظيم ولايعرفون من الحكومة إلا مطاردة مصلحة الضرائب لهم والذين ينتجون فى الحدود التى لم تغطيها الرأسمالية بعد . وكذلك الشأن فى وحدات الانتاج الرأسمالية الصغيرة التى تعانى كل المعاناة فى الحصول على مستلزمات الانتاج وقدر من الائتمان وتسهيلات التسويق . وقد نجحت اليابان تاريخيا فى دعم الصناعات الصغيرة من خلال عملية التصنيع الكبرى التى شاركت فى تطوير الصناعات الحرفية . كما أن فى الهند تجربة رائعة فى هذا الشأن حيث تمثل منتجات الصناعات الصغيرة مكانا هاما فى الصادرات . كذلك لابد من رعاية مصالح صغار التجار الذين تطردهم الأسواق الكبيرة " سوبر ماركت".

٤- **المهنيون:** فى غالبيتهم وبعد استثناء القلة القليلة التى نفذت إلى دنيا المال والأعمال بطرق مشروعة أو غير مشروعة . وقد حرموا عمليا من النقابات الحرة التى ترعى شئونهم والتى لم تعد إلا جهة إصدار شهادة ممارسة المهنة ودفع رسوم العضوية بالاضافة إلى رسوم تحصل فى شكل" دمغة" من جمهور المتعاملين مع المهنيين . ولايعرف جمهور المهنيين كيف بالدقة تدار أموال النقابة ومدى الكفاءة والأمانة لضمان المعاش المهنى . والمهنيون قسم هام من الطبقة الوسطى التى يتدهور مستوى معيشتها وتزيد الأعباء التى تتحملها الأسرة ويكفى أن نشير هنا إلى ارتفاع أجرة المسكن وميزانية الدروس الخصوصية . وتكلفة العلاج حتى فى

مستشفيات الحكومة . ويدخل فى هذه الطبقة جمهور المعلمين وأساتذة الجامعات وأغلبية الأطباء ، وكذلك معظم المشتغلين بالبحث العلمى والابداع الأدبى والفنى.

تلك هى القوى الاجتماعية التى نرتبط بها ونعمل من أجلها ونناضل للإقرار بحقوقها الأساسية الشخصية والسياسية والاجتماعية والثقافية . وهى قوى ذات مصلحة جذرية فى توفير الديمقراطية وتحقيق سيادة القانون والمشاركة الشعبية والممارسة الانتخابية الحرة والنزيهة إنها تريد حقا العدل والحرية معاً لأنهما أمران متلازمان لايتحقق أيهما باطراد دون أن يتحقق الآخر.

وفى ضوء هذا الالتزام الطبقى الواضح يتعين تحديد موقفنا من الرأسمالية المصرية . وهنا نقترح التمييز بين قسمين فيها : الرأسمالية المنتجة والرأسمالية الطفيلية:

الرأسمالية المنتجة: الأصل أن الرأسمالى ليس مجرد شخص غنى ، وإنما هو من يقبل على الاستثمار فى اقتناء وسائل وأدوات انتاج ويستأجر العمال لتشغيلها . وهو بالقطع يستغل العمال بالمعنى العلمى الدقيق ألا وهو استحواذه على الربح أخذاً من القيمة التى أضافها العمل وحرمان العمال منها . ولكنه فى الجانب الآخر يضيف إلى الطاقة الانتاجية للمجتمع ويطرح فى الأسواق كميات جديدة من السلع والخدمات التى يحتاجها المستهلكون . وفى بلد متخلف لابد من تشجيع كل من يزيد الانتاج لرفع مستوى معيشة المواطنين وندعو نحن إلى العدالة فى توزيع ثمار الانتاج أى الدخل القومى . وقد عبر عن ذلك عبد الناصر فى ميثاق العمل الوطنى حين رفع شعار الكفاية (أى زيادة الانتاج) والعدل (أى إعادة توزيع الدخل القومى بما يحد من الفروق بين الطبقات) . والرأسمالية المنتجة تشجع التعليم لأنها تحتاج إلى عمالة متعلمة نظرا للتقدم التكنولوجى المطرد وحلول الآلة محل الإنسان فى بعض العمليات الذهنية . وهى ترى فى رعاية الطبقات الفقيرة وزيادة دخولها توسيعا للسوق المحلية التى تشترى منتجاتها وضمانا للاستقرار الاجتماعى والسياسى الذى يمكنها من توقع التطورات وبالتالى التخطيط لنمو طاقاتها الانتاجية . ومن ثم يساند حزبنا الرأسمالية المنتجة التى تقبل على تحمل تقلبات الأسواق بما فيه من احتمالات الخسارة ، والتى تعمل باستمرار على زيادة الانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية وتحسين نوعية المنتجات بالقدر الذى يمكنها من منافسة المنتجات الأجنبية ، وبطبيعة الحال بشرط احترام حقوق العمال والاعتراف بنقاباتهم وتقبل سياسة عقود العمل الجماعية من خلال التفاوض مع ممثلى العمال المنتخبين.

أما الرأسمالية الطفيلية : فهى التى تكدس الثروات دون زيادة فى الانتاج . فهى تستولى باذن الحكومة على أراضى هى ملك الشعب كله وأجياله القادمة بلا مقابل يستحق الذكر . وهى تبنى تحالفا خبيثا مع بيروقراطية الدولة يمكنها من الاعفاء من الضرائب

والحصول على صفقات مربحة بأساليب الرشوة والفساد وليس عن طريق المنافسة . وهى التى تخصها البنوك والقروض الضخمة من أموال المودعين دون اعتبار يذكر لجدوى المشروع أو للجدارة الائتمانية للمقترض . وقد انتشر هذا النوع من الرأسمالية فى كثير من بلدان العالم الثالث التى قطعت شوطا لابأس به فى التنمية . ويطلق عليها فى المحافل الدولية اسم " رأسمالية المحاسيب" إذ أن علاقات القرابة والصداقة والمشاركة فى الثراء التى تربط بين الحكام وكبار المسئولين برجال أعمال معينين هى الأصل فى تكوين هذه الفئة الطفيلية . وكما يقال عادة: نجحت الرأسمالية الغربية اقتصاديا أولا ثم استخدمت وضعها فى الاستيلاء على السلطة . أما رأسمالية العالم الثالث فانها تمسك بالسلطة أولا وتصادر الديمقراطية ، وتستخدم السلطة السياسية وسيلة للنجاح المالى والإفراط فى الثراء . وتتحمل الرأسمالية الطفيلية أكبر نصيب من المسئولية فى الانهيار الاقتصادى الذى حل بمن كانوا يسمون النمور وصانعى المعجزات الاقتصادية . إن انتشار الفساد وأبعاده المتعددة لازم لنمو الرأسمالية الطفيلية . ولن تنجح مقاومة الفساد إلا بتصفية رموزه . وهذه الرأسمالية الطفيلية تحد من نمو الرأسمالية المنتجة ببث اليأس فى نفوس المنتجين الشرفاء وفرض مشاركة بعض الكبار فى مشروعاتهم ، والفوز بالصفقات الحكومية وشبه الحكومية على حسابهم ، والحد من التمويل المصرفى المتاح لهم . ومن ثم فان نضال حزبنا الطبقى يكون بالضرورة ضد الرأسمالية الطفيلية وممارساتها وتضييق الخناق عليها . ويجب أن نجذب الرأسمالية المنتجة إلى جانب الطبقات الشعبية ضد هذا العدو المشترك . وبديهى أن جامعى الأموال هؤلاء يصدرون الجزء الأكبر من رؤوس أموالهم للاستثمار خارج مصر حتى لايأتى عليهم يوم حساب الشعب لهم . وبالتالى فان كثيرا من تلك الفئة يسعدون تماما بأن يكونوا مجرد وكلاء ومعبئين ومجمعين للسلع لحساب الشركات الأجنبية الكبرى ، وبالتالى لايرون ضيراً من " التطبيع " مع إسرائيل الصهيونية . إنهم حقا عقبة كأداء فى طريق التنمية المستقلة التى يطالب بها حزبنا والتى توفر أفضل الشروط لتصفية الفقر والتهميش وإشاعة الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

ملاحظات حول برنامج الحزب

محمد سيد أحمد

لم أستطع للأسف الشديد أن أحضر اليوم دورة اللجنة المركزية لمناقشة برنامج الحزب الجديد ولأننى حريص على ابداء بعض الملاحظات التى أراها مهمة فى هذا الصدد ، أرسل إليكم خطابى هذا ليوجز بعض الأفكار التى رأيت أن أدلى بها:

١- ثمة فكرة أساسية تتعلق بالفصل الأول ، فصل" عالم متغير ومجتمع مختلف". فليس من شك فى أننا قد شاهدنا **زوال الاتحاد السوفيتى** الانتقال من عالم ثنائى القطبية إلى عالم ظل حتى الآن أقرب إلى العالم الأحادى القطبية بزعامة أمريكا . وقد يختلف الأمر ، ويصبح العالم متعدد الأقطاب . ولكن عالم مابعد القطبية الثنائية لم تستقر له ملامح بعد. وهو على وجه التأكيد مختلف عما كان عليه العالم من قبل ، أى منذ برنامج الحزب السابق.

الجدير بالملاحظة أن البرنامج الجديد لم يتعرض بالدراسة النقدية للبرنامج السابق . ولم يتعرض لأوجه الخلل ، وتقديرنا للواقع العالمى وقتذاك لم يتنبأ بما حدث وفى عدم التنبؤ هذا خلل أكيد فى التحليل ، وبالذات فيما يتعلق بمدى رسوخ القوى التقدمية ، ومعسكر اليسار الذى ينتمى حزب التجمع إليه . وهذا أمر لايجوز المرور عليه مرور الكرام ، ذلك أنه يتعلق بصميم هوية الحزب مستقبلا . **ومالم نتعرض لهذا الموضوع بالدراسة المستفيضة المطلوبة ، فلا يتوقع منا تجنب تكرار الخطأ مستقبلا ،** وتكرار الوقوع فى مطبات فى هذا الصدد .

وقد عالج **الفصل الأول موضوع الرأسمالية المعاصرة ، ولم يحدد بوضوح ماهو ايجابى فيما يجرى الآن ، وبالذات فى مجال الثورة المعلوماتية ، أى فى ثورة العلوم والتكنولوجيا ، وماهو سلبّى ، وماهى مقاييس السلبية والايجابية فى هذا الصدد.**

وهذه أمور بالغة الأهمية إذا ماأردنا تقرير مرجعيات فى عالم لم تعد المرجعية فيه يسار إشتراكى من جانب ، ويمين رأسمالى من الجانب الآخر.

٢- وهذا يدفعنا إلى طرح معنى المصطلحات الثلاثة الكبيرة التى تشكل عنوان الفصل الثانى ، معنى " **الحرية**" ومعنى **الاشتراكية**" ، ومعنى " **الوحدة**" فى هذا العالم المختلف.

أولا فيما يتعلق بمفهوم " الحرية" . فلقد **شاع منذ ثورة يوليو فكرة أن " الحرية الاجتماعية ينبغى أن تكون لها الأسبقية على" الحرية السياسية"** . وهذا معنى ورد فى الميثاق الوطنى

عام ١٩٦٢ . **فهل جار لنا التمسك بهذا المفهوم؟ وكيف الملائمة بينه وبين فكرة" الديمقراطية السياسية" التى نتمسك بها؟** أليست هذه قضية بحاجة إلى مناقشة جادة؟ ذلك أن " الحرية الاجتماعية" اتخذت مبررا لأعمال كثيرة أهدرت فيها" الحرية السياسية" ، وأضفت على النظام صفة " الشمولية" و" الدكتاتورية" . إن" الحرية الاجتماعية" . بمنأى عن" الحرية السياسية "، تبرر إحلال الحاكم محل المواطنين كمرجع ، الأمر الذى يجهض الديمقراطية وهذا معنى حان الوقت لأن يتصدى له اليسار ، حتى لاينسب إليه التثبت بمخلفات " الشمولية"

٣- ثم قضية لم يتطرق إليها التجمع أبدا ، وأعتقد أن الوقت قد حان للتعرض لها ، وهى إلى أى حد ، **ونحن ندافع عن تراث ثورة يوليو ، علينا أن نكشف جوانب سلبية فيها ، نجمت عن اتسامها فى الأصل بصفة الانقلاب العسكرى** ، فثمة شواهد أن ثورة يوليو قد غلبت قطاع البرجوازية المصرية الذى تعاظم شأنه مع تسلم القوات المسلحة السلطة ، وعلى حساب قطاعات أخرى من البرجوازية المصرية قد ترتب على إهدار شأنها إهدار شأن المجتمع المدنى المصرى ، وهذا أمر لم يتصد له حزب التجمع فى أدبياته أبدا ، وترك التعرض له لحزب مثل الوفد ، أى على أرضية غير أرضية اليسار . وهذا أمر قد يسئ إلى اليسار مستقبلا ، ذلك أن الحقوق المدنية ، بل وأصالة واستقامة مفهوم الديمقراطية ، أمور لن تستقر أو تستقيم مالم نتصد لمجابهة هذه المشكلة.

٤- **حول مفهوم الاشتراكية:** لم يعد ممكنا القول بأن الهدف النهائى لنضال الحزب هو" إقامة المجتمع الاشتراكى الخالى من الاستغلال" دون شرح عميق لما **نعنيه بـ " المجتمع الاشتراكى" ومانعنيه بـ " الخلو من الاستغلال"** . فهذه معان كانت مقبولة أو مفهومة فى إطار وضع سابق للاشتراكية وللرأسمالية ذات الصفة الاستغلالية . وهذا أمر لم يعد قائما ، ولاينطوى على مصداقية مالم يكن له تفسير واضح وصريح يتلائم مع التطورات التى جرت فى العالم.

وثمة مسائل بحاجة إلى توضيح خاص فى هذا الصدد ، منها على سبيل المثال : ما هى الاشتراكية غير" الشمولية" ، هل هى " الاشتراكية الديمقراطية" بما لها من تقاليد منها الايجابى ومنها السلبى؟ هل بلوغ هدف الاشتراكية ممكن فى إطار استراتيجية تلتزم بالشرعية وتنبذ العنف فى كل الظروف ، أم أن هناك مايحتاج فى هذا الصدد إلى توضيح ومزيد من التفاصيل ؟

أننا نريد أن نتجنب بأى شكل أن تكون الاشتراكية التى ننادى بها اشتراكية طوبائية من شأنها إلهاء الجماهير ، وحفظ ماء الوجه فيما يتعلق بماضينا الاشتراكى ، بدلا من أن يكون شعار الاشتراكية شعارا تقدميا بالمعنى الصحيح للكلمة ، بمعنى أن يحمل مايلهم الجماهير ،

ويشعرها فعلا بأنه يعنى انعتاقها وتحررها فى إطار ظروف تاريخية مختلفة نوعيا ، وفى إطار تجارب تاريخية بحاجة إلى دراسة مستفيضة . ومن المصطلحات التى بحاجة إلى توضيح مصطلح " الاعتماد على النفس ". فان " الاعتماد على النفس " فى عالم " العولمة " يتعذر تحقيقه إذا أريد به إنتاج كل شئ من الإبرة إلى الصاروخ وإنما المقصود به أن يكون لنا إنتاج فى مجالات نتفوق فيها ونتميز بها . ويحقق لنا القدرة على أن نحصل على مانحتاج إليه بالتبادل.

٥- ثم نأتى بعد ذلك إلى مفهوم **" الوحدة العربية" ومفهوم " الأمة العربية "** وربما كانت الأمة العربية بحاجة إلى توضيح ، فان **" القومية العربية " نتاج الانتماء إلى لغة بها نص مقدس هو القرآن الكريم أكثر منها الانتماء** - كما هو حال **" الأمم" فى أوروبا مثلا -إلى أمة أساسها الاقتصاد ووحدة السوق ،** إن صحراء العرب الشاسعة قد حالت دون قيام أسواق متماسكة بالمعنى المتعارف عليه فى الأرض العربية ، وليس صدفة أن إسرائيل ، كى تنال من الأمة العربية ، إنما طرحت فكرة" السوق الشرق أوسطية" ، باعتبارها أضعف حلقة فى مكونات الأمة العربية.

لقد أثبت الواقع أن التناقض العربى / العربى كفيل ، فى ظروف معينة ، بأن يكون أكثر فعالية وضراوة من تناقضات العرب مع أى طرف آخر ، بما فى ذلك إسرائيل . لقد وظف العرب ، فى أكثر من مناسبة ، علاقتهم مع إسرائيل ، سبيلا لتحسين مركزهم التفاوضى حيال أطراف عربية أخرى وليس من الممكن التحدث عن سبل نعزز بها الوحدة العربية إذا ماأغفلنا هذه الحقائق وسكتنا عنها ، ولم نلفت النظر إليها .

٦- عند الحديث عن **" اشتراكية المستقبل" وقد أتى البرنامج ببعض الملامح المفيدة فى هذا الصدد .** غير أنه قد لمس أيضا **مسائل تظل إلى الآن شائكة** ولابد من تحديدها ، منها قضية**"الملكية" وهل وارد تبريرها بوصفها " وظيفة اجتماعية"** أكثر منها " حق مكتسب للمالك" (تفسير دارج لدى المدافعين العصريين عن الرأسمالية) ، ومنها مسألة **" التخطيط** وكيف ينبغى أن يكون المشروع الخاضع للتخطيط موضع عملية تجديد مستمر ، وبالتالى خاضع للمساءلة والمحاسبة المتجددتين ، من منطلق أن التخطيط للمستقبل هو فى جوهره لانجاز هدف محدد فى الحاضر ووضعه فى وضعه الأمثل ، بربطه بمستقبله .. والمستقبل ليس تصورا ثابتا ، بل هو عرضه للتغيير والتجدد باستمرار . بل أزعم أن تغيير مايجرى تخطيطه ينبغى أن يكون القاعدة وليس الاستثناء فى موضوعات التنمية .

٧- **حول معالجة البرنامج لقضية إسرائيل: أعتقد أن خطوة هامة قد تمت بالفكرة المطروحة** ص ٣٦ وأذكرها نصا: " تستهدف بعض هذه التكتلات المقترحة تمكين إسرائيل من إختراق

الأقطار العربية وتهيئة الظروف لكى يلعب الاقتصاد الإسرائيلى دورا مهيمنا بشكل مباشر أو كوسيط بين السوق العربى من جانب وشركات متعدية الجنسيات من الجانب الآخر كما هو السوق الشرق أوسطية المقترحة . ويختلف الوضع اختلافا شديدا إذا ماجرى التفاوض باسم أكثر من ٢٦٠ مليون عربى يكونون سوقا واسعة يطمع لإرضائه المتفاوضون . إن ذلك يوفر عنصر قوة لايستهان به فى التفاوض مع الشركات المتعدية الجنسيات التى تسيطر حاليا على المعاملات الاقتصادية بين الدول . ويمكن الدول العربية من تسهيل توفير الشروط الضرورية لنهضتها فى ظروف الكوكبة المعاصرة والتى يحتمل أن تزداد قوة فى المستقبل . أعتقد أن هذه الفقرة مؤشر هام وتعبير عن رؤية تختلف عن رؤى التجمع التقليدية للمشاكل المتعلقة باسرائيل.

والجدير بالذكر فى هذا الصدد أنه لم يعد ممكنا التعامل مع إسرائيل باعتبارها كتلة متجانسة تمام التجانس ، أو كظاهرة يمكن إغفالها عند الحديث عن مستقبل مصر أو مستقبل الأمة العربية ، أنها كيان لامفر من التعامل معه ، وكيان ليس متجانسا ، وبالتالى لابد من تمييز عناصر فيه على حساب عناصر أخرى ، وإعمال التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلى ، وهذا أمر تجنب البرنامج التعرض له ، بينما هو أمر سوف تزداد أهميته مستقبلا، ذلك أننا مهددون بعزل أنفسنا إذا ماتمسكنا بمنهج عدم التعامل مع إسرائيل على أى وجه . ولا ينتظر من هذا السلوك أن ينجح فى عزل إسرائيل فى عالمنا " العولمى الراهن ".هذه قضية ينبغى أن تكون موضع مناقشة محورية تمهيدا للمؤتمر القادم ، وهو أمر لم يألفه تفكير التجمع . وقد سبب إنشقاقات فى التجمع تمثلت على سبيل المثال فى خروج بعض الأعضاء القياديين عليه . وهذا الأمر لايعالج بالإغفال ، ولابتجاهل خروج هؤلاء القياديين عليه ، وإنما بالتصدى للمشاكل الحرجة مجابهة ، وهو أمر يمس برنامج الحزب فى الصميم.

٨- خصص الفصل الثالث فى البرنامج لما سمى **بناء مجتمع المشاركة الشعبية"** ، وهذا شعار جديد للحزب وقد يحتاج إلى قدر من التأمل . فانه يحمل ضمنا معنى أن المجتمع الحالى ليس مجتمع المشاركة الشعبية ، وأن الحلقة الرئيسية فى تصحيح مسار هذا المجتمع الحالى هو انجاز مهمة المشاركة الشعبية ، أى المشاركة من أدنى ، بدلا من أن تتقرر الأمور فقط من أعلى . وهذا ربما حلقة رئيسية . ولكن لماذا التسليم بأن تكون المشاركة الشعبية مجرد " إضافة" إلى شئ قائم ، ولانستهدف تغيير البنيان ذاته؟ إنه شعار مطروح بصفته شعار" المجتمع البديل" ، ويتمثل فى المشاركة فى القرارات ، وصنع التنمية ، ويحمل معنى الاصلاح السياسى الديمقراطى الجذرى.

ومايبدو لى **العنصر الأهم فى هذا الصدد ليس القصور فى المشاركة الشعبية بقدر ماهو**

احجام السلطة بنظامها الهرمى القائم ، وبيروقراطيتها المتأصلة ، عن أن تسمح للجماهير الواسعة بأن تشارك . إن المشاركة ليست متاحة قط للجماهير . ومن هذه الوجهة ، تبدو السلطة ، فى أحوال كثيرة ، وكأنما هى تمثل داخل المجتمع المصرى ، وحيال الشعب المصرى ، الجهة التى تعمل من أجل مواءمة المجتمع مع متطلبات الكوكبة والعولمة ، أكثر مما هى تعبر عن المشاركة الشعبية ، وأنها جهة لاتستمد وجودها وآليات سلوكها من الشعب ، ومقتضيات تلبية تطلعاته إلى أن يعبر عن نفسه .

ومن الأمور الهامة فى شعار " المشاركة الشعبية" هى قضية مواجهة الارهاب . فان ظاهرة الارهاب هى التعبير الأوضح للنتائج المترتبة على عدم المشاركة الشعبية ، على حيلولة السلطة دون السماح للجماهير بمشاركة شعبية حقيقية . ومن هنا ، جاز لنا أن نقول أن **استمرار غياب المشاركة الشعبية لامناص من أن يولد الارهاب على نحو أو آخر ، وأن السلطة تتحمل مسئولية فى هذا الصدد . إن الإرهاب ظاهرة لايمكن تحميل صانعى الارهاب وحدهم مسئولية ارتكاب جرائمها.** وإذا كان علينا أن نسلم باستحالة التساهل مع مرتكبيه ، فعلينا أيضا أن نؤكد أن الدولة تتحمل مسئولية رئيسية فى تفشيه ، ولايمكن اعفائها من هذه المسئولية ، على الأقل فيما يتعلق بتوفير متطلبات المشاركة الشعبية الحقيقية.

٩- لاشك أن تعديل الدستور من الجوانب التى ينبغى النظر إليها ، وبالذات فيما يتعلق بأسلوب انتخاب رئيس الجمهورية.

١٠- من الجوانب التى أعتقد أنها جديرة بعنايتنا ، تنمية الإدراك بضرورة التفكير بمنطق القرن الـ ٢١ ، وطرح سيناريوهات تخرج عن مألوف السيناريوهات المطروحة . إننى أعتقد إن **قضيتى المياه والطاقة سوف تكتسبان أهمية بالغة فى المستقبل** . فلنا وفرة فى الطاقة ، بالذات بفضل الطاقة الشمسية التى لم نستثمرها على الوجه الملائم - والمتاح فعلا - بعد ، ولنا ندرة فى المياه . وندرة المياه هى نواة حروب المستقبل ، بالذات فى الشرق الأوسط .. ووفرة الطاقة مع ندرة المياه تناقض ايكولوجى وارد أن تبرز سبل لحله فى القرن القادم بفضل الإنجازات الواعدة للتكنولوجيا التى تحققت أو بوسعها أن تتحقق.

وإذا استطاعت الأطراف العربية أن تقيم مشروعات عملاقة تتعلق بحل هذه المعضلة أى الاستفادة من الطاقة المتاحة وبالذات الشمسية لرى الصحراء من الخليج إلى المحيط ، فهذا نوع من الاستنهاض الذاتى العربى الذى سوف يمكن العرب من مركز تفاوضى أقوى إزاء إسرائيل . ولدى أفكار فى هذا الصدد وارد أن تناقش . ولاأعنى بآرائى هذه أنها واجبة التحقيق حرفيا ، وإنما أقول إن التفكير المستقبلى الجرئ مدخل لأسلوب فى التفكير وأسلوب للتعامل مع الواقع مبنى على رؤية للمستقبل فيها الأمل ، لاخيبة الأمل والاحباط ، رؤية

تؤمن بأنه بامكاننا أن نبنى ، وأنه لاينبغى علينا أن نيأس أو أن نتقاعس وأن نسلم بأن قوى غيبية سوف تتحكم فينا حتما.

رؤية منهجية لبرنامج التجمع

د.. سمير فياض

إن القضية الحاكمة لصياغة برنامج التجمع فى مطلع القرن الحادى والعشرين هى " ظاهرة المتغيرات الكوكبية" التى بدأت من التصاعد المستمر والمكثف فى التقدم العلمى والتكنى بما أوصله فى النهاية إلى ثورة علمية تكنية من ناحية وإتصال ومعلوماتية من ناحية أخرى مطلقا لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية مذهلة أخذت تعم سطح الكوكب.

ولعل الأثر الأول والمباشر " **لثورة** التكنولوجيا والمعلومات والأنظمة والاتصال والمواصلات الكونية والبيولوجيا الجريئة بما فيها الهندسة الوراثية " هو إعادة **صياغة أدوات وأساليب الانتاج** بما يترتب عليها من متغيرات فى قوى الانتاج وأنظمة الإدارة بالجودة الشاملة وارتفاع معدلات الانتاجية وبما ينتج عنها من قوى بشرية جديدة ومنماه تنمية مستمرة تعيد صياغة الكون فى مختلف المجالات.وعلى سبيل المثال فان المصنع يتغير من الميكنة إلى الآلية إلى" **المصنع البيولوجى**" وحدة الانتاج المستقبلية ، والطاقة تتبدل من الأخشاب والفحم إلى البترول والكهرباء ، ثم إلى الطاقة النووية وأخيرا إلى " **الطاقة البيولوجية**" البازغة ، والاتصال يتطور من البريد والبرق إلى التليفون والتلكس والفاكس وأخيرا إلى الاتصال بواسطة " **المودوم**" بين ملايين الكومبيرترات ناقلة للمعرفة بكل أنواعها اللازمة للمواطن العادى واللازمة لكبار المتخصصين معلنة عن كل المستور من المعلومات أيا كانت مناطق تخزينها فى الجامعات أو المكتبات أو المعاهد وناقلة للبيانات بكل تفاصيلها وتغيراتها اليومية.

وترتب على ذلك نتائج بعضها تحت بلورته والآخر فى طريقه لاستكمال التبلور:-

١- الاتساع البشرى القاعدى لامكانية تبادل المعلومات ، بما جعل شيوع المعلومات هو السمة الرئيسية فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، حيث لم تصبح المعلومات قاصرة على العلماء والبحاث والمختصين بل أصبحت متاحة فى أقصر وقت ممكن بكل الطالبين لتلك المعلومات ولكل المستخدمين لأى منها بغض النظر عن كونهم من البحاث أو من المطبقين

لأنظمة بحاجة إلى تلك المعلومات " وكمثال فالمعلومات الطبية والاكلينيكية متاحة الآن ليس للأطباء فقط أو حتى كل مقدمى الخدمات الطبية وانما أيضا للمرضى" . والجديد فى ذلك أن المعلومات متجددة يوميا ودورية وفى حالة سيولة معلنة عن الجديد فى جميع الأنشطة والعلوم والمعارف. ،فتحت تلك المعارف الأبواب لتخليق " الشخصية العلمية الموسوعية العارفة" بديلا عن الشخصية المتخصصة " ذات الرؤية الأنبوبية الضيقة" وظهرت تلك النوعية من البشر كقارئ ومشاهد موسوعى وتغيرت شخصية الباحث المتخصصة إلى الباحث الموسوعى.

٢- تناقص وتقلص دائرة الأسرار - فالكل يسارع إلى الاعلان والإعلام لطرح كافة مالديه من معارف ومعلومات ليتيحها للعالم من مصدره قبل صدورها من مصدر منافس آخر ، بما فى ذلك بيانات ومعلومات مهولة الحجم والتنوع حتى عن الجيوش وأشكال تنظيمها وتسلحها ومواصفاته وبرامج التدريب والتشغيل إستهدافا لمبيعات أكثر ليس للآلات والكيماويات والأسلحة فقط وإنما أيضا كمبيعات للأنظمة وبروتوكولات التشغيل والإدارة ، ولقد أدت تلك الوفرة المعلوماتية إلى تقلص دائرة الأسرار المغلقة بل وسرعة فتحها فى أقصر وقت إحرازًا لقصب السبق والسباق فى دائرة السوق والمبيعات ، وتراجع دور الدولة القابضة المهيمنة على المعرفة المعلوماتية إلى هامش ضيق ولفترة زمنية محدودة لجزئية معرفية معينة.

٣- التوحد المعرفى من أرضية تنوع مصادر المعرفة واتساع دائرة البدائل حيث يصبح العالم أكثر وأكثر أقرب إلى مدينة واحدة على تعدد حكامه يتصل قادتها ومثقفيها بل وقرائها ومشاهديها ببعضهم البعض اتصالا دائما ومستمرا ، إتصال يتم بأسرع من لمح البصر ، إتصال سطحى أو متعمق فيما يخص المعارف ، إتصال ناقل فى دقائق لآلاف من الصفحات أو الصور أو التسجيلات الصوتية وصور الفيديو ومخزن لتلك الوثائق فى مطبوعات عادية أو ملونة ، أو على ديسكات عادية أو ديسكات موسوعية تختزن مئات الألوف من الصفحات ، حافظة لألوان إرسالها الأصلية ، ومعيدة لانتاجها لكل من يطلب نسخا منها للاستعمال الخاص والتعليمى الغير تجارى . أصبح الجديد متاحا فور تخليقه ووضعه على شاشات الارسال جاهز للاستقبال الفورى فى أنحاء العالم لكل من يطلب العلم والمعرفة ولكل من يرغب فى الكسب والتكسب سواء أكان المطلوب اجتماع مذاع أو عملية جراحية أو محاورة مفتوحة أو كورسات تدريبية معلن عنها ، حتى لقد أصبح العالم فى مدينة واحدة بل قل فى مبنى واحد .

٤- ولعل البعض يرى . وأنا منهم . أن هذه المعرفة وتلك الثقافة الخصبة ومتعددة المجالات تؤدى لتزايد التوجه لبروز " **نموذج حضارى موحد**" رغم تعدد القارات ، رغم تعدد الدول ، ورغم تعدد المصادر والمنابع والمعطيات وبما قد يترتب على ذلك دولنة الشعوب

ومحاصرة الشعوبيين والمميزين لجنس عن آخر والباحثين عن سيادة دولة على غيرها من الدول.

قد يرى البعض فى ذلك هيمنة دولة واحدة أو مجموعة شركات وقد يكون ذلك صحيحا لفترة ولمدة زمنية ومرحلة حالية وتبعية دول أخرى محدودة الموارد والاقتصاد ، وهذا صحيح ولكن الملمح الرئيسى والأمل البارز فى إنسياب المعارف والعلوم والتكنولوجيا هو بالدرجة الأولى وفى نهاية المطاف لصالح الشعوب ضد حكام ظالمين وطبقات سادت محتكرة المعرفة منذ الزمن السحيق ، إنه فى نهاية المطاف موحد للقوى المظلومة وللشعوب المقهورة باعتبارهم موحدى المصالح والموقف الاقتصادى والتوجه الاجتماعى والسياسى فالقهر يجمعهم وانسياب المعارف وانتشارها يحررهم ، إن المتعدد والمتناثر والممزق من جمعيات وروابط واتحادات ونقابات وأحزاب .. فى كل دولة تتصل الآن وتتعارف من خلال " الحوار اليومى" ومجموعات العمل والورش الهادفة " و" التح دث المستمر" على مستوى الأفراد والمجموعات سيتيح لكل منهم ولهم ككل أن يتوحدوا فى حركتهم ونشاطهم ويحول العديد الغير فاعل إلى واحد فاعل خالقه لتيار عالمى متصل ببعضه رغم أصوله المتنوعة ، منسق لحركته وموحد لها فى مواجهة قيادات وطبقة هى أصلا موحدة مساندة لبعضهم البعض كانوا يواجهون شعوبا وجمعيات وأحزاب متفرقة عنصريا وجغرافيا بل ومتصارعة مع بعضها البعض ، بالمعرفة وبانتشارها تتحدد المواقع ويصبح الصراع متكافئا ، فالعلم والتكنولوجيا والمعلومات فى النهاية أصبحت لنا مثلما هى أصلا كانت لهم فقط.

إن المعرفة تكتسب فى حركتها وتصاعدها طابعا ديمقراطيا حيث أصبح الاتصال المعرفى والمعلوماتى ليس متاحا فقط لقمم الدول والصناعات والتجار والمنظمات الدولية والشركات عابرة القارات ، وإنما أيضا متاحا لاتصال الآلاف والملايين من المنظمات والقواعد الشعبية (أفرادا وجماعات) ، لقد فتحت أمام الطلائع الشعبية القدرة على متابعة النشاط العلمى والجامعى والبحثى والاجتماعى والقدرة على متابعة حركة السوق والتجارة وقواعد الانتاج والاستهلاك ومصادر التشريع ومنظمات التضامن ومنظمات" الشعوب عابرة القارات" فرصة التجمع والتبادل المعرفى وعقد المؤتمرات عن بعد" إن الشعوب ومنظماتها تصبح فى وضع قادر على التجمع واتخاذ القرارات من خلال الاتصال والتضامن والتوحد لصالح الانسان والحفاظ على البيئة الكونية الواحدة والقضاء على الاستغلال مرة واحدة وللأبد إن قدرة الأفراد الطليعيين والمجموعات المنظمة والشعوب المطحونة لآلاف السنين تمكنهم الآن من إختراق أطر التخلف ، من الالتحاق بركب الانتاج والمنتجين ، انهم يتعلمون أن المعرفة هى سر القوة لأنها مفجر القدرة ، إن فجوة الغنى والفقر / فجوة المستغل والمستغل ليست مادية بمفهوم المال

والملكية فقط وإنما هى أيضا معرفية ، فلقد احتجزت فرقة المعرفة واستغلت أنها تعلم والآخر لايعلم مما مكنها من " وضع يدها" على أرض أو عقار أو .. ليست أصلا ملكا لها ، فالملكية ظاهرة اجتماعية مكتسبة من خلال من يعرف ويخفى ويعمى عن الأخرين بما يحقق له استغلالهم ، إن شيوع المعرفة لدى الجميع حتى القاعدة الشعبية الواسعة يحقق مجتمع المشاركة بين الجميع على قدر المساواة فى الحقوق والواجبات وإلتقاط المعارف دون حجبها ، إنه يحقق تغطية الفجوة لصالح القاعدة الاجتماعية الواسعة ويزيد من قدرات الشعوب على الحصول على حقوقهم وتقليص الامتيازات الخاصة بالفئات الاجتماعية المتميزة والمختصة باحتكار المعلومات والمعارف . أن المعرفة تحقق فى القريب أوسع ديمقراطية ممكنة وتقرب الفوارق بين الفئات والطبقات وتزيل تدريجيا إحتكار المال والملكية والمعارف.

٥- التكامل المعرفى تحقق ويتحقق كل يوم تداخل غير مسبوق بين العلوم بعضها البعض على إتساع منظوماتها انطلاقا من الرياضيات والعلوم الفيزيقية والكيمائية إلى علوم الحياة والعلوم الاجتماعية والتشريعات والبنية القانونية بحيث أصبح مايسمى " بالمشروع" هو السمة السائدة لأى بحث أو دراسة وأصبح لكل مشروع جوانبه وزوايا الرؤى المتكاملة والمشكلة للصورة الكلية للمشروع بجوانبه الفنية ومباحثه ، والجوانب الأخرى التنظيمية والتشغيلية والادارية ، ومردوداته أو مخرجاته المتوازية ذات الطابع الاجتماعى والبيئ وبنيته القانونية ، وكذلك ماقد يتطلبه المشروع من دراسات مواكبة أو ممهدة أو لاحقة مغذية للمشروع بما يحقق مشروعا ذو دراسة متكاملة ، ولقد تطلبت مثل هذه الدراسات المنتشرة الآن والمتزايدة على استمرارية الاتصال بمصادر المعرفة وإستدعاء المخزون المعرفى أو الجديد اليومى لاحداث تراكم معرفى متسع ومصنف فى مجالات متعددة تتجمع فى مشروع أو أكثر من مشروع مما أتاح تكوين مشروعات متكاملة المعرفة لكل منها مكتبة خاصة بموضوع رئيسى جاهز بدراساته الفنية والدراسات المغذية والدراسات الناتجة كانعكاس اجتماعى أو قانونى ، واختصر الوقت اللازم لجمع وتكديس المادة العلمية التى كانت قاصرة ومحدودة مهما كانت قدرة الباحث أو مجموعة الباحثين.

وترتب على ذلك قيام جميع المنظمات والوحدات الانتاجية والخدمية والثقافية والاجتماعية والحضرية بتقديم مالديها وعرضه كمكتبات مفتوحة تقدم المادة على الأرجح بطريقتين **الأولى** للمهنيين ومقدمى الخدمة أو الانتاج **والثانية** بنفس المحتوى ولكن بلغة بسيطة لغير المحترفين والفنيين من مستخدمى المنتج ومستهلكى الخدمة(مثال معلومات لمقدمى الخدمة الطبية / معلومات للمرضى مستهلكى الخدمة والمنتفعين بها) مما ساعد فى تقريب الفوارق بين المتخصص المهنى وبين المنتفع والمستهلك للخدمة أو المنتج . ويتوالى

إقتحام المنظمات المختلفة فى جميع دول العالم لعرض مالديها من معارف ونظم وتكنولوجيا عرضا علميا وعرضا تسويقيا وتلعب الجامعات والمراكز البحثية دورا رئيسيا فى هذا المجال.

أما من ناحية المستفيد المستقبل للمعلومات فقد أصبح هو أيضا مستقبلا ومرسلا قادرا على المشاركة فى أى مؤثر علمى مفتوح كما لو كان موجودا فى هذا المؤثر صوتا ، ودراسة ، وصورة ، مرسلا ومستقبلا ومناقشا مشتركا عن بعد ، ولقد أصبحت بعض المؤثرات مفتوحة لمشاركة ثنائية راقية المستوى من مقدمى الخدمة أو القائمين بالانتاج مع مستهلكى الخدمة أو المتفعين بالسلعة أيا كان مستوى المشاركة بالحضور أو بالمداخلة عن بعد ، ويؤدى هذا التفاعل إلى شبكة علاقات وتكامل معرفى لم تتضح بعد أبعاده.

٦- يسود الاعتقاد بأن التكنولوجيا هى الآلة أو الجهاز وذلك مفهوم خاطئ حيث أنها فى الحقيقة قديمة قدم الانسان باعتبارها : الفن التطبيقى للمعرفة ، وللمعرفة مصدران **الأول** هو السابق والحالى والمستقبلى وهو الممارسة ومايترتب عليها من خبرة ومهارة وابداع أو اختراع **والثانى** وهو العلوم المنظمة التى برزت مع بروز المنهج العلمى وأصبحت مصدر هام للمعرفة الحالية والمستقبلية وتفاعل هذين المصدرين يؤدى إلى قدرة الفن التطبيقى للمعرفة بمصدريها على اداء الأعمال ولكن الجديد هو منهج استخدام التكنولوجيا " كنظام" له قاعدة وأسس ، وعمليات تشغيلية توظف فيها الأدوات وأساليب العمل الدائمة التطور لاستمرارية انتاج السلع والخدمات والمعارف من خلال ارتباط وعلاقة وثيقة بين مشغل الآلة ومشغل النظام حيث أصبحت الآلة ميكنة آليا (أوتوماتيا) وأصبح المشغل للنظام مؤديا من خلال الكومبيوتر (حاسب ومشغل أوتوماتى) بتواجده المباشر فى ساحة العمل أو بتواجده عن بعد متصلا من خلال الكسبيوتر ذو مودوم بكومبيوتر التشغيل الأوتوماتى " إدارة العمليات التشغيلية عن بعد" ولعل أقرب مثال لذلك هو " باثفيندر على سطح المريخ"

والجديد أيضا أن التوظيف للأداء التكنولوجى أصبح ساعيا لتحقيق هدفا مرسوم ومخطط قبل عمليات التشغيل ضمن مجموعة عمليات التشغيل التى يمتزج فيها الدور التنظيمى والبشر العاملين بالمنظمة والتكنولوجيا المستخدمة والمعرفة المنظمة والمنتظمة لتوليد منتج سلعى أو خدمى متطابق مع الهدف العام والهدف التكنولوجى.

ولعل ذلك يفسر لماذا لاتبدع الدول النامية تكنولوجيا معاصرة حيث أنها اليوم رهينة بنظام وإنتظام ، ومعرفة ومعلومات ، فالعملية التكنولوجية بمفهومها المحدود كآلة (فن تطبيقى) وانسان (مشغل لها) فى حاجة إلى مناخ داخل المصنع أو الوحدة (مصنع وإدارة معاصرة مثلا) وبنية خارجية(مغذية علميا ومعرفيا - وحافظة بالتشريعات والقوانين) وبتفاعل مجمل تلك العناصر تتولد تنمية القوى البشرية بؤرة العمليات التنموية وتنتظم عملية تشغيل

تلك الصناعة الجديدة من خلال مراكز متخصصة ومعارف متدفقة وانفتاح على معارف العالم المتاحة.

ولعلنا عندما نقول بالتنمية ونخص بالقول بالتنمية غير التابعة ونطلق شعار التنمية المعتمدة على الذات والمستندة إلى القدرة الجمعية العربية نكون قد قفزنا فوق الواقع وإنطلقنا إلى أمل أو هدف بعيد نسبيا دون أن نحدد بالدقة كيف نصل إليه واكتفينا بمقولة حشد القوى ودعم القدرة والتعاون والسعى للسوق المشترك والرعاية الاجتماعية للعنصر البشرى .. وكل ذلك صحيح ولكن هناك ركيزة لم نحددها هى التى تطلق تلك الآليات لتحقق شعار " نحو تنمية ذاتية منفتحة على العالم"

تلك الركيزة فى رأى البعض - وأنا منهم - فى بناء" المشروع" بنظام " التكامل المعرفى" الذى ورد بالفقرة السابقة حيث أنه يحمى المشروع الحضارى العلمى التكنى المحدود بسياج من التكامل المغذى والتوظيف لمخرجات المشروع وحمايته بسياج بيئى ومجتمعى وقانونى مركزا على أخطر وأهم منتج وهو" العنصر البشرى الجديد " ومطلقا لامكانياته لاقامة مراكز تنمية القوى البشرية المحلية المعايشة العالمية الرؤية والمعارف ذات المعرفة الموسوعية.

إن وجود هذه" البؤر" وتعددها وانتشارها وتوفير التمويل اللازم لها واستمرار عملية توليدها وتوالدها يتيح أرضا صالحة لاستقدام " الطيور المهاجرة" " التى اكتسبت المعارف وعايشت التقدم والحديث ، والتى أثبتت وجودها فى أنظمة منظمة ومنتظمة والتى هى غير قادرة على العودة أو حتى المساعدة لبناء" قاعدة" علمية تكنية معرفية معلوماتية منماة لقواها البشرية ' طالما أن البؤرة غير موجودة - ان مجرد وجود تلك البؤرة هو إشارة الاستدعاء للجموع المهنية والادارية ذات القدرات الموجودة بالوطن أو بخارجه للتجمع وتوسيع البؤر وتعددها بما يهيئ ويرشح تلك" القاعدة المحلية والعالمية" فى نفس الوقت.

إن مايطرح فى تلك المقولة ليس تفصيل يرى البعض أنه لايجب أن يكون واردا فى البرنامج ، ولكنه آلية التنمية اللازمة لتكوين القاعدة العلمية المعرفية ولاطلاق طاقات الاعتماد على الذات . إن بناء التنمية المعتمدة على الذات لايتأتى إلا بمعارف منفتحة وماأكثرها.

صورة الفقر فى مصر (قراءة لبيانات التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٦)

د. ابراهيم سعد الدين

ركز تقرير التنمية البشرية فى مصر الصادر عن معهد التخطيط القومى عام ١٩٩٦ على دراسة أوضاع الفقر فى مصر . واعتمد فى قياس الفقر على تحليل بيانات ميزانية الأسرة الصادرة عن الجهاز المركزى للإحصاء عن سنة ١٩٩٥ /١٩٩٦.

وقارن التقرير بين أوضاع الفقر فى مصر فى عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ وبين أوضاع الفقر فى عام ٩١ /١٩٩٢ ، وأوضاع الفقر فى عام ٨١ /١٩٨٢، والتى اعتمد فى قياسها أيضا على تحليل بيانات ميزانية الأسرة الصادرة عن الجهاز المركزى للإحصاء عن هذه السنوات.

ويحدد التقرير الفقراء أو نسبتهم فى المجتمع عن طريق تحديد خط الفقر ويعتبر أن الفقراء هم كل من لايتجاوز جملة انفاقهم السنوى خط الفقر المحدد.

وقد حدد التقرير المصرى خطين للفقر خطا أطلق عليه خط الفقر الأعلى وخطأ آخر سمى خط الفقر الأدنى ، هذا إلى جانب ماسمى خط الطعام.

ويحدد خط الطعام بأنه ماينفق على الطعام الضرورى للوفاء بالحد الأدنى من احتياجات الفرد من السعرات الحرارية ومن البروتينات . وقد قدر هذا الانفاق فى مصر فى عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ بالنسبة للفرد الواحد بمبلغ ٥٩٤ جنيه فى السنة أو مبلغ ٤٩ر٥ جنيه فى الشهر الواحد .

وقد حدد خط الفقر الأعلى من بيانات ميزانية الأسرة عند ذلك القدر من الإنفاق الكلى (على الطعام وغير الطعام) الذى يكون عنده الإنفاق على الطعام يساوى ماهو ضرورة للوفاء بالاحتياجات الضرورية من الغذاء أى ٥٩٤ جنيه فى السنة . وقد وجد أن هذا الانفاق الكلى يصل طبقا لبيانات ميزانية الأسرة إلى ١٠٩٨ جنيه مصرى فى العام.

أما خط الفقر الأدنى فقد تم تركيبه بواسطة اقتصاديى المعهد من جمع أمرين:

١- الانفاق الضرورى للوفاء بالحد الأدنى لاحتياجات الفرد من الغذاء وهو ٥٩٤ جنيه فى العام كما سبق القول.

٢- مايقتطعه الفرد الذى لايتجاوز انفاقه الكلى السنوى ٥٩٤ جنيه من طعامه الضرورى

لمواجهة نفقاته على غير الطعام الذى لم يجد مناصا من انفاقها . وقد وجد أن هذا المبلغ يصل من تحليل بيانات ميزانية الأسرة إلى ٢٢٠ جنيها مصريا للفرد فى السنة.

وبجمع هذين الرقمين حدد خط الفقر الأدنى بأنه :

٥٩٤ + ٢٢٠ = ٨١٤ جنيه

وعلى أساس التحديدات السابقة ميز تقرير التنمية البشرية بين الفقراء على أساس درجة شدة فقر . فاعتبر من يبلغ انفاق الفرد منهم أكثر من ٨١٤ جنيه فى السنة ، ولكن لايتجاوز ١٠٩٨ جنيه معتدلى الفقر.

أما الفقر فهو طبقا لهذه القراءة من لايتجاوز انفاقهم الكلى خط الفقر الأدنى أو ٨١٤ جنيه فى العام.

أما مدقعى الفقر فهم من لايتجاوز انفاقهم الكلى بالنسبة للفرد فى السنة المبلغ اللازم للوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات من الغذاء أى ٥٩٤ جنيها فى العام.

ويحدد تقرير التنمية البشرية صورة الفقر فى مصر فى عام ٩٥ /٩٦ كما يلى:

غير الفقراء	٥٢٪	من السكان
معتدلى الفقر	٢٥٪	من السكان
الفقراء	٢٣٪	من السكان
منهم مدقعى الفقر	٧ر٤٪	من السكان

ان التسميات السابقة التى تبناها التقرير تتضمن محاولة لاعطاء صورة ملطفة لأوضاع الفقر فى مصر فحتى مع التسليم ببيانات تقرير التنمية البشرية فانه يمكن قراءة نفس البيانات السابقة قراءة أخرى هى من وجهة نظرنا قراءة أقرب للحقيقة وهى كالتالى :

غير الفقراء	٥٢٪	من السكان
الفقراء	٤٨٪	من السكان
منهم الأشد فقرا	٢٣٪	من السكان
منهم معدمين	٧ر٤٪	من السكان

ولاتنطلق التسميات المقترحة من محاولة لاعطاء صورة أكثر عتما وانما لاعطاء صورة أكثر دقة وأكثر علمية وذلك للأسباب التالية :

١- أن كل من لايسمح له انفاقه الكلى إلا بالوفاء بالكاد باحتياجاته الدنيا من الغذاء أو بما هو دون ذلك هم فقراء تعريفا بغض النظر عن درجة فقرهم.

٢- أن مايقتطع من نفقات الفرد الضرورية للغذاء لمقابلة نفقات على غير الطعام عندما يكون كل مايستطيع الفرد انفاقه لايتجاوز ماهو ضرورى للوفاء باحتياجات من الطعام لا

يعبر عن حد أدنى ضرورى للانفاق على غير الطعام . أنه دون الحد الأدنى الضرورى. وطبقا لبيانات التقرير فانه بينما يصل ماينفقه الفرد الذى لايتجاوز انفاقه الكلى مبلغ ٥٩٤ جنيه ، ٢٢٠ جنيه على غير الطعام فانه ماينفقه الفرد على غير الطعام عند حد الفقر الأعلى هو ٥٠٤ جنيه وانطلاقا من ذلك فإن من لايتجاوز انفاقهم ٨١٤ جنيه أو من هم دون خط الفقر الأدنى ، اما أنهم لاينفقون على الطعام ماهو ضرورة للوفاء باحتياجاتهم الأساسية أو أنهم لايستطيعون انفاق إلا ماهو أقل من الضرورى من النفقات على غير الغذاء ومن ثم فان تسمية هذه الفئة بالأشد فقرا هى تسمية أكثر دقة.

٣- أن من لايتجاوز انفاقهم الكلى ٥٩٤ للفرد هم معدمون لأنهم يضطرون لأن يكون انفاقهم على الطعام فى حدود ٦٠٪ أو أقل من الانفاق الضرورى للوفاء بالحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية.

وفى التالى قياس لأوضاع الفقر فى مصر فى الحضر والريف وفى عموم مصر كما نتبين من بيانات تقرير التنمية البشرية فى عام ١٩٩٥ /١٩٩٦.

فى قراءة تقرير التنمية البشرية		**فى قراءة الكاتب**	
غير الفقراء			**غير الفقراء**
الحضر	٥٥٪ من السكان	الحضر	٥٥٪
الريف	٤٩٫٨	الريف	٤٩٫٨
مصر	٥٢	مصر	٥٢
معتدلى الفقر			**الفقراء**
الحضر	٢٢٫٥ من السكان	الحضر	٤٥٪
الريف	٢٦٫٩ من السكان	الريف	٥٠٪
مصر	٢٥٫١	مصر	٤٨٪
الفقراء			**منهم الأشد فقرا**
الحضر	٢٢٫٥	الحضر	٢٢٫٥
الريف	٢٣٫٣	الريف	٢٣٫٣
مصر	٢٢٫٩	مصر	٢٢٫٩

منهم مدقعي الفقر		منهم المعدمين	
الحضر	٧ر٧	الحضر	٧ر٧
الريف	١ر٧	الريف	١ر٧
مصر	٤ر٧	مصر	٤ر٧

ثانيا: تغيرات أوضاع الفقر عبر الزمن

تظهر بيانات تقرير التنمية البشرية تطور أوضاع الفقر في مصر في الحضر والريف بين ٨٢/١٩٨١، ٩٦/١٩٩٥ . وذلك على أساس تحليل ميزانية الأسرة في سنوات ٨٢/٨١ ٩١/٩٠ ، ٩٦/٩٥ . وفي التالي البيانات المنشورة في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٦ بقراءة التقرير نفسه وبقراءة الكاتب.

تطور أوضاع الفقر في حضر مصر وريفها
(قراءة تقرير التنمية البشرية)

	١٩٨٢/١٩٨١	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٦/١٩٩٥
غير الفقراء			
حضر	٥ر٦٦٪	٦١٪	٥٥٪
ريف	١ر٧٣	٨ر٦٠	٨ر٤٩٪
مصر			٥٢٪
معتدلي الفقر			
حضر	٣ر١٥	٧ر١٨	٥ر٢٢
ريف	٨ر١٠	٦ر١٠	٩ر٢٦
مصر			١ر٢٥
الفقراء			
حضر	٢ر١٨	٣ر٢٠	٥ر٢٢
ريف	١ر١٦	٦ر٢٨	٣ر٢٣
مصر			٩ر٢٢
منهم فقراء مدقعين			

حضر			٧ر٧
ريف			٧ر١
مصر		١٠ر٩	٧ر٤

تطور أوضاع الفقر في حضر مصر وريفها
(قراءة الكاتب)

	١٩٨١/١٩٨٢	١٩٩١/١٩٩٢	١٩٩٥/١٩٩٦
غير الفقراء			
حضر	٦٦ر٥٪	٦١٪	٥٥٪
ريف	٧٣ر١	٦٠ر٨	٤٩ر٨٪
مصر			٥٢٪
الفقـــراء			
حضر	٣٣ر٥	٣٩	٤٥
ريـف	٢٦ر٩	٣٩ر٢	٥١ر٢
مصر			٤٨
منهم الأشد فقرا			
حضر	١٨ر٢	٢٠ر٣	٢٢ر٥
ريـف	١٦ر١	٢٨ر٦	٢٣ر٣
مصر			٢٢ر٩
منهم معدمين			
حضر			٧ر٧
ريـف			٧ر١
مصر		١٠ر٩	٧ر٤

أن التأمل فى الأرقام السابقة . يبرز أن نسبة غير الفقراء فى مصر قد انخفضت فى كل من الريف والحضر خلال السنوات ٨١ /٨٢ حتى ٩٥/٩٦

وطبقا لقراءة تقرير التنمية البشرية فان نسبة معتدلى الفقر قد ازدادت زيادة مطردة فى كل من الريف والحضر خلال الفترة.

أما من يطلق عليهم تقرير التنمية البشرية الفقراء ، (وهم من نعتبرهم الأشد فقرا) فقد زادت نسبتهم باطراد فى الحضر خلال الفترة كلها أما بالنسبة للريف فقد شاهدت هذه النسبة ارتفاعا حادا بين ١٩٨١/٨٢ . ١٩٩١/٩٢ حيث بلغت نسبة الارتفاع فى هذه الفئة خلال الفترة المذكورة ٧٧٪ ، بينما انخفضت نسبة هذه الفئة بنحو ١٨٪ بين ١٩٩١ /٩٢ ، ١٩٩٥/ ٩٦.

وانخفضت نسبة ذوى الفقر المدقع فى مصر خلال نفس الفترة.

وطبقا لقراءاتنا ومع التسليم بنفس الأرقام والنسب فان نسبة الفقراء فى مصر قد زادت زيادة مطردة بين ١٩٨١/٨٢ ، ١٩٩٥ /٩٦ ، فى كل من الحضر والريف . أما بالنسبة من هم أشد فقرا فقد زادت النسبة فى الحضر بصفة مطردة بينما ارتفعت هذه الفئة ارتفاعا شديدا فى الريف خلال السنوات العشر ١٩٨١ /٨٢ إلى ١٩٩١/٩٢ ثم انخفضت بأكثر قليلا من السدس خلال السنوات الخمس ١٩٩١/٩٢ -١٩٩٥/٩٦.

وبالعودة مرة أخرى لقراءة تقرير التنمية البشرية يلاحظ أن الارتفاع المطرد فى نسبة ذوى الفقر المعتدل كانت بصفة أساسية نتيجة هبوط نسبة غير الفقراء وتحول بعضهم إلى ذوى الفقر المعتدل . وحتى بالنسبة للريف خلال السنوات ٩١/٩٢ إلى ٩٥/٩٦ فانه وإن كان قدرا من زيادة نسبة ذوى الفقر المعتدل قد حدثت نتيجة لتحول بعض الفقراء (وهم من تسميهم ذوى الفقر الأشد) إلى فقراء معتدلين فان هذه الزيادة لاتكون إلا نحو نصف الزيادة فى هذه الفئة . أما الجزء الآخر فقد حدث بسبب تحول نسبة من غير الفقراء إلى فقراء معتدلين.

وتعبر هذه الزيادة فى نسبة الفقراء المعتدلين ونقص نسبة غير الفقراء فى نفس الوقت عن تدهور أوضاع الطبقة الوسطى المصرية وماتم فى هذه الفترة من افقار لها.

حتى لاتتوه القضية الجوهرية وسط الخلافات التفصيلية

عريان نصيف

اختلفت الرؤية - فى السنوات الأخيرة - داخل الحزب ، حول قضية جوهرية شديدة الأهمية فى تحديدها للمسار السياسى للحزب ومستقبل دوره داخل المجتمع المصرى.

ويمكن ايجاز هذه القضية - دون اخلال - فى السؤال التالى:

هل الحركة المجتمعية تسير فى هذه المرحلة فى طريق التقدم ، على الرغم من بعض أوجه السلبيات والقصور وخاصة بالنسبة للأعباء على الطبقات الفقيرة؟

أم - على العكس - فان المحاور العامة الرئيسية للمجتمع المصرى - تزداد تدهورا على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، على الرغم من بعض الانجازات وصور التقدم الجزئى والمحدود؟

وبالقطع ، فان طرح هذا التساؤل لايمكن أن يكون من باب " الرطانة" الانشائية وشهوة الخلافات النظرية بين المثقفين ، بقدر ماهو رغبة جادة - أيا كانت الرؤية - لتحديد الإطار المنهجى والسياسى للحزب طوال المرحلة المقبلة ، من خلال ادراك مسار الواقع الحالى للمجتمع وتوجهاته المستقبلية .

فهى إذن قضية حركية ونضالية بالأساس.

* فاذا كان المجتمع - وفق السياسات القائمة - يسير فى اتجاه التقدم ، مع بعض السلبيات .. فيجب أن يكون التوجه الرئيسى لرؤيتنا ومواقفنا وحركتنا ، هو " التحسين ".

* أما إذا كان الواقع المجتمعى يزداد تدهورا - وفق السياسات القائمة - مع بعض الانجازات والايجابيات .. فيجب أن يكون شعارنا هو" التغيير ".

ولقد أجاب مشروع البرنامج على هذا التساؤل النضالى ، بما أذعم أنها الرؤية الصحيحة .. بأن السمة العامة لهذه المرحلة هى تدهور الأوضاع المجتمعية - اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً - دون أن ينفى ذلك قيام بعض الانجازات والتوجهات الايجابية.

...ووفقا لهذا الفهم المنهجى لمشروع البرنامج ، أوافق عليه من حيث المبدأ ، دون أن يخلّ ذلك باختلاف مع بعض تفصيلاته ، على النحو التالى :

أولا - غياب دور الحركة الجماهيرية:

حصر المشروع - فى أبوابه الافتتاحية - حركة المجتمع المصرى طوال السنوات الماضية فيما بين السياسات القائمة واثارها السلبية ، والحركة النضالية لحزب التجمع ومواقفه من أجل تغيير هذه السياسات. ولكنه تغافل تماما عن الحركة الجماهيرية فى نضالاتها السياسية والاقتصادية المستمرة والمتواصلة (العمال - الفلاحين - المثقفين - قوى الوطنية المصرية الرافضة للتبعية والتطبيع .. إلخ)

ثانيا: التداخل بين مهام المرحلة والمهام الاستراتيجية طويلة المدى.

ويتضح ذلك بجلاء بالنسبة لموضوع " اشتراكية المستقبل".

فالتداخل بالنسبة لها يتم موضوعيا : بالاسهاب غير المبرر فى أدق تفاصيل الرؤية بالنسبة لها.

كما يتم التداخل أيضا فى أسلوب ترتيب وضعها بين أبواب المشروع وفصوله .

ولعل ذلك يؤدى من ناحية إلى المصادرة على معطيات الحياة والتطور التاريخى والحركة النضالية للشعب ، ويؤدى - من ناحية أخرى - إلى إثارة حالة من العراك الفكرى والسياسى مع مشروع البرنامج دون أن يكون هناك أى ضرورة لهذا فى هذه المرحلة.

بينما المطلوب - فى هذا المشروع - التأكيد على تمسك الحزب بالفكر الاشتراكى والنضال من أجل قيام مجتمع اشتراكى كبديل حقيقى لمستقبل الوطن والشعب.

ثالثا: بالرغم من تأكيدى على أن السمة العامة للمجتمع فى هذه المرحلة هى التراجع وليس التقدم ، إلا أن الرؤية الموضوعية تستوجب ضرورة رصد كافة المظاهر الايجابية مهما كانت جزئية أو محدودة .

ولقد فعل مشروع البرنامج ذلك حقا ، ولكنى أزعم أن أسلوبه - فى هذه القضية - كان غير متوازن .

فلا يمكن أن نرصد الانجازات فى " الكبارى والمجارى" .. دون أن نرصد بعض البادرات التى تمثل توجها مستقلا فى السياسة المصرية مثل :

* الموقف من التسلح النووى والكيميائى فى المنطقة.
* الموقف من حصار ليبيا ، ومحاولة العدوان الأمريكى على العراق.
* الموقف من الحلف التركى / الإسرائيلى بالرعاية الأمريكية.
* الموقف من مؤتمر الدوحة التطبيعى.
* الموقف من مد إسرائيل بمياه النيل.

رابعا: حقوق الانسان قضية مبدأية:

من الأهمية بمكان - فى مجال ديمقراطية الحكم - أفراد بند مستقل عن ضرورة التصدى بحزم لبعض ممارسات الأجهزة الأمنيّة المهدرة لحقوق الانسان - الطبيعية والدستورية والقانونية - وبشكل خاص:

× تعذيب المتهمين.

× احتجاز الرهائن الأبرياء.

× العقاب الجماعى.

ولايتنافى هذا - بأى صورة أو منطق - مع موقفنا المبدئى الحاسم تجاه جماعات الارهاب والرجعية.

خامسا: مع اتفاقى مع المشروع فى الجزء الخاص بأهمية النضال من أجل إصلاح زراعى جديد ، فاننى اختلف مع المطالبة بتحديد سقف الملكية الزراعية (بعشرة أفدنة للفرد وخمسة وعشرون للأسرة) ، حيث أن هذا الشعار ..

* من ناحية: غير واقعى ، إذ أن مصير الملكيات المتوسطة فى المستقبل القريب:

× إما التقزّم والتفتت بفعل عوامل الوراثة.

× أو البيع للقوى الاستثمارية الكبيرة التى تستهدف تمركز الأرض الزراعية فى مشروعات كبرى ، وماكان القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، إلا ممهدا عمليا لهم فى هذا السبيل .

* ومن ناحية أخرى: لأنه يمكن أن يتناقض مع شعار آخر تضمنه المشروع فى مجال " الاصلاح الزراعى الجديد " وهو المزرعة التعاونة الاختيارية أو التعاون الزراعى الانتاجى ، الذى أعتقد أنه الشعار الأولى بالنضال من أجل تخويله إلى واقع:

- يجمع الملكيات الصغيرة وبعض المتوسطة بما يمكنها من استخدام الميكنة وتلافى الآثار السبية للتفتت الحيازى.

- يمكن المزارعين من الحصول - فى ظروف أفضل - على مستلزمات الانتاج والائتمان اللازم له ، وتسويق حاصلاتهم.

- تشغيل الأيدى العاملة الزراعية : من العمال الزراعيين والمستأجرين المطرودين من أرضهم وشباب الخريجين.

* * *

.. وأخيرا..

فهذا مجرد اجتهاد ، حاولت من خلاله ابراز القضية الرئيسية التى يجب أن تكون أساساً موضوع الحوار الحزبى ، حتى لاتتوه وسط الرؤى المختلفة حول تفاصيل المشروع.

وحاولت أيضا التعبير عن بعض الملاحظات تجاه العديد من خطوط المشروع التفصيلية

ويبقى ضرورة

- تأكيد التقدير الكامل للجنة التى صاغت هذه الوثيقة الهامة.

- المزيد من الاعتزاز بحزبنا الذى يمارس فيه - داخليا - الحوار والديمقراطية بكل الجدية ، حتى تكتسل مصداقيته فى مطالبة الآخرين بهما.

نظرة فى مشروع البرنامج العام

د. على النويجى

يحسن بنا ونحن نحاول صياغة برنامج جديد لحزب التجمع أن نضع فى اعتبارنا بعض الضوابط التى أرى أن المسيرة الحزبية أثبتت ضرورتها.

١- نحن نضع برنامجا للأمة المصرية:

يحسن ونحن نعيد صياغة البرنامج أن نضع فى الحسبان أننا نضع برنامجا للأمة المصرية ، فاذا تطرقنا إلى دول العالم الخارجى فمن أجل احداث تأثير موات لأمتنا المصرية.

ونحن فى هذا مختلفون عن الأحزاب القومية التى تجعل البلدان العربية ميدان عملها الأول ، فتتخذ لها فروعا فيها ، وقد يتيح لها ذلك قدرا من مشروعية التدخل فى السياسة الداخلية للبلدان العربية ، ونحن نختلف عنها حتى عند أوج مشاعرنا العربية عندما نبدى رأيا فى شأن من شئون البلدان العربية فأننا نتوقف عند حد ابداء الرأى ، ولانسمح لأنفسنا بالتدخل فى الشئون الداخلية لها.

كما أننا فى هذا نختلف عن الأحزاب الدينية التى لاتعترف بالحدود بين البلدان ذات الأغلبية المسلمة وترى فى القوميات المختلفة عصبية جاهلية لاتقف عند حد عدم الاعتداد بها ، بل وتستنكرها.

يجب أن يعكس البرنامج بوضوح توجهنا المصرى الأول.

ونحن فى هذا الصدد أضيق نطاقا من الأحزاب القومية والدينية غير أننا أوسع منها آفاقا.

ولايعنى هذا عدم الاهتمام بالعالم العربى والاسلامى وعدم تبادل الآراء والمشاورات بيننا وبين الأحزاب فى البلدان العربية وتلك ذات الأغلبية المسلمة أو حتى حكوماتها . كما لايعنى عدم الاشتراك فى الاتفاقيات ذات الشأن المشترك . أننا يمكن أن ندعو ونشترك فى الاتفاقيات الاقتصادية العربية ، غير أن ذلك يجب أن يكون من منطلق مصالح الأمة المصرية ، كما يجب ألا يتضمن تدخلا فى الشئون الداخلية لتلك البلدان .

٢- نحن نضع برنامجا للأجيال الراهنة للمصريين ونترك للأجيال المقبلة مهمة تحديد برنامجها . وهنا تنتفى فكرة البرنامج الاستراتيجى وذلك التكتيكى ونخلص الى فكرة واحدة لانعدوها وتتعلق أساسا وإطلاقا ودون أيما تردد بالمستقبل المنظور.

ومعنى المنظور هو ذلك المستقبل الذى تتبدى بعض ملامحه وقسماته فى حقائق الحاضر الراهن، فهناك قدر مرموق من التشابك بين حقائق الواقع الراهن وتلك القسمات التى تبدو لنا من تجليات ذلك المستقبل المنظور.

وحقائق الواقع الراهن هى الاتون الذى تتخلق فيه كل مفردات وحقائق المستقبل المنظور وهذه فى الحقيقة هى جوهر العلاقة بين الآنين : الآن الراهن وآن المستقبل المنظور . وتعيش الآجيال الراهنة فى شبكة هذه العلاقة . ومن هنا جاءت قدرة الأجيال الراهنة على التأثير فى المستقبل المنظور والاشتراك فى صياغته.

والتغيير الخالق للمستقبل المنظور هو من فعل عملين متلازمين ، العمل التلقائى لجماهير الأجيال الراهنة والعمل الواعى لقيادة هذه الجماهير.

والمهمة الرئيسية للقيادة هى رؤية هذه الحقيقة والتيقن منها ومن ثم العمل فى نطاقها . ويقتضى هذا من القيادة ألا تقدم برنامجا يتجاوز المستقبل المنظور وأن يكون البرنامج فى طوق الأجيال الراهنة ويستند إلى حقائق الوضع الراهن وألا يحاول خلق مستقبل ليس له تباشير أو ارهاصات فى حقائق الواقع الراهن .

ان وضع برنامج يتحقق القسم الأكبر منه فى حياة الأجيال الراهنة يحفز هذه الأجيال على الانخراط فى تنفيذه ، إذ أنه سوف يتعامل مباشرة مع مشاكل الحاضر والمستقبل المنظور وهذه هى الحقائق التى يمكن للكافة رؤيتها وفهمها واستيعابها والعمل على جعلها أكثر استجابة لمتطلباتها.

٣- نحن نضع برنامجا سياسيا لايستند إلى عقيدة أيديولوجية موحدة بل إلى رأى سياسى يضع فى الاعتبار مصالح الغالبية العظمى من الأجيال الراهنة كما يستند إلى ماهو مواتى من حقائق الأوضاع الراهنة . وقد يستند هذا الرأى السياسى عند البعض إلى اتجاه فكرى أو عقيدة دينية أو فلسفة ، كما قد يستند إلى مجرد رأى فى عيوب تنتاب الأوضاع الراهنة ويتطلب تطويرها إلى الأوضاع الأفضل ، بل أنه قد يستند إلى رغبة فى ممارسة نشاط دون أن يكون فى ذلك أى هدف أبعد من ذلك ، كما يحدث عند بعض قطاعات الشباب.

وليس فى هذا إشارة إلى عيوب فى ذات الأيديولوجية أو المذهبية ، فان لهذه الاتجاهات مكانها لدى أصحابها، ولدى مراكز البحوث والجامعات والجمعيات العلمية . لكن الذى يجب أن نتجنبه هو اعتماد مذهب أو فلسفة معينة بحيث تكون مرجع الحزب عند تفسير

البرنامج لذلك يجب استبعاد عبارة (مع عدم استبعاد الأيديولوجية) ، فهذا التعبير قد يسمح باساءة التفسير.

٤- ونحن نصوغ البرنامج يجب أن نحذر من الانغماس فى العموميات واستخدام الصيغ العامة ، فذلك يطمس المعالم بين السياسات المختلفة على الساحة كما أن الانغماس فى تفاصيل التفاصيل يجعل من البرنامج موسوعة سياسية يصعب الاضطلاع عليها . لذلك فأن البرنامج يجب أن يجسد فى تعميماته القسمات الخاصة ويستند إلى التفصيلات وأن لم يوردها . وهنا يمكن أن نشير إلى أنه من حسن التدبير أن تكون هناك برامج خاصة لكل فرع من فروع البرنامج العام تجسد خصوصياته ، بالضبط كما يشكل القانون تفسير الدستور . وكذلك فانه من حسن السياسة أن تكون مناقشات المؤتمر القومى وقراراته مفسرة للبرنامج العام بعد اقراره.

فى تخطيط تغيير المجتمع المصرى

نظرية المجتمعات المصرية الثلاث:

يطرح مشروع البرنامج المسار الذى يقترحه من أجل تطوير المجتمع الراهن الى المجتمع الاشتراكى عبر مرحلة انتقالية هى مجتمع المشاركة الشعبية وبذلك نجد أنفسنا أمام تصور لثلاثة مجتمعات:

المجتمع الراهن وقد أطلق عليه النشروع المجتمع المرفوض.

مجتمع التنمية المستقلة ، وقد أطلق عليه المشروع مجتمع المشاركة الشعبية.

المجتمع الاشتراكى : وهو المجتمع الذى نهدف إلى إقامته بعد انجاز أساسه المادى فى مجتمع المشاركة الشعبية.

وبغض النظر عن تفاصيل وسمات هذه المجتمعات الثلاث ، فأن هذا يعنى أننا بصدد عملية تخطيط اجتماعى وسياسى شامل فى الانتقال إلى المجتمع الاشتراكى عبر مجتمع التنمية بالمشاركة الشعبية.

وهذا التخطيط الاجتماعى الشامل يعيد إلى الأذهان نفس المحاولة التى حاولتها الأحزاب الشيوعية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد تكون الكتلة الاشتراكية.

لقد تبنت هذه الأحزاب التى خططت لاقامة النظم الاشتراكية فكرة التخطيط الشامل لتطوير المجتمعات التى ورثتها عن النظم الرأسمالية والاقطاعية إلى النظام الاشتراكى عبر مرحلة انتقالية أطلق عليها نظام الديمقراطيات الشعبية . وكان من المفترض بعد مرحلة انتقالية أن تتحول الديمقراطيات الشعبية إلى نظم اشتراكية بعد توفير الأساس المادى لها . وبعد فترة من التطوير يمكن توفير الأساس المادى لقيام الشيوعية.

أما الأداة السياسية التى خطط لاستخدامها فقد كانت التحالف الطبقى المتمثل فى تحالف أحزاب عمالية وأخرى فلاحية.

كان هذا هو المخطط ، غير أنه فى التطبيق حدثت المأساة ، فبعد أن أعلنت كثير من الديموقراطيات الشعبية أنها قد وفرت الأساس المادى لبناء الاشتراكية وبعد أن أعلن الاتحاد السوفيتى عن نجاحه فى بناء الأساس المادى للشيوعية حدث الانهيار فى كل البلدان ، هذه التى وفرت الأساس المادى لبناء الاشتراكية وتلك التى وفرت الأساس المادى لبناء الشيوعية.

وفى مشروع البرنامج خطة مماثلة تتبنى أفكار التنظيم الاجتماعى الشامل ، فهى تتبنى فكرة الخروج من المجتمع الراهن المرفوض إلى مجتمع آخر هو مجتمع المشاركة الشعبية الذى سوف يوفر الأساس المادى لقيام المجتمع الاشتراكى . أما عن القوى التى سوف تقوم بهذه المهام فهى التحالف الطبقى الذى سبق استخدامه فى التجربة الاشتراكية فى أوروبا.

أعتقد أن هناك مايدعونا إلى إعادة النظر فى مسألة المراحل التى يتبناها المشروع وفى مسألة التحالف الطبقى الذى سوف يقوم بمهام التطوير.

واقترح أن يتخلص المشروع عن هذا التخطيط الشامل وأن يعلن المضى قدما فى بناء مجتمع التنمية الوطنية المستقلة بالمشاركة الشعبية المتزايدة.

فى الاشتراكية

خلال الفصل الثانى حدد الحزب موقفه من الاشتراكية فى قسمين

القسم الأول: « ص : ٢٢ إلى ص: ٢٩ » يوضح أسباب الخيار الاشتراكى لدى الحزب.

والقسم الثانى : « ص: ٢٩ إلى ص: ٣٥ » يحدد سمات وملامح اشتراكية المستقبل التى يرى مشروع البرنامج تطبيقها فى مصر.

وفى الخيار الاشتراكى تمهيد أراه مقبولا (ص ٢٢ سطر ٤ إلى سطر ٢٠) ، وبعد التمهيد جرى تحليل الأوضاع السائدة فى المجتمع المصرى ويحدد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (عشرة مشاكل) وهو مايحتاج إلى مراجعة.

ص : ٢٢ سطور ٢١ إلى ٢٧ وص: ٢٤ وص : ٢٥ سطور ١ إلى ٢٤ .

قدرة الرأسمالية على معالجة الأوضاع :

ويرى المشروع أن الرأسمالية الراهنة غير قادرة على التنمية المنشودة لأسباب تتعلق بطبيعتها :

فهى تابعة إذ أنها تتطلع إلى الارتباط بالرأسمالية العالمية ولاتطلب الاستقلال بالسوق الوطنى . وهى لم تزل تسعى للاستثمار فى ميادين غير ضرورية (الخدمات والتجارة والسياحة) - وهى ذات طابع عائلى - أكثر اهتماما بالتوظيف المالى والاستثمار العقارى

الترفى - الافتقار إلى التقاليد الليبرالية وهى تميل إلى الاستناد إلى سلطة الدولة كأداة للقهر ولايعنيها أن تتولى السلطة القوات المسلحة أو الجماعات الدينية

ص : ٢٦ سطور ٣ إلى ٢٦.

والواقع أن هذا التوصيف للرأسمالية المصرية لاينطبق عليها ولكن قد ينطبق على أقسام منها.

فمسألة عدم رغبتها فى الانفراد بالسوق الداخلى تحتاج إلى إعادة نظر ، فهناك أصوات للشركات المنتجة تطالب بالحماية الجمركية فى صناعات الغزل والنسيج وصناعة الملابس والصناعات الجلدية وصناعات ماكينات الرى وصناعات الحديد والصلب والصناعات الدوائية.

ولم يتوقف الأمر على الدعوة إلى حماية الصناعة ، بل عقدت مؤتمرات تضم مستثمرين من القطاع الخاص للضغط من أجل الانفراد بالسوق وكان آخرها :

مؤتمر حماية الصناعة الوطنية: عقد المؤتمر (مؤتمر حماية الصناعة الوطنية فى ظل المتغيرات العالمية) فى مدينة برج العرب فى ٤ يوليو ١٩٩٦ تحت رعاية د. كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء . أقامت المؤتمر جمعية مستثمرى برج العرب الجديدة بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية حضره رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار ومحافظو الاسكندرية ومطروح والمنوفية ورؤساء جمعيات المستثمرين بمختلف المدن الصناعية وعدد كبير من المستثمرين ورجال الصناعة.

وفيما يختص بعدم دخولها الاستثمارات الكبيرة ذات العائد فى الأجل الطويل ، فان هناك قائمة طويلة تتضمن ست شركات ضخمة للقطاع الخاص ذات استثمارات كبيرة فى صناعات الحديد والصلب ، وهناك عشرين شركة للصناعات الدوائية وهناك شركات متعددة لصناعة مواد البناء . هذا فضلا عن أن التطورات الصناعية الحديثة قد اختصرت الوقت بين فكرة المشروع ودخوله مرحلة الانتاج.

أما بخصوص الطابع العائلى : فان كثيرا من الشركات الكبرى فى جنوب شرق آسيا لها الطابع العائلى ، وحتى فى كثير من البلدان الأوروبية المتقدمة توجد كثير من الشركات الكبرى المنتجة تحتفظ بالطابع العائلى ، فمثلا شركة فيات الإيطالية وهى من كبرى شركات العالم فى صناعة السيارات والمحركات تملكها عائلة واحدة . ولم تعد الشركات الكبرى المنتجة تتجه إلى أسواق المال فمنذ عقدين من الزمن أصبحت تلك الشركات لاتلجأ إلى أسواق المال إلا فى تمويل المبيعات والمشتروات ، أما فى زيادة رأس المال فأنها أصبحت تفضل نوعا من التمويل الذاتى وذلك باعادة استثمار الأرباح أو توزيع الاستثمارات الجديدة على أصحاب الأصول.

ففى بريطانيا توجد حقوق للمساهمين الأصليين pre - emptive rights وهى تنص على أنه فى حالة زيادة رأس المال أو اصدار أسهم جديدة فان على الشركة أن تعرض هذه الزيادة على المساهمين الأصليين ، ويقصد بها ألا تخل بمركز هؤلاء . ويمكن للشركة أن تعرض فى أسواق المال بدون الرجوع إلى المساهمين الأصليين مالايزيد عن ٥٪ من الزيادة الجديدة.

أما مسألة الافتقار إلى التقاليد الليبرالية فأنها ليست وحدها التى تفتقر اليها . فرأسمالية جنوب شرق أسيا تفتقر إلى الليبرالية ، كما أن الليبرالية ليست من خلق الرأسمالية المتقدمة ، وأنما كانت نتيجة لنضال طويل الأمد اشترك فيه أفراد وجماعات وهيئات وأحزاب واقتضى وقتا حتى استقر فى ضمير المجتمع وقد تكون آلرأسمالية فى البلدان المتقدمة قد عارضت الاتجاهات الليبرالية على مدى طويل ولم تسلم بها إلى على مضض ، وإذا كان لتاريخ الرأسمالية الفرنسية والانجليزية تراث ليبرالى ، فان للرأسمالية الألمانية تاريخ طويل فى صراعها ضد دعاة الليبرالية كما كان الحال مع الرأسمالية الإيطالية واليابانية .

وقد تنطبق على أقسام من الرأسمالية المصرية تلك السمات التى عددها المشروع ، غير أن أقساما أخرى لاتتصف بها ، كما أن الأصوات الليبرالية ترفعها اليوم منابر حزب الوفد وجماعة النداء الجديد وهى منابر سياسية للرأسمالية المصرية . وخطورة تعميم ماورد بالمشروع من سمات على الرأسمالية المصرية كلها هو أننا بذلك لانعتد بالواقع ولانستفيد من قدرات مصرية موجودة بالفعل فى مشروع التنمية المستقلة مما قد يسبب خللا فى المعالجة.

انتهينا إذا إلى أن صفات الرأسمالية المصرية التى وردت فى مشروع البرنامج لاتنطبق على مجمل الرأسمالية المصرية، ومع ذلك فأن الرأسمالية المصرية لا يمكنها أن تقود التنمية المستقلة لأسباب أخرى منها :

عدم تحديد مخصصات للبحوث والتطوير كما يتضح من مراجعة ميزانياتها وهذا يمنعها من تطوير الأساليب الفنية للانتاج وميلها المبكر الى احتكار السوق ، ويتضح ذلك من مطالبتها المستمرة بعدم السماح لشركات بانتاج سلع مماثلة ، ومنها الحاحها بفرض جمارك عالية على الواردات من سلع مماثلة ، ومنها المبالغة فى الأسعار ، ومنها عدم العناية بجودة السلع . ومنها المبالغة فى مخصصات الأهلاك التى تظهر بصورة جلية فى ميزانياتها.

هكذا يصح القول بأن الرأسمالية المصرية غير قادرة على قيادة التنمية المستقلة لكنها بالقطع تستطيع المساهمة فيها تحت رقابة أجهزة الدولة وجماعات الضغط من المستهلكين ، وهى بهذا قسم من مشروع التنمية المستقلة التى يبشر بها المشروع .

وأعتقد أنه علينا أن نأخذ القسم المنتج من الرأسمالية المصرية مأخذ الجد وألا نستخف به

وأن نعرف أنه قسم من مشروعنا لذلك يتوجب أن نعطيه مايستحق من دراسة متأنية حتى نستطيع أن نوظفه التوظيف الأمثل دون مبالغة أو استخفاف.

ويمكننا هنا أن نتذكر أنه فى التجربة الناصرية كان هناك مكان للقطاع الخاص القائم بخدمات التوزيع وللقطاع الخاص المنتج . فقد ترك للقطاع الخاص ٧٥٪ من حجم التجارة الداخلية وأتاح للقطاع الخاص المنتج الاشتراك فى التصنيع.

ويمكن فى هذا الصدد مراجعة قانون القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فالمادة ٣٣ تسمح بتكوين شركات مشتركة بين القطاعين العام والخاص ولاتخضع لإدارة القطاع العام ، كما تنص المادة ٧٩ على أنه يمكن للقطاع العام أن ينسحب من الشركات المشتركة مع القطاع الخاص بعد إجراءات التأسيس تاركا إياها خالصة للقطاع الخاص . هكذا كانت المعاملة الجادة للقطاع الخاص المنتج فى تجربة التنمية الناصرية.

ويشير المشروع إلى امكانية النمو الرأسماليى لو قامت الدولة بدور فى ذلك غير أن هذا النمو يصاحبه:

سيطرة الاحتكارات الخاصة - زيادة حدة الفروق بين الدخول - استمرار ظاهرة البطالة - سيادة أنماط استهلاكية ترفيه .

وينتهى هذا الباب بالاستنتاج بأن أهدافنا تتطلب أكثر من مجرد النمو السريع للانتاج بل يتطلب :

تغييرا شاملا فى كيفية تنظيم العملية الانتاجية

وفى طابع الملكية

وفى القاعدة الاجتماعية للسلطة والحكم

وفى القيم السائدة فى المجتمع .

ص: ٢٨ سطر ٢٦ و٢٧

ويستند المشروع إلى هذه النتيجة فى طرح برنامج مجتمع التنمية بالمشاركة الشعبية وبرنامج اشتراكية المستقبل.

وقبل أن نمضى فى مناقشة مشروع البرنامج فى اشتراكية المستقبل ، يتوجب أن نتوقف قليلا عند مسألة المشكلات العشرة:

والمشكلات الإقتصادية العشرة التى سردها المشروع وهى:

تدنى معلات النمو الاقتصادى - تزايد الاعتماد على العالم الخارجى - تدنى معدلات الادخار والاستثمار - انتشار الفقر على نطاق واسع - استشراء الفساد على نطاق واسع - انتشار العنف والارهاب والتطرف - تراجع الانتاجية فى معظم مجالات العمل والانتاج -

تفكك العلاقات الاجتماعية وغياب روح التضامن - تراجع قيم الوطنية والانتماء - تراجع المستوى الثقافي وانتشار النزعة الغيبية.

ويهمنا هنا أن نشير إلى أمرين :

الأول : هو وجوب التفرقة بين المشاكل الأصلية أو المتبوعة والفرعية أو التابعة .

والثانى هو قدر من التحليل لمعرفة ظرف كل مشكلة وبنيتها الداخلية.

وعلى هذا الأساس فان تلك المشاكل تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول وهو الأصلى أو المتبوع ويشمل:

تدنى معدلات النمو الاقتصادى - تدنى معدلات الادخار والاستثمار - تراجع الانتاجية - تزايد الاعتماد على العالم الخارجى.

والقسم الثانى ويشمل بقية المشاكل أو الظواهر الاجتماعية مثل انتشار الفقر - انتشار الفساد - انتشار العنف والارهاب والتطرف وغيرها.

وهذا التقسيم يمكننا من الفهم على النحو التالى:

تدنى معدلات الادخار والاستثمار التى تؤدى بدورها إلى تدنى معدلات النمو وتراجع الانتاجية التى تؤدى بدورها الى زيادة الاعتماد على الخارج فى التزود بسلع الاستهلاك والاستثمار.

ويمكن التعرف على أسباب هذا الوضع إذا نحن تذكرنا إنه خلال المرحلة الناصرية كانت الدولة هى التى تقوم بتقرير معدلات الادخار ، كما كانت تقوم بتعبئة كل المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار الذى تخططه . فلما تخلت الدولة عن دورها هذا لم يعد هناك من يقرر تلك المتطلبات اللازمة للتنمية.

وهذا معناه أن تلك العوامل المتبوعة هى من نتائج سياسة محددة لانتهاء دور الدولة فى التنمية.

وتزعم الرأسمالية المصرية أنه بالنسبة للقطاع الخاص فأن قرارات الادخار فالاستثمار تتطلب مرحلة تتخلق فيها أجهزة للقطاع الخاص التى تتولى توليد مدخرات ومن ثم توظيفها . لذلك فأن هذه المرحلة مؤقتة وعرضية فى مسار التنمية الرأسمالية . وحينما يستطيع القطاع الخاص تخليق تلك الأجهزة التى يستطيع بها تدبير مدخرات فأنه سوف يستثمرها ، وإذا فمن رأى القطاع الخاص أنه سوف يتمكن من تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار.

لذلك فأنى أرى أنه لابد من مناقشة هذه الحجة وخاصة أن الخلاف الحقيقى ليس فى حجم الادخار وبالتالى الاستثمار ، وأنما يكمن الخلاف الحقيقى فى مصدر الادخار وهل يكون على حساب الطبقات الشعبية أم سوف يتحمل القطاع الخاص نصيبه منها . وكذلك فى اتجاه

الاستثمار ، هل فى تلبية حاجات الشعب أم حاجات فئة محدودة . هذا هو الخلاف الحقيقى وليس الخلاف فى مقدار الادخار والاستثمار.

فى اشتراكية المستقبل

فى الاشتراكية الديمقراطية:

للاشتراكية الديمقراطية معنى تاريخى ، ففى عام ١٩٠٣ حدث الانقسام الأكبر فى صفوف الحركة الاشتراكية ، فقد انحاز قسم من الحركة الاشتراكية الدولية الى اتجاه لينين الثورى بينما انحاز قسم آخر إلى اتجاه اصلاحى تحت اسم الحركة الاشتراكية الديمقراطية.

فهل حينما أدرج تعبير الاشتراكية الديمقراطية فى مشروع البرنامج كان ذلك اعلانا للاتجاه الاصلاحى، خاصة وأنه فى الحوار الذى دار بين الأستاذ عبد الغفار شكر والدكتور رفعت السعيد فى صفحة الحوار القومى فى صحيفة الأهرام كانت هناك إشارة من د. رفعت السعيد ناعية على هذا الاتجاه واصفا إياه بأنه أصبح لافرق بينه وبين اليمين . فهل عنى التعبير الوارد فى المشروع أن المشروع يتبنى الاتجاه الاصلاحى ..؟ أم أن الأمر ليس على هذا النحو.

وعلى أى حال فقد انتهى الفريقان إلى فشل ذريع . فالاشتراكية اللينينية قد فشل تطبيقها فى المعسكر الاشتراكى ، كما أن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية قد فشلت بدورها فى التحول الاشتراكى السلمى ، ولم تسفر الجهود فى النهاية إلا عن مجتمع الرفاهية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة.

وأعتقد أنه يحسن التقيد بتعبير الاشتراكية فقط دون الاشتراكية الديمقراطية منعا للبس غير مقصود.

وفى بدء التعليق على اشتراكية المستقبل يحسن أن نشير إلى أن اختيار تعبير اشتراكية المستقبل ينطوى على نقد صريح للاشتراكية السوفيتية وحلفائها فى دول أوروبا الشرقية ، كما ينطوى على نقد لتجربة التحول الاشتراكى الناصرية . وفى الحقيقة فأن هذا النقد قد جاء بعد ذلك صراحة ، ويمكن رؤية ذلك فى ص : ٢٩ سطور ٢٥ و٢٦ ، وفى ص : ٣٠ سطور ١ إلى ١٥.

وفى نفس الوقت فأن مشروع البرنامج قد عنى بنفى أى درجة من التشابه بين اشتراكية المستقبل التى بشر بها وبين اشتراكية المعسكر الاشتراكى السابق وكذلك مرحلة التحول الاشتراكى الناصرى حينما قرر أنه (.. لايجوز أن تكون تطبيقا لنموذج نظرى مسبق (ص٢٩ سطر ٥).

شروط اشتراكية المستقبل:

فى بداية الفصل وضعت مجموعة من الشروط لبناء هذه الاشتراكية وهى على وجه

التحديد:

١) المعطيات الخاصة للمجتمع المصرى: نوعية مشاكله - شكل التنظيم الاجتماعى الأقدر على تحقيق التقدم والكفاءة والعدل والديمقراطية - الاستثمار الجيد للقيم الحضارية المصرية.

٢) قبل البدء فى البناء الاشتراكى يجب القيام بتنمية اقتصادية اجتماعية مصرية تعتمد على الذات ينفذها تحالف طبقى واسع يشمل الرأسمالية المصرية والفلاحين والعمال والفئات الوسطى.

٣) أن تتم هذه التنمية فى إطار تنمية اقتصادية ونهضة عربية تبنى بالتعاون المشترك بين أجزاء الوطن العربى.

٤) تجنب كل أنواع القصور التى برزت فى محاولات البناء الاشتراكى السابقة على المستوى العالمى أو المحلى.

هذه هى الشروط الأربعة الرئيسية التى رأى المشروع أنه يجب توفرها قبل بناء الاشتراكية، غير أن المشروع لم يجد مايمنعه من المضى قدما فى تحديد الخيوط العامة التى يراها فى اشتراكية المستقبل.

وإذا كان المشروع قد رأى أن هناك شروط يجب توفرها للبدء فى البناء الاشتراكى إلا أنه رأى أن يحدد الملامح العامة لاشتراكية المستقبل متجنبا كل أنواع القصور التى برزت فى محاولة البناء الاشتراكى السابقة سواء على المستوى العالمى أو المحلى (ص: سطر ٢٤ و٢٥

وفى واقع الأمر فأنه لم تجر دراسة جادة لفشل مشروع الاشتراكية على المستوى العالمى، كما أنه لم تجر دراسة فشل نموذج التحول الاشتراكى فى مصر.

فكيف يمكن فى ظل هذا القصور أن نحدد سمات وملامح اشتراكية المستقبل التى تبرأ من عيوب التجربتين.

فى سمات اشتراكية المستقبل :

إذا نحن خلصنا العرض من الحواشى غير الضرورية سوف نجد أنفسنا أمام نظام له الملامح التالية: .

أنواع الملكية: ٦ أنواع من الملكية : هى الملكية العامة وملكية المحليات والتعاونيات والملكية الخاصة وملكية صغار الحرفيين.

ص: ٣٢ سطر ٦ إلى ١٤

دور السوق وماهية السوق الاشتراكى : أنه متخلص من الفروق الواسعة فى توزيع الدخل والثروة . ص ٣٢ سطر ١٧ - إلى ٢٣

التخطيط : حدوده ودوره : صمام أمان ضد احتمالات القصور فى عمل السوق
ص : ٣٢ سطر ٢٤ إلى ٢٧

ووظائف التخطيط الستة التى يقوم بها المركز كما هى منصوص عليها فى ص: ٣٣ سطور ٢ إلى ١٨ - هى وظائف تقوم بها أجهزة التخطيط فى البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ليس هناك بلد فى العالم الرأسمالى لايقوم بالتخطيط.

تحديد الائتمان : بصفة أساسية عن طريق الأسواق ص : ٣٣ سطر ٢٣ إلى ٢٧ وص: ٣٤ سطر ١ إلى ٦ . مع ضمان خدمات مجانية وهذا موجود فى النظم الرأسمالية المتقدمة فيما يسمى بدولة الرفاهية.

تحديد الأجور : وذلك بالتفاوض الجماعى بين النقابات والإدارات ص: ٣٤ سطر ٧ -١١ وهو موجود فى الغرب الرأسمالى.

إدارة المجتمع : سلطات المركز وسلطات المحليات

ضرورة الإدارة المتخصصة : مسألة النماذج الاشتراكية السابقة وانتفاء الإدارة المتخصصة : لقد تخلت النماذج الاشتراكية عن هذا الرأى مبكرا ، ولم يعد هذا نقدا مبتكرا لها .
ص: ٣٤ سطر ٢٦ و٢٧

مسألة الرقابة على الإدارة : اخضاع الإدارة للرقابة : أجهزة تلك الرقابة هى ممثلو المالكين - مجموع العاملين - ممثلو المستهلكين.

وهذا هو الموجود فى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

وفى هذا الصدد يمكن أن يكون استذكار الأدوات التى وضعتها الأمة المصرية بقيادة عبد الناصر مفيدا كى نرى ضرورة دراسة الرقابة فى تجربة التحول الاشتراكى الناصرية قبل أن ندينها علنا وبدون دراسة.

قانون القطاع العام رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢:

حقق درجة أكبر فى استقلال الوحدة الانتاجية كما حقق قدرا من التخلص من سلطة رئيس مجلس الإدارة بسحب سلطة الرقابة على الشركات من رئيس مجلس الإدارة ومنحها لمجلس الإدارة نفسه.

مشاركة العاملين فى قيادة الوحدة الانتاجية:

القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ١٩ أكتوبر ١٩٦٣ أتاح مشاركة العاملين فى قيادة الوحدة بالنص على وجوب انتخاب أربعة أعضاء من جملة أعضاء مجلس إدارة الوحدة الانتاجية البالغ عددهم تسعة أعضاء.

تشريعات الرقابة:

الجهاز المركزى للمحاسبات : بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ تشكل الجهاز المركزى للمحاسبات ويتكون من خمس إدارات تقوم عليها أمانة . ويخص القطاع العام ادارتين من هذه الإدارات هما:

الإدارة المركزية للرقابة المالية على الهيئات والمؤسسات ووحدات القطاع العام.

الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء.

الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بموجب القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى مارس ١٩٦٤ :

تم انشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وألحقت به :" النيابة الإدارية والرقابة الإدارية بعد فصلها عن النيابة الادارية.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : نشأ بموجب القانون ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ ومهمته الرئيسية هى الحصول على المعلومات وتبويبها وهى معلومات أساسية للتخطيط والرقابة.

المؤسسة العامة:

هى الحلقة الرئيسية للتخطيط والمتابعة والرقابة فهى التى تنشىء وحدة الانتاج فى المشروعات ذات الصلة وهى التى تقدم المشورة الفنية للشركات التى لاتملكها ، وتتولى نقل الخبرات والخبراء من وحدة إلى أخرى كما أنها تحل مشاكل الانتاج ماعدا برامج التدريب ، وتقوم بتدبير الموارد المالية وتوحيد نماذج الآلات حتى يمكن تصنيعها محليا بأقل التكاليف . وهى فى النهاية حلقة الاتصال الوحيدة بين الوحدة المنتجة وجهاز التخطيط . وهكذا أصبحت المؤسسة العامة العمود الفقرى الذى تتحقق حوله شركات المؤسسة ، وكانت قبل ذلك تقتصر على الاشراف والتنسيق بين الوحدات التابعة لها .

إعادة تنظيم الجهاز المصرفى

أعادت الدولة تنظيم الجهاز المصرفى بحيث يؤدى دوره فى تمويل القطاع العام وتسهيل الرقابة المالية عليه . ففى يوليو ١٩٦٤ أصدر البنك المركزى قرارات بتخصيص مهام المصارف كان اختياريا ، ثم مالبث أن أصبح قرارا واجب التنفيذ ، على النحو التالى:

البنك الأهلى : للتجارة الخارجية

بنك مصر للتجارة الداخلية

بنك الاسكندرية للصناعة

بنك القاهرة للمقاولات والخدمات.

البنك العقارى للإسكان.

وفى الواقع فان الصورة المالية هى مؤشر الأداء وهى أولى حلقات الرقابة على أداء القطاع العام.

أننا فى مشروع البرنامج لم نقدم نقدا للتجربة الاشتراكية السوفيتية أو لتجربة التحول الاشتراكى الناصرية ، وأتصور أنه لم يقدم بعد هذا النقد الواجب حتى يمكننا أن نقول بأن اشتراكية المستقبل سوف تبرأ من مثالب التجربتين .

لهذا فأنى أرى أن نحذف هذا الباب من أبواب الفصل الثانى الخاص باشتراكية المستقبل ونكتفى بالاعلان عن تمسك الحزب بالاشتراكية . وعلينا أن نتذكر أن البرنامج السياسى العام للحزب الصادر فى أبريل ١٩٨٠ قد تحاشى أى ذكر لملامح وسمات الاشتراكية . فهل كان ذلك لأن الحزب كان يعتنق الاشتراكية السوفيتية ، قطعا لا . ولم يحدث أن الحزب قد أجرى دراسات خاصة بالاشتراكية حتى يمكن أن نقول أن هذه هى سمات الاشتراكية التى نتوخاها .

فى مجتمع المشاركة الشعبية

مسألة ديمقراطية المشاركة:

أورد المشروع تسع مقومات لمجتمع المشاركة الشعبية ، غير أن عناية قصوى قد بذلت بشأن أول هذه المقومات وهو ديمقراطية الحكم والمشاركة ، وهى عناية لم يتوفر منها شئ للمقومات الثمانية الأخرى ، مما يخل بتوازن الموضوع كما أخل فعلا فى المعالجة . وكانت الحجة التى بررت ذلك هى أن الديمقراطية هى باب كل المقومات الأخرى . وفى هذا تبسيط جائر فى مسألة الديمقراطية ، فقد صورت وكأنها مجرد إجراءات تتم ، فيتحول المجتمع إلى مجتمع ديمقراطى ، وهذا تبسيط لاينطبق على تقاليد الحياة الواقعية.

وقد عولجت مسألة ديمقراطية الحكم بنوع من التفصيل يشمل مسحا شاملا يتبعه تحديد المقومات الأساسية ينبنى عليها واجبات نضالية تتحدد فى برنامج حزبى يشمل اصلاح سياسى وانتخابى . وهذا مالم تحظ به المقومات الأخرى مما يلقى عليها قدرا من الظلال يشكك فى جدواها.

وقد تم ذلك على النحو التالى:

ديمقراطية الحكم : وفى هذا القسم الذى شغل من ص: ٤٢ إلى ص: ٤٨ ، جرى عرض الموضوع من خلال أربع مراحل:

المرحلة الأولى : مسح شامل.

ص : ٤٢ عرض شامل لملامح وسمات المجتمع شمل تحرير البشر من القيود والدعوة إلى الحرية السياسية وتجاوزها إلى العدالة الاجتماعية واستكمال الديمقراطية البرلمانية بصور الديمقراطية المباشرة ووجوب تحقيق ثورة ثقافية ترسخ الاتجاه نحو الديمقراطية وديمقراطية

المشاركة.

وفي هذا المسح الشامل يوجد قدر كبير من المبالغة ، فحين يقول المشروع (ص:٤٢ سطر ١٣ و١٤ أن مفهومنا أوسع من الحريات السياسية والديمقراطية الليبرالية ، فأنه يغفل أن التطورات فى بلدان رأسمالية متقدمة قد انتهت إلى مفهوم جديد فى مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتمثل فى دولة الرفاهية بغض النظر عن قدر من التراجع عنها فى بلد أو آخر . وعلينا أن نتآمل أحوال البلدان الصناعية المتقدمة وماحققته وتحققه من حقوق للمواطنين.

المرحلة الثانية: المقومات الأساسية:

ص: ٤٣ سطر ١ إلى ١٦ أعيد ذكر الملامح السابقة بصورة أكثر تفصيلا تحت عنوان (المقومات الأساسية) على هيئة ثمانية بنود هى : احترام التعددية / قيام مجتمع مدنى / تأمين حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية / اقرار الحقوق والحريات السياسية والمدنية / ثقافة ديمقراطية / اعلام ديمقراطى / حكم محلى شعبى / المشاركة الشعبية المباشرة.

المرحلة الثالثة: المهام النضالية:

ص : ٤٣ سطر ١٨ إلى ٢٧ وص: ٤٤ سطر ١ إلى ٢٣ وجرى فيها استعراض المهام النضالية للحزب على ضوء المقومات الأساسية لديمقراطية المشاركة على النحو التالى: اقرار حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية / توفير الحقوق المدنية والسياسية / قيام حكم محلى حقيقى / المشاركة الشعبية لتعويض قصور الهيئات التمثيلية.

المرحلة الرابعة: برنامج حزبى:

طرح برنامج حزبى يحقق الأسس السابقة : ص ٤٤ سطر٢٦ و٢٧ ثم ص : ٤٥و٤٦و٤٧ و٤٨ سطر ١ إلى ١٩.

ويطرح البرنامج الحزبى خمس إجراءات (محاور) يرى أنها تحقق الأهداف التى جرى شرحها ثلاث مرات . وهذه الاجراءات الخمسة:

إصلاح انتخابى: يتناول تولى مجلس القضاء الأعلى الاشراف الكامل على الانتخابات . والغاء الجداول الحالية وإعداد جداول طبقا للسجل المدنى / توحيد النظم الانتخابية / ادلاء الناخبين بأصواتهم بموجب البطاقة الشخصية / ضوابط للانفاق المالى فى الانتخابات / فرض عقوبات على التزوير / إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية.

إجراءات حرية التنظيم السياسى والنقابى : وتشمل خمسة بنود تتعلق بالغاء بعض

القوانين لتحرير تكوين الأحزاب والجمعيات.

الغاء القيود على النشاط السياسى الجماهيرى: وتشمل إلغاء قوانين معينة وتوفير ضمانات التقاضى

حق القوى السياسية فى استخدام أجهزة الإعلام القومية: وتشمل تحرير الاذاعة والتلفزيون من الحزب الحاكم وإلغاء الرقابة ألا فيما يختص بالآداب . وتعديل قانون الصحافة.

المواجهة الشاملة للارهاب.

ويختتم المشروع هذا القسم برؤى مستقبلية حين يبشرنا بأن هذه المحاور الخمسة هى المدخل الطبيعى للنظر فى مرحلة لاحقة بتعديل دستورى ولاينسى المشروع أن ينوه بالمبادئ الأساسية للدستور المأمول.

وأعتقد أنه من السابق لأوانه أن ننوه بتعديل الدستور مستقبلا فى الوقت الذى لم تجر فيه دراسات خاصة بهذا الموضوع . أن الجدية تتطلب منا أن نضرب صفحا عن هذه العبارة.

وفيما يختص بفقرة الديمقراطية فأنها تجعل مشروع البرنامج غير متسق الأجزاء وذلك على النحو التالى:

فقدان التناسب: بين قسم الديمقراطية وبقية الأقسام الأخرى:

يلاحظ هنا كثرة التكرار فى المعانى الخاصة بسمات مجتمع المشاركة الشعبية النى وردت تارة فى سياق المسح الشامل فى ص: ٣٦ ، وتارة أخرى على هيئة بنود ثمانية تحت مسمى المقومات الأساسية فى النصف الأول من ص : ٣٧ ، ووردت مرة ثالثة فى صورة المهام النضالية فى النصف الأخير من ص :٣٧ وثلثى ص : ٣٨ الأولين ، ومرة رابعة فى خلال استعراض البرنامج الحزبى فى صفحات الثلث الأخير من ٣٨ إلى الثلث الأول من ص :٤٢.

وليس هناك اعتراض على هذا السياق ، إلا أن قراءة البرنامج ككل ، يعطى الاحساس بعدم التناسب بين هذا التفصيل وبين ماورد فيما يختاص بالمقومات الثمانية الأخرى نعم لقد جرى العرض على نسق منطقى : فمن المسح الشامل للتعريف بما نقصده من ديمقراطية الحكم ، أتى عرض أساس هذه الديمقراطية ، ثم تلاه مايترتب عليه من مهام نضالية للحزب يليها برنامج حزبى يفصلها تفصيلا دقيقا . غير أنك لن تجد فى بقية المقومات الأساسية مثل هذا السياق . وهناك رأيان يحسن الأخذ بأحدهما:

الرأى الأول: هو تناول بقية المقومات على هذا النمط من التفصيل وهو ضرورى بمعنى أن يبدأ بمسح شامل ثم الأسس تليها المهام النضالية وأخيرا البرنامج الحزبى المحقق للأهداف.

والرأى الثانى: هو يختصر الأمر باختيار الاستعراض الوارد تحت مهام النضال فى النصف

الأخير من ص: ٣٧ وثلثى ص: ٣٨ الأولين ، مع إضافة بعض المسائل الهامة الواردة فى السياق مثل انتخاب رئيس الجمهورية وماإلى ذلك.

مسألة ارتباط التنمية المصرية بالتنمية العربية:

يمكن أن يكون هناك قدر من الارتباط بين اقتصاديات البلدان العربية ، غير أن ذلك لايعنى اشتراط البرنامج أن تجرى التنمية المستقلة فى إطار عربى . فما رأى البرنامج فى اندماج الأقسام المهمة فى كثير من البلدان العربية بشركات كبرى أجنبية فى المغرب وتونس والسعودية بل واليمن والأردن . وما الرأى إذا ارتأت البلدان العربية أن تجرى تطورها الاقتصادى بغير الارتباط بمصر.

مسألة وطنية التنمية واستقلاليتها:

يبدأ هذا القسم باطلاق صفة التخلف على مصر وتفسير تبعيتها بأن مسار العلاقات الداخلية والخارجية محكوم بارادة القوى الرأسمالية العالمية ، وانتزاع جزء كبير من الفائض الاقتصادى وتحويله إلى الخارج.

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى ورد فيها تعبير التخلف والتبعية ، فقد جاء التعبير ان مرات متعددة لوصف حالة المجتمع المصرى ، ولوصف علاقة مصر بالدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أو بالشركات الدولية.

وواقع مصر لايتيح وصف التخلف ، وعلاقاتها الخارجية لاينطبق عليها وصف التبعية ،

فما هو التخلف ..؟ وماهى التبعية ..؟

فى التخلف:

وفى واقع الأمر فأن دراسات شتى ومتعددة قد أجريت لدراسة التخلف ، وانتهت إلى أن للتخلف صور شتى وبنى متعددة ، وإن كانت هناك بعض السمات المشتركة بينها وأهمها:

تفاوت انتاجية القطاعات من حيث أنها تنتمى إلى مراحل مختلفة من مراحل التطور وتستخدم تقنيات تلك المراحل . وهناك أيضا تخلع القطاعات الاقتصادية فهى فى حالة التخلف لاترتبط ببعضها البعض ولاتعمل متضافرة . وهناك أيضا انفصام وانفصال إدارات المجتمع والاقتصاد.

وفى حالة مصر لاتنطبق عليها هذه المواصفات . فالقطاعات الاقتصادية المصرية تتمتع بقدر من الترابط لايسمح باطلاق الوصف عليها ، وتكنيك القطاعات الاقتصادية فيه قدر كبير من التقارب . وقد أفسحت ثورة ٢٣ يوليو الطريق أمام الأمة المصرية كى تخلق البنى الاجتماعية الأساسية فامتلكت الأمة المصرية أدوات مترابطة لإدارة المجتمع وضمان تقدمه.

ولقد كان البنيان الأساسى ذا شقين : الشق الاجتماعى المتمثل فى مؤسسات إدارة المجتمع

التعليمية والصحية والزراعية والصناعية والقانونية والتعاونية وكانت كلها تصل فى تسلسلها إلى قاع المجتمع أى إلى العائلات والأفراد ، كما كانت تعمل بدرجة مقبولة من التكاتف والتآزر والتكامل.

أما الشق الثانى فهو الشق المادى . فقد استطاعت هذه البنى فى مرحلة لاحقة أن تساهم مساهمة فعالة فى انجاز ماتم فى البنية الأساسية المادية من تعبيد للطرق وانشاء الكبارى وتشييد لمحطات الكهرباء ومحاولاتها ومد خطوط مياه الاستخدام المنزلى وماإلى ذلك من مهام . والواقع أننا فى هذا الصدد لم نلجأ مثلما لجأت البلدان المتخلفة إلى استيراد العمالة اللازمة ولا الهيئات القادرة على الانجاز فقد كان ذلك مخلقا بالفعل.

وأهمية مانسوقه من حديث عن التخلف يكمن فى أنه إذا كانت مصر فعلا مجتمعا متخلفا ، فان مهمة التنمية بالمشاركة الشعبية تصبح مستحيلة . إذ يصبح علينا قبل ذلك انجاز أدوات تنفيذ البرنامج . من الذى يستطيع أن يتحدث عن تطور تكنولوجى فى غيبة الجامعات والشركات المنتجة المستخدمة للتكنولوجيا . ان مسألة التخلف هذه ليست أطروحة فكرية ، وإنما هى مسألة حيوية فى مجال تحديد مهام التنمية المستقلة.

أما مسألة التبعية فقد حظيت بدراسات كثيرة ، غير أن الحالة المصرية من حيث التبعية فلم تحظ بدراسة علمية تتيح لنا القول بأن بلدنا بلد تابع . وأعتقد أنه من العسير أن نطلق ذلك التعبير على مصر فى غياب أى علاقة سياسية قانونية مع دول أجنبية . نعم توجد اتفاقات ثنائية بين مصر وكثير من بلدان العالم وهذه اتفاقات اقتصادية موقوتة بزمن محدد ، كما يوجد اتفاقات اقتصادية مع بعض الشركات الدولية للبحث عن البترول يتعذر وصفها بعلاقات تبعية.

والواقع أن برنامج التنمية بالمشاركة الشعبية تشيع فيه مقولات أشبه بالشعارات يمكن أن تكون من مهام المبشرين لا من مهام الحزب السياسى ، فالحزب السياسى يهتم أكثر بالخطوات العملية التى ينوى اتباعها أو ينصح باتباعها . ومن ذلك مسألة التطور التكنولوجى ، فقد أتى مشروع البرنامج بفكرة جيدة حول استيراد التكنولوجيا وتوطينها ثم تطويرها للمساهمة فى الحركة العالمية لتطوير التكنولوجيا ، غير أنه توقف عند طرح المسألة دون الخوض فى كيفية انجازها مما يشى بأنها لم تكن موضع دراسة.

وفى الاسكان لم يأت بجديد إلا فى مسألة الحث على ابتكار اسكان ريفى يناسب القرية المصرية . وفى صدد الاسكان كان للحزب برنامج اسكانى جيد ، ولايعرف المرء هل تخلينا عنه كما يوحى عدم الإشارة إليه .

برنامج التصنيع والخدمات المتطورة:

لم يأت هذا البرنامج بأى جديد ولم يوجه أى نقد لبرنامج الصناعة الحالى واكتفى بترديد جمل مشابهة لما يرد فى بيانات الحكومة وبرامجها حين يتحدث عن زيادة نسبة الصناعة من الناتج المحلى الاجمالى وحين يتحدث عن مخصصات البحث العلمى وحماية الصناعة المصرية . ولم يتحدث مشروع البرنامج حديثا محددا الا فى الانتاج الحرفى الذى تحدث فيه عن معوقات محددة وبرنامج محدد لتلافيها وخطة عملية للنهوض بالصناعات الحرفية تختلف عما تطرحه الحكومة فى برنامج قسم التعاون الانتاجى فى وزارة الصناعة.

غير أنى أرى مع الأسف أن برنامج الصناعات الحرفية يشترك مع برنامج المشاركة الديمقراطية فى اضفاء قدر من عدم التناسق فى برنامج التنمية المستقلة حيث يرد تفصيل فيه دون الأبواب الأخرى.

المسألة الزراعية:

اختص البرنامج المسألة الزراعية فى اصلاح الريف والنهضة به ، بينما تحتل المسألة الزراعية جانبا أكبر من الأهمية ويتطلب برنامجا عاما محدد الملامح وهناك مسألة الاصلاح الزراعى بتحديد الملكية والمزارع التعاونية ولايعرف المرء كيف نطرح تحديد الملكية دون أن يتوفر لدينا معرفة بتوزيع الملكية الحالى ، ولاكيف نطرح مسألة المزارع التعاونية دون دراسة لأسباب فشلها فى البلدان الاشتراكية السابقة وأسباب تخلى الصين عنها مع أنها لاتزال تلتزم بالاشتراكية نظريا على الزقل.

هناك ضرورة لخطوط عامة للمسألة الزراعية فى مصر.

مسألة الادخار والتراكم الرأسمالى:

ومع أن مسألة الادخار تشكل عنصرا أساسيا فى اختلافنا مع الأحزاب المصرية وعلى رأسها الحزب الوطنى ، فان مشروع البرنامج لم يعطها أهمية تذكر ، واكتفى بترديد أهمية الادخار فى قرارات الاستثمار المصرية والأجنبية وهى أهمية نوه بها البنك الدولى ومصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أن اختلافنا مع هذه الأحزاب ومع البنك الدولى يتناول كيفية تكوين المدخرات أن البنك الدولى والأحزاب المصرية الأخرى ترى فى بورصة الأوراق المالية أداة صالحة ليس فى تجنيد المدخرات المحلية فقط ، بل أيضا فى استثمارها.

وهل تكفى بورصة الأوراق المالية بوضعها الحالى لخلقها . هل هى مناسبة أصلا؟ وإذا كانت غير مناسبة فما هى الأدوات المناسبة ، إذا كانت بورصة الأوراق المالية أداة صالحة لذلك الغرض فهل وضعها الحالى يمكنها من أداء هذه المهمة أم أنه يتوجب ادخال اصلاحات عليها

وبالتالى ماهى هذه الاصلاحات . ان مشروع البرنامج لم يورد ذكرا لبورصة الأوراق المالية وكأنها حدث لم تره مصر . وحتى أثناء عرضنا لمسألة الأوراق فأننا فى مشروع البرنامج لم نجد لها ذكرا.

مسألة العدل الاجتماعى والقضاء على الفقر:

يحدد مشروع البرنامج مجالين لهذا الغرض : اصلاح زراعى جديد ، وقيام الدولة باستثمارات جديدة وسياسة ضريبية تنحاز للفقراء ومجانية التعليم والعلاج.

الاصلاح الزراعى المطلوب : ويهمنا هنا أن نناقش مسألة أهمية الاصلاح الزراعى فما هو الرأى فى أن السجل العينى فى هذه المرحلة من انجازه قد أثبت أنه جرت وتجرى فى السنوات الأخيرة توزيع الملكية الزراعية على نطاق واسع عن طريق التوريث وعن طريق توزيع الحيازات على أفراد الأسرة البالغين بحيث لم يعد لكبار الملاك وضع يذكر ، وعلينا إذا كنا جادين فى هذا الصدد أن نستعين بدراسات ميدانية لاثبات أن هناك ملكيات كبرى مؤثرة وأن توزيع هذه الملكيات يمكن أن يكون ذا جدوى فى محاربة الفقر.

قيادة الدولة للتنمية وأهمية القطاع العام :

والواقع فان هذه المسألة تعتبر بحق جوهر التنمية المستقلة ، غير أن تعاظم دور الدولة لابد أن يصاحبه زيادة فى نفوذها وهذا يتطلب احداث توازن بين ذلك النفوذ وحقوق الأفراد والجماعات والجمعيات . ومسألة ديمقراطية المشاركة وسيادة القانون يجب ألا نقولها ببساطة . ذلك أن الدولة هى التى تقدم التشريعات إلى المجالس النيابية فى أغلب الأحيان وهى التى تضع اللوائح الادارية المنفذة للقانون وهى التى ترعى تنفيذ القانون . ويجب أن يكون هناك حل لمشكلة سلطة الدولة وتعاظمها ولانكتفى بالقول المرسل عن ديمقراطية المشاركة . نحن نتحدث عن مشاكل فعلية قائمة وسوف تستمر فى الزيادة بزيادة سلطة الدولة . وماورد فى قسم المشاركة الشعبية لايفى فى هذا المجال.

يجب أن نهتم بأداء الدولة التى سوف نستخدم جهازها فى التنمية ، وكلنا نعرف أن الدولة غير الحكومة وتغيير الحكومة بالانتخاب الحر الديمقراطى لايعنى أننا قد غيرنا جهاز الدولة أو أننا قد حدثناه . ان أحداث تغيير فى جهاز الدولة مسألة ضرورية ، واحداث تغيير ادارى لايعنى شيئا طالما أننا لم نخضع ذلك الجهاز للدراسة تمهيدا لتغييره . ان الوقوف عند الشعارات العامة لايفيد شيئا فى هذا الصدد.

نحـــو برنـامـــج زراعـــى

لجنة الزراعة - كفر الشيخ

أولا: بيانات أولية عن الموارد الزراعية

١- الموارد الأرضية :-

مساحة الأرض الزراعية المستغلة	٧ر٤ مليون فدان
المساحة المحصولية	١٣ مليون فدان
نصيب الفرد منها	٥١٨ متر مربع أقل من

٣ قراريط

(الأرض الزراعية)

ترى الدوائر العلمية أن أقل مساحة لكفاية حاجات الفرد لايمكن أن تقل عن نصف فدان

اجمالي عدد ملاك الأراضي الزراعية في مصر	٣ر٩ مليون مالك
يملكون أقل من ٥ أفدنة	٣ر٨ مليون مالك
بنسبة	٩٨٪
منهم يملكون أقل من فدان	٢ر٧ مليون مالك

٢- الموارد المائية:-

* تبلغ مواردنا من المياه	٥٦ر٩ مليار متر مكعب
* من مياه نهر النيل	٥٥ر٥ مليار متر مكعب
* أمطار على الساحل الشمالي	١ر٤ مليار متر مكعب
و الدلتا وسيناء والساحل الشمالي الغربي	
* نصيب الفرد من المياه	٩٨٠ متر مربع

ونصيب الفرد من المياه أقل من المعدلات العالمية أى أننا نعيش فى حالة فقر مائى وإذا لم نأخذ هذه الحقائق فى الحسبان سوف نخطئ فى السياسات والتخطيط.

ثانيا : السياسة الزراعية الجديدة للحكومة

وتدور حول ٣ محاور أعلنت فى فبراير ١٩٩٢ تحت عنوان استراتيجية الزراعة فى التسعينات

المحور الأول:

تخلى الدولة عن التخطيط المركزى للتركيب المحصولى وترك لقوى السوق أن تقرر ماذا يزرع المنتج الزراعى وأيضا فى مجال التسويق والائتمان ومقررات الأسمدة والتقاوى والمبيدات.

المحور الثانى:

ترى الحكومة أن مصر غير قادرة على انتاج غذائها وترى سياسة أخرى وهى الاعتماد الذاتى بدلا من سياسة الاكتفاء الذاتى.

المحور الثالث:

يتمثل فى سياسة الانتاج من أجل التصدير بدلا من سياسة تصدير فائض الاستهلاك

ثالثا : نتائج تخلى الدولة عن دورها فى الزراعة

١- ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعى من أسمدة ومبيدات وتقاوى إلى آفاق يعجز الفلاح عن الوفاء بها .

وقد أدت هذه السياسة إلى تفاقم الفجوة الغذائية فى كافة المحاصيل ونقص قيمة انتاجنا منها عن حاجة الاستهلاك .

وهذه الفجوة الغذائية فى طريقها للزيادة مالم نخطط للمستقبل ونضع سياسة زراعية بديلة تحقق الاكتفاء الذاتى فى محاصيل الغذاء الرئيسية.

رابعا: سياسة زراعية تتضمن نقاط البرنامج فى مجال التعاون الزراعى

تعديل قانون التعاون الزراعى (القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨١) بحيث يتضمن القانون

١- وحدة الحركة التعاونية الزراعية وتكامل البنيان التعاونى .

٢- استقلال الحركة التعاونية عن كل التنظيمات التعاونية الأخرى .

٣- قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بخدمات الائتمان الزراعى

٤- تملك التعاون الزراعى لبنكه التعاونى وتحويل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لبنك للتعاون الزراعى يملكه الفلاحون المصريون.

فى مجال التخطيط الزراعى

١- العودة فورا إلى أسلوب التخطيط المركزى للتركيب المحصولى الذى ثبت أن التخلى عنه قد سبب مشاكل فى مجال توفير المياه والتقاوى والأسمدة والمبيدات والغذاء.

٢- وجوب اعتبار التوسع الأفقى واستصلاح الأراضى مشروعاً قومياً تتضافر فيه كل قوى الدولة من أجل ضمان توسع زراعى حقيقى.

٣- تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعى إلى بنك تعاونى يملكه الفلاحون عن طريق الاتحاد التعاونى الزراعى على أن يقوم البنك بالمهام التالية.

- تقديم القروض الزراعية عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية .
- تمويل التسويق التعاونى للمحاصيل الزراعية.
- توفير مستلزمات الزراعة بشرائها من السوق المحلى أو بالاستيراد.
- تمويل البحوث العلمية المتعلقة بالزراعة.
- تكوين شركات تابعة للبنك للقيام بكافة العمليات التجارية المتعلقة بالانتاج الزراعى.
- تمويل مشروعات التوسع الأفقى.

فى مجال الرى

١- تطوير التحكم فى الرى لترشيد استخدام المياه والقيام بأبحاث جادة فى المياه الجوفية لزيادة زراعة الأراضى الصحراوية.

٢- صيانة شبكات الصرف المغطى التى أوشكت على الانهيار لعدم الاهتمام بالصيانة الدورية لها.

فى مجال المحاصيل الحقلية

عودة نشاط الإدارة المركزية للتقاوى حتى يمكن الاطمئنان إلى صلاحية التقاوى المستخدمة والانتهاء من سياسة شركات القطاع الخاص فى بحوث تطوير التقاوى.

فى مجال الثروة الحيوانية

تطوير انتاجية الثروة الحيوانية عن طريق إستبدال سلالاتها بسلالات أخرى ذات انتاجية عالية فى اللحوم والألبان.

ومن المعروف أن العشيرة المنتجة للألبان تبلغ ٦ ملايين
كبار المربين يملكون ٨٩ ألف رأس
وهم القادرون على استبدال السلالات والباقى صغار الفلاحين

يجب تملك الفلاح الصغير سلالات ذات إدرار عال للألبان وذات معامل تحول عال فى اللحوم ويمكن أن يحدث ذلك فى خلال ٥ سنوات بتكلفة ٢ مليار جنيه ويمكن استردادها من

الفلاحين فى خلال ٥ سنوات.

ولايمكن لغير بنك التعاون الزراعى أن يقوم بهذه المهمة.

بالنسبة للثروة الداجنة

مضاعفة الانتاج من الدواجن بتكوين الجمعية العامة لمنتجى الدواجن أو الاتحاد العام لمنتجى الدواجن ليقوم بالتمويل والتخطيط والاشراف على هذه الصناعة لمواجهة التدهور الحادث بها.

وتوفير مدخلات هذه الصناعة.

مصر والعالم اليوم

التقرير السياسى

التقرير السياسى

ينعقد المؤتمر العام الرابع لحزب **التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** بعد ست سنوات من المؤتمر السابق (المؤتمر العام الثالث ٢٦ -٢٨ فبراير ١٩٩٢) .. ست سنوات حافلة بالأحداث والتطورات والأزمات والمعارك ، فى الساحات الوطنية والقومية والاقليمية والدولية.

لقد انعقد مؤتمر الحزب السابق فى ظل ظروف جذر شديد ، سواء على الصعيد العالمى أو فى حركة التحرر الوطنى العربية ، أو فى داخل مصر .

كان **زلزال اختفاء الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة** بهزيمة المعسكر الاشتراكى وانفراد الولايات المتحدة (وحلفائها) بالساحة الدولية ومحاولتها فرض نظام عالمى جديد أحادى القطبية ، **وحرب الخليج الثانية وانهيار النظام الاقليمى العربى ، واندفاع الحكم فى مصر لإقامة نظام رأسمالى تابع** بصورة أعاقت حلم التنمية الوطنية المستقلة وأدخلت الوطن وفئاته الاجتماعية الكادحة والوسطى فى مأزق اقتصادى واجتماعى وسياسى بالغ الخطورة . . كان هذا الزلزال العنيف على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية مازال يطلق توابعه بقوة الواحد تلو الآخر ، بحيث تراكم الاضطراب وعدم الوضوح والخلط وافتقاد اليقين فى كثير من الساحات ، وأصبح متعذرا رسم خريطة صحيحة لعالم جديد نوشك جميعا على الولوج إليه ، ولكنه لم يستقر بعد أو تتحدد ملامحه بصورة واضحة يمكن البناء عليها واقتراح الحلول والنضال من أجلها.

واليوم - وإن كان من الخطأ رسم صورة نهائية لهذا العالم الجديد بأبعاده الدولية والاقليمية والمحلية - فمن المؤكد أن بعضا من ملامحه قد تحددت واستقرت ، وأصبح ممكنا أن يتقدم الحزب لصياغة برنامجه الجديد ، وأن نحدد بعض الخطوط الرئيسية لمواقفنا ونضالنا على كافة المستويات لسنوات عديدة قادمة ، واضعين فى الاعتبار أن هناك نتائج أخرى لهذا الزلزال لم تتضح بعد ، وأن بيننا وبين استقرار صورة العالم الجديد فترة ليست بالقصيرة.

المؤتمر العام الثالث

لقد سجل المؤتمر العام الثالث فى وثائقه أن صورة مصر اليوم على أعتاب القرن الواحد والعشرين ، هى **«صورة وطن يواجه أزمة مجتمعية شاملة - اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ،** من أبرز ملامحها ..

- أزمة غذاء رهيبة هى أقرب للمجاعة ، وتدهور للزراعة المصرية وأوضاع الفلاحين .
- أزمة بطالة تلتهم الملايين من الشباب والنساء ، وتسحق آمالهم فى أى مستقبل أفضل.
- أزمة غلاء طاحن نتيجة للسياسات الحكومية المتبعة منذ عام ١٩٧٤ والتى ازدادت انحيازا ضد الطبقات الشعبية والفئات الوسطى وخضوعا لسياسات المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى .
- مأزق اقتصادى بالغ الخطورة فى ظل وقوع الاقتصاد المصرى فى مستنقع الكساد والركود التضخمى منذ سنوات ، وتراجع الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط دخل الفرد ومعدلات الادخار ، وتقييد الأجور ، واستمرار العجز فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، والحجم الضخم للديون الخارجية والدين الداخلى.
- تفاوت طبقى شديد يجسده تدهور نصيب العمل فى الدخل القومى.
- تدهور الأوضاع السياسية والديمقراطية وشيوع انتهاك حقوق الإنسان والحقوق المدنية ، والتعذيب فى السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة ، وتزوير الانتخابات العامة.
- تفشى الفساد خاصة فى مستويات الدولة العليا ومؤسساتها.
- اختلال القيم وسقوط المواطنين بين شقى الثقافة الطفيلية والثقافة الاستهلاكية .
- وأفرزت هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية سياسات تابعة على الصعيدين المحلى والاقليمى."

ولخص المؤتمر العام الثالث صورة التجمع فى المحددات التالية :

" **التجمع حزب اشتراكى :** يستهدف تحويل المجتمع من وضعه الرأسمالى المشوه إلى وضع اشتراكى يصفى فيه كل أشكال استغلال الإنسان للإنسان ، فى إطار الاستناد إلى كل ماهو إيجابى فى تراثنا الحضارى ، وخاصة التراث الحى العقلانى للحضارة العربية الإسلامية ، ومراعاة الظروف الخاصة لتطور المجتمع المصرى ، والالتزام بالديمقراطية سبيلا لبناء الاشتراكية ، ويتبنى التجمع الوصول إلى ذلكم الهدف الاستراتيجى بمنهج ومفاهيم الاشتراكية العلمية.

التجمع حزب ديمقراطى : يعتمد فى نضاله أساسا على الأساليب الديمقراطية ، مثل حق

التنظيم المستقل لكل الطبقات والتيارات السياسية الموجودة فى المجتمع ، وعلى استقلال النقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية وتحريرها من أى سيطرة خارجية ، بما فيها السيطرة الحكومية وتدخل أجهزة الأمن ، وحق التعبير الجماعى عن الرأى ، وحق الاضراب وحق التظاهر السلميين ، والاشتراك فى الانتخابات على كافة مستوياتها . كما يؤمن التجمع بأنه ينبغى أن يكون للديمقراطية بعدها الاجتماعى ، بأن يكفل للمواطن حق العمل ، وأن تتوافر له التأمينات والضمانات التى تكفل له مستوى معيشيا لائقا يحفظ له كرامته.

إن طموح التجمع لأن يكون مع بقية قوى اليسار المصرى حزبا شعبيا كبيرا لايخل بحال **بالتزام التجمع بالدفاع عن حرية وشرعية أى حزب يسارى آخر.**

التجمع حزب وطنى : يناضل من أجل تخليص مصر من التبعية والتخلف . وهو يعلم تماما أن التصفية الكاملة للتبعية والتخلف عملية نضالية طويلة الأمد لن تستقر إلا فى إطار التحول الاشتراكى.

التجمع حزب قومى وحدوى : يحرص على التعاون والتنسيق بين القوى التقدمية والوحدوية على مستوى الوطن العربى ويسعى إلى بناء وحدة عربية ، على أساس التكافؤ وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل طرف."

ويؤكد المؤتمر العام الثالث" **إن قضية الديمقراطية تحتل الآن مركزاً محوريا فى نشاطات التجمع . بل تشكل قضية التحول الديمقراطى الشامل - الديمقراطية بأبعادها الشاملة السياسية والاجتماعية معا - الحلقة الرئيسية فى المرحلة القادمة .** ذلك أنها مفتاح المشاركة الجماهيرية ، ومفتاح ابتداع دور جديد لليسار وكفيل بمواكبة التغيرات الجارية فى عالم اليوم.. قد تكون " جماهيرية الحزب" هى الحلقة الرئيسية تنظيميا ، ولكن قضية الديمقراطية هى فى رأى حزب التجمع بكل فصائله الحلقة الرئيسية سياسيا.

وينبغى لنا أن نؤكد أن التغيير الديمقراطى لاينبغى أن يعنى فقط التغيير بالطريق البرلمانى ، فللنضال الجماهيرى الديمقراطى الشرعى طرق متعددة ، ابتداء من الانتخابات لمختلف الهيئات النيابية والديمقراطية من نقابات وجمعيات زراعية واتحادات إلخ .. إلى الاعتصامات . إلى الاضرابات السلمية ، إلى العرائض والمسيرات والمظاهرات . وبشكل عام جميع وسائل التحرك الجماهيرى التى تستهدف الضغط على السلطة ، وإجبارها على تغيير سياساتها ، مع تجريدها من حجة أن هذه الضغوط جرت ممارساتها بطريق غير مشروع يبرر لجوءها إلى العنف.

ويوضح المؤتمر العام الثالث **أن حزبنا يتحمل « مسئولية أساسية فى معركة الاصلاح السياسى والديمقراطى ، كمدخل للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الحقيقى** .ولكى نضطلع

بهذه المسئولية فعلينا أن نتحول إلى تيار جماهيرى قادر على الضغط على السلطة القائمة حاليا فى الدولة من أجل انتزاع مكاسب اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وحقوق للطبقات الكادحة من عمال وفلاحين وموظفين وحرفيين والفئات الوسطى ، من شأنها تحسين مستوى معيشتها ، وزيادة وزنها السياسى الفاعل فى المجتمع والدولة.

وتحقيق ذلك يتطلب عدة تطورات متكاملة:

* **أن يبرز وجه الحزب فى الممارسة وفى الخطاب السياسى .. كقوة المعارضة الجذرية** بصورة تزيل أى لبس يروج له البعض حول موقفنا من الحكم ، ويعمق التمايز القائم واختلاف الخنادق ، ويؤكد رفضنا لإضفاء قدسية على بعض المسئولين ومؤسسات الحكم.

* **التأكيد أن التغيير الديمقراطى المنشود يتمثل فى حق الشعب فى اختيار أى قوة أو حزب أو تيار سياسى أو تحالف بين أكثر من حزب أو تيار ، وبلا استثناء .. طالما يقبل بالديمقراطية ، ومهما كان رأينا فيه .** مع استمرار نضال الحزب لتحقيق هدفين فى وقت واحد .. الأول السعى لوصول القوى الديمقراطية للحكم وإنهاء السياسات الحالية القائمة على التبعية والطفيلية والفساد .. وفى نفس الوقت السعى لكى لايترتب على معارضتنا الجذرية تيسير مهمة قوى مجتمعية أخرى نعارضها أيضا ، ونعنى بالذات الاتجاهات الانقلابية العسكرية أو تلك التى تنطوى سياستها على التعصب الدينى والفتنة الطائفية وإطلاق العنان لقوى منفلتة تعرضنا لمزيد من القمع والإرهاب.

* **دخول الحزب فى حوارات مفتوحة مع كافة القوى دون خوف أو حساسية بما فيها قوى الخصوم،** على أن تكون هذه الحوارات أمام الجماهير وبالاستناد إليها وفى ظل حوار متصل معها ، يزيل أى خلط فى الأوراق . فمن مهامنا الأساسية - عبر الحوار - كسب المزيد من الأصدقاء والحلفاء ، وتحجيم الخصوم والأعداء .. دون أن نفقد فى أى لحظة البوصلة الموجهة لحركتنا ، أى هدف إحلال حكم ديمقراطى محل الحكم القائم ، يفتح الباب فى المستقبل لإمكانية وصول جبهة القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية إلى السلطة باختيار الشعب ديمقراطيا.

* **تأكيد أن الهدف الأكثر واقعية الآن والممكن التحقيق والذى يتفق مع رؤية الحزب وتمسكه بالمرحلية فى الأهداف ، هو حصول الأحزاب والقوى المؤمنة بالتغيير الديمقراطى الشامل وتداول السلطة عبر صندوق الانتخاب - بما فى ذلك أحزاب وقوى اليسار والأحزاب والقوى الليبرالية - على الأغلبية فى الانتخابات القادمة.**

* العمل على تحويل شعار إقامة " **التحالف اليسارى الديمقراطى** " بين التجمع وكافة القوى والشخصيات الناصرية والشيوعية إلى حقيقة واقعة كنواة لجبهة القوى الديمقراطية التى

تتسع لحزب الوفد ولقوى من تيار الاسلام السياسى التى تختار المنهج الديمقراطى ".

وأعطى المؤتمر الثالث اهتماماً خاصا لقضية الزراعة والفلاح ، وقرر مجموعة من التوجهات الهامة هى:

" - الوقوف ضد مايسمى « تحرير الزراعة» والتمسك بالدورة الزراعية ، والحفاظ على الدور الذى تؤديه الجمعية الزراعية فى تمويل الانتاج الزراعى وتسويقه.

- انشاء بنك تعاون زراعى ، وعودة التعاون بشكله الصحيح الديمقراطى ، والتمسك باستقلال الحركة التعاونية.

- استمرار الدولة فى دعم مستلزمات الانتاج الزراعى.

- الدعوة إلى وضع تركيب محصولى جديد لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء باعتباره الطريق للخروج من إطار التبعية الأجنبية.

- **الدفاع عن علاقة صحيحة ومستقرة بين المالك والمستأجر** طبقا للأسس التالية:

١- عدم جواز طرد المستأجر من الأرض تحت أى اسم طالما يوفى بالتزاماته قبل الأرض والمالك.

٢- رفض تحويل الإيجار النقدى إلى إيجار بالمزارعة إلا بموافقة الطرفين.

٣- التمسك بمبدأ الامتداد القانونى لعقد الايجار.

٤- إعادة النظر فى القيمة الإيجارية بصورة متدرجة لتحقيق عائد مواز لجهد المستأجر وأسرته طوال العام ، وقيمة إيجارية عادلة للمالك.

٥- إنشاء صندوق يتم تمويله من الفروق بين أسعار المحاصيل وأسعار التصدير ، يقوم بدفع ثمن الأرض للمالك الصغير فى حالة رغبته فى بيعها ، وتمليكها للمستأجر ، على أن يسدد قيمتها على أقساط طويلة الأجل.

ودعوة هيئات الحزب وأجهزته وإعلامه لإعلان هذه الأسس وحشد الفلاحين وراءها والدفاع عنها . وتكليف الهيئة البرلمانية للحزب بطرح هذا الموقف ، والسعى - قدر الطاقة - لإقراره ، وبصفة خاصة " عدم جواز طرد المستأجر من الأرض " ورفض تحويل الإيجار النقدى إلى إيجار بالمزارعة " ، وتفويضها مع أمانة الفلاحين باللجنة المركزية فى تقديم واقتراح التعديلات الضرورية على مشروع أو مشاريع القوانين التى تقدم إلى مجلس الشعب ، لتوفير أكبر حماية ممكنة للفلاحين ، وضمان استقرار العلاقة بين المالك والمستأجر فى ضوء ميزان القوى الراهن "!

وقرر المؤتمر الثالث أهمية التركيز فى الساحة العربية على مايلى:

"أ - رفض الدخول فى أى ترتيبات أمنية فى المنطقة مع دول غير عربية ، والتمسك باتفاقية الدفاع العربى المشترك.

ب - مساندة ليبيا ضد التهديدات الأمريكية والتلويح بالحصار الاقتصادى والعدوان العسكرى ومطالبة الحكومة المصرية والحكومات العربية بأن تعلن أن بلادها هى امتداد طبيعى لليبيا فى حالة تعرضها لأية عقوبات اقتصادية أو أى نوع من الحصار ، وأن اتفاقية الدفاع المشترك ستوضع موضع التنفيذ فى مواجهة أى عدوان على ليبيا أو أى بلد عربى ، وحشد الجماهير المصرية خلف هذا الموقف.

جـ - تمسك الحزب بموقفه المبدئى الرافض لاتفاقيات ومنهج كامب ديفيد والتطبيع مع العدو الإسرائيلى ، ورفض أى خروج على هذا الموقف.

د - إن أى سلام لايلبى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ليس سلاما ولكنه استسلام . وهذه الحقوق تتمثل فى حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحق العودة.

هـ - تتعدد أساليب النضال من أجل تحرير فلسطين والأراضى العربية المحتلة ولايمكن استبعاد أى أسلوب كفاحى بصورة نهائية ، حتى وإن بدا متعذرا فى فترة زمنية محددة.

و - أهمية التنسيق العربى ، من خلال قمة عربية شاملة ، وقمة عربية لدول الجوار (فلسطين - سوريا - لبنان - الأردن - مصر) لضمان حد أدنى من الموقف العربى الموحد فى أى تحركات دبلوماسية أو سياسية.

م - المساندة غير المشروطة المادية والمعنوية للانتفاضة الفلسطينية.

ن - مطالبة الحكومة المصرية باعادة النظر فى اتفاقية الصلح بين السادات وبيجين وتنقيتها من البنود التى تنتقص من السيادة المصرية.

ى- مساندة شعب العراق ضد حرب التجويع والمطالبة برفع الحصار فورا ."

واتخذ المؤتمر الثالث عددا من القرارات والتوصيات الهامة منها :

" - رغم اتفاق الجميع على ضرورة التصدى بحسم لخطر تلك التيارات السياسية التى ترفع شعارات دينية برؤية سلفية معادية للعقل وتروج للفتنة الطائفية وتمارس الارهاب ، باعتبارها خطراً داهماً على المجتمع كله ، وضرورة التصدى لها بمنتهى الحسم والقوة فكريا وسياسيا - مع رفض كل إجراءات القمع البوليسى وإرهاب الدولة ضدها - فقد ظهرت آراء تشير إلى بروز تيارات سياسية اسلامية معادية للارهاب والتطرف وديمقراطية ومعادية للاستعمار . وهى قضية تحتاج منا إلى مزيد من الحوار والدراسة ."

- تكليف لجنة خاصة لإعادة النظر فى البرنامج العام للحزب ، على أن يدعى المؤتمر لدورة خاصة لمناقشة واقرار البرنامج العام الجديد . على أن يطرح المشروع للنقاش - قبل ذلك - فى الحزب ومع الحلفاء والأصدقاء والقوى السياسية اليسارية عامة ، وعلى صفحات الأهالى

والمطبوعات الحزبية.

- إعداد برنامج نضالى يغطى المرحلة القادمة حتى المؤتمر الرابع على أن يقره اجتماع اللجنة المركزية فى أسرع وقت.

- تشكيل لجنة برئاسة الأمين العام لدراسة متعمقة حول أوجه التطوير المطلوب للحزب فى بنيته التنظيمية وخطه السياسى وأساليبه النضالية ليكون قادرا على التفاعل الايجابى مع المتغيرات الوطنية والعربية والدولية ، وليتحول بالفعل إلى قوة سياسية جماهيرية ذات نفوذ حقيقى فى المجتمع ، قادر على النمو والتطور باستمرار ، على أن تعرض نتائج هذه الدراسة على دورة قادمة للمؤتمر العام.

- ضرورة اهتمام الحزب فى كافة أدبياته وبرامجه بقضايا المرأة والشباب والاستفادة من أدبيات اتحاد النساء التقدمي واتحاد الشباب التقدمى ، فى إضافة فقراته إلى التقرير السياسى والبيان الختامى حول قضايا ومشاكل المرأة المصرية والشباب.

- إعداد برنامج لنشر وتأكيد الثقافة الوطنية القومية الاشتراكية ، وسيادة القيم الصحيحة فى مواجهة ثقافة الطفيلية والثقافة السلفية.

قرارحول إعداد القيادات الجديدة

" فى إطار مناقشات المؤتمر العام الثالث حول بناء التجمع كحزب جماهيرى تبرز قضية اعداد القيادات الجديدة كمهمة ذات أولوية حاسمة ، فما لم يزود الحزب نفسه بقيادات جديدة مؤهلة ومسلحة بالوعى والخبرة النضالية ومرتبطة بمواقع التجمع الجماهيرى والمنظمات الجماهيرية فانه لايمكن أن يتقدم على طريق الجماهيرية ، بل إنه لايمكن أن ينمو ويتطور نفوذه السياسى فى المجتمع . وفى حزب التجمع تزداد أهمية اعداد القيادات الجديدة والشابة لتعويض النقص الناشئ عن اعتزال القيادات الأساسية بحكم السن والحالة الصحية ، وهى ظاهرة واضحة فى حزبنا فى العديد من المستويات والمواقع القيادية حيث يترك غيابهم فراغا لانجد من يملأه لعدم توافر البديل وماأكثر الأمثلة على هذه الظاهرة.

وقد لاحظ المؤتمر العام الثالث أن هذه القضية لم تحظ بالاهتمام الواجب من قيادة الحزب ، رغم التأكيد عليها فى قرارات المؤتمر العام الثانى ، ورغم التأثيرات السلبية الناجمة من البطء فى معالجتها ، ولذلك يقرر المؤتمر العام الثالث تكليف القيادة الحزبية بوضع برنامج متكامل لإعداد القيادات الجديدة ، تكون له الأولوية فى جهد القيادة المركزية ، وتوفر له الامكانيات المادية والطاقات البشرية اللازمة لانجازه بكفاءة وتتحمل لجان المحافظات والأقسام والمراكز مسئوليات واضحة فى تنفيذه وأن يراعى فى تنفيذ هذا البرنامج مايلى:

- تعطى الأولوية لاعداد قيادات فكرية وتثقيفية بالمحافظات للمساعدة على تنفيذ

المراحل التالية من الاعداد فى المحافظات بما يوفر التكلفة المالية المطلوبة.

- يكثف العمل فى هذا البرنامج خلال السنة الأولى من تنفيذه لتحقيق دفعة قوية للعمل الحزبى.

- يركز هذا البرنامج على بناء كادر متخصص وخاصة فى مجالات العمل القيادى بالمحافظات والعمل النقابى .

- تعرض نتائج تنفيذ هذا البرنامج على الدورة القادمة من المؤتمر العام القادم."

قرار حول الأداء البرلمانى لنواب التجمع

" ناقش المؤتمر العام الثالث التجربة البرلمانية لحزب التجمع انطلاقا من أن تمثيل الحزب فى مجلس الشعب هو أحد الأركان الأساسية لنضالنا الديمقراطى على طريق التنمية المستقلة والاشتراكية ،وكما ورد فى مشروع التقرير التنظيمى « إن الفوز الذى حققه عدد من مرشحى التجمع والمعارك الانتخابية التنافسية والمؤثرة جماهيريا التى خاضها عدد آخر غير قليل من مرشحى الحزب فى عدد من الدوائر الانتخابية ،قد وضعت التجمع على العتبة الحقيقية لعملية بناء التجمع كحزب جماهيرى . وقد أوضحت مناقشات المؤتمر العام الثالث التقدير الكامل للجهود التى يبذلها نواب التجمع فى مجلس الشعب والمعاناة الشديدة التى يواجهونها بسبب طبيعة تشكيل المجلس الأمر الذى يحملهم أعباء كبيرة للقيام بدورهم كهيئة برلمانية للحزب الوحيد المعارض فى المجلس . وحرصا على أن يكون لتواجدنا فى مجلس الشعب أقصى عائد ممكن فى دعم نضالنا الديمقراطى ، ومساندة النشاط السياسى الجماهيرى للحزب .. فان المؤتمر العام الثالث يؤكد على ضرورة مواصلة الجهد البرلمانى لنوابنا فى اطار مجموعة من الأسس والقواعد التى يتعين على القيادة المركزية أن تحرص على الالتزام بها وفى مقدمتها .

أولا: أن أدائنا البرلمانى جزء من نضالنا السياسى الشامل يؤثر فيه ويتأثر به ولذلك فانه من الضرورى ألا يكون وجودنا فى مجلس الشعب بديلا عن نضالنا السياسى الجماهيرى بل مكملا له ودافعا لحركته ، وأن يواصل نوابنا نشاطهم السياسى الجماهيرى سواء فى دوائرهم لبناء حركة جماهيرية منظمة حول الحزب وكذلك فى منظماتهم الديمقراطية والجماهيرية كالنقابات والجمعيات الأهلية ، والاستفادة من حصانتهم الديمقراطية فى دعم العمل الجماهيرى للحزب مثل قيادة الوفود الشعبية التى تتبنى مشاكل جماهيرية هامة لدى المسئولين.

ثانيا : ألا يكون مجلس الشعب اطارا للتفاعل والحوار مع الحكومة فقط بل يجب أن نستفيد منه أيضا وأساسا كمنبر لمخاطبة الشعب المصرى، فنحسب جيدا رد الفعل الجماهيرى لما نتخذه من مواقف وندقق فى صياغة خطابنا السياسى والأفكار التى نطرحها داخل المجلس

، بحيث يكون واضحا لجماهير الشعب أننا ننطلق دائما من الدفاع عن مصالحهم وقضاياهم الحيوية .ومما يفيد فى هذا الصدد أن يتقدم نواب التجمع بمجموعة كاملة من مشروعات القوانين التى تجسد برنامجنا الانتخابى لحل المشاكل الجماهيرية الكبرى . وأن ينسق نوابنا فيما بينهم فى تقديم الاستجوابات وطلبات الاحاطة والأسئلة لتغطى دائرة واسعة من القضايا والمشاكل موضع الاهتمام الجماهيرى. وبهذا فاننا نشدد الضغط على الحكومة ونكشف عمليا الموقف الحقيقى لنواب الحزب الحاكم من المشكلات الجماهيرية ونعطى الفرصة للشعب للمقارنة بين مواقفنا ومواقفهم.

ثالثا: ولما كان مجلس الشعب الحالى هو الأداة التشريعية لتنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولى بما يتضمنه من تكثيف اجراءات التحول الرأسمالى فى مصر وتصفية المكاسب الشعبية التى تحققت للطبقات الكادحة والفئات الوسطى فى ظل ثورة ٢٣ يوليو وتحميل هذه الطبقات أعباء الأزمة الاقتصادية ، فمن المهم للغاية أن يتميز نوابنا بوضوح عن نواب الحزب الوطنى ، ويتطلب ذلك توضيح مواقفنا المعارضة للقوانين الصادرة فى هذا الاتجاه وأن تهتم القيادة الحزبية بشرح هذه المواقف خارج المجلس عبر مختلف وسائل الاتصال الجماهيرى وقنوات العمل السياسى . **اننا مطالبون بأن يتضح للشعب أننا لسنا شركاء للحزب الوطنى فيما يصدر من قوانين تعزز هيمنة الرأسمالية على الحكم على حساب الكادحين الفقراء وانما نحن فى الحقيقة معارضون بشدة لهذه التوجهات.**

رابعا: من هنا تأتى أهمية الدور الذى يقوم به الاعلام الحزبى بصفة عامة وجريدة **الأهالى** بصفة خاصة للتخديم على أدائنا البرلمانى ، ولايكفى فى هذا الصدد أن تخصص جريدة الأهالى بابا ثابتا لاخبار نشاطنا البرلمانى بل لابد وأن تعكس الجريدة هذا النشاط فى مختلف صفحاتها مستخدمة كل فنون العمل الصحفى من خبر وتحقيق وتعليق وكاريكاتير .. الخ ، وأن نضغط بشده وباستمرار من أجل تأكيد حق نواب التجمع فى نشر مناقشاتهم فى المجلس فى الصحافة القومية وإذاعتها فى التليفزيون والاذاعة بما يتناسب مع كونهم الهيئة البرلمانية للحزب الوحيد المعارض فى المجلس وبما يكفى لوضوح مواقفهم وعدم بترها أو تشويهها.

وبالاضافة إلى وسائل الاتصال الجماهيرى الحزبية والقومية فان أعضاء التجمع مطالبون بالقيام بدور هام فى هذا الصدد من خلال الرد على مايتكون من انطباعات خاطئة لدى الجماهير عن مواقف نوابنا بسبب نقص المعلومات أو تشويه الصحافة القومية لمواقفهم ويتطلب ذلك أن تصدر أمانة الاعلام المركزية نشرة خاصة تشرح للأعضاء مواقف نوابنا وتزودهم بالمعلومات الصحيحة الكافية لقيامهم بدورهم مع الجماهير . وتنشر هذه النشرة خبرات الزملاء فى هذا المجال وماتجمع لديهم من ملاحظات حول رد الفعل الجماهيرى لأدائنا

البرلمانى.

خامسا: وحرصا على أن يتحقق التفاعل بين مجمل الحزب ونوابه بما يساعد على أن يكون وجودنا فى مجلس الشعب رافدا لنضالنا السياسى كله وأن يستفيد نوابنا من رؤية أعضاء الحزب لأولويات عملنا البرلمانى فى ضوء احتكاكهم بالجماهير فاننا نرى أهمية أن يقوم مكتب الشئون البرلمانية بتقديم تقريرا سنويا فى أغسطس من كل عام تقدم فيه جهود وانجازات الهيئة البرلمانية للحزب خلال الدورة البرلمانية المنتهية وتحدد أولوياتها للدورة التالية ويطرح هذا التقرير على الحزب كله لمناقشته وتجمع الملاحظات حوله لمناقشتها فى اجتماع اللجنة المركزية الذى يسبق بدء الدورة البرلمانية الجديدة وتكون نتائج هذا الاجتماع أساس عمل نوابنا فى الدورة الجديدة . وبهذا فاننا نؤكد عمليا أن الأداء البرلمانى جزء من نضالنا السياسى الشامل يؤثر فيه ويتأثر به.

سادسا: وأخيرا .. فانه يستحيل أن يقوم أعضاؤنا الخمسة فى مجلس الشعب بهذا الدور بجهودهم الشخصية بل لابد وأن تعبأ أهم الخبرات المتوافرة فى حزبنا لخدمتهم ومساعدتهم على القيام بدورهم على أكمل وجه .. من هنا تأتى أهمية تطوير أداء المجموعة الاستشارية للهيئة البرلمانية ولايكون نشاطها موسميا أو من خلال جهود فردية متناثرة وعلى القيادة المركزية الجديدة أن تدرس هذه التجربة وأن تطورها بما يحقق الهدف من تشكيلها بحيث تنتظم فى أداء جماعى مستمر ومتصل."

مصر والعالم اليوم

واليوم بعد مرور ست سنوات على صدور هذا التقرير بما حواه من رؤية وتحليل واستنتاجات بعضها ثبتت صحته وأخرى أسقطها الواقع ، نستطيع رصد عدد هام من التطورات والوقائع فى الساحات المصرية والعربية والاقليمية والعالمية.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

لقد تواصلت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى ظل استمرار سياسات الحكم التى طرحت تحت شعارات براقة مثل" **التحرير الاقتصادى**" و" **الاصلاح الاقتصادى**" و" **برنامج الألف يوم**" ، والتى لاتخرج عن كونها تنفيذ دقيق لسياسة **التثبيت** المفروضة من صندوق النقد الدولى والتى تقوم على مايسميه الاقتصاديون " خفض الطلب الكلى" عن طريق" خفض العجز فى الموازنة العامة وزيادة الصادرات والحد من الواردات ، مع تحرير التجارة الخارجية ، ومن ثم زيادة حجم الاحتياطات الدولية" ، وبرنامج **التكيف الهيكلى** المفروض من البنك الدولى والذى يقوم بدوره على "تحرير الأسعار ، أى تركها لقوى العرض والطلب ، ونقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة) وحرية التجارة والتحول نحو التصدير " وهى السياسة التى التزمت بها الحكومات المصرية المتعاقبة منذ توقيع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عام ١٩٩١ ، وقد وقعت الحكومة المصرية اتفاقا ثانيا فى سبتمبر ١٩٩٣ وثالثاً فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٦ يتناول المرحلة الثالثة والتى تنتهى هذا العام (١٩٩٨)

وطبقا لهذه التعهدات فقد تحول الاصلاح الاقتصادى إلى اصلاح مالى ونقدى فى الأساس ، وجرى تخلى الدولة عن أى دور فى التنمية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين ، وإطلاق حرية رأس المال - المحلى والأجنبى - فى الاستغلال والاعتماد على القروض والمعونات الأجنبية ، ثم الرهان على رأس المال الأجنبى فى توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية فى المرحلة القادمة.

وتوافقت هذه السياسات مع **الانحياز الاجتماعى للسلطة الحاكمة** التى مارست ضغوطا هائلة وعنيفة على الفئات الأفقر فى المجتمع وعلى قطاعات عريضة من الطبقة الوسطى من أجل تنفيذ هذه السياسات والالتزام "بروشتة" المؤسسات المالية الدولية المدعومة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . وظهر هذا بوضوح سواء فى المجالات التى حققت فيها الحكومة انجازات واضحة ، أو تلك التى عجزت عن تحقيق أى انجاز فيها وهى الغالبة.

وتتركز إنجازات الحكومة طبقا للبيانات الرسمية فى خفض عجز الموازنة إلى ١ر١٪ وخفض التضخم من ٣٠٪ فى السنة المالية ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٧٪ فى السنة المالية ٩٥ /١٩٩٦ وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات يصل إلى ٧٥٠ مليون دولار فى السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ ، وتنفيذ برنامج الخصخصة!

وبصرف النظر عن وجود شكوك حقيقية فى صحة هذه الأرقام ، مثل الأرقام الخاصة بالتضخم ، حيث يقدر البنك الدولى أن التضخم ارتفع خلال السنة المالية ٩٥ /١٩٩٦ إلى ٤ر١١٪ (استنادا إلى البيانات الرسمية الحكومية) وتسجل الغرف التجارية ارتفاع أسعار السلع الغذائية مثلا بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ فى نفس العام) .. فان هذه الانجازات تمت على حساب التنمية والأجيال القادمة ، ودون أن تحقق أى تقدم أو انجاز فى الجوانب الأساسية للاقتصاد المصرى والأوضاع الاجتماعية.

فسد العجز فى الموازنة العامة تم عن طريق تخفيض الانفاق على الخدمات الأساسية وزيادة الضرائب والاقتراض من الداخل (أذون الخزانة) وبالتالى ارتفاع الدين العام حتى يونية ١٩٩٧ إلى ٨ر١٧٠ مليار جنيه مصرى ، (وهو يمثل حوالى ثلثى الناتج المحلى الاجمالى)، ويرتب فوائد سنوية (الدين الداخلى والخارجى) تصل إلى ٦ر١٧ مليار جنيه بالاضافة إلى أقساط سنوية ٥ر٥ مليار جنيه ، أى أن جملة المطلوب سداده سنويا ١ر٢٣ مليار جنيه . وهى سياسة تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل لغير صالح الأغلبية الكادحة والمنتجة ، وتعنى أيضا أن أبناء اليوم يعيشون على حساب أبناء الغد مكتفين بترحيل جزء من الأزمة بدلا من السعى لحلها .

أما الفائض المتحقق فى ميزان المدفوعات فيرجع إلى زيادة إيراد الملاحة البحرية والجوية (٥ر٣ مليار جنيه) وزيادة رسوم المرور فى قناة السويس (٣ر٦ مليار جنيه) وتحويلات المصريين فى الخارج (٩ر٩ مليار جنيه) وإيراد السياحة (٥ر١١ مليار جنيه) وهى أرقام بالغة الدلالة خاصة الرقم الخاص بتحويلات المصريين فى الخارج والسياحة ، وكلاهما معرض لانخفاض كبير ومفاجئ (وهو ماحدث فعلا بالنسبة للسياحة عقب جريمة الأقصر). ولكن الأهم والأخطر هو العجز الكبير فى الميزان التجارى والذى وصل فى العام ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى ٨ر٩ مليار دولار.

الانجاز الأخير هو مايسميه الحكم نجاح سياسة الخصخصة فبعد بيع ١٦٧٣ مشروعا من مشروعات المحافظات ، وصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لفتح الطريق أمام بيع شركات القطاع العام والتى يقدر عددها بـ ٣٩٢ شركة ، تم خصخصة ٢٩ شركة حتى فبراير ١٩٩٦ . ومع تشكيل وزارة د. كمال الجنزورى أصدر مجلس الوزراء قرارا ببيع ٧٢ شركة صناعية و٣٦

فندقا وحصص القطاع العام فى الشركات والبنوك المشتركة من بين ٢٧٨ شركة مملوكة للقطاع العام تم تقويم ومراجعة أصولها . وطرحت للبيع فى المرحلة الأولى ٤٦ شركة ، وهى الشركات الرابحة.

وبدا واضحا أن الحكم يهرول لبيع وتصفية القطاع العام والتنفيذ السريع لسياسة الخصخصة المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية . فصدر قانون يجيز منح الأجانب الحق فى تملك الأراضى الصحراوية ، وقانون آخر يسمح للقطاع الخاص بانشاء مطارات ، وطرحت مناقصة إنشاء هذه المطارات قبل موافقة مجلس الشعب على هذا القانون .

وانتقلت الحكومة إلى بيع شركات الصناعة الثقيلة مثل الترسانة البحرية والحديد والصلب وشركة كيما ومجمع الألمونيوم والذى يمثل مجتمعا جديدا غير مسبوق فى مصر ، بلغت أرباحه فى عام واحد فقط ٣٥٣ مليون جنيه وصادراته ٧٠٠ مليون جنيه ، وقدم تمويلا ذاتيا لإنشاء وحدات جديدة للدولة قدرها ٩٠٠ مليون جنيه .. وتنفيذ تعهداتها بدخول القطاع الخاص تدريجيا لشراء الهيئات الخدمية الاقتصادية مثل السكك الحديدية (المملوكة للدولة المصرية منذ إنشائها فى القرن الماضى ، وكانت مصر ثانى دولة فى العالم تنشئ سككا حديدية بعد الولايات المتحدة الأمريكية) والبريد والتليفونات والكهرباء ، والنقل العام وشركات النقل البرى .. والمرافق ذات المنفعة العامة كالكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحى وقطاع النقل والشحن الجوى (مصر للطيران) واحتمال أيضا بيع قناة السويس .. وشرعت الحكومة بالفعل فى خصخصة الكهرباء والتليفونات . والتنازل عن حق الدولة السيادى فى فرض وتحصيل الضرائب. ثم أوغلت فى الخصخصة بقرارها بخصخصة شركات التأمين بيع أحد بنوك القطاع العام الكبرى الأربعة خلال هذا العام(١٩٩٨) ، تنفيذا للتعهد السرى الوارد فى خطاب النوايا المقدم لصندوق النقد الدولى فى سبتمبر ١٩٩٣ ، ببيع بنوك القطاع العام وشركات التأمين وصناديق المعاشات .

وإذا كان بيع وتصفية القطاع العام يعد إهداراً للثروات التى راكمها الشعب المصرى بتضحيات أبنائه وعرقهم ودمائهم طوال مايزيد على قرن كامل لصالح مجموعة من المستغلين والأجانب جريمة فى حق الوطن ، فلابد من البحث عن تعبير أدق وأبعد لوصف بيع أحد بنوك القطاع العام الكبرى(الأهلى - مصر - القاهرة - الاسكندرية).

ولكى ندرك خطورة هذا القرار وأبعاده الكارثية فلابد من الإشارة للتقرير السنوى للبنك المركزى المصرى الخاص بالتطورات النقدية والائتمانية للعام ١٩٩٦ /١٩٩٧.

يقول التقرير إن قيمة الودائع بالبنوك المصرية وصلت إلى ٦ ر٢٠٠ مليار جنيه مصرى ،

وأن ٨٠٪ من هذه الودائع كانت من نصيب بنوك القطاع العام الأربعة . وأن مجموع المراكز المالية للبنوك بخلاف البنك المركزى وصل إلى ٣٠٢ مليار جنيه مصرى كان نصيب بنوك القطاع العام الأربعة منها ، ١٦٣ مليار جنيه بنسبة ٥٤٪ . وأن هذه البنوك أسهمت بنسبة ٥٠٪ من إجمالى القروض (٧٦ر١ مليار جنيه من ١٥٢ر٢ مليار جنيه) ، ووصلت استثماراتها فى أذون الخزانة إلى ٣٣ر٣٥٨ مليار جنيه من إجمالى استثمارات البنوك فيها ٥٣ر١ مليار جنيه بنسبة ٦٢ر٨٪ .

ويسلم الحكم كل هذه الثروات للقطاع الخاص - الأجنبى أساسا - كما يسلم مدخرات المصريين للأجانب والرأسمالية جشعة . علما بأن القطاع العائلى(المواطنون) قدم ٦١ر٥٪ من ودائع البنوك . وقدم القطاع العام (وهو أيضا من أموالنا) قدم ٢٧ر٥٪ من هذه الودائع . بينما لم يقدم قطاع الأعمال الخاص إلا ٩ر٩٪ ، وقطاع العالم الخارجى ١ر١٪ فقط.

ومن الواضح أن **الخصخصة ستؤدى إلى انتقال هذه الثروات إلى أيدى الأجانب بما فى ذلك رأس المال الإسرائيلى والصهيونى** ، فى ظل تراجع بعض قطاعات الرأسمالية الصناعية عن الاستثمار فى الصناعة والانتاج بشكل عام وتفضيلها للاستثمار العقارى والمضاربة والتوكيلات ، بالاضافة لعجزها عن توفير مدخرات تكفى لشراء المعروض للبيع والتى تقدر قيمته بما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليار جنيه . لقد بلغت جملة استثمارات القطاع الخاص المحلى فى مصر طوال عشرين عاما (مع بدء سياسة الانفتاح) ٣٠ مليار جنيه وهناك ٤٣٪ من الطاقات المعطلة فى مصانع العاشر من رمضان ، مما يكشف عن أمراض الرأسمالية المصرية وخطأ السياسات الاقتصادية والمالية ، وسيؤدى هذا فى النهاية إلى نزوح الثروة الوطنية للخارج والعودة بمصر إلى ماقبل عصر **طلعت حرب** ومحاولات التنمية الوطنية المستقلة.

يضاف إلى ذلك أن عملية التقييم والبيع فى ظل عدم الشفافية وانتشار الفساد وخضوعها لبيوت خبرة أجنبية فى الأساس ، أدى وسيؤدى إلى بيع الشركات بأقل من قيمتها وإلى تعميق ظاهرة الفساد والانحراف وتكوين الثروات الحرام . **وسيؤدى إلى زيادة العجز فى الموازنة العامة فى السنوات القادمة نتيجة حرمان الحكومة من الفائض المحقق من هذه الشركات المملوكة للدولة والمعروضة للبيع** . كما سيلقى بعشرات الألوف من العمال إلى سوق البطالة (تقدرهم الحكومة بحوالى ٢٥٪ من العاملين الحاليين) وقد تعرض مئات العمال للفصل أو دفعهم للاستقالة من الشركات التى تم بيعها . ومانظام المعاش المبكر الذى ابتدعته الحكومة وتروج له الآن إلا شكل من أشكال دفع العمال إلى بطالة مبكرة فى سن الخمسين.

وإذا كانت هذه هى الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التى يفخر بها الحكم ، فقد شهدت

السنوات الست الماضية تحولات سلبية عميقة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى يمكن تلخيصها فى خمسة تحولات أساسية .

* **البطالة ..** تضاعفت ظاهرة البطالة فى السنوات الست الأخيرة بصورة خطيرة تتمثل فى أربعة جوانب متكاملة.

١- ارتفاع نسبة الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، أى المتعطلين الجدد الذى بلغوا سن العمل ولم يسبق لهم العمل.

٢- ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين.

٣- تضخم نسبة البطالة بين النساء.

٤- ظهور البطالة بين المشتغلين فى مشروعات الاستثمار الجديد(مثل ١٠ رمضان و٦ أكتوبر)

وتقدر الحكومة عدد العاطلين بـ مليون و٧٠٥ ألف أى بنسبة ٩٫٨٪ من قوة العمل المصرية (١٧ مليون و٤٠٠ ألف) وهو تقدير يتناقض مع ما أذاعته هى نفسها حول فائض الخريجين الذين لايعملون فى ١٤ محافظة فقط فى الجمهورية ، وعددهم مليون و٤٣٠ ألف (٨٢٪ منهم مؤهلات متوسطة) ، أى أن عدد المتعطلين حوالى ٢ مليون على أقل تقدير .

بينما يقدر البنك الدولى نسبة العاطلين بحوالى ١٧٫٥٪ أى ٣ مليون عاطل ، من بينهم ٣٢٪ من الشباب بين سن ١٥ و٢٥.

والعاطلون هم جيش من المحبطين اليائسين ، وبتعبير آخر قنابل موقوتة واحتياطى دائم للعنف والارهاب ، وخصم من قوة الانتاج و التنمية.

* تراجع الانفاق الحقيقى الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية **كالتعليم والصحة** والاسكان الشعبى ، وبالتالى تراجع خدمات التعليم والصحة . وزاد من خطورة هذه الظاهرة خصخصة التعليم والعلاج وصدور قانون إنشاء الجامعات الخاصة.

* **الانحياز الواضح للحكم ضد حقوق ومصالح العمال والفلاحين** . وتآكل القوة الشرائية للطبقات الشعبية والوسطى وتدهور مستوى معيشتها نتيجة للغلاء وتقليص الدعم خصوصا دعم السلع الغذائية الضرورية ، والرفع المتعمد من جانب الحكومة لأسعار الكهرباء والبوتاجاز والغاز الطبيعى والبنزين والكثير من الخدمات الصحية خلال تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، وسياسة الجباية الطائشة وزيادة معدلات الضرائب ، والارتفاع الجنونى فى أسعار الأراضى والشقق.

ويعد قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وماتضمنه من رفع القيمة الإيجارية دفعة واحدة إلى ٢٢ مثل الضريبة العقارية (بدلا من ٧ أمثال الضريبة) فى

عام ١٩٩٢ ، وانتهاء عقود الإيجار الزراعية بانتهاء السنة الزراعية ١٩٩٧/٩٦ ، أى حق المالك - بارادته المنفردة - فى طرد المستأجر من الأرض اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٧ ، نموذجا صارخا لهذا الانحياز.

وقد أصاب هذا القانون ٦ مليون مواطن هم أسر مالايقل عن مليون و٠٢٥ ألف مستأجر ، طرد بعضهم أو أصبحوا مهددين بالطرد والقذف بهم إلى الظلام.

وقد عجز بالفعل عشرات الألوف من الفلاحين عن دفع إيجار الأرض فى موسم ٩٣ / ١٩٩٤ بعد البدء فى تنفيذ القانون الجديد فى ظل أزمة الزراعة المصرية وماسمى بتحريرها.

وشهد النصف الثانى من عام ١٩٩٧ توترا اجتماعيا خطيرا فى الريف نتيجة لهذا القانون مازال مستمرا حتى الآن.

وتعد الحكومة لاصدار قانون العمل الموحد والذى تمت صياغة مشروعة ضد مصالح العمال وحقوقهم بصورة سافرة.

وتسير التعديلات الأخيرة فى قانون ضريبة الدخل ، والاعفاءات التى منحت للأغنياء باعفاء الطائرات المدنية وأجزائها من كافة الضرائب والرسوم فى نفس الاتجاه : مع **الأغنياء** وضد **الفقراء**

واعتماد الحكومة على الضرائب غير المباشرة يؤكد انتهاجها لسياسة غير عادلة فى توزيع الأعباء العامة بين الأغنياء والفقراء ، وحرصها على إعادة توزيع الدخل القومى فى غير صالح ذوى الدخول المحدودة.

* **تراجع مساهمة الزراعة والصناعة فى توليد الناتج القومى وخلق فرص العمل** فى ظل سياسة تحرير الزراعة والتجارة ، والغاء القيود غير الجمركية وتخفيض الحد الأقصى للضرائب الجمركية ، وتوقف بنك الاستثمار القومى عن تمويل الشركات الصناعية. فتراجعت مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج القومى إلى ١٦٫٣٪ وتراجعت العمالة فى هذا القطاع إلى ٣٢٪ من إجمالى العمالة . وتراجعت مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج القومى إلى حوالى ١٧٪ ، وتستوعب ١٣٪ فقط من قوة العمل.

* **ازدياد حدة الفقر** نتيجة لسياسات الأزمة التى انتهجها الحكم خاصة فى التسعينات.

وطبقا للقراءة الصحيحة لتقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى فقد وصلت نسب الفقر فى مصر عام ١٩٩٦ إلى مستوى بالغ الخطورة . فنسبة من يعيشون تحت خط الفقر ٤٨٪ من السكان ونسبة من يعيشون فى فقر مدقع ٢٣٪ ونسبة المعدمين ٧٫٤٪.

وفى تقرير آخر لليونيسيف فنسبة من يعيشون تحت خط الفقر فى الريف ٦٤٪ وفى الحضر ٥٠٪.

وهى أرقام لابد أن تثير الفزع وتصم الحكم بالعجز والفشل.

* وإذا كانت أوضاع الفئات الضعيفة قد تأثرت سلبيا بسياسات التكيف الهيكلى التى أدت لانخفاض مستوى المعيشة وزيادة الفقر والبطالة، فان **النساء والأطفال** كانوا الضحايا الرئيسيين لهذه السياسات وبصورة متناقضة فبينما كانت النساء على رأس قائمة العاملين الذين جرى الاستغناء عنهم فى مؤسسات القطاع العام التى جرى تخصيصها فزادت البطالة بينهن ، حدث اقبال على العمالة النسائية فى المؤسسات الصغيرة والورش بمقتضى عقود مؤقتة لايلتزم فيها صاحب العمل بالقانون سواء بالنسبة لساعات العمل أو التأمين أو الرعاية الصحية ، ويقوم صاحب العمل بفصل العاملة اذا تزوجت أو بانت عليها أعراض الحمل. وأدت البطالة الواسعة فى البلاد إلى مزاحمة الرجال العاطلين للنساء فى الأعمال الهامشية الصغيرة.

كذلك برزت على نطاق واسع ظاهرة **تشغيل الأطفال** دون السن القانونى وفى ظروف عمل أقرب للعبودية دون أى ضمانات ،كما إزداد عدد أطفال الشوارع الذين تكدسوا فى الأحياء العشوائية. وفى التعليم خرجت الفتيات فى الريف والأحياء الفقيرة فى المدن من المدارس بعد الغاء المجانية عمليا ، وزادت نسبة الأمية بينهن مقارنة بالصبيان ، وإزداد عدد الخادمات الصغيرات فى البيوت وورش العمل غير القانونية.

وزادت نسبة النساء العائلات لأسر وهى فى الغالب الأعم أسر شديدة الفقر وأصبح علماء الاجتماع يدرسون قضية **تأنيث الفقر**.

ويبقى وضع المرأة متدنيا فى قانونى الأحوال الشخصية والجنسية ، إذ تحفل سجلات المحاكم بمئات الآلاف من قضايا الطلاق والنفقة المعلقة، بينما يحرم قانون الجنسية أبناء عشرات الآلاف من النساء المصريات المتزوجات من أجانب من الحصول على جنسية الأم أسوة بأبناء الرجال المتزوجين من أجنبيات وبالمخالفة للدستور . ورغم اتخاذ مجموعة من القرارات الوزارية التى إستهدفت التخفيف من معاناة أبناء الأم المصرية ، إلا أن التطبيقات ظلت إنتقائية فضلا عن أن القضية الأساسية لم تحل وهى قضية الجنسية.

وفى ميدان المشاركة السياسية تراجع نسبة النساء بصورة مضطردة فى كل من مجلس الشعب والمجالس المحلية مع إلغاء نظام تخصيص مقاعد للمرأة.

* وهذه الظواهر السلبية نتيجة طبيعية لسياسة الاصلاح المالى والنقدى التى اتبعتها السلطة فى التسعينات ، خاصة بعد توقيع الاتفاقات المتتالية مع **صندوق النقد الدولى والبنك الدولى** اعتبارا من أبريل ١٩٩١ ، والتى أدت إلى توقف التنمية وتراجعها سنوات طويلة.

والجديد فى السياسة الحكومية اليوم هى اندفاعها للحديث عن مشروعات قومية كبرى وعن استثمارات أجنبية ضخمة فى طريقها إلى السوق المصرى ، وعن الرخاء الذى يوشك أن تغرق فيه .

لقد طرح الحكم برنامجه للنهوض بالاقتصاد الوطنى خلال عشرين عاما (من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٧) عبر أربع خطط خمسية تبدأ بالخطة الخمسية الرابعة وتنتهى بالخطة السابعة . ويقوم هذا البرنامج على مضاعفة مساحة المناطق الآهلة بالسكان مايقرب من خمسة أضعاف (من ٥ر٥٪ من مساحة البلاد إلى ٢٥٪) والارتفاع بمعدل النمو من ٩ر٤٪ حاليا إلى ٨ر٦٪ و٦ر٧٪ ، ومضاعفة الناتج المحلى الاجمالى كل عشر سنوات ليصل إلى أربعة أمثاله فى الوقت الحاضر (من ٧٦ مليار دولار إلى ٣٢٤ ملياز دولار) ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من ١٢٥٠ دولاراً إلى ٤١٠٠ دولار ، وتوليد نحو ٥٥٠ ألف فرصة عمل سنويا ، وبما يصل بحجم قوة العمل إلى ٨ر٢٦ مليون عام ٢٠١٧ .

وهناك ثلاثة مشروعات كبرى هى أساس هذا البرنامج.

الأول .. **مشروع قناة توشكى والدلتا الجديدة** والذى يتكلف ٢٠٠٠ مليار جنيه فى الفترة من ١٩٩٧ وحتى ٢٠١٧

الثانى.. **مشروع تنمية سيناء** ويتكلف ٧٥ مليار جنيه خلال العشرين عاما القادمة.

الثالث .. مشروع تنمية جنوب الوادى ويتكلف ٢٩٧ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ .

وبصرف النظر عن عدم دقة الأرقام التى أوردتها الحكومة ، مثل القول بأن معدل التنمية وصل إلى ٩ر٤٪ بعد أن كان عام ١٩٩٤/٩٣ (١٪) وأن متوسط دخل الفرد ١٢٥٠ دولاراً بعد أن كان ٦٨٠ دولاراً فقط .. فالمهم أن **تنفيذ هذه المشروعات يبدو أمرا صعب التحقيق - رغم تواضع نتائجها - فى ظل السياسات المتبعة الآن.**

فأول هذه المشروعات وأضخمها وهو مشروع توشكى والدلتا الجديدة ، والذى يستهدف الخروج من الوادى القديم باضافة ٤٩ مليون فدان جديدة إلى مساحة مصر الزراعية و العمرانية والتى تبلغ حاليا ٥ر١٢ مليون فدان (تمثل ٥ر٢٥٪ من مساحة مصر) منها ٤ر٣ مليون فدان أرض زراعية .. يواجه مشكلة نقص المياه . **فمصر تعانى من فقر مائى حيث وصل نصيب الفرد من المياه إلى ٩٠٠ متر مكعب وهو أقل من حد الفقر المائى(١٠٠٠ متر مكعب) بمائة متر ، ويتوقع الخبراء انخفاض نصيب الفرد مع بداية القرن إلى ٦٠٠ متر مكعب فقط ، كما يتوقعون أن مصر سوف تعانى من عجز مائى مع بداية نهاية العقد الأول من القرن القادم.**

واضافة إلى عدم وجود المياه الكافية لتنفيذ هذا المشروع ، فهناك مشاكل عديدة يثيرها

خبراء وطنيون مشهود لهم بالكفاءة تتعلق بالصرف والكثبان الرملية وتسرب المياه إلى منخفض غرب توشكى (مساحته ١٢ ألف كيلو متر مربع) والتكلفة الكلية للمشروع .. إلخ.

وإذا جمعنا تكلفة المشروعات الثلاثة الكبرى السابق الإشارة إليها فنجد أن الحكومة تقول أننا **نحتاج إلى استثمارات تصل إلى ٢٣٧٢ مليار جنيه مصرى خلال عشرين عاما أى ٦٩٩,٧ مليار دولار ، بمتوسط ١١٨,٦ مليار جنيه مصرى سنويا (٣٤,٩٨ مليار دولار) منها ٨٠٪ على الأقل استثمارات خاصة محلية وأجنبية مباشرة.**

ولم توضح لنا الحكومة كيف سيتم تحقيق ذلك . فبيانات الحكومة تقول إن الاستثمارات الأجنبية المتوقعة خلال هذا العام ستكون فى حدود **٧ مليارات جنيه مصرى** (أى **٢,٠٦ مليار دولار)** استثمارات مباشرة وغير مباشرة . وصندوق النقد يتوقع رقما مماثلا (٢,١) مليار دولار لايتجاوز **الاستثمار المباشر منه ٨٠٠ مليون دولار** (كان فى العام السابق ٥٠٠ مليون دولار) **والفارق شاسع بين ٨٠٠ مليون دولار متوقعة وأكثر من ٢٧ مليار دولار تحتاجها مصر سنويا .**

وهناك حقيقة هامة يصعب تجاهلها وهى أن ٨٥٪ من رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية تتجه إلى الدول الصناعية المتقدمة ، ولايحصل العالم الثالث فى مجمله إلا على ١٥٪ منها ، يذهب ٨٠٪ من بينها إلى النمور الأسيوية . فالمستثمر يبحث عن السوق الذى يقدم له أفضل الشروط ومن ضمنها القدرة الشرائية للسوق الذى يستثمر فيه ، ومستوى الربحية الذى يحققه ، والوضع السياسى ومستوى التهديد الذى يتعرض له . وللأسف **فالسوق المصرى راكدة بفضل السياسة الانكماشية للحكومة ، والقدرة الشرائية ضعيفة والمشروعات القائمة تواجه صعوبات فى تصريف منتجاتها ، والوضع السياسى فى ظل تزوير الانتخابات العامة وانفراد قلة باتخاذ القرار ورفض الحكم للاصلاح السياسى والديمقراطى ، وشيوع العنف والارهاب والفساد ، مناخ غير موات للاستثمار.**

والحديث عن تكرار تجارب النمور الأسيوية - بالاضافة إلى ماتشهده هذه التجارب من أزمات وانهيارات - يتجاهل اختلاف المكان والزمان بين هذه التجارب والتجربة المصرية . كما أن السلطة المصرية تلغى أى دور للدولة فى التنمية ، بينما كان تدخل الدولة فى تجارب النمور الأسيوية العامل الأكثر أهمية فى تحقيق التنمية.

كذلك فتحقيق معدل التنمية طبقا لبرنامج الحكومة يتطلب معدل استثمار لايقل عن ٤٠٪ وهو مايتطلب بدوره الوصول بالادخار المحلى إلى مالايقل عن ٣٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى . بينما لايتجاوز معدل الادخار حاليا ١١٪ ومعدل الاستثمار فى الخطة لم يزد عن

٢٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وهو مايكشف المسافة الشاسعة بين الأقوال والأفعال.

ويمكن تلخيص أهم ملامح التطور الاقتصادى والاجتماعى الحادث فى السنوات الست الماضية فى أربع نقاط:

أولا .. استمرار التحول فى اتجاه مجتمع رأسمالى ضعيف ، تسيطر عليه رأسمالية عاجزة عن تحقيق تنمية حقيقية فى المجتمع .

ثانيا.. اندفاع الحكم فى ترويج أمانى مشكوك فيها عن التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتبشير بالرخاء ورسم صورة وردية للمستقبل دون أن يكون هناك أى حقائق واقعية تسند هذه الأحلام ، وتجعل انجازها أمرا ممكنا.

ثالثا .. الانحياز الواضح للقلة المالكة والمترفة ، وبصفة خاصة المضاربون والسماسرة ووكلاء الشركات متعدية الجنسية وكبار ملاك الأرض والعقارات.

رابعا: بمقولة العولمة والكوكبة والرهان على دور رأس المال الأجنبى فى التنمية تأخذ الدولة من المصريين لتعطى للأجانب ، مما يؤدى إلى مزيد من نزوح الثروة الوطنية للخارج.

الأوضاع السياسية

وفى ظل أوضاع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الماضية ، لم يحدث أى تقدم فى الجانب السياسى والديمقراطى وفى ساحة الحريات وحقوق الانسان . بل على العكس حدث تراجع ملحوظ عن الهامش الديمقراطى المحدود القائم فى المجتمع.

فقد تم **مد العمل بقانون الطوارئ** فى ١١ أبريل عام ١٩٩٤ لمدة ثلاثة أعوام جديدة اعتبارا من ٣١ مايو ١٩٩٤ ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية فى مارس ١٩٩٧ بمد العمل بقانون الطوارئ ثلاث سنوات أخرى اعتبارا من ٣١ مايو ١٩٩٧ أى حتى نهاية مايو عام ٢٠٠٠ ، **لتظل مصر محكومة لمدة متصلة تقرب من ١٧ عاما حتى الآن (منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١) وتمتد إلى مايزيد عن ١٨ عاما إذ لم تلغ قبل عام ٢٠٠٠،** بحيث أصبح مايقوله الفقهاء ، من أن قانون الطوارئ أصبح دستورا ثانيا للبلاد ، جمّد عمليا الدستور وأوقف العمل بأحكامه وبكل المواد والقوانين التى تحمى الحريات العامة وحقوق الانسان ، أمرا صحيحا تماما.

وقد استخدم قانون الطوارئ فى مواجهة الجماعات الارهابية المسلحة ، والنشاطات السياسية التى لاترضى عنها السلطة ، وفى مواجهة التحركات السلمية للعمال والفلاحين والمثقفين والطلاب ، ولمكافحة المخدرات ، ومنع الاجتماعات العامة ، بل وفى تصفية حسابات شخصية.

وواكب استمرار حالة الطوارئ كل هذه السنوات **شيوع التعذيب الذى أصبح سياسة**

منهجية مستمرة للحكم القائم له رجاله وأدواته ونظمه وقوانينه ، يتعرض له يوميا المتهمون فى قضايا الارهاب والمشتبه فى انتمائهم أو تعاطفهم مع جماعات الإسلام السياسى ، والذين يقبض عليهم فى أى نشاط سياسى أو عمل جماهيرى سلمى من عمال وفلاحين وطلاب ، والمواطنون العاديون المتهمون فى قضايا جنائية عادية ، أو الذين تقودهم أقدامهم - بسبب أو أخر - لأحد أقسام الشرطة (دون أن يكونوا ذوى حيثية فى المجتمع أولهم حماية ما) أو للتعامل مع بعض ضباط وجنود الشرطة.

وقد سجلت هذه الوقائع تقارير المنظمة المصرية لحقوق الانسان ومن أهمها تقرير المنظمة فى ٣ يوليو ١٩٩٦ بعنوان " **مصر .. الضحايا المنسيون - اعتقالات بلا نهاية وتعذيب منهجى** " وتقارير المنظمة العربية لحقوق الانسان ، أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦ ، وتقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان فى الشرق الأوسط "ميدل ايست ووتش" الأمريكية . والتقرير السنوى لوزارة الخارجية الأمريكية فى أول فبراير ١٩٩٥ وتقرير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب الصادر فى مايو ١٩٩٦. وسلسلة من الأحكام القضائية النهائية تثبت مارسة التعذيب.

ولم يقف انتهاك حقوق الانسان عند التعذيب . بل جرى انتهاك لقانون الطوارئ وكافة قوانين الدولة المصرية التى أصبحت دولة بوليسية لاتتقيد بقانون من خلال ماعرف **بالقتل خارج القانون ، والاختفاء القسرى ، واحتجاز الرهائن .**

وتمت محاكمة مدنيين أمام المحاكم العسكرية ، بما فى ذلك المتهمون فى قضايا سياسية .

ولم تكتف السلطة بكل هذا فصدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ المعروف باسم " **قانون مكافحة الارهاب**" بتعديل بعض مواد قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ومحاكم أمن الدولة والحسابات السرية والأسلحة والذخائر ، ليضيف قيوداً جديدة على الحريات العامة وحقوق الانسان . فيعرّف الارهاب فى صياغات عامة مطاطة فضفاضة تدخل فى نطاقه كل الحركات الاحتجاجية السلمية وتنتهك حق التنظيم وحق إبداء الرأى . ويفرض القانون قيودا جديدة على حرية الصحافة والصحفيين وأساتذة الجامعات الذين يبدون رأياً لاترضى عنه الحكومة . وينقل بعض سلطات الحاكم العسكرى فى قانون الطوارئ إلى القانون العادى (قانون العقوبات)، ويدخل لأول مرة اجراءات احترازية للقانون المصرى ، ويمنح الشرطة بعض سلطات النيابة العامة ويطلق يدها فى القبض على من يريد والاحتفاظ به تحت يدها دون اذن من النيابة لمدة ٧ أيام كاملة.

وواصل الحكم حصاره وعنفه ضد الأحزاب والقوى السياسية فأصدر فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٢ **تعديلا جديدا لقانون الأحزاب السياسية** ، يحظر أى نشاط سياسى لأى مجموعة

تتقدم بتأسيس حزب إلا بعد موافقة لجنة الأحزاب ، ويخضع أى اتصالات مع أحزاب عربية أو آجنبيه لسلطة لجنة الأحزاب ، ويمنع استضافة أو التحالف مع أى قوة محجوبة عن الشرعية.

وواصلت لجنة الأحزاب رفضها لتأسيس الأحزاب ، فرفضت الموافقة على تأسيس أحزاب " أكتوبر - الجمهورى الديمقراطى - الدستورى - السادات - التحالف الشعبى الديمقراطى - الوحدة الوطنية - السلام والتنمية - النهضة - الشعب - حماية المستهلك - الأمل و **حزب الوسط** ، بل وقدمت النيابة مؤسسيه وعدد آخر من المواطنين للمحاكمة العسكريه بتهمة السعى لتأسيس حزب للاخوان المسلمين. وتكاد تكون كل الأحزاب التى قامت خلال هذه الفترة نتيجة لأحكام قضائية.

وتعرضت **النقابات المهنة** لهجمة حكومية استهدفت التدخل الفظ فى شئونها واهدار استقلالها ، فصدر **القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ والذى تم تعديله فى ١٢ فبراير ١٩٩٥** لتنفرد اللجنة المشرفة على الانتخابات بكافة الاجراءات الخاصة بالانتخابات . **وأدى هذا التدخل الحكومى ، ومنهج الاستيلاء والانفراد ورفض الآخر** الذى حكم سلوك مجالس ادارات بعض النقابات المهنية التى سيطر عليها **الاخوان المسلمون** (المحامون - الأطباء) ، وعجز قوى الاستقلال النقابى عن العمل المشترك وكسب تأييد الأعضاء فى هذه النقابات ، إلى تجميد العمل النقابى وتراجع دور النقابات المهنية الديمقراطى واصابة بعضها بالشلل بعد تعطيل الانتخابات فى ثلاث من أكبر النقابات العامة وعدد من النقابات الفرعية ، كما أدى هذا الصراع وشيوع الفساد إلى فرض الحراسة على نقابتى المهندسين والمحامين!.

وشنت الحكومة **حملة تشهير ضد منظمات المجتمع المدنى** المحاصرة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ (قانون الجمعيات الأهلية) ، خاصة مراكز ومنظمات حقوق الانسان ، التى مازالت مهددة بالغلق.

ومارست التدخل الادارى والأمنى فى انتخابات النقابات العمالية فى ديسمبر ١٩٩٦ ، سواء عن طريق وزير قطاع الأعمال الذى خاطب ادارات الشركات برسالة مكتوبة يطلب منهم التدخل بكل قوة ضد العمال المعارضين للخصخصة ومنع فوزهم فى انتخابات اللجان النقابية. أو الاتحاد العام للعمال والقرار ٣٠ الذى جعل رئيس النقابة العامة هو المخول وحده فى إعطاء الشهادات التى تثبت عضوية المرشح فى التنظيم النقابى ، واختصار مدة الدعاية لنصف المدة فى الانتخابات السابقة ، وحظر دخول المرشحين للعنابر لممارسة الدعاية ، وابتداع التمثيل النسبى فى المصنع الواحد . بالاضافة للتدخلات الأمنية واستخدام العنف ضد بعض المرشحين . وقد سجلت أقسام الشرطة ثلاثة الاف محضر خلال هذه الانتخابات ، وصدرت عديد من الأحكام ببطلان الانتخابات فى كثير من المواقع من محاكم العمال الجزئية.

وتعرضت الصحافة لمحنة صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، الذى اشتهر باسم قانون اغتيال حرية الصحافة.

وواصلت السلطة **حظر النشاط السياسى للطلاب فى الجامعات وامتد هذا الحظر إلى منع الأساتذة ونوادى هيئات التدريس من العمل السياسى داخل الجامعة.** وصدر قانون بالغاء نظام انتخاب عمداء الكليات واستبداله بنظام التعيين والغى عمليا أى نشاط ديمقراطى للطلاب بعد أن تحولت الاتحادات الطلابية إلى هيئات شبه معينة فى ظل لائحة حكومية واستبعاد الأمن لمئات المرشحين لهذه الاتحادات والاحالة لمجالس التأديب

ومارست السلطة التزوير السافر فى كافة الانتخابات العامة والاستفتاءات.

فقد أجريت انتخابات **المجالس المحلية** مرتين خلال الأعوام الستة الماضية. وتمت فى المرة الأولى طبقا لنظام القوائم الحزبية المطلقة رغم ثبوت عدم دستورية هذا القانون بعد حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون القوائم الحزبية النسبية المشروطة فى انتخابات مجلس الشعب . واستغلت الحكومة بعد ذلك صدور حكم المحكمة الدستورية فى فبراير ١٩٩٦ ببطلان تشكيل المجالس المحلية بنظام القوائم الحزبية المطلقة وبالتالى وقف العمل فى ١٣٦٦ مجلسا على مستوى القرى والمراكز والأحياء والمدن والمحافظات لتأجيل انتخابات المجالس المحلية وتعيين مجالس مؤقتة ، وتعديل القانون لإجراء انتخابات المجالس المحلية بنفس القواعد والأسس التى تضمن سيطرة الحكم على هذه المجالس وتبقيها بلا أى سلطات حقيقية بعد أن تم تقليص سلطاتها الرقابية وأصبح دورها أقرب إلى الدور الاستشارى ، بينما تركزت السلطة الحقيقية فى يد جهاز الإدارة المحلية.

وقد تمت الانتخابات فى المرتين فى ظل تدخل سافر لتزويرها وضمان السيطرة الحكومية عليها . وسبق الانتخابات الأخيرة صدور قانون لتعيين العمد بدلا من انتخابهم .

ولكن قمة التزوير كانت فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ والتى تميزت - بالاضافة لتعمق التزوير- بغياب القضايا والمعارك السياسية فى غالبية الدوائر رغم مشاركة كل الأحزاب وطرح برامج انتخابية وشعارات وملصقات ، والمساحة الهائلة التى احتلها المال والعنف (أكثر من خمسين قتيلا وأكثر من ٦٠٠ جريح) بصورة تلغى أى قيمة للعملية الانتخابية.

الأحزاب

وقد شهدت السنوات الماضية على ساحة الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الديمقراطية عدة أحداث هامة.

** **أولها** صدور حكم محكمة الأحزاب فى ١٩ أبريل ١٩٩٢ بالغاء قرار لجنة الأحزاب

برفض التصريح بقيام **"الحزب العربى الديمقراطى الناصرى"** ، وبالتالى قيام أول حزب شرعى للقوى الناصرية واصدار صحيفة " العربى " الأسبوعية . وشكل قيام الحزب العربى الديمقراطى الناصرى إضافة حقيقية للحياة السياسية الحزبية ودعما لقوى اليسار.

**** ثانيها** إقدام مجموعة من جيل الوسط والشباب فى الاخوان المسلمين على الانشقاق على الاخوان والتقدم إلى لجنة الأحزاب بطلب تأسيس حزب تحت اسم " **حزب الوسط"** ، مرجعيته " الاسلام ومبادئ الشريعة الاسلامية استنادا إلى المادة الثانية للدستور ، معلنين أنه حزب " مدنى لاديني"

** عانت بعض الأحزاب السياسية من إنقسامات وانشقاقات داخلية وأزمات حادة نتيجة لضعف أو غياب الديمقراطية الداخلية فى العديد منها واستحالة وجود إطار مستقل للعمل السياسى الحزبى للأقلية فى حالة خروجها.

** رغم الخلافات والصراعات بين أحزاب وقوى المعارضة ، وتعثر محاولات التنسيق والعمل المشترك . فقد نجحت هذه الأحزاب والقوى فى خلق لجان مستقرة للتنسيق أبرزها.

لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية.

اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع والصهيونية ، ولجنة القدس .

وقد أنجزت هذه اللجان عددا من الأعمال الجبهوية أهمها **مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية " دفاعا عن الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان"** الذى عقد أيام ٨ و٩ و١٠ ديسمبر ١٩٩٧ وأثمر إصدار " نداء إلى الأمة دفاعا عن الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان" و" برنامج ديمقراطى للاصلاح السياسى والدستورى ".

وتكمن أهمية هذا البرنامج فى إتفاق الأحزاب والقوى السياسية لأول مرة على برنامج شامل وتفصيلى للاصلاح السياسى والديمقراطى ، يمكن أن يكون نقطة انطلاق لعمل مشترك لتنفيذ هذا البرنامج أو نقاط أساسية فيه.

الارهاب

وواجهت البلاد اعتبارا من عام ١٩٩٢ عودة الجماعات الارهابية المتسترة بالدين لتصعيد عملياتها الاجرامية ضد المجتمع ، بصورة هددت استقرار الوطن ووحدته واقتصاده ، بل والحياه فيه .

وقد اعتمدت السلطة فى مواجهة هذه الظاهرة المجتمعية على الأمن فقط ، متجاهلة أن نجاح هذا الفكر الارهابى فى كسب الأنصار يرتبط بالأزمة الفكرية وأزمة الهوية التى جسدت لجيل ضائع افلاس اختيارات مصر السابقة جميعها ، وعرضته لعملية مسخ شامل لتاريخ مصر وطمس للذاكرة التاريخية ، ولجوء الحكم وبعض الجماعات السياسية لتكفير المخالفين

فى الرأى ، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، وتدهور مستويات المعيشة ، ومشاكل الاسكان والبطالة والفروق الهائلة فى مستويات الدخول ، والأنماط الاستهلاكية والسلوكية التى صاحبت "الانفتاح " و" الاصلاح الاقتصادى" ، وشيوع الفساد ، ولجوء الحكم للمزايدة على هذه التيارات وعلى نفس أرضيتها التى تفسر الدين تفسيرا خاطئا ومعادياً للعقل ، وانعكاس ذلك على الاعلام والتعليم ، ودور الدول النفطية وقوى خارجية فى دعم هذه الجماعات فكريًا وماديا ، وخروج الشرطة على الدستور والقانون وعلى دورها كهيئة نظامية تسهر على أمن المجتمع .

لقد بدأ الارهاب عام ١٩٩٢ باغتيال أحدضباط مباحث أمن الدولة فى الفيوم ، ثم تفجير مطعم كاليتيا بالاسكندرية ، فأحداث العنف الطائفى فى امبابة وديروط ، وجريمة الاغتيال الجماعى للأقباط فى ديروط ، ثم جريمة اغتيال د. **فرج فوده** وماتلاها من عمليات قتل واغتيال وصولا إلى جريمة تفجير القطار واغتيال السياح.

وتصاعدت هذه الظاهرة الاجرامية عام ١٩٩٣ . فتسارعت عمليات القتل والاغتيال الفردى الجماعى لضباط وجنود الشرطة عامة ، وخاصة فى صعيد مصر ، واستمرت عمليات تهديد السياح الأجانب والسياحة ، والقاء المتفجرات أمام البنوك ، والتهديد بضرب الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية ، وتهديد كبار الكتاب والشخصيات العامة المتصدين لفكر ومواقف هذه الجماعات بالقتل ، وتواصلت الاعتداءات على الممتلكات والشخصيات القبطية لخلق مناخ من التوتر الطائفى يمزق نسيج المجتمع ، وامتدت للاعتداء على " دير المحرق" ودور العبادة المسيحية وزجال الدين والمواطنين المسيحيين فى تصعيد نوعى جديد . ومارست هذه الجماعات الارهابية ماعرف باسم العمليات العشوائية ، وهى جرائم تجعل الناس جميعاً أهدافاً محتملة للارهاب ، وتعرض ثلاثة من كبار المسئولين لمحاولات اغتيال فاشلة ، كما تعرض أحد كبار ضباط القوات المسلحة لمحاولة أخرى. وسجل عام ١٩٩٣ ارتفاعا ملحوظا فى عدد ضحايا الارهاب ، فبلغ ٢٠٨ قتيلا ومئات الجرحى ، ومن القتلى ٨٨ شهيدا من ضباط وجنود الشرطة و٦١ من المواطنين.

وعشنا خلال عام ١٩٩٤ تركيز جماعات الارهاب على قتل واغتيال رجال الشرطة خاصة فى أسيوط والمنيا . فسقط منهم طبقا للإحصاءات الرسمية ٩٤ شهيدا من الضباط والجنود . وسقط ١٣٤ قتيلا من المتهمين بممارسة الارهاب و٤٥ مواطناً من بينهم ٣ سواح و١٢ قبطياً كما جرت محاولة اغتيال الكاتب الكبير " نجيب محفوظ" .

وسقط خلال عام ١٩٩٥ (٣٨١) قتيلاً منهم ١٠٤ من رجال الشرطة ، و٩٥ مواطناً منهم ٢٧ من الأقباط و١٨٢ من المتهمين بممارسة الارهاب كما شهد ذلك العام محاولة اغتيال

رئيس الجمهورية في أديس أبابا ، ونسف السفارة المصرية في باكستان

وإذا كان عام ١٩٩٦ قد شهد تراجعا ملحوظا في عمليات الارهاب وتراجع عدد القتلى إلى ١٧٠ قتيلا ، نتيجة لنجاح الأمن في اختراق هذه الجماعات ، وتصاعد المواجهة الشعبية والسياسية للارهاب وتبلور موقف جماهيرى ضد الارهاب والظلامية والتستر بالدين ، فقد شهد العام الماضى خاصة فى نهايته جريمة الاغتيال الجماعى للسياح الأجانب فى الأقصر وقبلها جريمة اغتيال السياح فى ميدان التحرير.

وطوال هذه السنوات كان هناك دعم معنوي وفكري لهذه الجماعات الارهابية مارسته جماعات وشخصيات قريبة من الجماعات الارهابية ، تمثلت فى تكفير عديد من الكتاب والفنانين والمبدعين ، وقضايا الحسبة والاتهام بالردة ، وتصادر ابداعاتهم وتحض على قتلهم.

*** وانتشر الفكر الخرافى فى البلاد بصورة ملفتة للنظر حتى فى أوساط الفئات المتعلمة وأصبحت مناطق العقلانية والإستنارة بؤرا معزولة ونخبوية** ، وأسهمت مؤسسات الاعلام المملوكة للدولة فى ترويج هذا الفكر الذى يحرث الأرض للجماعات الأصولية المتطرفة التى تكفر المجتمع وتهدد حرية الفكر والتعبير والاعتقاد (فى الصميم) مع تزايد القيود على الحريات العامة فى مجملها.

وأدى إنقسام التعليم بين دينى ومدنى وأجنبى ووطنى ، فضلا عن إنقسامة الطبقى الواسع بين تعليم للأغنياء وآخر للفقراء ، إلى **تهديد مفهوم المواطنة وأساسه الديمقراطى** وبرزت قضية الأقباط بصورة واضحة مع تراجع الأساس الديمقراطى للمواطنة ليحل محله الأساس الدينى دون إعلان .

وشلت الإعتبارات الأمنية والتسلط البيروقراطى شبكة قصور وبيوت الثقافة عن العمل الجدى بينما تراجعت إلى أقصى حد صناعة السينما ، وسيطر المسرح التجارى على حركة المسرح ، وظهرت البطالة الواسعة فى صفوف الفنانين والفنيين .

وقد أفضت السياسات العامة إلى تهميش المثقفين وإستبعادهم ليصبح بطل المرحلة وسيدها هو رجل الأعمال.

*** السياسة العربية والخارجية**

ورغم استمرار السياسات الخارجية والاقليمية للحكم فى مصر على نفس الأسس ، وخاصة **استمرار الارتباط بالسياسة الأمريكية والتوافق فى مصالح النخب الحاكمة فى مصر وأمريكا ، واعتبار دور مصر فى التسوية السياسية على أسس ومنهج كامب ديفيد والسعى لتعريبها حجر الزاوية فى التحرك المصرى ، والاعتماد على المعونات الأمريكية وعلى الدور الأمريكى فى العلاقة المصرية بالمنظمات الدولية..** فقد اتسمت السياسة المصرية فى المرحلة

الماضية ببروز **عدد من المتغيرات الإيجابية** لم تكتمل أبعادها ، مما جعل وصف السياسة المصرية بالتأرجح وصفا أقرب إلى الصحة.

وتعكس هذه التحركات أو المتغيرات **قلق الحكم فى مصر من بعض التطورات الاقليمية** ، ومحاولة الولايات المتحدة فرض إسرائيل باعتبارها الدولة الاقليمية الكبرى فى المنطقة ، وانهاء أى دور قيادى عربى لمصر . وظهر هذا القلق بوضوح فى القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتى عقدت فى **الدار البيضاء** (أكتوبر ١٩٩٤) ومبادرة رئيس الجمهورية لدعوة الرئيس **حافظ الأسد والملك فهد** لعقد قمة ثلاثية فى الاسكندرية نتيجة **تخوف مصر من استمرار الرفض الإسرائيلى لتوقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، والاندفاع العربى للتطبيع مع إسرائيل** عقب مدريدوأوسلو وقبل انجاز التسوية السياسية الشاملة ، وتراجع إسرائيل عمليا عن تطبيق بنود أوسلو وعدم تحقيق أى تقدم على المسار السورى طوال عام ١٩٩٤ ، والاندفاع فى سياسة الاستيطان والقمع للفلسطينيين.

ولكن سرعان ماتحركت الإدارة المصرية فى الاتجاه المعاكس.

فوجه رئيس الجمهورية الدعوة **لاسحاق رابين والملك حسين وياسر عرفات** لعقد قمة فى القاهرة فى فبراير ١٩٩٥ فيما وصف بأنه محاولة لإيجاد **ائتلاف من أجل السلام ومواجهة الارهاب والتطرف.** وكان نتيجة هذه القمة الأولى من نوعها بين رئيس وزراء إسرائيل وحكام ثلاث دول عربية ، ادانة عمليات المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلى تحت اسم ادانة الارهاب وإراقة الدماء ، **وإقامة نوع من التحالف بين هذه الدول العربية الثلاث وإسرائيل وأمريكا وإكسابه طابعا مؤسسيا** تمثل فى اجتماع وزراء اقتصاد هذه الدول بحضور وزير التجارة الأمريكية فى طابا ، ثم لقاء وزراء الخارجية فى بلير هاوس بأمريكا . وصدر عن **مؤتمر طابا** بيان يعلن مساندة هذه الدول لكل الجهود لانهاء مقاطعة إسرائيل . وإزالة العوائق أمام أسواق حرة مفتوحة للتجارة والاستثمار فى المنطقة ومع الولايات المتحدة".

وفى مايو ١٩٩٥ قبلت الحكومة المصرية عمليا بالمد النهائى لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واستمرار الوضع على ماهو عليه فيما يتعلق بانفراد إسرائيل بامتلاك الأسلحة النووية رغم تهديد ذلك للأمن القومى المصرى والعربى ، وتشكيله عنصر عدم استقرار سياسى واستراتيجى وعسكرى فى المنطقة ، وعائقا حقيقيا يمنع أى تسوية سلمية عادلة ، **ويحول السلام الذى تسعى إليه دول المنطقة إلى" هدنة مسلحة" معرضة للانفجار فى أى لحظة فى ظل التهديد النووى الإسرائيلى.**

كذلك اتسم الموقف الرسمى المصرى بالضعف ازاء انكشاف جريمة قتل الأسرى المصريين فى حرب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣

وشاركت مصر **فى قمة عمان** الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال وأفريقيا (نوفمبر ١٩٩٥) مواصلة السير فى طريق السوق الشرق أوسطية والتطبيع وإنشاء بنك التنمية الشرق أوسطى والذى يخدم الأهداف الإسرائيلية والأمريكية فى المنطقة .

وخلال زيارة **آل جور** لمصر فى يناير **١٩٩٥** قبلت الحكومة المصرية الربط بين التعاون المصرى الأمريكى وإسراع مصر بتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ثم تصدت الإدارة المصرية - نيابة عن الولايات المتحدة لعقد **قمة مكافحة الارهاب فى شرم الشيخ** فى مارس ١٩٩٦ ، والتى كانت نقطة البداية أو المظلة لتحرك إسرائيلى أمريكى معاد للعرب يهدف للإسراع بفرض تسوية سياسية ظالمة على العرب ، تصبح إسرائيل فى ظلها دولة كبرى اقليمية مسيطرة عسكريا واقتصاديا وسياسيا . وشمل هذا التحرك عقد حلف دفاعى جديد بين أمريكا وإسرائيل ، والاعلان عن استخدام الطائرات الإسرائيلية للمطارات والأجواء التركية ، وتنسيق عسكرى إسرائيلى أردنى ، وتصاعد التهديد الأمريكى بعمل عسكرى ضد ليبيا ، وصولا إلى العدوان الإسرائيلى على الشعب اللبنانى الذى استمر ستة عشر يوما ، مارست خلاله إسرائيل - بتأييد غير مسبوق من الإدارة الأمريكية - ارهاب الدولة فى أفظع صوره خاصة فى **مذبحة قانا.**

ثم عادت الإدارة المصرية بعد الانتخابات الإسرائيلية وفوز تحالف الليكود إلى ممارسة نوع من التحرك المستقل تمثل فى مبادرة رئيس الجمهورية بالتحرك عربيا لبلورة موقف عربى يحقق حدا أدنى من المصالحة والتنسيق ، ويضع بشكل واضح حدود التسوية السياسية التى يقبلها العرب فى مواجهة الموقف الإسرائيلى **ونجحت القمة العربية التى عقدت فى القاهرة فى يونية ١٩٩٦ فى بلورة موقف حد أدنى عربى مثل خطوة صحيحة فى المواجهة العربية الإسرائيلية.**

ولكن قبول الإدارة المصرية انعقاد المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى القاهرة (نوفمبر ١٩٩٦) وبمشاركة إسرائيل رغم استمرار نفس السياسات المناهضة للتسوية السياسية ، وتأكيد المؤتمر على آليات التعاون الاقليمى المباشر التى تخدم التطبيع مع إسرائيل والنظام الشرق أوسطى ، أصاب الموقف العربى الذى عبرت عنه قمة القاهرة بشرخ حقيقى.

وجاءت مقاطعة مصر لمؤتمر الدوحة فى نوفمبر الماضى ومشاركتها فى القمة الاسلامية فى طهران وماصدر عنها من قرارات ، انعطافة جديدة صحيحة فى السياسة المصرية خاصة فى ضوء بروز الاتجاه لإحياء العمل الاقتصادى العربى المشترك ، والمشاركة فى قمة دول مجموعة الـ ١٥ للتخفيف من القبضة الأمريكية . ولكن هذه الممارسات لمتغير جذريا بعد من هذه السياسة ولكنها تؤكد التردد والتأرجح والتناقض ، ووجود احتمالات عدة تحسمها قدرة

★ التطورات العربية والاقليمية والدولية

لقد تمت هذه التطورات المحلية فى ظل تطورات عربية واقليمية ودولية لاتقل أهمية .

لقد قادت التطورات المأساوية الناتجة عن حرب الخليج الثانية - وفى ظل تطورات دولية سلبية - العرب والفلسطينين إلى قبول إطار عام لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى ونتائج عدوان ١٩٦٧ طرحته وفرضته الولايات المتحدة الأمريكية ، يقوم على **تعريب " كامب ديفيد" منهجا واتفاقيات ، بل ويهبط إلى مستوى أدنى منها.**

وتطبيقا لهذا الإطار عقد مؤتمر مدريد فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ ، بعد أن قبل العرب عمليا الشروط الأمريكية الإسرائيلية وفى مقدمتها ..

- تجزئة الحل والفصل بين الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية ، وتناول كل جانب من هذا الصراع على حدة وفى إطار منفصل وفى وقت واحد.

- التسليم بوجود أكثر من تفسير لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والذى اعتبر أساسا للحل رغم تعلقه فحسب بالأراضى المحتلة عام ١٩٦٧.

- عدم وجود دور للأمم المتحدة.

- تنازل الفلسطينيين عن مبادئ الحد الأدنى التى وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة فى المؤتمر وخاصة:

أ - أن يكون هدف المؤتمر إنهاء احتلال إسرائيل لكل الأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس ، وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

ب - الاعتراف بالحقوق السياسية والوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق أرضه.

جـ - وقف الاستيطان الإسرائيلى فى الضفة الغربية بما فيها القدس ، وفى غزة .

د - تطبيق اتفاقية جنيف فى الأراضى الفلسطينية باعتبارها أراضى تحت الاحتلال.

هـ - رفض تغييب موضوع القدس قضية وتمثيلا فى أى مرحلة من مراحل التسوية السياسية.

و- الاعتراف بالسيادة الفلسطينية على الأرض والمياه فى الأراضى المحتلة خلال المرحلة الانتقالية.

وقاد مؤتمر مدريد ، وماتلاه من مباحثات ثنائية ومتعددة الأطراف ومباحثات سرية العرب إلى **سلسلة من الاتفاقات الجزئية والانفرادية (اتفاق أوسلو - اتفاق القاهرة - اتفاق طابا أو أوسلو - اتفاق وادى عربة - بروتوكول الخليل)** ، أثمرت فى النهاية دخول عملية

التسوية السياسية برمتها فى طريق مسدود وتراجعها حتى عن إطار مدريد ، وعدم وجود بديل آخر متفق عليه بين الحكومات العربية المعنية .

وتلى مؤتمر مدريد تحرك أمريكى إسرائيلى لفرض **نظام شرق أوسطى على المنطقة " يحل محل نظام التعاون الاقليمى العربى القائم على أساس قومى" ويؤدى إلى انهاء المقاطعة العربية الاقتصادية والتجارية والسياسية لإسرائيل ، وفرض التطبيع"** على الحكومات والشعوب العربية وادخال إسرائيل فى نظام اقليمى للمنطقة يحقق ربط الاقتصاد العربى باحتياجات الاقتصاد الإسرائيلى وضمان تبعيته له ، وتصحيح التشوه القائم فى الاقتصاد الإسرائيلى الناتج عن ضعف الموارد وقوة العمل وضيق السوق ، لتستكمل إسرائيل مقومات دولة كبرى اقليمية مسيطرة فى المنطقة.

كما طرحت دول الاتحاد الأوربى إقامة **مشاركة أوروبية متوسطية مع دول جنوب البحر المتوسط،** يحقق التعاون بين الاتحاد الأوربى والدول العربية المتوسطية وإسرائيل ، فى المستوى الأمنى والثقافى والسياسى والاقتصادى وصولا إلى إنشاء منطقة تجارة حرة تجمع بين الاتحاد الأوربى والدول المتوسطية عام ٢٠١٠.

وكان الدافع وراء هذا الطرح الأوربى احتياج دول الاتحاد الأوربى لدمج دول جنوب البحر المتوسط فى الاتحاد لزيادة قدرته التنافسية مع الولايات المتحدة واليابان ، وقناعتها أن الأخطار التى تهدد الاستقرار فى القارة الأوروبية تحولت من الشرق إلى الجنوب ممثلة فى قضية المهاجرين والارهاب .

ودعت الدول الأوروبية إلى إنشاء **مؤسسة للأمن والتعاون لدول البحر المتوسط** " لبناء الثقة ودعم عملية السلام ومحاربة الارهاب " . وأقدمت أربع دول أوروبية متوسطية على انشاء قوات أمن متعددة الجنسية للتدخل السريع فى جنوب المتوسط.

وقد بدأ يتخلق فى مواجهة هذه السياسات اطار لتجمع عربى ثم وضع الأساس له فى مؤتمر القمة العربى الذى عقد بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ . واتخذت أولى خطواته بالبدء بتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨.

وعلى الضفة الأخرى **عقدت إسرائيل وتركيا حلفا عسكريا** يهدد المصالح العربية عامة ، ومصر وسوريا والعراق خاصة ، ويشكل جزءا أو نواة للحلف الأمنى الذى دعت الإدارة الأمريكية لإقامته خلال حرب الخليج على أن تكون بنيته شبيهة بحلف الأطلنطى ، وتشارك فيه الولايات المتحدة ، ويكون لها وجود عسكرى دائم فى المنطقة ويضم بصفة خاصة مصر والأردن وتركيا وإسرائيل.

وواجهت مصر والدول العربية خطرا داهما يهدد أمنها القومى متمثلا فى **الترسانة النووية**

الإسرائيلية والوجود النووى الأمريكى فى المنطقة.

فلم تكتف إسرائيل بتفوقها المطلق - المدعوم أمريكيا - على الدول العربية مجتمعة عسكريا ، سواء فى مجال نظم التسلح التقليدية ، أو فى مجال السلاح فوق التقليدى (الكيماوى والبيولوجى) ، أو فى مجال استخدام الفضاء الخارجى لتحقيق أهداف عسكرية ، ومايمثله ذلك من خطر على كل دول المنطقة ، وفى ظل انفراد إسرائيل باعتناق " عقيدة عسكرية هجومية" تقوم على اعطاء قواتها المسلحة الحق فى بدء القتال خارج أراضيها وتوجيه ضربات إجهاضية للدول المجاورة طبقا لحساباتها الخاصة .. بل حرصت إسرائيل على احتكار السلاح النووى فى المنطقة . فهى القوة النووية الوحيدة بين دول المنطقة ، وهى خامس قوة نووية فى العالم تملك مابين ٢٠٠ و٣٠٠ رأس نووى ، وتمتلك تكنولوجيا السلاح الهيدروجينى والسلاح النيوترونى ، كما تنتج صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية إلى أهداف تمتد من إيران شرقا وحتى الجزائر غربا ، وتزودها الولايات المتحدة بطائرات أمريكية قادرة على حمل السلاح النووى.

وتحرص إسرائيل على إحتكارها للسلاح النووى فى المنطقة ومنع أى دولة من تملك السلاح النووى ، كما حدث للعراق عندما قامت الطائرات الإسرائيلية بتدمير المفاعل النووى العراقى والتهديد بتكرار ذلك مع أى بلد عربى آخر ، وإيران.

وقد أصبح هذا الاحتكار المحور الأساسى لسياسة إسرائيل الأمنية لفرض مشروعها فى المنطقة على أساس نظرية " السلام بالردع" وإجبار العرب على قبول تسوية سياسية تستند إلى السلام الإسرائيلى.

وتسعى إسرائيل عبر سلسلة من الممارسات السياسية والفنية لإعلانها دولة نووية وإقرار العالم والدول العربية ودول المنطقة بذلك وقبولها كدولة نووية وحيدة فى المنطقة.

وإضافة إلى مايشكله هذا الوضع من تهديد للأمن القومى لمصر والوطن العربى ، فهناك خطر تسرب الاشعاع النووى من مفاعل " ديمونة" الإسرائيلى والذى يقع على مسافة ٤٠ كيلو متراً من الحدود المصرية وأربعة كيلو مترات من حدود الأردن ، و٦٠ كيلو متراً من حدود السعودية.

ويشكل الوجود النووى الأمريكى فى المنطقة تهديدا آخر للأمن القومى لمصر والعالم العربى . ففى ظل العلاقات " الخاصة" العربية الأمريكية بحجة دورها الحاكم فى عملية التسوية السياسية ، قدمت عدد من الدول العربية تسهيلات وقواعد عسكرية لقوات الانتشار السريع الأمريكية على الأرض العربية . وضمن هذه القوة المتواجدة على الأرض العربية طائرات أمريكية قادرة على حمل وإطلاق رؤوس نووية.

وبرزت خلال السنوات الأخيرة ظاهرة **انتشار الحروب الأهلية العربية على أسس عرقية أو مذهبية دينية** نتيجة لعجز الأنظمة القمعية القائمة عن قبول أوضاع ديمقراطية تراعي التعدد العرقي واللغوي والديني والثقافي القائم في كثير من المجتمعات العربية ، وهو مانعايشه اليوم في **السودان والعراق.**

كما واجهت **اليمن** حربا أهلية وخطر انفصال المحافظات الجنوبية والشرقية والتي كانت تكون جمهورية اليمن الديمقراطية مخلفة وراءها آثاراً سلبية على اليمن والمنطقة.

كما سقطت بعض البلاد العربية في هاوية الارهاب مثل **الجزائر** وتورط بعض الأنظمة الحاكمة في الخليج والسودان ، ودور أجهزة المخابرات الأمريكية في دعم هذه الظاهرة (خاصة خلال الحرب الأهلية في أفغانستان).

ولايمكن الفصل بين هذه التطورات في الوطن العربي وبين تغيرات هامة جرت وتجري في بعض المناطق ودول الجوار مثل إيران **وتركيا وأثيوبيا.**

أما على **الساحة الدولية** فما زالت آثار انهيار الاتحاد السوفيتي واختفائه من الوجود وانهيار الأنظمة الحاكمة في دول أوروبا الشرقية والوسطى ، ونهاية الحرب الباردة وانتهاء الثنائي القطبية الذي حكم الساحة الدولية طوال نصف قرن تشكل العنصر الحاكم في العلاقات الدولية.

فقد برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في الساحة الدولية تروج لمقولة " نهاية التاريخ" و" سقوط الأيديولوجيا" وهزيمة الاشتراكية والانتصار النهائي للرأسمالية .. وتسعى للهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية على العالم ، وفرض نموذج كوني للحداثة يتأسس على قيم المجتمع الأمريكي.

وتستند الولايات المتحدة في هذا السعي للسيطرة المطلقة على المعمورة كلها ، على كونها أقوى قوة عسكرية في العالم حاليا تنفرد بامكانية استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها ، وعلى سيطرتها على ٦٥٪ من المادة الإعلامية العالمية ، واستخدامها للمنظمات الدولية (مجلس الأمن) والمؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) ومنظمة التجارة العالمية التي انبثقت عن اتفاقية " الجات" ، وحلف الأطلنطي.

ورغم تفرد الولايات المتحدة بالقدرة العسكرية وبالتالي بالنفوذ على المستوى العالمي فقد بدا واضحا أن **الصراع في إطار السوق العالمي يتجه إلى اقامة تكتلات اقتصادية قوية .**
فالولايات المتحدة كونت منظمة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة " نافتا" والتي تضمها وكندا والمكسيك وتتطلع للتوسع لتشكل أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية ، وتسعى لتكوين

منطقة تجارة حرة تشمل شاطى المحيط الهادى وتضم شرق أسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا ونيوزيلندا . ودول أوربا الغربية الاثنتى عشرة التى كونت الاتحاد الأوروبى تسعى لضم باقى دول أوروبا بما فى ذلك دول أوربا الوسطى والشرقية ، بل وفتح باب " المشاركة" لدول خارج القارة جنوب البحر المتوسط . وتتكون تدريجيا كتلة اقتصادية ثالثة تتمحور حول اليابان وتضم دول شرق وجنوب شرق أسيا .

والتنافس بين الدول الرأسمالية الكبرى والتكتلات الاقتصادية العالمية لايمنع من التنسيق بين سياساتها لتمارس معا قيادة موحدة للاقتصاد العالمى بما يضمن توحيد السوق العالمى ليصبح سوقا واحدا إنتاجا واستهلاكا ، وفرض مايمكن تسميته " **دكتاتورية السوق**" بما يحقق تعظيم أرباح المراكز الرأسمالية الكبرى على حساب شعوب العالم كله خاصة فى الجنوب ، مع تحول الرأسمالية عن طابعها القومى الى رأسمالية ذات طابع عالمى فى ظل تعمق ظاهرة الكوكبة أو(العولمة) والزيادة الكبيرة فى دور الشركات متعددة الجنسية.

كما تم إنشاء منظمة التجارة العالمية (W . T . O) اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ لتشكل مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ثالوث ادارة الاقتصاد العالمى نيابة عن الشمال الغنى وعلى حساب الجنوب الفقير ، بدعوى تحرير التجارة والتوزيع الأمثل للموارد .

ويقدم هذا الثالوث **الكوكبة** كمفهوم وسياسة باعتبارها حتمية تمتد إلى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ونظم الحكم . وتفرض الكوكبة أن لايكون للدولة دور أكثر من قيامها بحفظ النظام بمقولة أنه " كلما ازدادت حرية الاقتصاد الخاص فى الاستثمار والتوظف كلما ازداد النمو والرفاهية للجميع" وهو مايتطلب وقف تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية Deregulation والتحرير Liberaliastion والخصخصة Privitisation، وتقويض الأسس الاقتصادية القومية والسوق القومى ومفاهيم السيادة والمصلحة القومية ، لحساب الشركات متعدية الجنسية العابرة للقوميات والتى يقدر عددها بحوالى ٤٠ ألف شركة تسيطر على ثلثى التجارة العالمية ، ويتم تبادل نصف مبيعاتها بين فروعها وشركاتها التجارية ، ويمثل رقم أعمالها ٢٥٪ من النشاط الاقتصادى العالمى كله ، بينما لاتستخدم سوى ٥٧ر٠٪ من اليد العاملة فى العالم.

ويزداد الطابع الطفيلى للاقتصاد العالمى فى ظل الكوكبة . فيتراجع دور قطاع الانتاج المادى فى تكوين الثروات مقابل زيادة دور رأس المال النقدى والعقارى والمالى ، لتصبح الايجارات والفوائد وحصص الأسهم هى المنبع المباشر لجزء أساسى من تلك الدخول.

وتحت ستار الكوكبة **تشن الرأسمالية هجوما شرسا على الشعوب والطبقات العاملة ، من أجل الغاء المكاسب التاريخية التى حققتها فى ظل وجود المعسكر الاشتراكى وتصاعد دور**

النقابات والأحزاب العمالية والاشتراكية وقوة حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث. وهكذا نشهد مع نهاية القرن العشرين ازدياد الهوة وتفاقم التفاوت فى توزيع الدخل بين الدول الصناعية في الشمال ودول الجنوب ، **وتفشى البطالة والمشاكل الاجتماعية الحادة فى البلدان الغنية بعد أن تخلت الدولة عن شبكات الضمان الاجتماعى وبرامج الرعاية الاجتماعية** ، ولجأت الشركات الكبرى إلى إعادة التنظيم والترشيد وخفض الأجور ونقل الانتاج إلى خارج الحدود لإبطال مفعول النضالات المطلبية للعاملين . ويتحلل العالم ويتفكك بين ثراء لم تشهد له الانسانية مثيلا من قبل وفقر لايوصف . **فهناك مليار إنسان فى حالة فقر مطلق ، بينما يملك ٣٥٨ مليارديرا وحدهم مايملكه ٢٥٠٠ مليون انسان أى نحو نصف سكان العالم .** وتنطلق الصراعات القومية والاثنية والدينية فى أوربا . ويمكن القول إن تهديد " **القنبلة الاجتماعية**" حل محل خطر القنبلة النووية خلال حقبة الحرب الباردة.

وقد أشارت قمة مجموعة الـ ١٥ الأخيرة فى ماليزيا إلى هذه الأخطار ، وتبنت الدعوة لإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد أكثر عدالة وأكثر ضمانا لمصالح شعوب دول الجنوب.

وتستكمل الدول الصناعية الكبرى محاولتها للسيطرة على العالم عبر سلسلة من التجمعات السياسية والمنظمات الاقليمية مثل **حلف الأطلنطى** الذى يجرى توسيعه شرقا وجنوبا ، والمشاركة الأوروبية المتوسطية ومؤسسة الأمن والتعاون لدول البحر الأبيض المتوسط ، ومن خلال **التحكم فى المعرفة واحتكار الاعلام عبر ٥٠٠ قمر صناعى و٢٥٠ ألف مليون تنفق سنويا على الاعلان** ، وهو مايمثل امبريالية ثقافية تسعى إلى تنميط سكان البشرية جميعا وإخضاعهم لمفهوم محدود للحداثة وتجريده من خصوصياته.

وهذه التغيرات العاصفة التى شهدها العالم والحديث عن النظام العالمى الجديد القائم على القطب الواحد والكوكبة ، تتجاهل أن الإطار العالمى الجديد لم يستقر بعد ومايزال فى دور التكوين ويمر بحاله من السيولة والفوضى التى لاتخلو من أخطار داهمة على السلم والرفاهية ومازال فى استطاعة الدول الوطنية التأثير فى صياغة نظام دولى جديد وفى إعطاء الكوكبة مفهوما جديدا مغايراً للمفهوم الامبريالى السائد فى الوقت الحاضر.

ولايمكن تجاهل المقاومة من شعوب الدول الصناعية ، خاصة فى أوروبا عامة وأوروبا الغربية خاصة . **فباستثناء ألمانيا وأسبانيا ، فهناك حكومات يسارية - أو يشارك فيها اليسار - تحكم فى دول الاتحاد الأوروبى .**

وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة فى ضوء فوز **تحالف اليسار فى إيطاليا** ممثلا فى تحالف الزيتون" الذى يضم " الحزب الديمقراطى لليسار " - الشيوعى سابقا ، ويسار " الحزب الديمقراطى المسيحى" ، وبقايا الحزب الاشتراكى الإيطالى " و" جماعات الخضر" فى

الانتخابات العامة فى أبريل ١٩٩٦ ، وتشكيله لحكومة " يسار وسط" استنادا إلى أصوات " حزب إعادة التأسيس الشيوعى" وهو تيار شيوعى رفض تحول الحزب الشيوعى الإيطالى إلى حزب اشتراكى ديمقراطى بالمفهوم الغربى للاشتراكية الديمقراطية.

وكذلك **الفوز الساحق لحزب العمال البريطانى** فى أول مايو ١٩٩٧ وخسارة المحافظين للحكم بعد ١٨ عاما متواصلة . ثم فوز اليسار فى فرنسا بزعامة " ليونيل جوسبان " **وتحالف الحزب الاشتراكى الفرنسى والحزب الشيوعى.**

ورغم وجود أسباب خاصة ومحلية لكل بلد دفع باليسار إلى السلطة ، فهناك أسباب عامة مشتركة ذات دلالة على المستوى العالمى ، من أهمها ..

- انتشار الفساد فى ظل اليمين فى أوروبا بما فى ذلك إيطاليا وفرنسا وانجلترا.

أدت سياسة العولمة فى الدول الصناعية - بعد سقوط الاتحاد السوفيتى - إلى الإلغاء التدريجى لمكاسب العاملين وإنهاء دولة الرفاهية وخاصة الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحى والتعليم ، وبالتالى اشتداد الأزمة الاجتماعية فى البلاد الغنية ، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء ، وإنتشار البطالة (١٨ مليون عاطل عن العمل فى دول الاتحاد الأوروبى ، ويقدر عدد من سيفقدون أعمالهم فى السنوات القادمة بـ ١٥ مليون عامل وموظف فى بلدان الاتحاد الأوربى) .

- كانت العلاقة مع الاتحاد الأوروبى واتفاقيات " مستر يخت " وميثاق الاستقرار وتوحيد العملة " الأورو" والحقوق الاجتماعية والاتفاقات الأوروبية عاملا مشتركا فى كل المعارك الانتخابية.

- لعبت أصوات النساء دورا أساسيا فى فوز اليسار خاصة فى انجلترا وفرنسا.

- اليسار الذى فاز ويفوز فى أوروبا الغربية لم يعد هو اليسار التقليدى . وليس بالضرورة يساراً اشتراكياً . فهو فى الغالب تحالف واسع يمكن تسميته " يسار وسط" يضم أحزابا اشتراكية ديمقراطية على النمط الغربى ،وأحزاب بيئة ، وأحزاب عمالية تخلت عن الاشتراكية ، وأحزاب وسط أو يمين وسط ، وأحزاب شيوعية سابقة ، وأحزاب شيوعية ماركسية لينينية ، أو من التى تخلت عن اللينينية.

الحركة الجماهيرية

من الخطأ القول أن الجماهير كانت غائبة أو عاجزة كلية فى مواجهة هذه التطورات السلبية التى هددت مستوى معيشتها وانتقصت بصورة عنيفة من مكاسبها وحقوقها ، وألقت بالوطن فى أتون أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية طاحنة . لقد تعددت أشكال مقاومة الناس ورفضهم ، سواء من خلال الأحزاب السياسية وصحافتها ، أو من خلال منظماتهم

الديمقراطية والنقابية ، أو عبر تحركاتهم الاحتجاجية السلمية.

ولكن هذه التحركات الجماهيرية اتسمت بالجزئية وعدم التواصل والعجز عن تحقيق نتائج ايجابية فى أكثر الأحيان وغياب الترابط بين هذه التحركات فى المواقع المختلفة ، والمراوحة بين التوتر الاجتماعى والبحث عن حلول فردية .. وهى نتائج متوقعة فى ظل ضعف الحياة السياسية والسيطرة الحكومية على الحركة النقابية العمالية والمهنية وغياب أى منظمات ديمقراطية بديلة عن منظمات المجتمع المدنى والأحزاب التى شلت فعاليتها .

** ففى إطار **الطبقة العاملة** ذات التاريخ النضالى الطويل لم تسجل مقاومة فعالة لبيع وتصفية القطاع العام ، بل إن هناك اتجاه غالب فى بعض المواقع للترحيب بالخصخصة كتعبير عن رفض الادارات الفاسدة التى فرضها الحكم ، وتصور أوضاع معيشية أفضل فى ظل رأس المال الخاص ، وسيادة منطق البحث عن الحل الفردى واستصعاب الحلول الجماعية ، وغياب العمل السياسى المنظم فى صفوف الطبقة العاملة ، وتراجع دور اللجان النقابية وعجزها خاصة فى ظل الغاء دورها لحساب النقابات العامة الخاضعة لسيطرة القيادات الصفراء والحكومة فى الغالب ، مما أدى إلى انخفاض الوعى السياسى والنقابى عامة .

ومع ذلك فقد كانت هناك تحركات ومقاومة عمالية قوية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، أبرزها خلال عام ١٩٩٤ ، **فى اضراب عمال المناجم ، ومسيرة عمال المحلة الكبرى ، واضراب واعتصام عمال كفر الدوار** فى الفترة من الثلاثاء ٢٧ سبتمبر إلى الأحد ٢ أكتوبر ١٩٩٤.

لقد واجه عمال كفر الدوار اقدام الإدارة على سلسلة من الاجراءات التى مست حياتهم مباشرة ، بهدف تحقيق الشركة لأرباح تمهيدا لبيعها ، من أهمها :

١- تخفيض العمال بالبدء بتسريح العمالة المؤقتة (عمال العقود).

٢- اجراءات تعسفية بهدف تخفيض العمالة الثابتة ، مثل تخيير عمال الأجازات بدون مرتب بين العودة أو الفصل .

٣- تخفيض الانفاق بهدف تعويم الشركات الخاسرة تمهيدا للبيع ، حتى لو امتدت اجراءات الترشيد إلى تخفيض دخول العمال، من خلال سياسة الحرمان من المكافآت والحوافز أو تخفيضها ، والهجوم بصفة عامة على مايسمى بالأجر المتغير ، وتخفيض مخصصات علاج العمال.

ورغم سلمية الاضراب والاعتصام ، فقد كان رد فعل الحكم هو اقتحام مصفحات الأمن لشوارع حى المساكن بهدف منع أهالى المعتصمين من تقديم امدادات الغذاء لذويهم من خلال البوابة الوحيدة التى كانت مفتوحة أو من خلال أسوار المصنع ، **وإطلاق الرصاص الحى على**

المواطنين والأطفال فى أفنية المدارس ، وقتل ٦ من المواطنين واصابة العشرات ، فى مجزرة تستهدف فى الأساس تخويف العمال من أى مقاومة فى هذا الموقع أو غيره ، وتأكيد أن أبواب الاحتجاج السلمى الجماعى مغلقة "بالضبة والمفتاح ".

** وقد شهدت هذه الفترة أيضا **تحركا فلاحيا واسعا** فى مواجهة تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض.

فى البداية لم يلتفت الفلاحون لإحتمالات لجوء الحكم لالغاء العلاقة الايجارية المستقرة فى الأرض منذ صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ (قانون الاصلاح الزراعى) ، رغم الحاح اليسار المصرى (حزب التجمع) منذ تأسيسه على اتجاه الحكم لتعديل هذه العلاقة لصالح الملاك وضد مصالح المستأجرين. ومع صدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذى أعطى للمالك الحق - منفردا - فى اخلاء المستأجر من الأرض اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٧ ، نشأ مزاج فلاحى يتميز بالتناقض .. قلق **فلاحى مغلف بروح انتظارية .** واستمر هذا المزاج سائدا حتى نهاية عام ١٩٩٦ ، وعبر عن نفسه بحضور واسع فى الندوات والمؤتمرات وارسال الشكاوى وجمع التوقيعات ، بمبادرات سياسية من حزب التجمع واتحاد الفلاحين فى أغلب الأحيان ، مع غياب **المبادرات الفلاحية التلقائية** . وتم جمع ربع مليون توقيع ضد القانون فى هذه المرحلة. كما شهدت هذه المرحلة ارتباط عددمن الفلاحين فى مواقع وقرى مختلفة بحزب التجمع واتحاد الفلاحين ، **وبروز وعى جديد يرتبط بالشعارات السياسية التقدمية.**

وشهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧ **انفجار حركة فلاحية جديدة** كرد فعل مباشر لتعليق كتاب من بنك التنمية والائتمان الزراعى على باب الجمعية الزراعية فى قرية الشناوية ببنى سويف (١٩٩٦/١٢/٣١) يعلن وقف تعامل بنوك القرى والجمعيات الزراعية مع المستأجرين ، ويطالب الجهات الادارية بالحجز على المحاصيل فى الحقول لسداد المديونية وهكذا أدرك الفلاحون أن الأمر جد لاهزل . وانفجر السخط فى قرى مراكز **ناصر والفشن وسمسطا** . وتجمع آلاف الفلاحين حول الطرق الرئيسية يستفسرون ويناقشون ويهتفون ويتحركون حتى تم اغلاق الطريق الزراعى الواصل بين بنى سويف والقاهرة.

وتوالت الأحداث المتشابهة والأحداث الفردية والعامة هنا وهناك طوال أشهر يناير وفبراير ومارس وأبريل ١٩٩٧ ، وبرزت روح المبادرة واتسعت من قرية إلى قرية ومن محافظة إلى أخرى ، وتعددت الوفود الفلاحية إلى القاهرة وعواصم المحافظات وتحولت إلى ندوات ومؤتمرات (فى مقرات التجمع أساسا) وفى القرى والشوارع والمضايف . وتوالت أنباء الصدامات العنيفة بين الملاك والمستأجرين ، وأنباء سقوط قتلى هناك وهناك . **وكان مؤتمر ٣٠ أبريل ١٩٩٧ بمقر التجمع بالقاهرة تعبيرا عن الحركة الفلاحية الرافضة لهذا القانون . وقد**

أدت هذه الانتفاضات الفلاحية إلى سقوط ثلاثين شهيدا وقتيلا واعتقال أكثر من ٧٠٠ فلاح ودفعت بقوى سياسية عديدة كانت غائبة عن الساحة الفلاحية للدخول بقوة إلى جانب الفلاحين . كما أدت إلى تراجع الحكومة عن ادعائها عدم وجود مشكلة فى تطبيق القانون - خاصة بعد مؤتمر ٣٠ أبريل ١٩٩٧ - واصدار قرار من مجلس الوزراء يقضى بعدم رفع القيمة الايجارية للأراضى الزراعية التابعة للاصلاح الزراعى والأوقاف والأملاك الأميرية (١٠٪ من مساحة الأراضى المؤجرة) واستمرار العلاقة الايجارية القائمة بين المستأجرين والدولة ، وتشكيل ماسمى بلجان التوفيق ، وتوفير قرض مالى من بنك التنمية والائتمان الزراعى لاقراض المستأجرين الراغبين فى شراء الأرض من الملاك الراغبين فى البيع ، والحديث عن اعطاء أراضى للمستأجرين فى الأراضى الجديدة المستصلحة.

ورغم عدم نجاح الانتفاضات الفلاحية فى اسقاط القانون أو تأجيل تنفيذه فقد أنتجت أوضاع لايمكن أن تضيع آثارها ، وهى أوضاع سوف تكون لها آثارها على مستقبل الصراع الاجتماعى فى الريف الذى يمر فى الوقت الراهن بما يمكن تسميته بمرحلة انتقالية تحمل فى داخلها احتمالات صراع وصدام بين الملاك والمستأجرين والدولة.

**** على جبهة المثقفين والفئات الوسطى** شهدت هذه الفترة ثلاثة معارك رئيسية.

١) معركة النقابات المهنية فى مواجهة التدخلات الحكومية وصدور القانون ١٠٠ . وقد أضرب المهنيون فى أكثر من نقابة واعتصم بعضهم احتجاجا على التدخلات الحكومية الفظة.

ولكن المواجهة الحقيقية تمثلت فى **نقابة الصحفيين** التى خاضت معركة متصلة منذ عام ١٩٩٣ متصدية لشروع الدولة فى تغليظ العقوبة على مايسمى جرائم النشر والصحافة ، ومحاولة فرض قانون جديد للنقابة يهدم استقلالها ويزحم جدولها بالآلاف من موظفى الحكومة العاملين فى وزارة الأعلام ويقلص مواردها وينتقص من الحقوق الاقتصادية والضمانات المكفولة لأعضائها بمقتضى قانونها ويضعهم تحت سيف التهديد بالنقل لأعمال ادارية ، ثم فرض الدولة لتعديل لقانون سلطة الصحافة يجيز تولى المناصب القيادية حتى سن الخامسة والستين وانتهاكها المتوالى للقانون باستمرار وجود بعض القيادات الصحفية فى مواقعها بعد بلوغها سن الاحالة للمعاش، وتهديد الداخلية والنائب العام للنقابة والصحفيين الذين يتصدون للدفاع عن حقوق الصحفيين . **وبلغت هذه المواجهة ذروتها فى انتخابات النقيب ومجلس النقابة فى مارس ١٩٩٥ حيث تمت الانتخابات فى ظل قرار معلن بضرورة الاستيلاء التام على النقابة وتصفية العناصر التى تصدت لكل الهجمات السابقة وعبرت عن تمسكها باستقلال النقابة ودفاعها عن مصالح وحقوق الصحفيين .** وتمت الانتخابات بين تيار يستند إلى قوة ونفوذ الدولة والمال وغالبية المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة ، وتيار الاستقلال

النقابى والديمقراطية ومقاومة الفساد ، وجاءت نتيجة الانتخابات نصرا واضحا لتيار الاستقلال النقابى . فلم يفز من التيار المستند إلى الدولة والمؤسسات الصحفية إلا خمسة(النقيب وأربعة أعضاء) بينما حصل تيار الاستقلال النقابى والديمقراطية والقوى المتحالفة معه على ثمانية مقاعد . وأكدت **هذه النتيجة أنه هناك امكانية فى ظل توافر ظروف معينة وارادة حقيقية للتغير لبروز تيار ديمقراطى استقلالى يرفض الخضوع لأى سلطة أو تيار ، سواء كان الحكومة والحزب الحاكم ، أو تيار الاسلام السياسى ، ولايستبعد فى نفس الوقت أى تيار سياسى نقابى سليم.**

وجاء رد الحكم على هذه الهزيمة وضمن ظروف أخرى ممثلا فى مفاجأة اصدار قانون اغتيال حرية الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، والتى كانت معركة اسقاطه هى قمة المواجهة فى النقابات المهنية فى ظل احتشاد قوى الأحزاب والنقابات والمثقفين خلف نقابة الصحفيين ، وبالتالى تحقيق أول نصر جزئى فى مواجهة السلطة.

٢) معركة التصدى لحملات التكفير والدفاع عن حرية الفكر والاعتقاد

ففى ظل تصاعد حملات التكفير التى تشنها عناصر ينتمى بعضها إلى تيار الاسلام السياسى ضد رموز الوطن من المفكرين والكتاب والمبدعين والصحفيين مستغلين بعض الصحف ومنابر بعض المساجد التابعة للأوقاف ، واقحام القضاء المصرى فى قضايا تكفير الأشخاص بسبب آرائهم ، فيما بدى أنه مخطط من بعض القوى والجماعات المنتمية للاسلام السياسى ، **بالتواطؤ مع بعض أجهزة الحكم أو فى غفلة منها** .. شن المثقفون فى الأحزاب والمنظمات الديمقراطية والمستقلين حملة للدفاع عن حرية الفكر والاعتقاد.

ففى أعقاب المحاولة الاجرامية لاغتيال " **نجيب محفوظ**" عقد المثقفون مؤتمرا تحت عنوان " **المثقفون فى مواجهة الارهاب**" أسفر عن تكوين " **رابطة المثقفين المصريين** ". وأصدرت صحيفة **الأهالى** عددا خاصا عن نجيب محفوظ كما أصدرت رواية "**أولاد حارتنا**" كعدد من الأهالى فى سابقة هى الأولى من نوعها .

وعقب صدور حكم محكمة استئناف القاهرة فى ١٤ مايو ١٩٩٥ بالتفرقة بين **د. نصر حامد أبو زيد** وزوجته **د. ابتهال يونس** أصدر الحزب بيانا بالغ الوضوح والتحديد وأصدرت الأهالى عددا خاصا ضم كتابات للدكتور نصر أبو زيد وبادر مركز **المساعدة القانونية لحقوق الانسان** بدعوة عدد من الكتاب وأساتذة الجامعات والفنانين للمشاركة فى مؤتمر نتج عنه تشكيل " **اللجنة المصرية للدفاع عن حرية الرأى والاعتقاد**" واصدار كتاب" **حرية البحث العلمى من المصادرة إلى التكفير** " ، وظهور مجلة غير دورية (**حرية**) . وتحركت عديد من منظمات حقوق الانسان بصورة فعالة خاصة مركز الدراسات والمعلومات

القانونية لحقوق الانسان.

وفى مرحلة تالية تجمعت كل الأحزاب ولجان الدفاع عن الثقافة ومراكز ومنظمات حقوق الانسان والروابط والنقابات لتشكل **جبهة المثقفين** للدفاع عن حرية الرأى والاعتقاد .

ونجحت هذه التحركات للمثقفين والفنانين فى خلق تيار عام ضاغط مؤيد لحرية الفكر والاعتقاد والرأى ، بصورة فرضت حصارا على قوى التكفير والعداء للحرية وألزمت بعض الصحف الحزبية لتعديل موقفها المؤيد لهذه القوى ، أما بالدفاع عن حرية الفكر والاعتقاد ، أو بمجرد الامتناع عن مساندة هذه القوى الظلامية.

واضطر الحكم إلى التقدم لمجلس الشعب فى ٢٩ يناير ١٩٩٦ بمشروع قانون لتنظيم دعوى الحسبة فى قضايا الأحوال الشخصية يمنع الأفراد من تحريك دعوى الحسبة مباشرة ويجعل هذا الحق في يد النيابة وحدها، وافق عليه مجلس الشعب بالاجماع . واعتبر هذا القانون استجابة - جزئية - مباشرة لحركة المثقفين ضد العدوان على حرية الفكر والاعتقاد.

ولكن حركة المثقفين التنويرية تواصلت باعتبار أن هذا القانون " يقنن دعوى الحسبة ويضعها ضمن النظام القانونى لأول مرة فى مصر ، بعد الغاء النص الذى كان يجيزها عندما ألغى المحاكم الشرعية عام ١٩٥٥ وأدمجها ضد النظام التضامنى المصرى "، وتركزت مطالب المثقفين المصريين ودعاة حرية الرأى والاعتقاد وحقوق الانسان " **فى الالغاء النهائى لدعاوى الحسبة والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية " ، لوقف الزج بالقضاء فى قضايا الفكر والابداع والاضطهاد.**

**** المعركة ضد التطبيع ورفض السوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطى ،** والتى خاضتها الأحزاب والنقابات والاتحادات المهنية وقد نجحت فى تكوين رأى عام مضاد للتطبيع والسوق الشرق أوسطية ، وطرح سياسة بديلة وواقعية تستند إلى التمسك بالمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل ، واحياء السوق العربية المشتركة ، ومقاومة نهج واتفاقات كامب ديفيد ، وبناء موقف عربى موحد فى حده الأدنى من خلال احياء الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية . ولاشك أن ضغط الرأى العام كان أحد عوامل الظواهر الايجابية الجديدة فى الموقف المصرى ، خاصة مقاطعة مؤتمر الدوحة الاقتصادى ، كما لعب دورا فى عزل جماعة كوبنهاجن وحصار التطبيع الشعبى . وان كان التطبيع الحكومى - خاصة فى الزراعة مازال متواصلا بصورة مفزعة.

النشاط الحزبى

كان على الحزب أن يخوض معاركه ويسعى لتنفيذ قرارات المؤتمر العام الثالث فى ظل هذه التطورات المحلية والعربية والاقليمية والدولية المتسارعة ، ولم يكن الأمر سهلا على الإطلاق وكان سلاحنا الأساسى هو **انتظام عمل الهيئات والمستويات الحزبية المركزية والالتزام الدقيق بقرارات المؤتمر العام الثالث.**

لقد حافظنا على التقليد الذى التزم به الحزب منذ تأسيسه وهو **الاجتماع الأسبوعى للأمانة المركزية واجتماع الأمانة العامة شهريا** فى كل الظروف والأحوال ، وبنصاب قانونى صحيح.

وعقدت اللجنة المركزية التى انتخبت من المؤتمر ثمان دورات (٢٩ فبراير ١٩٩٢ - ١٦ و١٧ ديسمبر ١٩٩٢ - ٢٢ و٢٣ يوليو ١٩٩٣ - ٢٠ و٣١ مارس ١٩٩٤ - ٢٥ و٢٦ يناير ١٩٩٥ -٨و٩ مايو ١٩٩٦ -١٩ و٢٠ فبراير ١٩٩٧) - ١٨ و١٩ مارس ١٩٩٨).

وقد أصدر الحزب فى فبراير ١٩٩٣ **برنامجنا للتغيير.**

كما انتهى من إعداد **مشروع البرنامج العام** المعروض على المؤتمر العام الرابع.

وخاض الحزب سلسلة من المعارك الجماهيرية امتدت من معارضة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة ، وخوض معركة الدفاع عن القطاع العام ، والدفاع عن علاقة صحيحة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، والتصدى للفساد ، إلى معارك الديمقراطية والمطالبة بالغاء حالة الطوارئ ووقف التعذيب والغاء القوانين المقيدة للحريات ، وإسقاط قانون اغتيال الصحافة ، ومعركة الارهاب والتكفير ، ومواجهة التطبيع والسوق الشرق أوسطية والدفاع عن عروبة القدس .. وصولا إلى معارك انتخابات مجلس الشعب ، ومعركة انتخابات المجالس المحلية وانتخابات النقابات العمالية.

ومن المهم أن نتوقف أمام عدد من هذه المعارك لاستخلاص الدروس وماكشفت عنه من إمكانات ونواقص وعيوب ، ودور المستويات المختلفة للحزب وهيئته البرلمانية وإعلامه فيها.

١) انتخابات مجلس الشعب

بدأ الحزب استعداده لإنتخابات مجلس الشعب التى جرت فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٥ (الإعادة ٦ ديسمبر ١٩٩٧) مبكرا ، وتحديدا منذ شهر أكتوبر ١٩٩٤.وأصدر وثيقة هامة تحمل عنوان " **عام للاصلاح الديمقراطى والتغيير** " حيث كان مفترضا اجراء انتخابات المجالس المحلية وانتخابات النقابات العمالية خلال عام ١٩٩٥ . وحددت الأمانة العامة (واللجنة المركزية) خمسة أهداف مترابطة يسعى الحزب لتحقيقها وهى :

١- زيادة عدد أعضاء الهيئة البرلمانية لحزب التجمع فى مجلس الشعب

٢- إنهاء إحتكار الحزب الحاكم (الحزب الوطنى) للأغلبية المطلقة لمقاعد مجلس الشعب بالعمل على منعه من الحصول على ثلثي المقاعد (كحد أدنى) أو على نصف المقاعد كحد أقصى.

٣- التصدى لليمين المتستر بالدين ومقاومته بطرح برنامجنا للمواجهة الشاملة للارهاب ، وخوض المعركة ضده على أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية ورفض الانجرار إلى معركة معه على أرضية دينية.

٤- الدعاية لبرنامج الحزب وخطه السياسى لكسب نفوذ وعضوية جديدة للحزب.

٥- إعداد كوادر برلمانية جديدة وتدريبها لتخوض معارك المحليات (١٩٩٦) ومعارك مجلس الشعب القادمة.

وأقرت الأمانة العامة برنامجا للعمل الحزبى استعدادا لانتخابات مجلس الشعب ، وافقت عليه اللجنة المركزية فى ٢٦ يناير ١٩٩٥.

وقد رشح الحزب ٤٠ مرشحا فى ١٨ محافظة تم اعلان أسمائهم فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٠ قبل اعلان أى حزب عن أسماء مرشحيه . وأصدر برنامجه للانتخابات تحت عنوان " **التغيير بارادة الجماهير - ضد القهر والفساد والارهاب ، ومن أجل العدل والتقدم والديمقراطية"** . وقد تم طبع ٣٠٠٠٠ نسخة من هذا البرنامج بالاضافة للمطبوعات الأخرى (نوابنا داخل مجلس الشعب - التجمع والمعارضة وسياسات الحكم) والبرامج الفئوية (المرأة - الشباب - الفلاحون - العمال) والملصقات والبوسترات والاستيكرز والبيانات المختلفة.

ونجح الحزب فى الاتفاق على التنسيق فى نسبة كبيرة الدوائر مع " **الحزب العربى الديمقراطى الناصرى"**.

ورغم نجاح الحزب فى تحقيق عدد من أهدافه ، إلا أن هذه المعركة كشفت عن مجموعة من الحقائق أهمها

١- **إن كثير من المستويات الحزبية لاتأخذ مأخذ الجد مايصدر من قرارات شاركت فى صياغتها واقرارها** . وقد ظهر هذا بوضوح فى اقتصار التحرك من أجل اصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية على المستوى المركزى ، وتجاهل لجان المحافظات لهذا الأمر تماما . وعدم وجود أى تحرك مركزى أو فى المحافظات من أجل المطالبة بتحرير الاذاعة والتليفزيون والغاء القيود المفروضة على التحرك الجماهيرى ، رغم وجود برنامج تفصيلى للحركة فى كل هذه القضايا.

ويخشى أن يكون هناك تسليم أو قبول بالقيود والشروط التى فرضها الحكم ، واعتبارها

أمرا مفروغا منه لابد من التعامل معه كما هو باعتبار تغييره أمرا مستحيلا.

٢- ثبت فى الممارسة العملية عدم واقعية ماقرره المؤتمر العام الثالث من أن " الهدف الأكثر واقعية الآن والممكن التحقيق والذى يتفق مع رؤية الحزب وتمسكه بالمرحلية فى الأهداف ، هو حصول الأحزاب والقوى المؤمنة بالتغيير الديمقراطى الشامل وتداول السلطة عبر صندوق الانتخابات - بما فى ذلك أحزاب وقوى اليسار والأحزاب والقوى الليبرالية - على الأغلبية فى الانتخابات القادمة " وأيضا عدم واقعية الهدف المباشر الذى حددته اللجنة المركزية وهو" انهاء احتكار الحزب الحاكم للأغلبية المطلقة لمقاعد مجلس الشعب بالعمل على منعه من الحصول على ثلثى المقاعد (كحد أدنى) أو على نصف المقاعد (كحد أقصى)..".

ولايعود ذلك فقط إلى التزوير واستخدام العنف وسلاح المال وإنما لأن حزبنا والأحزاب الأخرى المخاطبة بذلك لم تأخذ هذا الطرح بجدية . وتأكد ذلك عمليا من خلال.

أ - فشل محاولات التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية المعارضة فى حده الأدنى ، وهو السعى لمرشح واحد معارض أمام مرشح الحزب الحاكم (حتى باستبعاد تيارالاسلام السياسى كما كان يرى كثيرون) فقد كان الصراع فى كثير من الدوائر بين مرشحى المعارضة اليسارية والليبرالية.

ب - احجام - أو عجز - المعارضة اليسارية والليبرالية عن التقدم بمرشحين يكفوا للمنافسة على نصف أو حتى ثلث مقاعد مجلس الشعب (عدد مقاعد مجلس الشعب ٤٤٤)

فعدد مرشحى اليسار ١٢٢ (التجمع ٤٠ - الناصرى ٤٤ - تجمع مستقل ٣ - شيوعيون ٣ - ناصريون مستقلون ٣٢) أى أن اليسار - بافتراض أن مرشحيه كانوا موزعين مرشح فى كل دائرة ، أى غير متنافسين وهذا غير صحيح - كانوا ينافسون على ٢٧٫٤٪ من مقاعد مجلس الشعب.

فاذا أضفنا اليهم مرشحى القوى الليبرالية (١٨٢ مرشحى حزب الوفد) فيكون عدد مرشحى القوى الديمقراطية ٣٠٤ ، أى أن نسبتهم تصل إلى ٦٨٪ . ولكن للأسف فان هذه النسبة مضللة لأن أغلب مرشحى الوفد كانوا فى تنافس مع مرشحى اليسار.

جـ - ماكشفت عن انتخابات مجلس الشعب الأخير ، سواء فى آليات التزوير الحكومى والأهلى ، وممارسة العنف أو دور المال الذى فاق كل تصور ، يتطلب تفكيرا جديدا تماما ، وإلا فاننا كحزب مهددين بمزيد من التهميش ومن التراجع، وفقدان الرأى العام للثقة فى امكانية التغيير عن طريق البرلمان ، وهى نتيجة بالغة الخطورة - اذا استقرت فى عقول الناس - على التطور الديمقراطى للبلاد.

٢) انتخابات المحليات

بدأ الاستعداد الحزبى لانتخابات المجالس الشعبية المحلية مبكرا. فأصدرت **الأمانة العامة** للحزب فى ٥ يونية ١٩٩٦ توجهات عامة " حول الاعداد لمشاركة الحزب فى انتخابات المجالس المحلية (المتوقع اجرائها فى الثلث الأول من عام ١٩٩٧) من الآن ، واستثمار الفترة المتبقية فى توفير الشروط الكافية لتواجد أعضاء الحزب فى هذه المجالس ، التى تعتبر موقعا هاما لممارسة نشاط خدمى مؤثر بالنسبة للمواطنين ، والتى يمكن من خلال تواجدنا فيها تعزيز جماهيرية الحزب وزيادة فعاليته وتأثيره فى المجتمع مما يساعدنا مستقبلا على تطوير وجودنا فى مجلس الشعب وفى الجمعيات الأهلية والتعاونية ". وحددت الأمانة العامة مهام محددة مركزية واقليمية ومحلية تشمل إعادة تشكيل لجنة الانتخابات ومباشرتها لمسئولياتها ، وانشاء صندوق تمويل الانتخابات ، واعداد برنامج تثقيفى حول المجالس المحلية ، وصياغة الإطار العام للبرنامج الانتخابى المحلى ، وإعطاء أولوية للمطالبة بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية (مركزيا) .. وتشكيل لجنة الانتخابات بالمحافظة ووضع برنامج للزيارات الميدانية للمراكز والقرى ، وحصر المواقع التى سيخوض الحزب فيها الانتخابات ، وتنفيذ دورات تثقيفية للأعضاء الراغبين فى الترشيح ، وتحديد أسلوب الدعاية ، وحصر الاحتياجات المطلوبة للمعركة ، وفتح باب التبرع محليا ، ووضع أسس التحالفات الانتخابية المحلية .

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٦ شكلت **الأمانة العامة** لجنة الانتخابات المركزية ، وكلفت أمانات ولجان المحافظات بضرورة تنفيذ توجهات الأمانة العامة فى ٥ يونية ١٩٩٦ فى موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ . وقررت أن يتم التنسيق بين المرشحين من الأحزاب والقوى السياسية المختلفة محليا طبقا للأسس التالية:

١- أن يكون للمرشح ثقل انتخابى فى موقعه.

٢- أن يكون من المعارضين للفساد واستغلال النفوذ.

٣- أن لايكون متورطا فى عمليات تزوير انتخابى.

٤- أن يكون منحازا لصالح الناس.

٥- أن لايرفع شعارات أيديولوجية أو سياسية أو دينية تتعارض مع الموقف السياسى لحزب التجمع.

وكانت **لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية** قد أعدت ورقة تفصيلية بأسس التنسيق والشعارات المتفق عليها(٢٩ أكتوبر ١٩٩٦) ، ثم أصدر رؤساء الأحزاب والقوى السياسية (باستثناء الوفد الذى قرر المقاطعة وكذلك الاخوان المسلمون) بيانا للرأى العام حول هذه الانتخابات.

وأصدر الحزب " **برنامجا عاما لانتخابات المجالس الشعبية المحلية**" من أجل:

- **رقابة شعبية فعالة.**
- **تطوير الخدمات.**
- **مواجهة الفساد.**

وكانت مشاركة حزب التجمع فى هذه الانتخابات هى الأولى منذ عام ١٩٧٩ ، فقد قرر الحزب بعد ذلك واعتبارا من انتخابات ١٩٨٣ مقاطعة هذه الانتخابات لاجرائها بنظام غير دستورى ، وهو نظام القوائم الحزبية المطلقة.

وقد حقق الحزب نتائج متوسطة فقد فاز له أكثر من مائة من أعضائه وأكثر من ضعف هذا الرقم من الأصدقاء الذين خاضوا الانتخابات على قوائم الحزب ، وأصبح يوجد للحزب أعضاء بالمجالس الشعبية المحلية على كافة المستويات: المحافظة - الحى - المركز - المدينة - القرية . كما فازت قوائم التجمع وأصدقائه بالكامل فى ثلاث مجالس قرى هى" **فارس" بمحافظة أسوان. " منية سمنود" بمحافظة الدقهلية ،" والنزل" بمحافظة الدقهلية.**

وهو أمر طيب إذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد أعضاء الحزب فى المجالس المحلية لم يزيد عن عشرة عام ١٩٧٩ ، وغيابنا الطويل عنها ولمدة تصل إلى ١٤ عاما متصلة . ورغم ذلك فقد كان واضحا ،وجود قصور وأخطاء هامة .. منها .

١- تكرر عدم تنفيذ المستويات الحزبية فى المحافظات لكثير من القرارات التى شاركت فى اتخاذها. وضعف المشاركة فى الانتخابات فى بعض المحافظات.

٢- اختلفت التحالفات بصورة كبيرة من موقع إلى آخر ، وأحيانا فى نفس الموقع بين مرشحين ينتمون لحزبنا .

٣- وصلت الضغوط الأمنية والوظيفية حدودا يصعب معها تصور اقدام أعضاء الحزب على خوض مثل هذه الانتخابات مرة أخرى .. فهناك اصرار من الحكم على تزوير كافة الانتخابات العامة.

٤- قضية تمويل المعارك الانتخابية طرحت نفسها بقوة فى المحليات ، فقد ظهر واضحا أن هناك احتياجات مالية تفوق قدرة المرشحين.

٣) الانتخابات العمالية

رغم التدخلات الحكومية - التقليدية والمستحدثة - الواسعة فى **انتخابات النقابات العمالية** والتعديلات التى أدخلت على قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ٧٦ والتى تصب جميعها فى تكريس القيادات الموالية للحكومة .. فقد أدى الاستعداد المبكر للحزب فى المستوى المركزى لهذه الانتخابات ووضعها على جدول أعمال الأمانة المركزية والأمانة العامة بصفة دائمة ، إلى نتيجة ايجابية بصفة عامة بالنسبة لحزب التجمع وفوز مايزيد عن ٢٥٠ من

أعضاء الحزب فى اللجان النقابية، منهم ٢١ رئيس لجنة نقابية ومثلهم نواب وأمناء عامين ، وارتفاع عدد أعضاء الحزب فى النقابات العامة إلى ٧ أعضاء ..

و **من الواضح أننا فى حاجة إلى نظرة جديدة لدورنا فى الحركة النقابية العمالية ، ولأوضاع الحركة النقابية العمالية عامة** . فليس صدفة أن ٣٠٪ من اللجان النقابية فازت بالتزكية ، وأن حوالى ٤٠٪ لم نشهد منافسة تذكر أو معارك حقيقية واعتمدت على التربيطات التقليدية ، بينما انحصرت المنافسة الانتخابية فى أقل من ٣٠٪ من اللجان النقابية.

ويرجع ذلك أساسا أن **التنظيم النقابى القائم ومايحكمه من تشريعات ولوائح وتقاليد يخالف الاتفاقات الدولية الخاصة بالحرية النقابية ، ويدفع عمليا إلى تحوله خاصة فى مستوى النقابات العامة والاتحاد العام إلى جهاز ملحق بالسلطة الحاكمة ، ومأأدى إليه ذلك من فرض الحكومة - والأمن - لقيادات بعينها ومن ثم عزلة التنظيم النقابى عن جماهير العمال.**

وسيتضح خطورة هذا الضعف مع استمرار سياسات الخصخصة وحرية السوق وقوانين العمل الجديدة.

وقد كشفت المعارك الانتخابية العمالية **أن الحزب - رغم مايمثله لجماهير العمال - يفتقر إلى تواصل حقيقى مع قطاعات هامة من الطبقة العاملة ويحتاج إلى أدوات جديدة للعمل فى صفوفها والدفاع عن مصالحها اليومية وتأكيد استقلالية الحركة النقابية.**

٤ - معركة الدفاع عن علاقة متوازنة بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية

وتعد هذه المعركة من أنجح وأقوى المعارك الجماهيرية التى خاضها الحزب سواء من حيث جماهيريتها أو الدقة فى تحقيق أهدافها ، أو تواصلاها ، أو انعكاسها على جماهيرية الحزب وزيادة عضويته فى المحافظات الريفية

ولم يكن صدفة أن المؤتمر العام الثالث أفرد مساحة واسعة فى مناقشات لجنته السياسية لهذه القضية ، وخصص جزءا هاما من قراراته لها .

وقد واصل الحزب منذ ذلك التاريخ - وقبله - العمل بصورة متواصلة فى تعبئة جماهير المستأجرين والرأى العام، من خلال أمانة الفلاحين بالتعاون مع اتحاد الفلاحين تحت التأسيس وأمانات ولجان الحزب المركزية المختلفة (اللجنة الاقتصادية ، أمانة الشئون السياسية ، أمانة التثقيف ..) ولجان المحافظات والأقسام والمراكز ، والهيئة البرلمانية ، والصحافة الحزبية (الأهالى - اليسار) وطرح الحزب وسائل متعددة لهذا العمل (جمع توقيعات من الفلاحين بمطالبهم - عقد ندوات ومؤتمرات فلاحية - تنظيم وفود فلاحية - الاتصال بالصحافة وأجهزة الاعلام - تشكيل لجان الدفاع عن المستأجرين - تشكيل لجان جبهوية - الاتصال المباشر

بأعضاء مجلس الشعب - الاتصال بالأجهزة الرسمية ووضع الحقائق أمامها ..)

وتعد هذه المعركة - رغم بعض الأخطاء والنواقص الضرورية - نموذجا للمعارك التى يخوضها الحزب كله دفاعا عن مصالح الوطن والجماهير الشعبية ، وتأكيدا لانحيازه ودفاعه عنهم . وفى نفس الوقت تحقيق مكاسب حزبية تساعده على تصعيد مواقفه والتقدم فى نشاطه وعمله.

٥) معركة اسقاط قانون اغتيال حرية الصحافة

وتستحق هذه المعركة الجماهيرية وانتصار جبهة القوى الديمقراطية فى اسقاط جوهر القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ "قانون اغتيال حرية الصحافة" أو " قانون حماية الفساد" والمنهج الذى مارسه الحزب وقياداته فى صفوف الصحفيين دراسة متعمقة.

لقد تشكلت هذه الجبهة المحددة الهدف من جموع الصحفيين بمن فيهم النقيب ومجلس النقابة والعناصر القيادية فى الجمعية العمومية - وفى مقدمتهم عدد من زملائنا القياديين فى الحزب - وأحزاب المعارضة والهيئات البرلمانية لها ، وعدد من المستقلين فى مجلس الشعب والشورى ومراكز ومنظمات حقوق الانسان ، والنقابة العامة للعاملين فى الصحافة والطباعة والنشر ، وعديد من التجمعات الديمقراطية وتجمعات المثقفين . وخاض الجميع - وفى المقدمة الصحفيين فى نقابتهم - المعركة **مستخدمين كل الأسلحة والأساليب الديمقراطية المتاحة - دون استبعاد لأى أسلوب - من التفاوض والبحث عن حلول وسط ، إلى الاعتصام والمقاطعة والمؤتمر والبيان والتهديد بالاضراب ، مع الحرص دائما على وحدة الصحفيين وجبهة القوى الديمقراطية.**

وانتهت المعركة التى بدأت فى ٢٧ مايو ١٩٩٥ بعد مايزيد عن العام بقرار من رئيس الجمهورية باصدار القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض مواد قانون العقوبات والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الخاص بسلطة الصحافة ، وصدر كلاهما فى يونية ١٩٩٦ . وأدى صدورهما إلى إزالة معظم آثار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

وكان هذا النصر الجزئى والكبير فى نفس الوقت ، واضطرار الحكم للاستجابة للضغوط المنظمة لقطاعات هامة من الرأى العام - للمرة الأولى منذ يناير ١٩٩٧ - تجربة تستحق الدراسة والتقدير.

صحيح أنها حالة لها ظروفها الخاصة وطبيعتها المتميزة ولايمكن القياس عليها بصورة ميكانيكية فى المجرى العام للمعارك السياسية والنقابية ، إلا أن مغزاها ودروسها مفيدة لنا فى معاركنا الأخرى المتواصلة والصعبة.

ومن أهم هذه الدروس التى ساعدت على النجاح.

أ- **التركيز على هدف واضح ومحدد ومقبول من جموع الصحفيين والرأى العام** ، وعدم الانجرار إلى طرح أهداف أو قضايا أخرى مهما كانت أهميتها حتى لايتشتت الجهد أو تثور خلافات عميقة داخل صفوف الجبهة التى تساند هذا المطلب.

ب - **الحرص على المحافظة على وحدة الصحفيين** ، حتى ولو أدى الأمر إلى تنازلات لاتمس المبدأ ، كشرط أساسى للنجاح فى المعركة وفى نفس الوقت حصار المترددين لشل ترددهم والعمل باستمرار على توسيع دائرة المؤيدين.

جـ - **إن ممارسة عمل قيادى لايتطلب بالضرورة احتلال موقع رسمى فى مجلس النقابة أو مسئولية رئاسية . فقد فرض عدد من زملائنا بأدائهم المتواصل خلال سنوات دفاعا عن استقلال النقابة وعن حقوق الصحفيين ومصالحهم ، فرضوا أنفسهم كقيادات طبيعية وسط الصحفيين . ولعبوا دورا قياديا بارزا - إن لم يكن الأكثر بروزا - خلال هذه المعركة ، سواء داخل النقابة ، أو فى الصحافة ، أو فى المؤتمر العام الثالث للصحفيين ، أو من خلال الاستعانة بمنظمات المجتمع المدنى لاستكمال الدور النقابى كما حدث فى الاستفادة من مركز المساعدة القانونية** لاعداد مسودة مشروع جديد متكامل للصحافة كان الأساس فى قرارات المؤتمر العام الثالث ومشروع النقابة بعد ذلك.

لقد لعب حزبنا وصحافته وقياداته فى الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وفى مراكز حقوق الانسان وممثليه فى مجلسى الشعب والشورى دورا بارزا استحق تقدير جموع الصحفيين والرأى العام.

٦) الموقف من الارهاب والقوى السياسية المتسترة بالدين.

خاض الحزب هذه المعركة على المستويين الفكرى والسياسى منذ تأسيسه وظهور ارهاصات لنشاط هذه القوى والجماعات . وكما سبق الاشارة فقد تعرض التقرير السياسى المقدم إلى المؤتمر العام الثالث والقرارات الصادرة عنه إلى هذه الظاهرة مشيرا إلى وجود اجتهادات مختلفة حول تحليل وتفسير هذه الظاهرة وكيفية التعامل معها .

وتركز الخلاف فى النهاية حول موقف الحزب من التعامل مع الاتجاهات والقوى التى تنطلق من أرضية الاسلام السياسى معتبرة " الاسلام" أو على الأصح تفسيرها للاسلام والفكر الاسلامى مرجعية لها ، وتقدم نفسها كقوى معتدلة ديمقراطية .. فهل يدخل الحزب فى حوارات وأعمال مشتركة معها ويؤيد حقها فى تكوين حزب سياسى مستقل كغيرها من القوى والتيارات السياسية ، سواء كانت مرجعيتها ليبرالية أو ماركسية أو قومية ، أم لا ؟

وقد دار نقاش طويل فى الحزب (الأمانة المركزية والأمانة العامة) تركز بصفة خاصة حول حق " **الاخوان المسلمون**" كجزء من تيار الاسلام " السياسى" فى تكوين حزب سياسى شرعى

وبرز خلال هذا النقاش ثلاثة اتجاهات.

الأول : يرى أن **حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** اتخذ موقفا صحيحا من قضية الديمقراطية السياسية منذ قيامه . فأكد فى برنامجه العام على" حق كل القوى السياسية والطبقات فى اقامة أحزابها المستقلة دون قيد أو شرط ، فيما عدا تلك التى تقوم على التمييز العنصرى أو الارهاب المسلح" . وطالب فى برنامجه للإصلاح الديمقراطى (نوفمبر ١٩٨٩) بالغاء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته بشأن تنظيم الأحزاب السياسية وإطلاق حرية تكوين الأحزاب بلا قيد أو شرط ، عدا منع التشكيلات العسكرية. وطوال السنوات الماضية الحّ فى كل برامجه وأدبياته وفى رده على بيان الحكومة على هذا الحق ، مشيرا بصفة خاصة للناصريين (قبل تكوين الحزب العربى الديمقراطى الناصرى) وللشيوعيين وللاخوان المسلمين.

والعدول عن هذا الموقف المبدئى الصحيح ، بالاضافة إلى أنه خروج عن البرنامج العام للحزب ، يشكك فى صدق الخيار الديمقراطى للحزب ، ويعد ممارسة لنفى الآخر وانكاره والتى عانينا منها كثيرا ، ويعيد للأذهان مقولات مثل **"كل الديمقراطية للشعب ولاديمقراطية لأعداء الشعب"** أو القول بأن العنف والارهاب كامن فى صلب النظرية الماركسية (واللينينة بصفة خاصة) ، وهو ماقدتؤكده التجارب التى قامت فى أوربا وأسيا ، وأيضا القول باستحالة أن تكون الناصرية ديمقراطية على ضوء تجربة الحكم الناصرى .. إلخ.

من هنا - وفى هذه الظروف تحديدا التى تتجه فيها أغلب تيارات الاسلام السياسى للارهاب متسترة بالدين - يصبح الالحاح على منح " **الاخوان المسلمون**" أو أى تيار اسلامى يطرح نفسه كقوة ديمقراطية ، الحق فى تأسيس حزب سياسى يلتزم بالدستور والقانون وتداول السلطة ديمقراطيا ، أمرا ضروريا لعمل شرخ فى حائط الارهاب ، و إبطال حجة حرمان هذا التيار من حق الوجود الشرعى ، بالاضافة إلى أن العلنية والشرعية تفرض قيودا بالضرورة وتخضع الحزب لرقابة الرأى العام . كذلك لايمكن انكار وجود هذا التيار فى الماضى والحاضر والمستقبل ، سواء فى مصر أو خارجه . فانكار أى تيار أو نفيه خطيئة تدفع جميعا ثمنها.

الثانى : يرى الوقوف ضد قيام حزب للاخوان المسلمين أو أى حزب لتيار الاسلام السياسى من ناحية المبدأ وضرورة عدول الحزب فى برنامجه وأدبياته ومواقفه المختلفة عن الدفاع عن حقهم فى إقامة حزب لهم وذلك للأسباب التالية:

أ - إذا سمحنا بقيام حزب إسلامى لابد من السماح بقيام حزب قبطى ، وبالتالى تقسيم الوطن على أساس دينى وإذكاء نار الفتنة الطائفية ، وبالتالى " لبننة " مصر.

ب - لاوجه للمقارنة مع الأحزاب الديمقراطية المسيحية فى الغرب ، فهى أحزاب سياسية

علمانية ولاتطالب بدولة دينية.

جـ - لاينكر" الاخوان المسلمون" أن برنامجهم يقوم على أساس دولة دينية " القرآن دستورنا" ورفض الدولة المدنية ، وفرض مفهومهم للشريعة الاسلامية ومنع القوى العلمانية من حقها في الوجود السياسى ، أى أنهم ضد الديمقراطية .

د - " الاخوان المسلمون" نموذج للعملية الارهابية المنظمة فى نطاق العلنية والسرية . كونوا الجماعة عام ١٩٢٨ ، وبايعوا الملك عام ١٩٣٦ على سنة الله ورسوله ، وفى نفس العام أسسوا الجهاز السرى . وهناك وقائع كثيرة تاريخية ثابتة تؤكد أن ادانتهم لبعض عمليات الاغتيال والقول بأنهم " ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين " كان من باب الكذب " والتقية" بينما تمت هذه العمليات الارهابية بقرار من المرشد العام.

الثالث: فرغم موافقته على الموقف المبدئى للحزب القائم على حق كل القوى السياسية بمن فيهم قوى الاسلام السياسى فى تأسيس أحزابهم وضرورة تمسك الحزب به .. إلا أنه يرى من الخطأ أن يرفع الحزب هذا المطلب فى اللحظة الراهنة ويدعو لتأسيس حزب للاخوان المسلمين. فقيام حزب للاخوان المسلمين الآن سيستقطب كل أو أغلب قوى التيار الاسلامى حتى التى تمارس الارهاب ، وسيصبح بذلك لديه قوة مادية تفوق قوته السياسية والجماهيرية بالاستناد إلى هذه الجماعات المسلحة ، مما يهدد بانتزاعهم الحكم وفرضهم لبرنامجهم الرافض للديمقراطية بالقوة . وتجربة ألمانيا النازية تقدم درسا هاما لنا . فالحزب النازى فى ألمانيا لم يحصل على أغلبية فى انتخابات البرلمان عام ١٩٣٣ (حصل على حوالى ٣٥٪ من الأصوات) ، ولكن الوجود المسلح للحزب كان أداته فى فرض نفسه على رئيس الجمهورية وتولى السلطة وميلاد ألمانيا النازية المعادية للديمقراطية.

ورغم أن الحزب لم يستطع حسم هذا الخلاف بالنقاش ، فقد عمل موحدا فى المعركة ضد الارهاب على المستويين الفكرى والمادى . وكان أول منظمة فى مصر تنجز دراسة موضوعية تحت عنوان " **حول الموقف من القوى السياسية المتسترة بالدين** ، تناولت التفرقة الواضحة بين " **الدين**" من حيث هو نظام إلهى ، وبين " **الفكر الدينى**" كاجتهادات بشرية عبر مختلف العصور فى تفسير وتأويل الدين ، وبين " **القوى السياسية المتسترة بالدين والتى تسمى بقوى الإسلام السياسى**" كجماعات سياسية تنطلق من أرضية دينية بهدف الوصول للسلطة ، وحللت أسباب صعود قوى الاسلام السياسى فى مصر ، وموقف تنظيمات وحركات الاسلام السياسى من القضايا الأساسية فى المجتمع **(الاخوان المسلمون - جماعة الفنية العسكرية - جماعة المسلمين " التكفير والهجرة" - تنظيم الجهاد - الجماعة الاسلامية)** ، وبصفة خاصة الموقف من نظام الحكم ، ومن الديمقراطية ، ومن القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، ومن

الصراع العربى الإسرائيلى. وأصدرت الأمانة العامة هذه الدراسة فى ١٧ مايو١٩٩٣ وبرنامجا - هو الأول من نوعه - للمواجهة الشاملة للارهاب ، يشمل المواجهة الفكرية والسياسية والجماهيرية ومعالجة مسببات العنف وتجفيف منابعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وواصل الحزب معركته ضد الارهاب ، وبرز كالقوة الرئيسية التى تسهر على الدفاع عن العقل والاستنارة والديمقراطية والوحدة الوطنية وترفض التعصب وتغييب العقل والظلامية ، وتدعم المواجهة الشاملة للارهاب ، بما فى ذلك المواجهة الأمنية المستندة إلى الدستور والقانون وحقوق الانسان وإدانة التعذيب والقتل خارج القانون والاعتقالات العشوائية وحجز الرهائن والمحاكمات العسكرية.

وفى نفس الوقت واصل الحزب تعامله مع كل القوى السياسية الموجودة فى الساحة بما فى ذلك الأخوان المسلمون ، وحزب الوسط ، كأمر واقع لايمكن تجاهله.

ولم يمنع هذا التوجه العام للحزب من وجود اجتهادات تميل لهذا الاتجاه أو ذاك داخل الحزب ومن بعض قياداته ، دون أن يؤثر ذلك على الممارسة الموحدة للحزب . وهى تجربة تستحق الاحترام والتقدير.

٧) معركة الديمقراطية والاصلاح السياسى.

تميز حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى منذ تأسيسه بانحيازه الواضح لقضية الديمقراطية السياسية (بالاضافة للحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية) وخوضه معارك عديدة دفاعا عن الحريات العامة والحقوق الأساسية للانسان . وقدم فى هذا المجال مبادرات عديدة غير مسبوقة ، جعلته - وبحق - هو حزب الديمقراطية والحريات السياسية ، وتجاوز فى هذا الأمر كافة الأحزاب السياسية بما فى ذلك الأحزاب المنسوبة إلى الفكر الليبرالى.

وقد خاض الحزب خلال الفترة الماضية سلسلة من المعارك دفاعا عن الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان . ويمكن الإشارة بسرعة إلى معركته ضد التعذيب فى السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة ، وضد قانون الطوارئ وقانون الارهاب وقانون الصحافة وترسانة القوانين المقيدة للحريات ، وضد قانون تعيين العمد وعمداء الكليات ، ومعاركه ضد تزوير الانتخابات ، وعدوان السلطة على النقابات ، ودفاعه عن إطلاق حق تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات ، وعن منظمات ومراكز حقوق الانسان .. إلخ

وقد حقق الحزب أهم انجازاته فى هذا المجال من خلال الدور الذى لعبه فى لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية ومؤتمرها الأخير **دفاعا عن الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان** ، وصدور أول برنامج للاصلاح السياسى والدستورى الديمقراطى ، تتفق عليه الأحزاب والقوى

السياسية المعارضة الرئيسية فى مصر . ويشكل هذا البرنامج التزاما بين هذه الأحزاب وبعضها البعض ، والتزاما من جانبها أمام الرأى العام . ويعد وثيقة يناضل الجميع من أجل تحقيقها.

*   *   *

إن هذه المعارك الجماهيرية الناجحة وغيرها لاتلغى وجود مشاكل ونواقص وأخطاء تحتاج إلى معالجة سريعة فى ضوء التحديات التى تفرضها علينا الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقليمية والدولية.

نقطة البدء هى قضية انتشار الحزب وجماهيريته ، وفى القلب منها قضية **عضوية الحزب** فالظاهرة التى رصدناها فى المؤتمر العام السابق - وهى تراجع العضوية الحزبية - ازدادت وضوحا خلال السنوات الست الماضية ، رغم انضمام العديد للحزب خلال المعارك الجماهيرية عامة . وبدون توسع كمى وكيفى كبير فى عضوية الحزب فلايمكن تحقيق المهام الصعبة التى نتحمل مسئولية تحقيقها من أجل الوطن . وهو مايتطلب **سياسة واضحة وبرنامج عمل تفصيلى لكسب العضوية الجديدة واستيعابها فى الجهاز الحزبى من خلال مهام محددة.**

كذلك يستحيل تحقيق المسئوليات الحزبية فى ظل التراجع فى **تحصيل الاشتراكات والتبرعات** من العضوية العادية والقيادية، وهو أمر مثير للدهشة والتساؤل . ففى الوقت الذى يزداد فيه الحاجة إلى تمويل النشاط الحزبى ، تتكاسل لجان المحافظات والأقسام والمراكز فى تحصيل الاشتراكات ، مما يعطل العمل الحزبى ويثير مشاكل بين المركز والمحافظات . ومن الضرورى التمسك الحازم بدفع الاشتراك.

ومن المشاكل التى برزت خلال الفترة الماضية هو **توقف التثقيف** فى وقت نحن أحوج مانكون إليه . لقد كان الحزب سباقا فى عملية التثقيف للعضوية والقيادات الحزبية منذ نشأته . واليوم وبعد أن حدث تغيير واسع فى الثقافة السائدة فى المجتمع ، سواء من ناحية العداء للفكر الاشتراكى عامة والترويج للفكر الرأسمالى وفكر الاسلام السياسى ، والعداء للعقل وترويج الخرافة ، وفى ظل سيادة مفاهيم الكوكبة ونهاية التاريخ والخصخصة والربح وحرية السوق ، والادعاء بانتهاء الوطنية والاستعمار .. إلى آخر المقولات الرائجة فى المجتمع الآن نجد أن التثقيف الحزبى قد توقف بحجج - مهما كانت وجاهتها - لاتقف مبررا لهذا التوقف.

ولم يكن غريبا فى ظل توقف التثقيف أن يتم بصورة شبه كاملة تجاهل قرار المؤتمر العام الثالث حول اعداد القيادات الجديدة . وبالتالى يخلو هذا التقرير تماما من " نتائج تنفيذ هذا البرنامج" والتى كان مفروضا أن تعرض على المؤتمر العام للحزب.

ومن المهم فى المرحلة القادمة اعطاء أولوية مطلقة فى العمل الحزبى الداخلى للتثقيف للقيادات والأعضاء ببرنامج الحزب ومواقفه السياسية ، وتوفير معلومات دقيقة حول كل القضايا المحلية والعربية والدولية وتزويد الحزب كل بها ، ليكون عضو الحزب قادر على مواجهة الأفكار والمواقف المطروحة والسائدة عبر أجهزة الاعلام والصحافة وتصريحات المسئولين ، مستندا إلى الحقائق والفهم الصحيح.

ومن الدروس التى برزت خلال الفترة الماضية وتحتاج إلى معالجة جديدة ، قضية النقابات المهنية والعمالية.

فقد كشفت الممارسة على **عدم وجود موقف حزبى واضح لعضوية التجمع فى النقابات المهنية**.وكان ملفتا للنظر أن الصراع داخل الحركة النقابية المهنية يدور فى كثير من الأحياء بين اتجاهين متناقضين يتوزع بينهما أعضاء وقيادات التجمع فى النقابة المهنية الواحدة . ومن الضرورى أن يتضح الموقف الصحيح لأعضاء الحزب النشطين فى العمل النقابى المهنى ، **كقوة التغيير المدافعة بصلابة عن الاستقلال النقابى والمتصدية للفساد**.

وبالنسبة للنقابات العمالية فهناك من يتمسك بالتنظيم النقابى الحالى ، وهناك من يدعو للتعددية وتحقيق وحدة الحركة النقابية فى المستقبل اختياريا ومن خلال الممارسة وليس بقانون تصدره السلطة كما هو الحال الآن.

وتثير قضية لجوء البعض فى النقابات العمالية والمهنية إلى تحالفات مع عناصر نقابية محترفة أو حكومية ملوثة وفاسدة لضمان الوصول إلى مجالس هذه النقابات ، وأثر ذلك على صورة النقابيين التجمعيين عامة فى أوساط الحركة العمالية.. نقدا لاذعا داخل الحزب وخارجه.

أن هذه القضايا وغيرها وعلاجها بطريقة صحيحة يساعد فى عمل الحزب وجماهيريته.

وهناك حاجة أيضا للتأكيد أن العمل الجماهيرى لايمكن حصره فى الصحيفة والمقر **ولابد من تجاوز هذه الخطوط التى تفرضها السلطة وتعميم الأساليب الديمقراطية الأخرى ، وفى مقدمتها توزيع البيانات وعقد المؤتمرات خارج المقرات وتنظيم المسيرات وجمع التوقيعات ، و ممارسة حق الاضراب .. كمنهج دائم ومستمر طبقا لما تحتاجه كل قضية.**

الحزب بعد المؤتمر العام الرابع

يدخل الحزب بعد مؤتمره العام الرابع مرحلة جديدة تماما فى حياته ، مستندا إلى برنامج جديد ورؤية جديدة للواقع المصرى والعربى والاقليمى والعالمى ، مدركا جسامة التحديات الملقاة على عاتقه.

وانطلاقا من البرنامج العام الجديد وتجربة السنوات الست الماضية والتحليل الوارد فى(مشروع) التقرير السياسى فان حركة الحزب فى المستقبل تستند إلى مجموعة من المبادئ والأسس والأولويات .

أولا: إن هدف التغيير لازال مطروحا علينا بقوة وقد أكدت تجربة السنوات الست الماضية صحة ماجاء فى التقرير السياسى المقدم للمؤتمر العام الثالث ، وماجاء فى قراراته من أن تحقيق الأهداف الأساسية للوطن وللحزب يتطلب « تحول مصر إلى دولة ديمقراطية معاصرة وعصرية ، متخلصة من بقايا استبداد العصور المملوكية والعثمانية والاقطاعية ، ومن قهر الاستعماريين واضطهادهم للمصريين ، ومن حكم الحزب الواحد وكافة صور النهج الشمولى والدولة البوليسية ، ومن جاهلية وعدوانية الطفيليين الغاشمين ومن بيروقراطية الحكام الموظفين الذين بدأوا باهدار حقوق الانسان ، فانتهوا إلى اهدار هيبة الدولة وتشجيع المتطرفين .." **فالتغيير هو الهدف والبوصلة المحركة للحزب.**

ثانيا: لايمكن تحقيق التغيير بضربة واحدة أو بصورة فجائية أو عن طريق الانقلاب ، ولكن التغيير الذى يسعى إليه الحزب ، هو **التغيير الديمقراطى وبالأساليب السلمية** . وهو تغيير يتحقق من خلال مجموعة من المراحل والتغييرات الجزئية التى تؤدى فى النهاية إلى التغيير الشامل فى السياسات والقوى الحاكمة عبر انتخابات ديمقراطية حرة يختار الشعب فيها بارادة غير مقيدة الحزب - أو الائتلاف الحزبى - الذى يؤيد برنامجه وسياساته.

ثالثا: إن الديمقراطية هى المدخل للتغيير . فلا يتصور تحقيق أى تغيير حقيقى - اقتصادى واجتماعى وسياسى وثقافى - بدون تحقيق اصلاح سياسى ودستورى جذرى ، ينهى احتكار تحالف طبقة أو حزب واحد أو فرد للسلطة ، ويفتح الباب أمام التداول السلمى للسلطة ، واطلاق الحريات العامة والالتزام بحقوق الانسان ، وتأكيد حرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والمراكز والمنظمات الأهلية ، واستقلال النقابات العمالية والمهنية وديمقراطية تأسيسها واختيارية عضويتها .. إلى آخر البرنامج الديمقراطى الذى طرحه الحزب فى برنامجه العام.

رابعا: إن اعتبار الديمقراطية والحريات العامة مدخلا للتغيير لايعنى اهمال القضايا

الاقتصادية ،والاجتماعية أو تأجيلها ، **فالنضال من أجل اصلاح اقتصادى واجتماعى صحيح يستند إلى البرنامج العام للحزب وتحقيق تنمية وطنية مستقلة ، والارتفاع بمستوى معيشة المواطنين خاصة الطبقات الشعبية والفئات الوسطى ، وتوفير الخدمات الأساسية لها .. لايتوقف أبدا ويحتل دائما مكان الصدارة فى سلم أولوياتنا** ، فلا يتصور أن تصبر الناس وتتحمل الجوع والفاقه ومشاكل الحياة اليومية انتظارا للديمقراطية . ولكن اعتبار الديمقراطية مدخلا للتغيير تعنى أن نضالنا الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والفكرى سيظل محاصرا وقاصرا مالم تواكبه وتسبقه اصلاحات سياسية جذرية تجعل الرأى العام قوة ضغط حقيقية على سلطة اتخاذ القرار ، وصولا إلى القدرة على تغيير الحزب الحاكم سلميا فى انتخابات ديمقراطية حرة دورية.

خامسا: **إن جوهر** النضال الديمقراطى ومركز الثقل فيه هو **العمل البرلمانى** الذى يمكن من خلاله وصول الحزب أو التحالف الحزبى للسلطة لتنفيذ برنامجه إذا مااختاره الشعب ، أو التأثير فى القرار من خلال تواجد فعال فى البرلمان.

ولكن الديمقراطى لاتعنى العمل البرلمانى فقط . فهناك أساليب ديمقراطية عديدة لاتقل أهمية وحيوية عن العمل البرلمانى ، من أهمها العمل النقابى والعمل فى المنظمات الديمقراطية عامة ، وتنظيم الاضرابات والاعتصامات والمظاهرات السلمية ، وتوزيع البيانات وجمع التوقيعات ، وكافة أساليب الاحتجاج السلمى.

وتؤكد دروس السنوات الماضية أن الحزب والأحزاب السياسية عامة ، تقاعست عن الاستخدام الأمثل للهامش الديمقراطى الضيق المتاح . وتحتاج فى الفترة القادمة إلى استخدام أقصى امكانات الحركة الجماهيرية المتاحة ، والعمل على توسيع هذا الهامش الديمقراطى مهما كانت العقبات والتضحيات.

سادسا: لم يعد ممكنا أن يظل الالتباس قائما فيما يتعلق بثلاثة قضايا سياسية أساسيه هى :- **العلاقة مع الحكم ، الموقف من جماعات الاسلام السياسى ، الموقف من العمل المشترك والتحالفات بين الأحزاب والقوى السياسية.**

لقد حسم حزبنا منذ فترة طويلة على المستوى الفكرى وفى الحوار الذى دار عقب انتخابات مجلس الشعب وعرضت نتائجه فى دورة اللجنة المركزية (نوفمبر ١٩٨٧) وفى أدبياته المختلفة ثم فى مشروع البرنامج العام الجديد " **بناء مجتمع المشاركة الشعبية** " الموقف من الحكم القائم فى مصر منذ ١٣ مايو ١٩٧١ وحتى اليوم ، باعتباره النقيض لما ندعو إليه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، حيث "سيطرة القوى الرأسمالية على الحكم والاقتصاد ، وتم التخلى التدريجى عن الجزء الأكبر من مكتسبات الطبقات الشعبية ،

وتحولت الدولة من أداة لقيادة التنمية وزيادة الاستثمار وتحديث المجتمع وتحقيق الاستقلال الاقتصادى والسياسى واعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة عن طريق الملكية العامة وإعادة توزيع الثروة ونشر الخدمات المجانية وضمان تشغيل العاملين ، لتصبح أداة لإثراء القلة وفتح الطريق للتكسب الفردى بطرق غير مشروعة ، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى وانتشار البطالة وزيادة حدة الفروق الطبقية والاجتماعية وتدهور مستوى الخدمات ، وتدنى نوعية الحياة وفقدان الشباب لأى أمل فى المستقبل ودفعهم لاستخدام العنف ضد مجتمع وجدوه يحاصر آمالهم ويتيح لقلة من الطفيليين والفاسدين مزيدا من الثراء ، ومن الاستهلاك الترفى الاستفزازى .. وفى ظل هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية شهد المجتمع المصرى مزيدا من القيود المفروضة على الحياة السياسية ، وتراجعا فى الأوضاع الديمقراطية المنقوصة أصلا ، واحتكار حزب واحد للسلطة قسرا ، وتصاعد ظاهرة الجماعات الظلامية التى ترفض المجتمع وتكفره وتسعى لتغييره بالارهاب والعنف .. وقاد هذا الاختلال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى **واستمرار الاعتماد على المعونة الأمريكية** والرهان على الاستثمارات الأجنبية ، إلى قبول الحكم بقدر من التبعية الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق تسوية سياسية للنزاع العربى الإسرائيلى ".

ومن ثم **فالحكم القائم وحزبه هو الخصم وهدف التغيير الذى يدعو إليه الحزب سعيا لقيام حكم ديمقراطى منحاز للطبقات الشعبية والوسطى** . وعلى هذا الطريق يخوض حزبنا معارضة جذرية لاهوادة فيها ضد سياسات الحكم والمؤسسات والأشخاص المسئولين عن هذه السياسات.

ولايعنى ذلك بأى حال من الأحوال مقاطعة مؤسسات الدولة والحكم التى يسيطر عليها هذا الحزب بل على العكس لابد من السعى الدؤوب للنفاذ إلى هذه المؤسسات والتعامل معها وصولا إلى تحريرها ديمقراطيا من احتكار الحزب الحاكم وتحويلها فى النهاية إلى مؤسسات ديمقراطية . فحزبنا والأحزاب السياسية الأخرى جزء من النظام القائم دستوريا ولها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات ، ولاتملك ترف الوقوف بعيدا عن مؤسسات الدولة والحكم.

كذلك يستحيل اقامة سور حاجز بين حزبنا والحزب الحاكم فهو حقيقة واقعة لايمكن انكارها وله نفوذه بحكم استيلائه على جهاز الدولة واستمراره فى الحكم أكثر من ١٧ عاما. فمن مصلحة النضال الوطنى الدخول فى تعاملات واحتكاك سياسى دائم معه **بهدف كسب مزيد من التأييد لبرنامجنا وتوعية الجماهير وتحقيق المكاسب الضرورية لها والقدرة على التعامل مع التناقضات فى صفوفه.**

ومن الضرورى أن نحرص فى تعاملنا مع الحكم وحوارنا وصراعنا معه ، **على ابراز وجه الحزب باعتباره قوة المعارضة الجذرية ، وتعميق التمايز القائم واختلاف الخنادق** ، خاصة إذا

فرضت مصلحة جماهيرية أو قومية موقفا مشتركا فى قضية ما .

ورغم الخلافات فى داخل صفوف اليسار وحزبنا حول الموقف من جماعات الاسلام السياسى التى تطرح نفسها كقوى سياسية ، معلنة أن لاعلاقة لها بالجماعات التى تمارس العنف والارهاب ، وتشارك فى النشاطات الداعية للاصلاح السياسى والدستورى الديمقراطى ، فقد استطاع الحزب أن يمارس علاقة صحيحة ومتوازنة خلال السنوات الست الماضية وبدرجة عالية من المرونة والمبدئية فى نفس الوقت.

وقد حان الوقت لترجمة هذه الممارسة ودروسها فى موقف سياسى محدد يكون مرشدا لحركة الحزب فى السنوات القادمة.

ويمكن أن يقوم هذا الموقف على الأسس التالية:

١) التفرقة الواضحة بين **الأديان السماوية** من حيث هى نظام الهى جاء لاسعاد الناس ، فى ضوء العقل والاجتهاد ، واعتبارها طاقة خلاقة تسهم فى تنمية المجتمع وتحرره من الاستعمار والاستغلال والظلم والتخلف وتؤكد حق الانسان فى الأمن والحرية والتقدم والرخاء دون تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو العقيدة أو الثروة ، والتركيز على أن القيم الدينية الصحيحة التى تستمد من الدين **هى جزء** لايتجزأ من تراثنا الحضارى - مسلمين ومسيحيين .. - وتمثل قوة دافعة لعمل الجماهير من أجل حياة أفضل ..

وبين **الفكر الدينى** باعتباره اجتهادات بشرية عبر مختلف العصور فى تفسير وتأويل الدين . وهو فى النهاية تيارات فكرية وثقافية تحتوى عناصر ايجابية وأخرى سلبية ، يتخذ الحزب منها موقف النقد الايجابى ، ويدعو لفتح باب الاجتهاد فيها على مصراعيه بعد أن تم إغلاقه منذ العصور الوسطى ، مؤمنا أننا فى حاجة ماسة لحركة إصلاح دينى ، يتحمل مسئولية انجارها التيار الدينى المستنير

٢) **ليس هناك امكانية للمساومات والحلول الوسط والتنازلات فى الصراع الفكرى والأيديولوجى الضرورى فى مواجهة قوى وتيارات الاسلام السياسى** - التى تمارس العنف والارهاب أو التى تقدم نفسها كقوى سياسية - وتطرح مقولات خاطئة ، مثل القول بأن حزب أو جماعة معينة هى جماعة المسلمين ، أو انكار الوطنية والقومية لحساب "أممية دينية" ، أو تدعو واقعيا لدولة دينية ، أو للعنف بمقولة الجهاد " كفريضة دينية" ، أو تمس حق المواطنة وتعطى للأغلبية الدينية حقوقا أكثر من غيرها ، أو تفرض قيودا على التفكير العقلى والبحث العلمى وحرية الرأى والاعتقاد بادعاء خروجه على الدين ، أو ترفض المساواة بين الرجل والمرأة.، أو تنظر للمجتمع باعتباره مجتمعا جاهليا وتطرح الحاكمية ، أو تسعى لفرض مرجعيتها على المجتمع ، أو تمارس تكفير المفكرين والمبدعين والساسة.

٣) **تأكيد رفض الدولة الدينية والأحزاب الدينية** والتمسك بالدولة والمجتمع المدنى الديمقراطى الذى يستند إلى دستور مدنى وقانون مدنى يؤكد **حق المواطنة لجميع المواطنين** والمساواة التامة بينهم بصرف النظر عن الجنس والدين والعقيدة واللون . ورفض تقسيم المصريين على أسس دينية والالحاح على شعار "**الدين لله والوطن للجميع**" ورفض وجود كهنوت فى الاسلام أ المسيحية وإباحة الاجتهاد للجميع ، والتعامل مع قضية الشريعة الاسلامية باعتبار أن التشريع **فى الاسلام يقوم على أساس أن مايتناهى لايضبط مالايتناهى . بمعنى أن ماهو مطلق لايمكنه أن يضبط تفاصيل الحياة اليومية المتجددة دوما** ، وتستلهم مبادئ الشريعة الاسلامية بهذا المفهوم وتصاغ فى إطار قوانين مدنية فى ظل سلطة مدنية.

٤) **التسليم بحق كل القوى والتيارات السياسية فى إقامة أحزابها طبقا لأى أيديولوجية أو مرجعية تختارها ، سواء كانت هذه المرجعية تستند إلى الفكر الليبرالى ، أو الفكر الاشتراكى عامة ، أو الفكر الماركسى أو الماركسى اللينينى ، أو الفكر الدينى ، أو الفكر القومى** أو الناصرى .. مع حق حزبنا - أو أى حزب - أن يكون رافضا أو ناقدا لهذه المرجعية أو تلك . **ورفض أى ادعاء أو محاولة لفرض مرجعية أيديولوجية على أساس دينى على الدولة والمجتمع** ، لتناقض ذلك جذريا مع الديمقراطية وتعارضه مع التداول السلمى للسلطة . ففرض مرجعية معينة - أيا كانت - على الدولة والمجتمع ، سيدخل المجتمع فى سلسلة من الانقلابات التى تقلب كل شئ رأسا على عقب ، وسيؤدى إلى الانقلاب على الديمقراطية ذاتها ومصادرة حق تداول السلطة بحجة المرجعية والخروج عنها.

إن المرجعية الوحيدة للدولة والمجتمع هو الدستور المدنى .

ويستحيل اقامة تحالف أو جبهة مع أى قوة أو حزب أو تيار سياسى يختلف جذريا برنامجه وانحيازاته الاجتماعية ومواقفه الاقتصادية مع حزب التجمع ، لافرق فى ذلك بين الحزب الوطنى الديمقراطى أو الاخوان المسلمون أو حزب العمل أو حزب الوفد . فالتحالف والجبهة يتطلب الاتفاق على برنامج حد أدنى - لايمنع الاختلاف والتمايز فى بعض القضايا - ولكنه يشمل مساحة واسعة من الاتفاق فى القضايا الجوهرية.

ولكن هذا لايحول دون قيام تنسيق أو عمل مشترك فى بعض المواقف المحددة أو القضايا أو الموضوعات التى يكون هناك اتفاق حولها ، مع الحرص دائما على أن لايؤدى هذا العمل المشترك - المؤقت أو الدائم - على طمس الفروق أو الاختلافات ، أو اعطاء أى طرف ميزة أو فرصة لتحقيق مكاسب خاصة.

سابعا: ان انقاذ البلاد من أزمتها الراهنة يتطلب انهاء هذا الخيار المستحيل المفروض علينا منذ سنوات ، بين الحكم وحزبها وأحزاب أخرى تمثل اجتماعيا نفس الاتجاه ، وبين قوى

الاسلام السياسى وحلفائهم والتى تطرح نفسها كبديل للحكم ، وكلاهما عاجز عن اخراج البلاد من هذه الأزمة.

والخروج من هذه الدائرة المغلقة يتطلب **بناء قطبى أو بديل ثان يضم كل قوى الديمقراطية والتقدم والعقلانية.**

وهى مهمة يجب أن يضعها الحزب فى رأس مهامه العاجلة.

ثامنا: ويمثل اقامة " **التحالف اليسارى الديمقراطى**" بين حزبنا، والحزب العربى الديمقراطى الناصرى ، والحزب الشيوعى المصرى ، وسائر القوى والشخصيات الناصرية والشيوعية واليسارية عامة النواة الصلبة لبناء القطب الثانى . ويتطلب عملا دؤوبا متصلا لتحقيقه مهما كانت المصاعب والعقبات

تاسعا: من الضرورى أن نعطى أولوية قصوى فى نضالنا الديمقراطى خلال المرحلة القادمة لستة قضايا أساسية:

- اصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية كخطوة ضرورية للوصول لإجراء انتخابات حرة نزيهة تعكس الارادة الشعبية.

- اطلاق حرية تشكيل الأحزاب بمجرد الإخطار على أسس ديمقراطية ،تضمن أن يكون الحزب مفتوحا لجميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين ، وأن يلتزم بحقوق متكافئة لجميع المصريين بغض النظر عن دياناتهم ، واعتبار حق المواطنة مناطا للحقوق والواجبات وأن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطى فى إطار دستور مدنى يضعه الشعب ويقره ديمقراطيا ، وقبول مبدأ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة والتعددية الحزبية الآن وفى المستقبل ، وأن لاينشئ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .. والغاء قانون الأحزاب ٤٠لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته وبصفة خاصة لجنة الأحزاب و كذلك الغاء النص على منع الأحزاب من مزاولة النشاطات الاقتصادية والتجارية.

- الغاء القيود على تشكيل ونشاط الجمعيات الأهلية والاجتماعية والثقافية والشبابية ومراكز ومنظمات حقوق الانسان ، بالغاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ورفع أيدى الأجهزة الأمنية والادارية عن هذه الجمعيات ، والعودة إلى مواد القانون المدنى التى ألغيت بالقرار الجمهورى رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦.

- تعديل قانون الاذاعة والتلفزيون ليصبح جهاز إعلاميا قوميا مستقلا ، تمثل فى ادارته التيارات الفكرية والسياسية والحزبية، وتحصل من خلاله الأحزاب والقوى السياسية على فرص متكافئة دائمة لمخاطبة الشعب.

وإعادة النظر فى تملك الدولة للمؤسسات الصحفية القومية ، وإطلاق حق تملك واصدار

الصحف - دون ترخيص - للأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات وسائر الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأشخاص الطبيعيين المصريين كاملى الأهلية.

- اطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها طبقا للوائح تضعها بأنفسها ، وانتخابات مجالس إداراتها دون تدخل من الأجهزة الادارية ، وتأكيد استقلال الحركة النقابية والتعاونية والطلابية.

- الغاء حالة الطوارئ وضمان الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين ، بما فى ذلك حق التظاهر والأضراب والاعتصام السلمى.

عاشرا: وتتمثل أولوياتنا على الساحة الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة القادمة وفى اطار تنفيذ برنامجنا لبناء مجتمع المشاركة الشعبية وتحقيق تنمية وطنية مستقلة فيما يلى:

١- وقف تدهور مستوى معيشة الطبقات الشعبية والوسطى ، ومحاربة السياسات التى أدت إلى انضمام قطاعات جديدة إلى جيوش الفقراء واختلال التوازن الاجتماعى فى ظل غياب العدالة الاجتماعية.

٢- التصدى للغلاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وخدمات التعليم والصحة والسكن.

٣- التركيز على قضية البطالة ومسبباتها والعمل على علاجها.

٤- وضع برامج عاجلة لعلاج التدهور فى خدمات التعليم والصحة ، ومشاكل السكن فى المدن والريف.

٥- مواجهة الفساد والشخصيات المتورطة فيه وكشف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التى أدت إلى تحوله إلى ظاهرة عامة واتساعه ليشمل سرقة أموال الدولة والقطاع العام ، واستغلال النفوذ والمناصب والصفة النيابية وللتربح وقبول الرشاوى والعمولات ، والتدخل فى سير القضايا والتأثير على القضاء ، واستغلال بيع القطاع العام ، والاستيلاء على المال العام ، ونهب منظم لثروات الوطن ، أدى إلى تحطيم معنويات الشعب المصرى وفقدان الثقة فى المستقبل والتأثير على انتمائه.

٦- الاهتمام البالغ بقضية مياه النيل والأخطار المحدقة بالزراعة والحياة المصرية نتيجة اهدار ثروة مصر من المياه وسوء استخدامها وخطورة ظاهرة تصاعد الفقر المائى نتيجة للسياسات المتبعة.

٧- مواصلة المعركة ضد بيع وتصفية القطاع العام ودور الدولة فى التنمية والخدمات الأساسية ، وبصفة خاصة فى المشروعات الاستراتيجية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية (البنوك - شركات التأمين - النقل الجوى - قناة السويس - المجمعات الصناعية الكبرى ..)

٨- الدفاع عن حقوق المرأة والطفل والشباب وتوفير مناخ صحى تشريعى واقتصادى لحمايتهم من الاعتداء المتوالى على حقوقهم وحرياتهم ومصالحهم الأساسية.

حادى عشر: وفى إطار نضالنا القومى والعلاقات الاقليمية والدولية ، وعلى ضوء التطورات الجوهرية فى المنطقة فهناك عدد من الأولويات تفرض نفسها علينا.

أ - فى قضية الصراع العربى الإسرائيلى

تؤكد الأزمة الأخيرة التى دخلتها قضية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد ومؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو ووادى عربة ، ووضوح الموقف الأمريكى ، حتى أمام الحكومات العربية الموالية أو الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية ، ومايعكسه من إنحياز واضح لإسرائيل وخضوع لشروط الحكومة الإسرائيلية عمليا .. ضرورة إعادة النظر فى السياسات المصرية والعربية والتى أدت إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلى لأجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية والجولان وجنوب لبنان ، وتوقيع اتفاقيات لاتحقق الحد الأدنى من الحقوق والمطالب العربية.

ولتحقيق ذلك فان الحزب مطالب فى حركته فى الفترة القادمة بما يلى:

- تقديم المساندة للسلطة الوطنية الفلسطينية وللشعب الفلسطينى والشعب السورى والشعب اللبنانى فى الأراضى المحتلة.

- تصعيد الحملة السياسية والاعلامية والجماهيرية - بالتنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية والنقابات واللجان والمنظمات المصرية والعربية - **ضد التطبيع والسوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطى** ، والعمل على وقف كافة الاختراقات الأخيرة لجبهة المقاومة الشعبية ضد التطبيع . خاصة فى صفوف المثقفين والعمال . ودعم حركة المقاطعة للبضائع الإسرائيلية والأمريكية .

- تكوين رأى عام ضاغط على الحكومة لوقف كافة اجراءات التطبيع الاقتصادى والتجارى والثقافى مع إسرائيل ، خاصة فى مجال الزراعة ، وتجميد كافة الاتفاقات الموقعة بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية ، والالتزام بالمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.

- الدعوة لإلغاء مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة نهائية.

- العمل على انهاء حصار العراق وليبيا والسودان.

- التحرك لعقد قمة عربية تتولى صياغة استراتيجية عربية جديدة لتحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة تستند إلى امكانيات القوة العربية الكامنة الاقتصادية والسياسية والحضارية والعسكرية ، وإلى تحالفات اقليمية ودولية صحيحة ، وتفعيل دور مؤسسات العمل العربى المشترك ، الاقتصادى والاجتماعى.

- التركيز على قضية اعلان الشرق الأوسط وجنوب غرب أسيا (وأفريقيا) منطقة خالية من السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل .

ب - فى العلاقات المصرية مع السودان ودول حوض النيل وأفريقيا.

- انطلاقا من طبيعة العلاقات الخاصة التى تربط شعبى وادى النيل وحيوية هذه العلاقات للشعبين ، وفى ظل سقوط السودان منذ انقلاب يونية ١٩٨٩ فى قبضة حكم دكتاتورى معاد لشعب السودان أدى إلى افقار السودان وتدمير اقتصاده وتهديد وحدته واذكاء نيران الحرب الأهلية والدخول فى صدامات مع دول الجوار جميعا ، بل وتهديد الأمن والاستقرار فى مصر .. فان مصر مطالبة بالوقوف بقوة إلى جوار شعب السودان وقواه الوطنية والديمقراطية ومساندته من أجل اقامة حكم ديمقراطى شعبى ، والحفاظ على وحدة السودان فى إطار التعددية القومية والعرقية والثقافية لشعبه ، ووقف الحرب الأهلية وأخطار الانفصال والتدخل الخارجى.

- لابد أن تحتل قضية السياسة المائية لمصر وارتباطها بوجود سياسة أفريقية واضحة أولوية أولى فى استراتيجية الأمن القومى والعلاقات الاقليمية والدولية لمصر ، آخذين فى الاعتبار وجود مشاكل مع دول حوض النيل ، سواء مع أثيوبيا أوأوغندا وكينيا وتنزانيا وزائير ورواندا وبوروندى ووسط أفريقيا ومع السودان وهى دولة مصب مثلها مثل مصر ووجود قوى دولية واقليمية لها مصلحة فى إذكاء الصراع على مياه النيل.

ويتطلب ذلك أن تكون لدينا حزمة مترابطة من السياسات المائية والاقتصادية والتنموية والأمنية ، وتحالفات مع عدد كبير من الدول حماية لأمننا القومى ومصالحنا المائية فى حوض نهر النيل والقارة الأفريقية ، وبصفة خاصة أثيوبيا وجنوب أفريقيا .. آخذين فى الاعتبار صالح الدول الأخرى واحتياجاتها التنموية والأمنية وأهمية اتفاق دول الجنوب فى مواجهة الشمال.

جـ - العلاقات المصرية الأمريكية

أثبتت الممارسة خلال الحقبة الماضية أن مايسمى بالعلاقات الخاصة بين مصر وأمريكا والتى بدأت فى السبعينات واستمرت حتى الآن ، ومايقال عن توافق استراتيجى بين مصر والولايات المتحدة ، بالاضافة إلى أنها علاقات غير طبيعية ولم تكن فى صالح مصر فى الغالب الأعم ، قد استنفذت أغراضها بصورة واضحة ، ولم يعد ممكنا الاستمرار فى هذا النمط من العلاقات.

فهناك تناقض بين المصالح المصرية ودورها فى محيطها العربى ، والسياسة الأمريكية التى تقوم على انهاء النظام الاقليمى العربى وفرض نظام شرق أوسطى ، وضمان التفوق العسكرى

المطلق لإسرائيل على كل بلد عربى على حدة - ومصر فى المقدمة - وعلى الدول العربية مجتمعة ، إلى حد تجاوز التحالف الأمنى والاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، إلى وضع التكنولوجيا العسكرية الأمريكية تحت تصرف إسرائيل وتطوير مشترك لأنواع متقدمة من الصواريخ وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، وانفراد إسرائيل بملكية ترسانة نووية تجعلها القوة النووية الخامسة فى العالم ، والتحرك فى المنطقة لفرض إسرائيل دولة اقليمية عظمى ، وضروة قيام حلف أمن يضم هذه الدولة الاقليمية العظمى والدول الحليفة لأمريكا فى المنطقة ومن بينها مصر ، وقبول تسوية للصراع العربى الإسرائيلى طبقا للمفهوم الأمريكى.

ومن الضرورى تصحيح هذه العلاقة استنادا إلى امكانيات مصر الذاتية وأهميتها فى المنطقة ودورها العربى وعلاقاتها الأفريقية والأسيوية ، وامكانية الاستفادة من الدور الأوربى ، فى ظل سياسة جديدة يكون أساسها حسم خيارها فى اتجاه دعم وتقوية النظام الاقليمى العربى والسوق العربية المشتركة والدفاع العربى المشترك ، والتوجه إلى أفريقيا ودول الجنوب وعلاقات قوية مع القطب الأوربى وآسيا.

ثانى عشر: أن تحقيق هذه المهام يتطلب وجود حزبى قوى ومنظم وجماهيرى قادر على كسب مزيد من القوى الجماهيرية للحركة السياسية وتكوين رأى عام قوى وضاغط لفرض إرادة المواطنين على مؤسسات صناعة القرار.

وبالاضافة للاقتراحات الواردة فى تقرير الأمانة العامة عن تطوير الأداء الحزبى والمقدم إلى المؤتمر الرابع فهناك مجموعة من القضايا الأساسية لابد من التركيز عليها فى الفترة القادمة وهى :

١- العمل على توسيع عضوية الحزب كيفيا وكميا ، وتوسيع نفوذ الحزب فى المنظمات الجماهيرية وفى الرأى العام.

٢- اعطاء أولوية للتثقيف الحزبى واعداد القيادات الجديدة.

ومن المهم أن يشمل التثقيف الحزبى برنامج الحزب ومواقفه السياسية والقضايا الفكرية والسياسية المطروحة علينا وعلى المجتمع.

٣- أهمية زيادة مالية الحزب بدءا بالتشدد فى تحصيل الاشتراكات والتوسع فى جمع التبرعات من أعضاء الحزب وأصدقائه.

٤- النفاذ بقوة إلى المنظمات النقابية والديمقراطية وبمنهج صحيح يقوم على استقلال الحركة النقابية والعمل المشترك فيها مع كل القوى الديمقراطية الحريصة على هذا الاستقلال ورفض الإلحاق بالسلطة أو بأى قوة أو حزب.

٥- أوسع استغلال للهامش الديمقراطى المتاح ، والجرأة - مع حسابات صحيحة - على ممارسة حق الاضراب والتظاهر والاعتصام وتوزيع البيانات وعقد المؤتمرات خارج المقرات.

ملحق التقرير السياسى

اللجنـــة المركـــزيـــة

وافقت اللجنة المركزية بالاجماع فى دورتها الثامنة (١٨ و١٩ مارس ١٩٩٨) على طرح "التقرير السياسى" للنقاش العام فى الحزب تمهيدا لعرضه على المؤتمر العام ، على أن يعد على ضوء الملاحظات وتضاف إليه إتجاهات الرأى التى طرحت فى اللجنة المركزية . وكلفت لجنة من كل من" **حسين عبد الرازق - ماهر بيومى - محمد فزاع"** بتنفيذ ذلك . وقد انتهت اللجنة - بعد تدقيق مشروع التقرير السياسى المقدم من الأمانة العامة على ضوء مناقشات اللجنة المركزية - إلى النص السابق ، مع تسجيل الملاحظات التالية لتكون أمام أعضاء الحزب والمؤتمر العام الرابع .

أولا: رغم موافقة اللجنة المركزية الاجماعية على طرح التقرير السياسى للنقاش العام ، فقد كان واضحا وجود موقفين من التقرير السياسى..

الأول .. عبر عن **تقديره وانحيازه للتقرير ومنهجه واتساقه** ورصده الدقيق للواقع المصرى والتطورات العربية والدولية.

الثانى .. **عبر عن اعتراضه للصورة شديدة السواد التى قدمها التقرير مما يؤدى إلى الاحباط ويصادر على الأمل فى حدوث تغييرات ايجابية** ، بالاضافة إلى توظيف التقرير للأرقام والمعلومات لخدمة هذه الصورة ، ودعوته إلى تحديد الخنادق ، ووضع الحزب فى " خندق" بدلا من أن يكون فى إشتباك مع المجتمع والمؤسسات السياسية والهيئات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وهو ماأدى إلى تآكل الحزب .. ويشير أصحاب هذا الموقف إلى الانجازات الهامة التى تتم برقابة شعبية مثل" مترو الانفاق - مشروع توشكى - مشروع شرق التفريعة - المدن الصناعية - اصلاح ٤٠٠ ألف فدان فى سيناء - مشروع مبارك للاسكان - استمرار سياسة الاصلاح الاقتصادى - تثبيت سعر رغيف العيش بخمسة قروش .." . كما يعترضون على القول بالتبعية ، ووجود أرقام يعتبرونها غير دقيقة.

الثالث .. ويشير إلى أن التقرير لم يرصد ماحدث فى الواقع المصرى بدقة مثل ماحدث فى صناعة الدواء والغزل والنسيج . وعدم دقة ملامح التطور الوارده فى نهاية التقرير ، بالاضافة

لخطأ موقف التقرير من العولمة ، وأن التقرير مهمته الأساسية رصد النشاط الحزبى ، وليس الاغراق فى الطابع السياسى كما حدث.

ثانيا: حول العلاقة والموقف من الحكم برز إتجاهان مغايران لإتجاه التقرير.

** اتجاه يرى أن العدو أو الخصم الرئيسى هو نظام الحكم القائم .. فهو الذى يمارس القهر ، ويصدر القوانين المقيدة للحريات ويفرض أحكام الطاورئ ، ويبيع ويصفى القطاع العام ، ويساعد على تصاعد الارهاب ، ويشيع الفساد .. وبالتالى هو العدو لكل ماندافع عنه ..

ويرفض هذا الاتجاه ماإعتبره تقارب بين الحزب والحكم القائم والحزب الوطنى .

** اتجاه آخر يرى ضرورة التعامل مع الحكم فى إطار التناقض معه تناقض ثانوى قائم على أساس الوحدة والصراع .. الوحدة مع الحكم فى مجالى المواجهة الشاملة للارهاب والتخلف .. والصراع ضد الحكم من أجل المزيد من الديمقراطية والحريات العامة والقضاء على الفساد ووقف العدوان على الحقوق المكتسبة بموجب منجزات ثورة ٢٣ يوليو .

ثالثا : بالنسبة للموقف من تيار الاسلام السياسى وجماعة الاخوان المسلمين وحزب الوسط طرحت أكثر من وجهة نظر..

** هناك من يرى استحالة القبول بالعمل مع الاخوان المسلمين أو حزب الوسط باعتبارهما **أحزاب دينية ،** لابد من رفض وجودهم على الساحة الحزبية أصلا .. ويرفع شعار **لاحوار ولاتنسيق.**

بالاضافة إلى هذا السبب المبدئى - وهو رفض وجود أحزاب دينية - فان موقفهم من الديمقراطية موقف سلبى أو معاد ، وبالذات موقفهم **داخل النقابات المهنية.**

** ورأى آخر ليس بعيدا عن الرأى السابق يطالب بالتعامل مع جماعات الاسلام السياسى فى إطار التناقض الرئيسى القائم معهم ، على أساس **العداء الكامل لتلك الجماعات بما فيهم الاخوان المسلمين** وكل المنظمات التى تتستر بالدين . مع ابراز دور التيار الدينى المستنير فى إطار لجان الوحدة الوطنية .

** ورأى ثالث يرى أننا كحزب إشتراكى يؤمن بالديمقراطية ويعتبرها أصل ثابت فى الاشتراكية لديه ثلاثة خصوم .. الرأسمالية الحاكمة ، وجماعات الاسلام السياسى ، والرأسمالية الليبرالية .. **ولديه منافسون ، الناصريون والجماعات الماركسية .** وبالتالى ليس مطروحا التحالف من أى من الجماعات الثلاثة الأولى .

وكون الجماعات الاسلامية خصم لنا ، فلا يعنى ذلك الوقوف ضد حقهم فى إنشاء أحزاب سياسية . فلابد أن يتمسك الحزب بموقف مبدئى ثابت من حق كل القوى فى إقامة أحزابها السياسية بما فى ذلك القوى التى تعتمد الفكر الدينى كمرجعية لها ، بشرط أن تكون هذه

الأحزاب مفتوحة لكل المواطنين، وأن يكون فكرها فكر بشرى.

رابعا : قضية التنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية والتى تم تناولها من أكثر من جانب..

* فطالب رأى بعمل تقييم شامل لموضوع التنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية لتحديد مدى إستفادة الحزب من هذا التنسيق من عدمه .. **معتبرا أن مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية دفاعا عن الديمقراطية والحريات والحقوق السياسية والبرنامج المشترك الصادر عنه كان لصالح الاخوان المسلمين وحزب الوفد.**

* وطرح رأى آخر ضرورة اعتماد موقف مرن بالنسبة للتنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية بعيدا عن الالتزام الميكانيكي الجامد والانخراط فى لجنة دائمة للتنسيق ، مع مراعاة **عدم دفع الصراع مع الحكم إلى مستوى التناقض الرئيسى العدائى.**

* وحول تحالف اليسار أثير أهمية عدم قصر التحالف اليسارى الديمقراطى نصا على الشيوعيين والناصريين.

خامسا: قضية الديمقراطية

* طالب رأى بعدم اعتبار الديمقراطية الحلقة الرئيسية نضال الحزب ، وإنما التنمية هى الحلقة الرئيسية.

* وكان هناك اتجاه يميل إلى تأجيل النظر فى أى اصلاحات دستورية حتى يتم تحقيق قدر ملحوظ من التغيير فى خريطة القوى السياسية ، حتى لايترتب على الاصلاح الدستورى الاضرار بالطبقات الشعبية ومكاسبها فى نصوص الدستور الحالى ، **ولتجنب استفادة التيارات التى توظف الدين فى العمل السياسى من هذا الاصلاح الدستورى.**

سادسا: التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى

* أشار بعض المتحدثين إلى تجاهل التقرير للسلطة الوطنية الفلسطينية وضرورة أن يتضمن التقرير السياسى اعلان واضح بمساندتها.

* وطرح أيضا أهمية أن لايلزم الحزب نفسه بموقف فصيل واحد من فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية.

* وطالب رأى آخر بالتعامل مع مسار التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى وفقا لمنهج الصيغة الفيتنامية الشهيرة ، القائمة على أساس الجلوس مع العدو على مائدة المفاوضات من أجل تحقيق السلام مع استمرار القتال فى نفس الوقت على أرض المعركة بهدف احراز مزيد من التقدم على مائدة المفاوضات.

تطوير الأداء والبناء الحزبى

تطوير الأداء والبناء الحزبي

اللجنة المركزية

مقدمة

* في اطار التوجه الرئيسي للمؤتمر العام الثالث والخاص باجراء حوار داخل الحزب حول تطوير البناء التنظيمي وخطه السياسي وأساليبه النضالية لتتوائم مع حركة المتغيرات التي شهدتها مصر والعالم والتغيرات العميقة التي جرت في المجتمع المصري

* وانطلاقا من الدروس المستفادة من تجربة عشرين عاما في العمل الحزبي والتي شكلت خبرة خاصة وخصوصا في مجال العمل التنظيمي والجماهيري ، والاهتمام بالاجتهادات والرؤى التنظيمية المتعددة داخل الحزب.

* وتحقيقا للهدف الدائم والمتجدد في كل مرحلة من مراحل النضال الحزبي ، وهو أن يكون الحزب قوة سياسية موحدة الهدف والإرادة ، وأن يكون قوة سياسية مناضلة غير منفصلة عن الجماهير ، وأن يمتلك الحزب دائرة واسعة من العناصر القيادية المحلية لتقوم بدور المحرك والمنشط لبناء حركات جماهيرية نضالية محلية وأن يصبح حزب التجمع حزب وقوة المعارضة اليسارية والشعبية على المستوى السياسي والقومي والمحلي معا .

ناقشت اللجنة المركزية في إجتماعها يومي ١٨ ،١٩ مارس ١٩٩٨ تقرير الأمانة العامة لتطوير الأداء الحزبي باعتباره وثيقة مقدمة للمؤتمر العام الرابع . وبعد المناقشة وإبداء الأراء والملاحظات حول ماهو مطروح بالتقرير لتطوير الأداء والبناء الحزبي وتقديم الاقتراحات الخاصة بالتطوير . أقرت اللجنة المركزية التقرير بعد إعادة صياغته في ضوء الأراء والاقتراحات الخاصة بالتطوير وإقتراح التعديلات اللائحية لعرضها على المؤتمر إذا لزم الأمر ذلك.

وتنفيذا لقرار اللجنة المركزية تم إعادة صياغة التقرير ليقدم إلى المؤتمر العام الرابع (باعتباره الوثيقة الرئيسية والخاصة بتطوير الأداء والبناء الحزبي) للمناقشة والإقرار واعتماده كوثيقة تعبر عن الخط التنظيمي للحزب خلال الفترة القادمة.

أولا: ملاحظات حول الأداء الحزبى

الخط السياسى

- مشكلة الحزب ليست مشكلة تنظيمية فحسب بل هى تكمن أيضا فى خط الحزب السياسى لأن البعض يرى أن قد حدث تراجع فى خطنا السياسى عن كثير من مواقفنا المبدئية وتوقف حزبنا عن النضال ضد سياسات السلطة والحكم وأصبحنا مهتمين بمهادنة الحكومة أو على الأقل مجاملتها وأن المسئول عن ذلك هو القيادة المركزية . كما يرى البعض الآخر أن خط الحزب السياسى والاعلامى متشدد والقيادة تستسهل رفع الشعارات اليسارية الغير مدققة وهذا يسبب فقدان المصداقية للحزب . وتستند وجهة النظر هذه إلى أن هناك متغيرات فى الواقع الاقتصادى والاجتماعى (محليا وعربيا ودوليا) تؤثر على وجهة نظرنا السياسية ويجب وضعها فى الاعتبار عند تحديد خطنا السياسى وتوجهنا السياسى تجاه أى قضية من القضايا ولابد أن نراعى ميزان القوى والذى كثيرا مايكون لغير صالحنا.

ويؤكد الجميع على ضرورة أن يتمسك الحزب ببرنامجه وخطه السياسى فى إطار وثائق المؤتمر العام الرابع ، وأن تتطابق مواقف الحزب مع توجهاته وخطه وبرنامجه السياسى.

الديمقراطية الداخلية للحزب

تتضمن لائحة الحزب كثيرا من المواد التى تؤكد على الممارسة الديمقراطية داخل الحزب سواء مايتعلق فيها بتمثيل كافة الاتجاهات فى المشاركة فى اتخاذ القرارات وصياغة وثائق وأدبيات الحزب أو مايتعلق بالانتخاب للمستويات القيادية بتحديد آليات داخلية مثل اصدار نشرات داخلية للحوار الحزبى ودورية عقد المؤتمرات للمستويات القيادية.

إلا أن البعض يرى أن معظم هذه الآليات وهذه الأدوات معطلة مما يؤثر على الممارسة الديمقراطية واتخاذ القرارات ، فالأمر لايتعلق بالنصوص ، إنما يتعلق بالممارسة وهذه مسئولية كل المستويات والهيئات الحزبية ويؤكد الجميع الجميع على ضرورة إعمال النصوص المتاحة باللائحة وتفعيل الآليات وخصوصاً :-

- التمسك بدورية عقد مؤتمرات المستويات القيادية.
- انتخاب الهيئات والمسئوليات القيادية من أكثر من مرشح ومن خلال الاقتراع السرى.
- خضوع الأقلية لقرارات الأغلبية . وهو مبدأ ديمقراطى يضمن الوحدة النضالية للحزب وهيئاته القيادية
- الأخذ بقاعدة « الوحدة النضالية من خلال التنوع» بالاعتراف بالأقلية وتمثيلها فى الهيئات القيادية وحقها فى التنسيق والتشاور فينا بين أعضائها ، وتقديم تقارير للهيئات القيادية فى مواجهة تقارير الأغلبية ، واستخدام الصحافة الحزبية وليس النشرات الداخلية

فقط لعرض أرائها ومواقفها المخالفة لتوجهات الأغلبية.

- التوزيع الأفقى للسلطة فى كل مستوى بحيث لاتتركز فى يد هيئة معينة أو مسئول حزبى معين.

- إعمال النص الخاص بانشاء النادى السياسى على مستوى المحافظة واصدار لائحته.

- انتظام اصدار النشرات الداخلية المركزية وإتساع نطاق النشر بها وتطويرها

- تكثيف تمثيل اتجاهات الرأى المختلفة والقوى السياسية بالحزب تنظيميا بالمستوى المركزى.

ممارسة الحزب الجماهيرية

على الرغم من أن الحزب قد خاض عدة معارك جماهيرية سواء مايتعلق منها بقضايا الجماهير مثل (معركة العلاقة الايجارية وبيع القطاع العام) أو مايتعلق بالمعارك الانتخابية إلا أن نشاط الحزب الجماهيرى بالمحافظات لايتم وفقا لتخطيط مسبق فى إطار واقع كل محافظة وخصوصا مايتعلق بالمعارك الانتخابية فى النقابات والمحليات كما أن النشاط الحزبى الخاص بمشاكل الجماهير إذا بدأ لايكتمل أو يتابع وكثيرا ماندخل معارك جماهيرية سواء على المستوى المركزى أو بالمحافظات ولانستمر وننتقل إلى معركة أخرى وكما أن كثيرا من النشاط الحزبى الجماهيرى يخضع لمناسبات يغلب عليها الطابع الموسمى ، ويرى معظم أعضاء اللجنة المركزية أن أحد الأسباب الرئيسية للخلل فى النشاط الجماهيرى هو إلغاء لجنة العمل الجماهيرى بالمستوى المركزى وأكد معظم الأعضاء على الاقتراحات التالية:-

١- ضرورة عودة لجنة العمل الجماهير

٢- ضرورة الاهتمام بوجود خط حزبى محدد للعمل فى :-

أ) النقابات المهنية

ب) النقابات العمالية

جـ) فى المحليات

د) فى الجمعيات الأهلية

٣- ضرورة الربط بين اللجان النوعية المركزية وبين كوادرنا الذين يتولون مواقع فى التنظيمات الجماهيرية المماثلة.

٤- انشاء لجان مركزية متخصصة تهتم بقضايا الناس مثل لجنة الرى والزراعة - ولجنة الصحة- ولجنة الاسكان - ولجنة التعليم .. إلخ

٥- ضرورة أن يخضع النشاط الجماهيرى بالمحافظات إلى تخطيط مسبق سواء فى مشاكل

الجماهير أو فى الاعداد للمعارك الانتخابية الجماهيرية.

التنظيمات المساعدة

هناك رأى يرى أن :-

الاهتمام بالتنظيمات المساعدة (الشباب والمرأة) يمكن أن يساهم فى حل مشكلات العضوية وإعداد الكادر ، كذلك الاهتمام بالطلاب والطلائع يساعد على توفير مصادر لعضوية اتحاد الشباب .

كما أن الاهتمام بالمرأة ومحاولة ضمها لصفوف الحزب أو إيجاد الخطط للنشاط معها من خلال المنظمات الأهلية ، أصبح ضرورة نتيجة لتفاقم مشاكل المرأة فى المجتمع ، وبالتالى فان الاهتمام ببناء التنظيمات المساعدة هو الاهتمام بأكثر من نصف المجتمع وكذلك الاهتمام بالمستقبل.

وقد أكد رئيس الحزب فى كلمته فى اجتماع اللجنة المركزية على ضرورة أن تهتم أمانات المحافظات ببناء التنظيمات المساعدة بنفس الأهمية التى تعطيها لبناء الحزب لأن مستقبل الحزب فى أى محافظة مرتبط بالاهتمام بالشباب والمرأة والطلاب والطلائع باعتبارهم يمثلون القطاع الأكبر من المجتمع المحمل بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وباعتبارهم يمثلون المستقبل لهذا الحزب.

الاتصال الحزبى

تفاقمت مشكلة ضعف الاتصال الحزبى بين المستويات القيادية بعضها ببعض وكذلك من المستويات القاعدية والعضوية واقتصرت عملية الاتصال على حضور الاجتماعات فى المستوى الأعلى وإهمال كافة وسائل الاتصال الأخرى مثل(المتابعة - التقارير الدورية - الندوات - المؤتمرات .. إلخ)

وقد أدى ذلك إلى انقطاع الصلة لفترات طويلة بين المستويات ، وكذلك إنقطاع الاتصال بالعضوية.

ويؤكد الجميع على ضرورة الآتى:-

- ضرورة الانتظام فى حضور الإجتماعات الدورية فى كافة المستويات القيادية.
- ضرورة تنفيذ برامج متابعة ميدانية من أمانات المحافظات للأقسام والمراكز وكذلك الاهتمام بالوحدات الأساسية باعتبارها نقطة الإلتقاء بالعضوية والجماهير.
- حضور رموز الحزب القيادية فى برامج متابعة ميدانية على فترات أو حضورهم المؤتمرات والندوات الجماهيرية.
- الاهتمام بالنشرات المحلية باعتبارها إحدى وسائل الاتصال بالعضوية والجماهير.

- ضرورة تدعيم العلاقات الانسانية فى الحزب ووضع أساليب مختلفة لهذا الغرض.
- الانتظام فى إصدار نشرة التقدم باعتبارها الأداة المركزية والرئيسية فى الاتصال المركزى بالمحافظات ، وأداة لتبادل الخبرة بين مستويات الحزب وفروعه المختلفة ، وأهمية انسياب المعلومات بين المستويات المختلفة.

تثقيف الكوادر والعضوية وتدريبها

توقف عملية التثقيف الحزبى فى هذه المرحلة التى يواجهه فيها الحزب والمجتمع الكثير من المتغيرات المحلية والعربية والدولية ، أصاب كثير من الكوادر والأعضاء بالجمود الفكرى والسياسى الأمر الذى أدى إلى عدم القدرة على متابعة هذه التطورات والمتغيرات . ومواجهة ذلك يتم :-

- بضرورة الاهتمام بالتثقيف وتدريب القيادات الجديدة المنتخبة فى إطار المؤتمر العام الرابع والاهتمام باعداد القيادات الجديدة على أن يهتم التثقيف بالواقع المصرى والمهام المطروحة على النشاط الحزبى بالاضافة إلى تقييم التطورات السياسية ووثائق الحزب الأساسية وبصفة خاصة البرنامج العام.
- ضرورة أن تتضمن برامج التثقيف الثقافة بشكل عام باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الوعى الشامل لدى العضوية والجماهير.
- ويجب الاهتمام باعداد برامج للتثقيف النوعى للعمال والفلاحين والطلاب باعتبار أن هذا النوع من التثقيف يرفع الوعى بالإلمام بالمشاكل الخاصة لهذه النوعيات ويزيد القدرة على مواجهة هذه المشاكل والعمل على حلها.
- الاعداد لتدريب القيادات المنتخبة فى إطار المؤتمر العام الرابع ، والاهتمام باعداد القيادات الجديدة.
- التركيز على تدريب الأعضاء على كيفية كسب عضوية جديدة للحزب والاهتمام أكثر بالشباب والطلاب.
- ضرورة إنشاء هيئة خاصة بالتدريب والتثقيف وإعداد القيادات مثل لجنة أو مدرسة كادر أو معهد لاعداد القادة.

الاعلام الحزبى

الاعلام الحزبى ممثلا فى جريدة الأهالى يتناقض مع الخط السياسى للحزب مما ينعكس على القيادات والعضوية وانصرافهم عن قراءة الجريدة ، كما أن غياب نشرة التقدم عن الصدور يغيّب القيادات عما يتم داخل الحزب من مواقف ونشاط هذا بالاضافة إلى توقف كثير من النشرات المحلية يزيد الموقف صعوبة فى التعرف على النشاط المحلى فى المحافظات

والفروع الحزبية لذلك يرى كثيرا من الأعضاء باللجنة المركزية :-

- ممارسة الصحافة الحزبية لدورها كمؤسسة تعبر عن توجهاتا الحزب ومواقفه كما تحددها.
- عودة سلطة انتخاب مجلس إدارة صحافة الحزب إلى اللجنة المركزية وأن يقدم تقريرا لكل اجتماع للجنة المركزية.
- ضرورة تقديم تقرير عن صحافة الحزب للمؤتمر القادم.
- دعم وتطوير الصحافة الحزبية المحلية فنيا وماليا وسياسيا لمالها فى دور أساسى فى تحقيق جماهيرية الحزب فى ظل الحصار على تحركات الأحزاب وتقييد نشاطها.
- ضرورة انتظام نشرة التقدم وعدم توقفها لأى سبب واتساع نطاق النشر بها وتطويرها.

العضـويـة :

ظاهرة تقلص العضوية وانكماشها ترجع إلى أسباب سياسية خاصة بالتجربة الحزبية وأسباب اقتصادية تتعلق بالحياة المعيشية ، كما ترجع إلى ظروف ذاتية خاصة بالتجمع وللتغلب على هذه الظاهرة من الضرورى أن تهتم كافة الهيئات والمستويات والفروع الحزبية بضم عضوية جديدة للحزب.

ويقع العبء الأكبر على المحافظات والتنظيمات المساعدة فى تحقيق هذه المهمة هذا بجانب الاهتمام بالآتى:

- الحصر الدقيق للعضوية الحالية وتسجيلها وتصنيفها على ضوء استمارة تصمم بطريقة علمية. (تم توزيعها على المحافظات)
- توظيف العضوية الحالية توظيفا جيدا بحيث يكون لكل عضو وظيفة محددة فى الهيئة الحزبية
- الغاء تقسيم العضوية إلى (عضوية - عضوية عاملة) حيث الفرق بينهما فى المهام والوظائف يكاد يتلاشى كما أن التقسيم لم يتم عمليا.
- تتضمن خطه الحزب فى المرحلة القادمة زيادة عضوية الحزب باعتبارها نقطة الانطلاق ، على أن يحدد بوضوح إلى أى الفئات والطبقات والتجمعات تتجه حركة كسب العضوية.
- آليات الحزب التنظيمية لاتساعد على جنى ثمار المعارك الجماهيرية الكبيرة وتحويلها إلى عضوية جديدة ، ولذلك يقع على عاتق القيادات الحزبية الجماهيرية دور كبير فى استقطاب العضوية الجديدة بجانب الاهتمام بتنشيط آليات الحزب التنظيمية فى المعارك الجماهيرية.
- ضرورة وضع برنامج لتدريب وتثقيف العضوية الحالية والعضوية الجديدة لأن معظم هذه العضوية لم يتم اعداده أو تدريبه حتى يرتبط فكريا وسياسيا بتوجهات الحزب سياسيا

وتنظيميا.

تطوير موارد الحزب المالية

الامكانيات المالية كثيرا ماتقف عائقا أمام انطلاقة النشاط الحزبى فى معظم المواقع الحزبية ، كما أن الاعتماد على المركز فى توفير الاعتمادات المالية أصبح يشكل عبء ضخم على المستوى المركزى ، وخصوصا بعد أن أصبح الاهتمام بتحصيل الاشتراكات وجمع التبرعات معدوما وترى اللجنة المركزية التأكيد على تنفيذ الاقتراحات التالية:-

١- ضرورة أن يسدد كل عضو حزبى الاشتراك عن فترة زمنية محددة . ويحدد مسئول فى كل محافظة عن سداد الاشتراكات فقط.

٢- الاهتمام بجمع التبرعات المالية - وخصوصا التى تنفق على النشاط الخاص بها - كما يجب أن تتسع دائرة الشخصيات التى تكلف بجمع التبرعات المالية لدعم الأنشطة المحلية فى المحافظات.

٣- ضرورة أن يهتم خبراء الحزب الاقتصاديين بالبحث والدراسة لايجاد الوسائل الخاصة لتنمية موارد الحزب المالية.

تحديث وسائل العمل الحزبى

يرى بعض الأعضاء أن الخلل فى الأداء الحزبى أحد أسبابه عدم الأخذ بالأساليب العلمية فى العمل مثل الكمبيوتر والفاكس والتليفون وماكينات التصوير فى المقرات الحزبية ويؤكدوا على ضرورة تطوير وتحديث امكانيات العمل التنظيمى إداريا وماليا وتكنولوجيا وعلى الأخص إدخال الميكنة بالحاسبات الآلية فى صلب الجهاز التنظيمى للحزب وضرورة إنشاء أمانة خاصة للمعلومات بالمستوى المركزى.

ثانيا: البناء الحزبى

كان هناك ثلاث اتجاهات رئيسية فى مناقشة تطوير البناء الحزبى الحالى:-

الاتجاه الأول

يرى أن البناء الحزبى الحالى كما ورد فى لائحة الحزب صالح تماما وبه القدر الكافى من المرونة وليست هناك حاجة لادخال تعديلات عليه سواء فى المستوى المركزى أو فى باقى المستويات ، وأن البناء الهرمى فعال ويمكن الحزب من ممارسة نشاطه وسط الجماهير ولايؤثر فيه سلبا . ويتمسك هذا الاتجاه بوجود وحدات أساسية مع موافقته على عقد مؤتمرات الأقسام والمراكز والمحافظات كمؤتمرات عضوية طبقا لأوضاع المحافظة الداخلية.

الاتجاه الثانى:

يرى أن التعديل الوحيد المطلوب فى البناء الحزبى هو قدر أكبر من المرونة بالنسبة للتنظيم

القاعدى . بالنص على أن التنظيم القاعدى للحزب ينشأ على مستوى القرية أو المجلس القروى أو الشياخة أو الحى السكنى أو المدينة الصغيرة أو القسم / المركز (فيما عدا عواصم المحافظات) وبذلك ينشأ التنظيم القاعدى حسب ظروف كل محافظة.

الاتجاه الثالث:

يرى أن يقتصر التنظيم الحزبى على مستويين هما:- المستوى المركزى ومستوى المحافظة . وأن التنظيم الحزبى بمؤتمر المحافظة يضم جميع أعضاء الحزب بالمحافظة مما يدعم الديمقراطية الحزبية . حيث سيتاح للعضو انتخاب أمين المحافظة والأمانة ومندوبى المحافظة إلى المؤتمر العام وممثليها فى اللجنة المركزية.

ويرى هذا الاتجاه العدول عن انتخاب ثلث أعضاء اللجنة المركزية من المؤتمر العام وأن يتم انتخاب الجميع من المحافظات.

ثالثا: اقتراحات للعرض على المؤتمر العام الرابع

١) اقتراح خاص بمستوى اللجنة المركزية والأمانة العامة وهيئاتها

أ - الاحتفاظ بالعدد الحالى للجنة المركزية (٢٤٠ عضوا).

ويتم توزيع هذا العدد على النحو التالى:

١٣٢ يتم انتخابهم من مؤتمرات الحزب فى المحافظات . ويحدد المخصص لكل محافظة طبقا لمعاييرثلاثة هى .. حجم العضوية - بناء الهيكل التنظيمى (الأقسام والمراكز) - التمثيل فى مجلس الشعب والمحليات والنقابات العامة.

٦٦ يتم انتخابهم من المؤتمر العام الرابع

١٥ رئاسة المؤتمر

١٦ التنظيمات المساعدة (٨ إتحاد النساء التقدمى - ٨ إتحاد الشباب التقدمى)

١١ الأعضاء المنضمين للجنة المركزية طبقا للمادة (١٠) من اللائحة.

ب - على ضوء ماكشفت عنه الممارسة فى الفترة الماضية ، فى ظل وجود أعضاء فى الأمانة العامة لايتحملون أى مسئولية محددة ، وكذلك تركيز الادارة والقيادة اليومية للحزب مركزيا فى عدد محدود هم أعضاء الأمانة المركزية وجمعهم بين المسئولية السياسية ومسئولية النشاط الحزبى والحركة اليومية فى إطار الأمانة المركزية ، وبالتالى حصر خبرة العمل القيادى المركزى فى أعضاء الأمانة المركزية وعدم بروز عناصر قيادية جديدة مدربة ومجربة قادرة على تولى المسئولية ولها سابق ممارسة (رغم وجود عديدين صالحين لهذه المسئولية) ، وارتفاع المستوى السنى لأعضاء الأمانة المركزية .. تقترح اللجنة المركزية ..

- أن يكون عدد أعضاء الأمانة العامة فى حدود ٥٠ عضوا .

- أن لايكون هناك أى عضو فى الأمانة العامة (من غير أمناء المحافظات) لايتولى مسئولية مركزية محددة.

- التفرقة بين مسئولية الدراسة والتخطيط واتخاذ المواقف السياسية ، وبين مسئولية التنفيذ اليومى للقرارات الحزبية والنشاط الحزبى والإدارة التنظيمية للحزب ، وتوسيع عضوية مستوى القيادة المركزية اليومية وذلك على النحو التالى:

* تشكيل **مكتب سياسى** تتحدد مهامه فى متابعة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية والأمانة العامة . والاعداد السياسى والتنظيمى لاجتماعاتها ، ودراسة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تهم الوطن والحزب . واتخاذ المواقف الضرورية فى القضايا السياسية العاجلة ، والارتقاء بالحالة الفكرية والثقافية لأعضاء الحزب وقياداته.

- **أمانة مركزية** مسئولية عن الإدارة اليومية للحزب وتنفيذ القرارات السياسية والتنظيمية التى تصدرها اللجنة المركزية والأمانة العامة والمكتب السياسى.

- تتشكل **الأمانة العامة** من أمناء الحزب فى المحافظات ، وأعضاء المكتب السياسى ، وأعضاء الأمانة المركزية.

- ويتشكل المكتب السياسى من .. رئيس الحزب ، نواب رئيس الحزب (نائب أو أكثر) ، الأمين العام ، الأمين العام المساعد للشئون السياسية ، الأمين العام المساعد للتنظيم والعمل الجماهيرى - عضو مكلف بقضايا الفكر - عضو مكلف بالشئون الدينية - عضو مكلف بالقضايا الاقتصادية - عضو مكلف بقضايا الخدمات - عضو مكلف بالقضايا المالية وتنمية موارد الحزب - عضو مكلف بالشئون العربية - عضو مكلف بالشئون الدولية - المسئول السياسى للصحافة الحزبية (مالم يكلف أحد أعضاء المكتب السياسى بهذه المسئولية).

- وتتشكل الأمانة المركزية برئاسة الأمين المساعد للتنظيم والعمل الجماهيرى ، وتضم .. أمين العمال - أمين الفلاحين - أمين المهنيين - أمين الحرفيين - أمين مكتب الشئون النيابية والمحليات - أمين التنظيم والعضوية والاتصال - أمين مكتب التثقيف والتدريب - أمين مكتب الشئون الدينية - أمين مكتب الاتصال بالاعلام والصحافة - أمين الشئون الادارية (المقر والعلاقات العامة) - أمينة اتحاد النساء التقدمى - أمين اتحاد الشباب التقدمى . ويكون لرئيس الحزب ونوابه والأمين العام والأمين العام المساعد للشئون السياسية حضور اجتماعاتها.

- ينشأ بقرار من الأمانة العامة عددا من اللجان والمكاتب المتخصصة (اللجنة السياسية - اللجنة الاقتصادية - لجنة الخدمات - لجنة الاعلام - لجنة التعليم - لجنة الصحة - لجنة

الاسكان - لجنة الزراعة - لجنة الصناعة - لجنة المعلومات - اللجنة المالية - لجنة الثقافة والفكر - مكتب الشئون العربية - مكتب العلاقات الدولية - مكتب الحريات ... وماترى الأمانة العامة ضرورة إنشائه.

- فى حالة اقرار هذا الاقتراح يتم تعديل اللائحة طبقا للاقتراح المرفق .

على أن تجرى جميع الانتخابات (مكتب سياسى - لجنة مركزية) بالاقتراع السرى ومن بين أكثر من مرشح .

وقد تحفظ بعض الزملاء على هذا الاقتراح وطالبوا باستمرار الأوضاع الحالية دون تغيير.

٢) اقتراح خاص بمستوى المحافظات والأقسام.

ويقترح أصحاب هذا الاقتراح أن تنص اللائحة على مستويين حزبيين فقط هما:

المستوى المركزى

مستوى المحافظات.

وتترك المستويات التى تلى مستوى المحافظات لكل محافظة تحدد الأشكال التنظيمية المناسبة لتنظيم عضويتها وأشكال حركتها.

ويتم التمثيل فى المستوى المركزى من خلال مستوى المحافظة مباشرة .

ويرى أصحاب هذا الرأى أن هذا الشكل يحقق استقلالية وفعالية الحركة فى المجافظات ، ويمنع إنشاء هيئات حزبية وهمية لافائدة منها ، وإتاحة الفرصة أمام القيادات الجماهيرية لكى تمارس دورا جماهيريا فاعلا ، دون أن تغرق فى المستويات التنظيمية المختلفة والمتعددة. (مرفق(٢))

٣) اقتراح خاص بمستويات الحزب كافة

ويقوم على إعادة البناء الحزبى ضمن ثلاث مكونات أساسية .

- الفروع الاقليمية (المحافظات ، أو مناطق جغرافية لها أهمية خاصة جماهيرية أو سكانية .

- المنظمات الاجتماعية النوعية .. وتتكون من القيادات الجماهيرية لمختلف الفئات الاجتماعية (رابطة المثقفين التقدميين - التجمع العمالى النقابى - اتحاد الشباب التقدمى - اتحاد النساء التقدمى)

- المؤسسات الحزبية المركزية (مركز البحوث والمعلومات - معهد إعداد القادة - دار الأهالى للصحافة والنشر والطباعة - الصندوق المالى)

وتمثل هذه المكونات الثلاثة للحزب فى المؤتمر العام . والذى ينتخب اللجنة المركزية ، ومن ثم بقية المستويات الحزبية(مرفق نص الاقتراح تحت عنوان - الحزب المتكيف أم حزب

التغيير) (مرفق ٣)

٤) وطرح خلال اللجنة المركزية اقتراح بأن يقتصر النقاش فى المؤتمر على الاقتراح الأول الخاص بمستوى اللجنة المركزية والأمانة العامة وهيئاتها ، باعتبار أن هذا الاقتراح قابل للتطبيق خلال المؤتمر الرابع فى حالة اقراره.

بينما الاقتراحات الأخرى لن يتم اعمالها إلا فى المؤتمر الخامس . وحيث أن النقاش حولها يحتاج إلى وقت أطول بكثير من الفترة الزمنية المتاحة فالمقترح أن يؤجل المؤتمر العام الرابع مناقشتها إلى مؤتمر طارئ يعقد قبل موعد المؤتمر العام الخامس بعام على الأقل.

(مرفق١)

مادة ٥٣:

رئيس الحزب هو الممثل السياسى والقانونى للحزب ، وهو المتحدث الرسمى باسمه ، ويمارس رئيس الحزب صلاحياته فى إطار قواعد القيادة الجماعية.

ولرئيس الحزب الحق فى اتخاذ القرارات الضرورية فى حالة تعذر انعقاد المكتب السياسى والأمانة العامة بعد التشاور مع نوابه والأمين العام والأمناء العامين المساعدين وأعضاء المكتب السياسى المتواجدين ، أو بمفرده إذا تعذر ذلك ، على أن يعرض قراراته على أول اجتماع للمكتب السياسى .

ويرأس « رئيس الحزب» اجتماعات الهيئات الحزبية التى يحضرها ، وله أن ينيب عنه فى حالة غيابة أحد نوابه أو الأمين العام أو أحد الأمناء العامين المساعدين وفقا للنظام المقرر ويضع رئيس الحزب بالتشاور مع الأمين العام والأمناء العامين المساعدين نظاما يكفل تحديد القائم بمسئوليات رئيس الحزب فى حالة غيابه.

مادة ٥٤:

الأمانة العامة للحزب هى الهيئة الجماعية المختصة بمباشرة اختصاصات اللجنة المركزية فيما بين دورات انعقادها عدا مايمس عضويتها ، وتضع الأمانة العامة نظاما لاجتماعاتها الدورية . وهى المسئولة عن أعمالها أمام اللجنة المركزية ، وتقدم لها تقارير دورية عن نتائج أعمالها.

ويجوز عقد الأمانة العامة لاجتماعات طارئة بدعوة من المكتب السياسى أوالأمين العام أو بناء على طلب موقع عليه من ثلث أعضائها.

ويرأس رئيس الحزب اجتماعاتها الدورية والطارئة . ويحل محله عند غيابه أحد نوابه أو الأمين العام فأحد الأمناء العامين المساعدين طبقا للنظام المقرر.

مادة ٥٥:

تنتخب اللجنة المركزية نائبا لرئيس الحزب (أو أكثر) والأمين العام للحزب والأمناء

العامين المساعدين وأعضاء المكتب السياسى وأعضاء الأمانة المركزية . وتتشكل منهم ومن أمناء المحافظات الأمانة العامة ويجب أن يكون العدد الكلى للأمانة العامة فى حدود ربع عدد أعضاء اللجنة المركزية الأصليين.

ويرأس اجتماعاتها رئيس الحزب ويحل محله فى حاله غيابه الأمين العام فأحد الأمناء العامين المساعدين حسب النظام المقرر

مادة ٥٦ :

المكتب السياسى هو الهيئة القيادية المسئولة عن قيادة الحزب فيما بين دورات انعقاد الأمانة العامة .

ويتولى المكتب السياسى متابعة تنفيذ قرارات الأمانة ، والاعداد السياسى والتنظيمى لاجتماعاتها ، ودراسة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تهم الوطن والحزب ، واتخاذ المواقف الضرورية فى القضايا السياسية العاجلة على أن يعرضها على الأمانة العامة فى أول اجتماع لها أو فى اجتماع طارئ يدعوها إليه.

ويسهر المكتب السياسى على وضع الخطط والبرامج للارتقاء بالحالة الفكرية والثقافية لأعضاء الحزب وقياداته .

ويجوز للمكتب السياسى أن يعقد اجتماعات مشتركة مع الأمانة المركزية إذا دعت الضرورة لذلك.

مادة ٥٧ :

يتشكل المكتب السياسى برئاسة رئيس الحزب ومن عدد تنتخبه اللجنة المركزية يتولون المسئوليات التالية :

- نواب رئيس الحزب (نائب أو أكثر) ويفوضهم رئيس الحزب فى بعض اختصاصاته.
- الأمين العام
- أمينان عامان مساعدان للشئون السياسية ، ولشئون التنظيم والعمل الجماهيرى.
- عدد من الأعضاء يكلفون بمهام محددة

ويحضر رئيس تحرير صحيفة الحزب اجتماعات المكتب السياسى.

ويتولى الأمين العام متابعة الإدارة اليومية لشئون الحزب السياسية والتنظيمية وتنظيماته وأجهزته المختلفة بالتشاور مع رئيس الحزب ، والاتصال بين مختلف المستويات . وينوب عنه عند غيابه الأمينان المساعدان كل فى اختصاصه.

ويتولى الأمين العام المساعد للشئون السياسية رئاسة اللجنة السياسية للحزب ومساعدة الأمين العام فى متابعة الأنشطة السياسية للحزب .

ويتولى الأمين العام المساعد لشئون التنظيم والعمل الجماهيرى رئاسة اجتماعات اللجنة المركزية ومساعدة الأمين العام فى الإدارة اليومية للحزب ويتولى الاشراف على مقر اللجنة المركزية والاتصال بين مختلف المستويات وتنفيذ قرارات الأمانة العامة والمكتب السياسى.

مادة ٥٨:

الأمانة المركزية هى الهيئة القيادية المسئولة عن الإدارة اليومية للحزب وتنفيذ القرارات السياسية والتنظيمية التى تصدرها اللجنة المركزية والأمانة العامة والمكتب السياسى.

وتتشكل الأمانة المركزية برئاسة الأمين العام المساعد لشئون التنظيم والعمل الجماهيرى وأمناء اللجان وأمناء النشاط الحزبى الرئيسية وأمين اتحاد الشباب وأمينة اتحاد النساء التقدمى وتشكل اللجنة المركزية بقرار منها وبناء على ماتعرضه الأمانة العامة اللجان الرئيسية وأمانات النشاط الحزبى ومكاتبه الفرعية .

وتقدم الأمانة المركزية تقارير دورية للأمانة العامة حول نشاط اللجان والأمانات والمكاتب.

(مرفق ٢)

نقدم فيما يلى خطوط عامة لبنيان حزبى يستجيب إلى التطورات الحادثة فى المجتمع المصرى ومتطلبات تطويره وأهداف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وتطوير العمل الحزبى.

تقوم فكرة البنيان الحزبى المقترح على أساسين :

الأساس الأول: هو اختيار الخط التنظيمى (المهام قبل التنظيم)

والأساس الثانى هو تبسيط البنيان الحزبى وتقريب الصلة بين القاعدة الحزبية والقيادة سواء فى المحافظات أو القيادة المركزية . كما يستجيب إلى ضرورة ايجاد صلة وثيقة بين الحزب والمجتمع ويحقق تفاعلا خلاقا بين الحزب والتغيرات الاجتماعية.

أولا: فكرة المهام قبل التنظيم

وتقول هذه الفكرة بأن الهدف والمهام هى التى تقف وراء فكرة التنظيم وهى التى تقرر شكله ومداه وهذا ينطبق على قيادة الحزب ، كما ينطبق على أقسام الحزب وفروعه ولجانه الداخلية.

وإذا كان الاجتماع من صفات الانسان اللصيقة به ألا أن شكل هذا الاجتماع ومكوناته تتقرر بالهدف منه

وهذا يعنى أن اختيار شكل الحزب يتعلق بالدرجة الأولى بأهداف الحزب وليس بالغريزة الانسانية فى الاجتماع.

وإذا كان نمو الانسان يحدث قسم كبير منه بالغريزة ، فأن نمو الحزب يحدث دائما أبدا بالتخطيط والوعى والادراك . وهو يحدث هكذا ودائما أبدا بحيث يضمر الحزب ويضمحل إذا لم يكن هناك مخطط مدير انموه وانتشاره.

وإذا كان المجتمع ينمو بالتلقائية والتخطيط معا، فأن على الحزب أن يواكب نمو المجتمع دائما بالتخطيط الواعى وذلك بتخليق الأجهزة والمؤسسات اللازمة لمواكبة حركة نمو المجتمع والقيام بالوظائف اللازمة التى يتطابها ذلك لنمو سواء أكان لتخطيط المستقبل أو تشذيب

مخاطر النموالتلقائى.

وهذه فكرة بديهية للغاية، فحزبنا قام لغاية بعينها وليس نشاطنا تلقائيا لمجموعة من الشخصيات تبحث عن أدوار ، وأن كان يحدث أحيانا أن يلتحق البعض بحزبنا استجابة لنشاط تلقائى يشعر به أو بحثا عن دور يؤديه ، ألا أن ذلك ليس القاعدة ولاينطبق على مجمل عضوية الحزب.

وتأسيسا على ذلك فعلى قيادة حزبنا أن تقوم بجرد المهام التى يتطلبها عمله ، وأن تقوم بتخليق الأجهزة واللجان والمؤسسات التى تقوم بهذه المهام .

وهذه المهام متعلقة بذات المجتمع المصرى الذى قام من أجله الحزب ، وقد تقوم الأحزاب أحيانا بتشكيل مؤسسات تقليدا لبعض الأحزاب فى بلدان أخرى طمعا فى احراز نجاح مماثل لما أحرزته تلك الأحزاب فى بلدانها ، بينما لم تدع الضرورة الاجتماعية لمثل هذه المؤسسات . وهنا تتحول هذه المؤسسات إلى عبء على الحزب فلا تجد مجالا لعملها ولانوا لمهامها لأن المجتمع لم يتطلبها ولأنها ليست ضرورة حزبية أو اجتماعية .

ومن أجل هذا فأن مبدأ المهام قبل التنظيم يصبح مبدأ حيويا يتوجب اتباعه فى كافة أقسام الحزب من وحداته القاعدية إلى مستوياته المركزية.

ثانيا: تبسيط البنيان الحزبى:

وفى واقع الأمر فأن فكرة تبسيط البنيان الهرمى للحزب كانت قد راودت أمانة التنظيم المركزية من قبل وفى هذا الصدد يحسن بنا أن نقدم ماانتهت إليه من قبل أمانة التنظيم فى تقريرها إلى اللجنة المركزية فى دورتها العشرين التى عقدت فى ٢٨ و٢٩ يونيو ١٩٩٠ ، فيرى التقرير بشأن تشكيل مجموعات نوعية .. كسر شكل التنظيم عند مستوى لجنة القسم ولجنة المحافظة لتشكيل مجموعات نوعية(أطباء ، مهندسين ، معلمين ..) ويبرز ذلك بالقول بأنه يبرز ظاهرة تعذر تنظيم العضوية ذات النشاط النوعى فى مستويات الحزب القاعدية أو الوسيطة .،. التقرير ص : ٢٥ وفى النهاية يقول التقرير ص : ٢٦ (...أن مطلب صياغة خط تنظيمى جديد للحزب أصبح ضرورة.

على مستوى المحافظات

ومن البديهيات أن العمل فى القواعد يقوم به عضو الحزب سواء ذلك الذى يقوم بواجبات قيادية أو الذى لايتقلد مناصب قيادية . ومن الملاحظ فى قواعد الحزب أن القيادة هى القاعدة أى أن أعضاء المؤتمرات هم أنفسهم أعضاء اللجان القيادية وذلك لاضمحلال العضوية ورغبة المحافظة فى الحصول على تمثيل أكبر فى المستوى المركزى . وتتعدد تلك الظاهرة فى كل المستويات ، وبذلك تشتغل عضوية الحزب فى مجرد الاجتماعات والتحضير لها ومتابعة

المستويات الزدنى ، وبذلك يتحول عمل الحزب إلى مجرد اجتماعات يبذل جهد كبير فى ضمان توفر النصاب اللائحى لصحتها . وإذا كان ثمة عضوية باقية فى القواعد فأن تعدد المستويات يبعدها عن مجال اتخاذ القرارات والتأثير فيه ومن ثم يقل الاتصال بالواقع الاجتماعى

لذلك فأن الوضع المناسب لتنظيم المحافظات هو اعتبار المحافظة وحدة قاعدية واحدة ، يشمل تنظيمها حدا أدنى من مستويين.

مؤتمر المحافظة ويشمل كل العضوية

أمانة المحافظة وتنتخب من المؤتمر يرأسها أمين ينتخب أيضا من مؤتمر المحافظة .

وتترك الحرية بعد ذلك للمؤتمر فى تشكيل التنظيمات الداخلية للمحافظة سواء على مستوى جغرافى أو وظيفى (زراعة - رى - رعاية صحية - تعليم - صناعى - حرفى) ويمكن للمؤتمر أو لأمانة الحزب أن تشكل تنظيمات مؤقتة تقوم بمهام معينة فى أوقات معية تتطلب تلك المهام مثل مشاكل التسويق للمحاصيل أو مشاكل منشأة صحية أو مشاكل تظهير نهايات الترع أو مشاكل أمنية وقانونية وغير ذلك مما يطرأ على الحياة الاجتماعية فى المنطقة بخصوصيتها.

وإلى جانب التشكيلات المحلية فان على مؤتمر المحافظة أن ينتخب ممثليه فى المؤتمر القومى وفى اللجنة المركزية.

على المستوى المركزى:

يتكون المستوى المركزى من التنظيمات التالية:

المؤتمر القومى ويتشكل من أعضاء تنتخبهم مؤتمرات المحافظات

اللجنة المركزية وتتكون من أعضاء تحددهم مؤتمرات المحافظات .

رئيس الحزب وينتخبه المؤتمر القومى

أمين عام الحزب وينتخبه المؤتمر القومى.

الأمانة المركزية وينتخبها المؤتمر القومى من الأمانة العامة.

ويشكل المؤتمر نوعين من اللجان :

اللجان الرئيسية واللجان المتخصصة.

واللجان الرئيسية هى على وجه التحديد:

اللجنة السياسية

لجنة الشئون الدينية

لجنة التثقيف والتدريب وتقوم بالتثقيف السياسى والتثقيف حول المهام الحزبية التى

يخططها الحزب كما يمكن أن يستجيب إلى متطلبات المحافظات من أنواع معينة من التثقيف.

لجنة العمل الجماهيرى

لجنة التنظيم

اللجان المتخصصة:

لجنة الزراعة

لجنة الموارد المائية

لجنة التعليم

لجنة الصناعة

لجنة الصناعة الحرفية

لجنة الشئون الصحية

لجنة شئون البيئة

لجنة الاسكان والمرافق

لجنة المواصلات

لجنة الشئون ألقانونية والحقوق المدنية.

وتقدم اللجان الرئيسية والمتخصصة تقاريرها إلى الأمانة العامة بدراستها وتحولها إلى مهام سياسية ثم توجهها إلى الأمانة المركزية التى تتولى الاشراف على تنفيذ مايمكن تنفيذه منها.

أسلوب عمل الحزب :

على أنه مهما كان نشاط اللجان المتخصصة على المستوى المركزى أو لجان الحزب فى الأقاليم فأن نشاطها سوف يظل ذا جدوى منقوصة ومبتسرة مالم يأخذ الجميع على المستوى الاقليمى والمركزى بأسلوب الندوة.

فما نشاهده اليوم هو ذلك الانفتاح المزدوج من قبل الحزب وهيئات وشخصيات المجتمع ، فمن المشاهد اليوم أن كثيرا من التحفظات التى كانت تحيط بحزبنا قد تضاءلت إلى حد بعيد . فتستجيب كثير من القيادات الفكرية والسياسية والاجتماعية للاشتراك فيما نخططه من ندوات ، كما أننا قد أسقطنا كثيرا من التحفظات التى كنا نحيط بها كثيرا من الهيئات والشخصيات . هذا على المستوى المركزى.

كما انه على المستوى الاقليمى كثيرا ماتقوم الهيئات الحزبية بالمحافظات بعقد لقاءات مع مختلف المؤسسات القومية والحزبية.

وهذا التطور الجديد يتيح لنا استخدام أسلوب الندوة على جميع المستويات

فعلى المستوى المركزى يمكن للجان المتخصصة أن تثرى عملها بعقد لقاءات محدودة العدد لأغراض متخصصة قد تسبق مؤتمرات تعقد لهذا الصدد، مما يتيح لآراء حزبنا أن تكون أكثر ثراء وتطورا، كما تتيح لوجهة نظرنا أن تجد لها مكانا فى العقل المصرى.

كما يمكن للتنظيمات الحزبية فى الأقاليم أن يكون صلتها بالمجتمع هو طريق الندوات الموسعة والمحدودة التى تتعلق بمشكلة أو مسألة اقليمية حالة أو طويلة الأمد، كما يمكن لهذه الندوات فى الأقاليم أن تشكل تنظيما مستقلا عن الحزب يتحرك مع الحزب لحل المشاكل الطارئة.

كيفية استخدام الندوات:

هناك نوعين من الندوات: ندوات الرزى وندوات الحركة

ومهمة ندوة الرأى هى نشر رأى الحزب فى مسألة من المسائل الفنية أو السياسية أو استطلاع الرأى فيها من قبل أناس متخصصين فيها من داخل وخارج الحزب. وهذه الندوات على درجة من الأهمية فى انضاج رأى الحزب، وفى إيجاد صلة بين الحزب وبين الرأى العام بحيث يتعود المهتمون على سماع رأى الحزب وهو مايعزز وجود الحزب ويعمل على زيادة تأثيره.

وفى واقع الأمر فأن الحزب على المستوى المركزى يقوم بمثل هذا النشاط. إلا أن الحزب لايقوم بذلك بصفة مستمرة. وأعتقد أنه من حسن السياسة ألا يترك هذا النشاط الفعال للمبادرات الفردية وأن يقوم تخطيط عام ومرن لمثل هذه الندوات يتناول مختلف شئون الوطن التى نهتم بها، وأن يكون هناك حصر لكل هذا النوع من النشاط وأن ينشر على المواطنين وفى هذا مافيه من اثار ايجابية.

أما ندوات الحركة فأنها الندوات التى تعقد بقصد الاشتراك فى تحرك لانجاز اصلاح فى أمر من أمور المواطنين وهى ندوات نادرة رغم أنها مؤثرة وهى أساس العمل الجماهيرى. وقد مرت تجارب ندوات الحركة بعدة مراحل حتى استقر لها تقنية محددة، وعندما يكون هناك مشكلة تهم قطاعا من المواطنين تقوم قيادة الحزب باجراء دراسة أولية عن جوانب المشكلة، ثم يعد برنامج تثقيفى عن جوانب المشكلة يشترك فيه أعضاء من الحزب قريبى الصلة بالمشكلة، ثم تقام دورة تثقيفية لأعضاء الحزب المعينين، مادتها هى الدراسة التى أنجزت ثم تختار مواقع الندوات التى يعقدها أولئك الذين اشتركوا فى الدورة التثقيفية، وتعقد الندوات فى تلك المواقفع مع المواطنين وتهدف الندوة فى النهاية الى تحرك مشترك مع المواطنين لمواجهة المسئولين وفى أحيان أخرى تتكرر الندوات ثم تقام ندوة موسعة يحضرها

أعضاء الندوات التى عقدت ثم مؤتمر يطلق عليه مؤتمر ضاغط ينتهى بتحرك متعدد الجوانب وأحيانا يكون المؤتمر الضاغط هو نهاية التحرك حين يتضح أن هناك استجابة لما قررته المؤتمرات.

ملحق (٣)

يعتبر انعقاد المؤتمر العام الرابع لحزب التجمع مناسبة هامة لدراسة أوضاع الحزب الداخليه وتقييم ادائه السياسى والجماهيرى ، والتعرف على أهم مشاكله التى تحول دون ممارسته التأثير المطلوب فى المجتمع. ويتحقق ذلك بالاجابه علي الأسئلة التالية: هل يتزايد تأثير الحزب فى المجتمع أم يتراجع ؟ هل يحقق الحزب تواجدا أكبر فى صفوف القوى الاجتماعية التى يدافع عن مصالحها وخاصة العمال والفلاحين والفئات الوسطى والشباب والنساء ؟ وهل يطور وجوده فى منظماتها النقابية والاجتماعية ؟ هل يكسب الحزب باستمرار عضوية جديدة وقيادات جديدة منذ المؤتمر العام الثالث ؟ اذا كانت الاجابة على هذه الاسئلة بالايجاب فان ذلك يعنى أن الحزب يتقدم ويكسب أرضية جديدة باستمرار ، أما اذا كانت الاجابة بالسلب فانه يتعين علينا جميعا أن نبحث أسباب ذلك، وأن نناقش كيفية تطوير قدرة الحزب على تحقيق نتائج أفضل فى هذه المجالات فى السنوات القادمة . هذا هو الموضوع الأساسى للمؤتمر العام بالاضافة الى اصدار برنامج عام جديد وليس من حق أى منا أن ينحرف بالمؤتمر العام وأعماله التحضيريه عن مناقشة هذه القضايا الحيوية أو التهرب من تحديد موقفه منها. وهذه الورقة هى مجرد اجتهاد وقابل للتطوير والاضافة حول أداء التجمع منذ المؤتمر العام الثالث وما ينبغى أن ندخله من تعديلات على تنظيمنا الحزبى وادائنا الحزبى فى السنوات القادمة. الفكرة الأساسية لهذه الورقة هى أن التجمع لم يحقق الأهداف المحددة فى المؤتمر العام الثالث، وأنه يتراجع من حيث عضويته النشطه وقياداته الجديدة ونفوذه الجماهيرى وعلاقته بالقوى الاجتماعية التى يدافع عن مصالحها وتهدف التعديلات المقترحة فى التنظيم الحزبى الى معالجة هذه الظواهر السلبية . وليس شرطا ان يؤخذ بهذه المقترحات كلها أو تنفذ دفعة واحدة، فالمهم هنا هو روح المعالجة لأوجه القصور القائمة واعادة تأسيس الحزب خلال فترة انتقالية محددة وفق الأسس الجديدة المشار إليها فى القسم الآخير من هذه الورقة والذى يتضمن الاقتراحات المحددة الكفيلة بذلك. أما بالنسبة للورقة المقدمه من لجنة تطوير التنظيم الحزبى فانها عالجت عددا من القضايا الهامة وقدمت معالجة جديدة لبعض مشكلات العمل الحزبى مثل تضخم المستوى المركزى،

واعادة تنظيم المستوى القاعدى ، وانتخاب أعضاء الأمانة المركزية من بين أكثر من مرشح . الا أن هذه الاقتراحات ليست كافية لتطوير التنظيم الحزبى بما يمكنه من المواجهة الفعالة للتحديات المجتمعية والسياسية المطروحة على حزب التجمع.

« فهناك أربعة عناصر مهمة يجب أن نضعها فى الاعتبار عند بحث ضرورات التطوير التنظيمى وهى دور الحزب فى المجتمع و ما يفرضه هذا الدور على الحزب من القيام بوظائف محددة بصفة مستمرة، وطبيعة المتغيرات التى استجدت فى بنية المجتمع المصرى المعاصر و ما تحتمه من تطوير فى بنية التنظيم الحزبى ومكوناته و أسس ادارته ، وخبرة الممارسة الحزبية خلال أكثر من عشرين سنه والتى يتعين الاستفادة منها بشكل كامل، والتوجهات المستقبلية للحزب وخاصة ما يتصل منها بعلاقته بالحركة الجماهيرية على ضوء برنامجا العام الجديد (بناء مجتمع المشاركة الشعبية) وما تتطلبه التوجهات السياسية الجديدة للحزب من تعبئة جماهيرية واسعة تشترك من خلالها قطاعات الشعب المختلفة فى الدفاع عن مصالحها وفى تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى اتجاه تحقيق المزيد من الديمقراطية والكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. من هنا فاننى اعتقد - رغم اتفاقى مع بعض ما طرحته اللجنة من اقتراحات - أنه من الأفضل أن نناقش قضايا تطوير التنظيم الحزبى على ضوء الحقائق الهامة التى تطرحها علينا هذه العناصر الاربعة:

أولا: دور الحزب فى المجتمع:

يتأسس الحزب التقدمى - أى حزب تقدمى - من أجل تغيير المجتمع الى ما هو أفضل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ويتحقق هذا الأفضل من خلال النجاح فى تحقيق مزيد من الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية وصولا إلى اقامة نظام اقتصادى اجتماعى سياسى جديد هو النظام الاشتراكى على المدى البعيد. ولكى يكون الحزب التقدمى قادرا على القيام بدوره في التغيير فإنه يجب أن يقوم بعدد من الوظائف الاساسية فى المجتمع ، هى التي تساعده على توسيع دائرة نفوذه السياسى والجماهيرى فى المجتمع، وتمكنه من تعبئة قطاعات جماهيرية واسعة حول نشاطه و اهدافه. من أهم هذه الوظائف:

١- اكتشاف واعداد قيادات جديدة باستمرار يتمكن من خلالها من التواجد فى مواقع التجمع الجماهيرى ومؤسسات المجتمع المدنى، ويضمن وجود صفوف متتالية من القيادات الجديدة تعوض ما يحدث من تأكل فى قياداته بمرور الزمن وتكفل استمراره بنفس الكفاءة والقدرة على التأثير فى المجتمع **(وظيفة التجنيد السياسى)**

٢- الدراسة العلمية للمجتمع وما يحدث فيه من تطورات ومتغيرات ، للتعرف على مشاكله الأساسية، واقتراح الحلول المناسبة لها، وصياغتها على شكل برامج سياسيه أو مرحليه أو مطلبية ، والاستناد بصفة مستمرة فيما يطرحه الحزب من مواقف سياسية على بيانات ومعلومات سليمة، وبذلك تتأكد قدرته علي قيادة عملية التغيير بكفاءة، كما تتأكد مصداقيته لدى الجماهير والمثقفين ، وتتضح طبيعته الاجتماعية من خلال بلورة مصالح القوى الاجتماعية التى يدافع التجمع عن مصالحها وطرحها فى برامجه ومواقفه (**وظيفة تجميع المصالح)**

٣- احاطة المجتمع علما ببرامجه ومواقفه السياسية وتقيمه للتطورات التى يمر بها المجتمع، واقناع المواطنين بتبنى هذه البرامج والمواقف ، من خلال نظام للأعلام الحزبى المتنوع الذى يشمل اصدار الصحف والمطبوعات وتنظيم الندوات والمؤتمرت الجماهيرية، أو بالاتصال المباشر مع المواطنين.

وفى ظروفنا الحالية تكتسب الصحافة الحزبية أهمية خاصة لقدرتها على نشر أفكار الحزب ومواقفه على نطاق واسع، وهو ما يتطلب مواصلة تطوير الصحافة الحزبية باستمرار وصولا إلى امتلاك الحزب صحفية يومية وقدرته على اصدار مطبوعات متنوعة دورية وغير دورية. (**وظيفة نشر الوعى والتنشيئة السياسية)**.

٤- ومن خلال هذه الوظائف الثلاث يستطيع الحزب أن يقوم بوظيفه رابعة هى مبرر وجوده وأساس نشاطه السياسى وهى توسيع المشاركة السياسية فى المجتمع، استنادا الى تزايد وعى الجماهير باستمرار واستعدادها للقيام بدورها فى التغيير، سواء من خلال الانتخابات العامة والمحلية ، أو من خلال التنظيمات النقابية والجمعيات الأهلية، أو بممارسة أشكال مختلفة من الضغط الجماهيرى علي السلطة السياسية لتعديل سياساتها بما يحقق مصالح الأغلبية الشعبية. (**وظيفة المشاركة السياسية)**.

وبقدر انتظام الحزب التقدمى فى أداء هذه الوظائف بقدر نجاحه فى قيامه بدورد كحزب للتغيير، وكلما حقق نجاحا فى ادائها فانه يحقق نجاحاً أكبر فى قدرته على التغيير ، والعكس صحيح ، فكلما توقف الحزب عن اداء هذه الوظائف فانه يتحول إلى حزب متكيف قانع بوضعه الهامش فى المجتمع ولا يسعى لتجاوزه، وهو ما حدث بالفعل بالنسبه لحزب التجمع الذى عبّر بقوة عند تأسيسه عن اصراره على القيام بدوره كحزب للتغيير ، وساعده علي هذا ما توفر له من قيادات جماهيرية وسياسية وفكرية تجاوز عددها الآلاف، كانت لها ارتباطاتها الجماهيرية ودورها السياسى قبل تأسيس التجمع، وأصبح التجمع من خلال ادائه لهذه الوظائف الاربعة وثروته الكبيرة من القيادات التى لم يكن له دور فى

تكوينها قطبا أساسيا فى الصراع الدائر حول مستقبل مصر طوال حقبه السبعينيات والثمانيات ، ثم توقف الحزب عن أى نشاط فى مجال اكتشاف واعداد القيادات الجديدة وعن تطوير ادواته الاعلامية ، والمحافظة على مستوى تواجده فى المنظمات الجماهيرية كما توقف الحزب عن أعداد قيادات جديدة تعوض ما يحدث من تاكل فى قيادات الجماهيرية، ففقد بذلك المقومات الأساسية لدوره فى المجتمع كحزب للتغيير وتحول الى حزب متكيف مع الأوضاع القائمة قابل بوضعه الهامشى فى المجتمع المصرى، وأن يكون جزءاً من كوكبة الأحزاب الصغيرة المحيطة بالحزب الحاكم المهيمن، والتى أصبحت فى سنوات التسعينات عنصر تجميل لنظام التعددية الحزبية المقيدة فى مصر الذى هو فى الحقيقة نظام استبدادى واستمرار لنظام الحزب الواحد فى قالب تعددى

هذه الحقيقة لا تتجاهل أثر القيود المفروضة على أحزاب المعارضة والضغوط التى تتعرض لها مما يضعف تأثيرها ، ويصرف المواطنين عن عضويتها، ويحرمها من الاستفادة من أجهزة الاعلام القومية للاتصال بالمواطنين ، ولكن السؤال الذى يتعين الاجابة عليه هنا هو: ألم يكن بمقدورنا خلال عشرين سنة من العمال الساسى العلنى أن نواصل اكتشاف القيادات الجديدة، وأن نتوسع طبقا لخطة محددة فى التواجد فى المنظمات الجماهيرية، وأن نطور ادواتنا الاعلامية تدريجيا، وبذلك نحافظ أولا على قوتنا ثم نطورها بحيث نكتسف قدرة متزايدة على التأثير بقدر ما يتوافر لنا من قيادات جديدة وتواجد جماهيرى أوسع ونفوذ اعلامى متزايد، الاجابة هى أنه رغم الظروف المعاكسة المحيطة بنا فانه كان بالامكان أن نطور قدرتنا الذاتية وأن نطور نتيجة لذلك قدرة الحزب على تجاوز الأوضاع المفروضة علينا سواء كانت قيودا قانونية أوضغوطا ادارية وأمنية، وذلك من خلال اداء الحزب لوظائفه الاساسية المشار إليها . وحتى لا يستمر هذا الوضع ، ولكى يستأنف حزب التجمع دوره كحزب للتغيير فانه من المهم ونحن نطور تنظيمنا الحزبى أن ننشئ مؤسسات حزبية مركزية تكفل استمرار أداء هذه الوظائف بصرف النظر عن التغيير الذى يحدث فى أشخاص القيادة المركزية.

يتصل بهذه القضية أيضا مسئولية حزب التجمع عن المبادرة إلى تهيئة أفضل الظروف للتنسيق الدائم بين كافة أقسام اليسار المصرى، والاتفاق حول مهام نضالية يلتقى الجميع حولها، وانتظام الحوار حول أوضاع المجتمع ومشاكله لتوسيع دائرة الاتفاق ومصر القضايا الخلافية ، وبذلك تزداد قدرة اليسار المصرى ككل كقوة تغيير، وهو ما لم يحدث فى السنوات السابقة بقدر كاف، حيث لعبت العوامل الشخصية الدور الأساسى فى هذه العلاقات ، ولابديل لتحقيق هذا الهدف من ايجاد اطار مؤسسى يلتقى فيه اليسار المصرى

للمناقشة وتبادل الرأى وتحديد الأولويات، وهي مسئولية ليست بعيدة عن قضية تطوير تنظيمنا الحزبى كما سيتضح بعد قليل عند تحويل هذه الأفكار الى اقتراحات محددة.

ثانيا: المتغيرات المجتمعية:

شهدت مصر فى الخمسينيات والستينيات توسعا فى التصنيع واستصلاح الأراضى وأقامة وحدات الخدمات من خلال الاستثمارات الحكومية التى تركزت على بناء مؤسسات صناعية ضخمة تضم كل منها عشرات الألوف من العمال، وكذلك الشركات الزراعية التى تدير مساحات شاسعة من الأراضى أو تربية المواشى وانتاج الدواجن، وتم تنظيم المنشئات القاعدية بادارات اقليمية وقيادة مركزية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة ودواوين الوزرات، وهو وضع مشابه لما حدث فى المجتمعات الاشتراكية حيث نضجت فكرة البناء الهرمى للتنظيم الحزبى وادارته وفق قواعد المركزية التى عززها ما اتسم به مجتمع الصناعة الحديثة من تركز وتمركز سواء فى رأى المال أو العمالة أو وحدات الانتاج، ويتغير هذا الوضع الاقتصادى والانتاجى والخدمى حاليا فى مصر نتيجة للانتقال الى اقتصاد السوق وانسحاب الدولة من القيام بدور مباشر فى الانتاج والخدمات وتطور التكنولوجيا الى لا تحتاج إلى عمالة كبيرة . وقد ترتب على هذه التطورات إنشاء مئات الوحدات الانتاجية التى لا يوجد ما يربطها ببعضها (صناعات حرفيه، صناعات صغيرة، صناعات حديثة منخفضة العمالة كثيفة رأس المال) ، وبدلا من البنيان الهرمى السابق تنشأ **شبكة من وحدات الانتاج** يتسع نطاقها باستمرار ، ويتقلص حجم المصانع الكبيرة ودورها فى الانتاج الصناعى ، بل إن بعض هذه المصانع الكبيرة تتحول إلى ورش تجميع تتعاقد على تصنيع المكونات مع مصانع صغيرة وتستغنى عن نسبة كبيرة من عمالها. وهناك مناطق صناعية جديدة تشهد هذه الظاهرة التى أصبحت سمة مميزة للتصنيع الحديث بشكل عام وليس فى مصر فقط (المدن الجديدة والمناطق الصناعية والأحياء الجديدة **بالمدن الجديدة** بالمدن الكبرى والمتوسطة والصناعات الحرفية بالقرى والمدن) . ونحن نلاحظ نفس الظاهرة فى قطاع الخدمات حيث **تأسست شبكة واسعة من وحدات الخدمات** التابعة للقطاع الخاص فى كل المجالات . ويواكب هذا التطور فى قطاعى الصناعة والخدمات تطور مماثل فى المجتمع حيث يتزايد الاتجاه الى انشاء منظمات غير حكومية وجمعيات أهلية بالاضافة الي النقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية **مشكلة شبكة واسعة من مؤسسات المجتمع المدنى** التى ينتظم فى عضويتها ملايين المواطنين للدفاع عن مصالحهم أو لتلقى خدمات بتكلفة مناسبة أو لتقوية قدرتهم على الضغط على صانع القرار لمراعاة مطالبهم. ويتوافق هذا التطور مع النقلة الكيفية التى تحدث حاليا فى المجتمع

الانسانى المعاصر الذى ينتقل من عصر الصناعة الى عصر المعلومات، وما يفرضه مجتمع المعلومات من تغييرات هيكلية ومن أولوية للمعلومات على ما عداها من أنشطة اقتصادية واجتماعية وتتسع بسرعة ملفته **للنظر شبكات المعلومات العالمية والاقليمية والمحلية** لتزود كل رغب بما يحتاجه من معلومات لتعزيز مركزه فى المجتمع.

هكذا يتحول المجتمع المصرى حاليا وبالتدريج وسيزداد ذلك مستقبلامن التنظيمات الهرمية القائمة على السلطة المركزية وفوارق المستويات الي المنظمات الشبكية (التداخلية) القائمة على التفاعل والتكامل بين عناصر التنظيم. وما لم تطور الأحزاب السياسية وخاصة التقدميه تنظيماتها الحزبية فى هذا الاتجاه، فانها ستعجز عن ملاحقة التطور الجارى فى بنية المجتمع المعاصر ، ورغم معرفتى بمدى صعوبة تخلص التقدميين من فكرة التنظم الهرمى واغراءاته بالفاعلية، وهى الحجة التى إستندت اليها لجنة تطوير التنظيم الحزبى فى توصيتها باستمرار الأخذ بالتنظيم الهرمى، الا أنه فى الامكان أن نتقدم خطوة إلى الأمام **بالمزج بين التدرج الهرمى والطابع الشبكى لمكونات الحزب بما يتناسب مع هذه التطورات المجتمعية** ، وبما يحقق فى نفس الوقت فاعلية أكثر للحزب ، حيث ستتوفر لكل مكوناته قدرة أكبر على التأثير فى الحركة الجماهيرية وفى توجهات الحزب على حساب نفوذ القيادة المركزية التى تستأثر وحدها فى ظل البناء الهرمى بالقدرة على توجيه النشاط الحزبى واتخاذ القرارات المصيرية، بل وتحديد أولويات الممارسة أحيانا على عكس ما تتضمنه وثائق الحزب. وقد أثبتت تجربة الممارسة فى التجمع كما أثبت فى سائر الأحزاب التقدميه التى تأخذ بالبناء الهرمى أنه يؤدى الى انفصال القيادة المركزية عن القواعد الحزبية، ويضعف تأثير هذه القواعد وكذلك القيادات الوسطى والاقليمية على القيادة المركزية مما يؤدى فى النهاية إلى انصرافهم عن النشاط الحزبى بعد أن يتبين لهم انهم غير قادرين على تغيير مواقف القيادة المركزية التى لا يوافقون عليها رغم أنهم يشكلون أغلبية الحزب.

ثالثا: خبرة الممارسة الحزبية:

من المهم ونحن نبحث كيفية تطوير تنظيمنا الحزبى أن نضع فى اعتبارنا خبرة الممارسة الحزبية، وما أبرزته من مشاكل تنظيمية يتعين حلها من خلال التطوير المنشود. وهناك بالفعل تجربة عشناها معا خلال أكثر من عشرين سنة فى عمل يومى مشترك، تطرح علينا هذه التجربة بنجاحاتها واخفاقاتها العديد من القضايا التى يتعين مناقشتها بصراحة مهما كانت حساسيتها دون أن يفهم من ذلك أنها موجهة ضد هذا الزميل أو ذاك لأنها تمس الحزب كله وتؤثر بالسلب على قدرته ، خاصة وأنها ناجمة عن أوضاع تنظيمية يمكن

بمعالجتها زيادة قدرة الحزب ونفوذه الجماهيرى مثل:

١- تعانى جميع المحافظات حاليا وعلى كل المستويات من عدم وجود صف ثان من القيادت مما أدى بالفعل الى تقلص اللجان القيادية للحزب، وأصبحت نسبة العضوية أكثر من خمسين سنة في اللجان القيادية تزيد عن ٨٠ ٪ رغم أنها كانت منذ تأسيس الحزب وحتى منتصف الثمانينات لا تزيد عن ٢٠٪ وكانت الاغلبية لقيادات شابة لا تتجاوز ٤٠ سنة . وتعود هذه الظاهرة الى أن التجمع عند تأسيسه كان ملتقى لقيادت تكونت فى تنظيمات أخرى فى فترات سابقة على تأسيسه، ولم تعط القيادة المركزية الاهتمام الوجب لعملية اعداد قيادات شابة تشكل الصف الثانى القادر على تحمل المسئولية وتعويض التآكل فى القيادات الحالية . وقد واصلت الالحاح داخل الهيئات المركزية وفى المؤتمرات العامة للحزب واجتماعات اللجنة المركزية على أهمية اعداد القيادات الجديدة دون جدوى وحال دون ذلك رفض تخصيص الاعتمادات المالية لانجاز هذه العملية، وتفضيل انفاقها فى مجالات أخرى ، وكان يمكن تحقيق انجاز معقول فى هذا الصدد لوانفق على هذه العملية ما ينفق على دائرة انتخابية واحدة فى مجلس الشعب. وفى اعتقادى أن فوز الحزب بمقعد فى مجلس الشعب لا يساوى أبدا امداد الحزب بقيادات شابة قادرة مستقبلا على انجاح أكثر من عضو بمجلس الشعب من خلال اتساع دائرة النفوذ الجماهيرى والسياسى للحزب.

٢- يتقلص باستمرار وجودنا فى النقابات المهنية والعمالية ، ولا يوجد لنا نشاط يذكر فى الجمعيات التعاونية والاتحادات الطلابية والجمعيات الآهلية، ويرجع هذا الوضع جزئيا إلى اهمال الحزب اعداد قيادات شابه وتأهيلها لممارسة النشاط فى هذه المجالات ، كما يرجع إلى أن الاهتمام بهذه المؤسسات الجماهيرية هو اهتمام موسمى حيث لا نتذكرها الا عند اجراء الانتخابات ، وغالبا ما يخوض اعضاء الحزب معاركها دون مساندة كافية من الحزب . والسبب الحقيقى لذلك هوأن تأثير القيادات الجماهيرية داخل الحزب محدود فهى لا تستطيع الضغط على الهيئات القيادية وخاصة المركزية لاعطاء اهتمام مستمر ومتابعة منتظمة لنشاطنا فى المنظمات الجماهيرية لأن القيادات الجماهيرية لا تمثل بالعدد الكافى الذى يجسد ثقل المجال الجماهيرى فى النشاط الحزبى، وقد ان الاوان للبحث عن صيغة تنظيمية جديدة لتمثيل القيادات الجماهيرية داخل المستوى المركزى بما يعطيها امكانية التأثير الحقيقى على جدول أعمال الحزب بصفة مستمرة لأنها المنبع الحقيقى لقوة الحزب التقدمى ونفوذه فى المجتمع يعزز ذلك أن القيود المفروضة على النشاط السياسى وتحريمه وتجميه فى المصانع ووحدات الخدمات والجامعات حال دون أن نتمكن من الوصول الى القواعد الجماهيرية فى هذه المواقع وأن نكسب عضوية واسعة منها ونستطيع أن نتفادى

ذلك مستقبلا بتركيز وجودنا فيها من خلال نشاطنا فى اللجان النقابية العالية والمهنية والجمعيات التعاونية والإتحادات الطلابية ونوادى هيئات التدريس مما يفتح الباب أمام زملائنا لتكوين علاقات جماهيرية واسعة من خلال نشاطهم النقابى والتعاونى وكسب عضوية حزبية متزايدة فى المصانع ووحدات الخدمات والجامعات.

٣- انصرف عن عضوية الحزب وعن النشاط المنتظم الغالبية العظمى من المثقفين التقدميين (ادباء وفنانون ونقاد ومفكرون وكتاب واساتذة الجامعات) رغم أنهم سعوا إلى عضوية الحزب بمجرد تأسيسه، وتحمل بعضهم مسئوليات قيادية ، وأسهموا بفكرهم وابداعاتهم فى وثائق الحزب وانشطته الجماهيرية ، ولكن اسلوب تنظيم العضوية لم يراع ظروفهم الخاصة، ووضعهم فى تناقص بين الالتزام بالقواعد المحددة لممارسة العضوية وبين ظروفهم الخاصة التى لا تسمح لهم بالانتظام فى نشاط حزبى طبقا لما تحدده اللائحة الحالية ونتيجة لا نصراف رموز كثيرة من المثقفين التقدميين عن الحزب فانه حرم من فكرهم وابداعاتهم الثقافية والفكرية والعلمية، كما فقد الحزب أى صلة تذكر بالاجيال الجديدة من المثقفين التقدميين. ولن يستعيد الحزب المثقفين مرة أخرى إلى الانتظام فى نشاطه وهذا أمر بالغ الأهمية له بدون أن نضع فى اعتبارنا عند تطوير التنظيم الحزبى ايجاد صيغة تنظيمية خاصة تكفل انتظام علاقتهم بالحزب على فترات دورية مناسبة يتم من خلالها التعرف على رأيهم فى توجهات الحزب ومواقفه وممارساته، ويتعرفون هم على احتياجات الحزب منهم فكريا وثقافيا وجماهيريا.

٤- يتم تحديد حجم الانفاق الحزبى وأولوياته خارج الهيئات القيادية المركزية، وبالتالى فان هذا الانفاق لا يتمشى مع الأولويات التى قد تراها هذه الهيئات ، وقد اقترحت منذ اربع سنوات أن توضع ميزانية سنوية للنشاط الحزبى يتحدد فيها الاعتماد المخصص لكل مجال ووافقت الامانة المركزية على ذلك ولكن النتيجة كانت سلبية . ولما كانت مالية الحزب هى أحد الركائز الأساسية لقدرته علي ممارسة النشاط فانها يجب أن تكون مسئولية الحزب كله، وأن تتم فى إطار مؤسس على النحو الذى سيرد فى الاقتراحات ، وجدير بالذكر هنا أن الجهاز المركزى للمحاسبات يراقب الانفاق الحزبى ويتأكد من سلامته ومن مصادره التى تلتزم بالضوابط المحددة فى قانون الأحزاب وتؤكد تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات أن مالية الحزب تتم فى اطار قانونى سليم ، ولكنى اتحدث عن قضية أخرى هى كيف يتم تحديد حجم الانفاق وأولوياته.

٥- شهدت السنوات الأخيرة، وخاصة منذ المؤتمر العام الثالث سنة ١٩٩٢ مزيدا من تركيز المسئولية فى المستوى المركزى، واستأثر الأمين العام للحزب باختصاصات واسعة

يأتى بعضها من المادة ٥٧ التى عدلها المؤتمر العام الثالث لتعطى الأمين العام حق « متابعة الادارة اليومية لشئون الحزب وتنظيماته وأجهزته المختلفة، والاشراف المباشر على مقر اللجنة المركزية وشئونه المالية والاتصال بين مختلف المستويات». ويأتى البعض الآخر من الممارسة العملية التى لا توجد آليات حزبية لا يقافها . ومن الضرورى أن نتدارك مثل هذا التركيز للمسئولية فى يد شخص واحد أو عدد محدود من الاشخاص ، وأن نراعى فى تطوير التنظيم الحزبى الحد من هذه الظاهرة ، وايجاد الأساس الكافى لتوزيع السلطة داخل الحزب ليس فقط بين المسئولين الحزبيين، بل أيضا بين مكونات الحزب الأساسية على النحو الذى سأوضحه فى الاقتراحات.

رابعا: التوجهات المستقبلية للحزب:

يسعى الحزب فى الفترة القادمة كما يؤكد ذلك مشروع البرنامج العام الجديد إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية والمرحلية من خلال نضاله الديمقراطى ، ويؤكد أن كل تطور فى المجتمع المصرى يجب أن يتم بارادة الأغلبية الشعبية، وإن السياسات العامة يجب أن توضع تعبيرا عن الارادة الشعبية ، وهو ما يتطلب تعبئة جماهيرية واسعة النطاق، ويتطلب أن يكسب الحزب قطاعات جماهيرية واسعة تصوت له فى الانتخابات العامة و المحلية والنقابية وتساند مواقفه السياسية وبرامجه المطلبية، ويفرض هذا التوجه المستقبلى أن يبدى الحزب إهتماما مستمرا بالحركة الجماهيرية والمنظمات الجماهيرية وأن يكون للقيادات الجماهيرية داخله تأثير واضح على مجمل حركته وأولوياته، وأن يتواجد من خلال التنظيم الحزبى فى مواقع التجمع الجماهيرى والنشاط الجماهيرى.

اسس التطوير التنظيمى

من هذا كله يتضح أننا فى أشد الحاجة الى تطوير تنظيمنا الحزبى وفق الاسس التالية:

١- الارتباط أكثر بالمنظمات الجماهيرية مما يتطلب زيادة تأثير القيادات الجماهيرية على مجمل النشاط الحزبى وأولوياته ، وإعادة النظر فى بنية التنظيم الحزبى.

٢- مراعاة الظروف الخاصة بقطاع المثقفين وابتكار صيغة تنظيمية جديدة تمكن الحزب من الاستفادة منهم فى حدود ظروفهم الواقعية

٣-المزاوجة بين البناء الهرمى القائم على السلطة المركزية و التنظيم الشبكى الذى تتفاعل مكوناته مع بعضها و الذى يصبح معه المستوى المركزى (المؤتمر العام واللجنة المركزية والهيئات المنبثقة عنها) إطارا للتنسيق بين مكونات الحزب الأساسية ، وليس مستوى يعلو باقى المستويات التنظيمية للحزب.

٤- تعميق الطابع الديمقراطى للحزب ، وتوزيع السلطة الحزبية بين الهيئات القيادية ،

فلا تتركز فى هيئة ضيقة أو فى يد عدد محدود من القيادات ، وإعطاء المستويات القيادية والمنظمات الحزبية حق سحب ممثليها فى الهيئات الأخرى أذا لم يعبروا عن قراراتها وتوجهاتها.

٥- إنشاء مؤسسات حزبية تكفل قيام الحزب بوظائفه الأساسية باستمرار ، بمنأى عن التغييرات التى تحدث فى أشخاص القيادات من مؤتمر عام لآخر ، التى قد تختلف اهتماماتها الشخصية عما تفرضه وظائف الحزب الأساسية ودوره فى المجتمع من مهام.

٦- تلبية الاحتياجات الجديدة للحزب التى يفرضها نضاله الديمقراطى ، وبصفة خاصة ضرورة اتقان العملية الانتخابية لمجلس الشعب والمجالس المحلية ، ومايتطلبه ذلك من مرونة فى التنظيم الحزبى وامكانية الربط بين الدوائر الانتخابية والتنظيم الحزبى .

٧- تنظيم مالية الحزب فى إطار مؤسسى تديره هيئة منتخبة من اللجنة المركزية ، وتقدم لها تقارير دورية منتظمة عن كيفية تطوير الموارد المالية ودور مختلف المنظمات الحزبية فى ذلك ، وأن يكون تحديد حجم الانفاق الحزبى وأولوياته بواسطة الهيئات الحزبية كل فى نطاق مسئولياتها.

٨- اتخاذ خطوة عملية ملموسة فى اتجاه التمهيد لقيام تحالف بين القوى التقدمية وهى مسئولية حزب التجمع بايجاد إطار تنظيمى على شكل ملتقى فكرى وسياسى يجتمع دوريا وتلتقى فيه القوى والشخصيات التقدمية لمناقشة قضايا سياسية واجتماعية وثقافية ، وتبادل الخبرات فيما بينها ، والاتفاق على مهام مشتركة محددة ، وبذلك فان التجمع يساهم فى إقامة علاقات صحية بين مختلف أقسام اليسار المصرى تجنبه مايحدث أحيانا من تداخل معها ، لأنه يتيح لها فرصة ممارسة نشاط جماهيرى وسياسى علنى من خلال هذا العمل المشترك الذى يكسبها شرعية واقعية ، كما حدث بالنسبة للتحالف الاسلامى بين حزب العمل وجماعة الاخوان المسلمين . أن التجمع يمكن أن يصبح بذلك بيتا لليسار المصرى دون أن يصادر حق الآخرين فى أن تكون لهم تنظيماتهم الخاصة وقناعاتهم الفكرية الخاصة وتوجهاتهم السياسية المتمايزة عن توجهاته.

اقتراحات محددة لتطوير التنظيم الحزبى

هذه الأسس يمكن ترجمتها على شكل اقتراحات محددة قابلة للتنفيذ بعد تعديل لائحة النظام الأساسى للحزب على ضوئها ، وهى اقتراحات تنطلق من حقيقة أن حزب التجمع هو اتحاد اختيارى بين مناضلين لهم حقوق وواجبات متساوية ، ويجب أن يكون لهم نفس التأثير على توجهات الحزب السياسية و مجمل نشاطه ، ويتحقق ذلك أن يتشكل التنظيم الحزبى من ثلاث مكونات أساسية هى :

- **الفروع الاقليمية.**
- **المنظمات الاجتماعية النوعية.**
- **المؤسسات الحزبية المركزية.**

ويتم تنظيم عضوية الحزب فى أى من مكونات الحزب الثلاثة حسب رغبة العضو

١- تتشكل الفروع الاقليمية للحزب فى المحافظات أو فى مناطق جغرافية لها أهمية خاصة جماهيرية أو سكانية ، وتتمتع هذه الفروع باستقلالية نسبية تتيح لها صلاحيات كاملة فى تنظيم العضوية ، وتحديد أوجه النشاط وأولوياته ، واختيار ممثليها للمؤتمر العام واللجنة المركزية ، وحق تغييرهم فى أى وقت إذا لم يلتزموا بقراراتها ، وتحديد التحالفات الاقليمية فى اطار الخط العام للتحالفات على المستوى المركزى. وتعطى لائحة الحزب لهذه الفروع الصلاحيات التنظيمية التالية:

- تحديد الهيكل التنظيمى ومستوياته طبقا لظروف المنطقة الجغرافية والسكانية والجماهيرية ، بشرط أن يتضمن هذا الهيكل مستويين على الأقل هما المستوى القاعدى وقيادة الفرع.

- تحديد نطاق المنظمة القاعدية بأن تكون على نطاق القرية أو المجلس القروى فى الريف ، أو تكون على نطاق الحى أو الشياخة فى المدينة.

- محاسبة الأعضاء على مخالفة اللائحة أو الخروج على الخط السياسى للحزب أو قراراته المركزية والاقليمية. ويعتبر فرعا تحت التأسيس كل نشاط اقليمى لايتوفر له هذا الهيكل التنظيمى أو تقل عضويته عن عدد من الأعضاء تحددهم لائحة النظام الأساسى

٢- تتشكل المنظمات الاجتماعية النوعية من القيادات الجماهيرية لمختلف الفئات الاجتماعية بهدف زيادة تأثير الحركة الجماهيرية على الحزب وإيجاد الصيغة المناسبة لتنظيم نشاط المثقفين حسب ظروفهم الخاصة ، وهناك امكانية حقيقية للبدء بتشكيل المنظمات الاجتماعية الحزبية التالية:

- رابطة المثقفين التقدميين : التى تنشط جماهيريا فى اتحاد الكتاب وروابط النقاد والنقابات الفنية (الممثلين والموسيقيين .. إلخ) والجمعيات الثقافية وقصور الثقافة ونوادى هيئات التدريس بالجامعات . ويمكن أن تضم هذه الرابطة القيادات المهنية التى تنشط فى النقابات المهنية إلى أن تنضج الأوضاع الحزبية الكفيلة بتأسيس التجمع النقابى المهنى.

- التجمع العمالى النقابى: ويضم القيادات النقابية العمالية ويختص بالنشاط فى النقابات العمالية على مختلف المستويات والتحضير للمشاركة فى انتخاباتها ومتابعة نشاطها.

- اتحاد الشباب التقدمي: وينشط في الاتحادات الطلابية والأسر الجامعية والجمعيات العلمية الطلابية ومراكز الشباب والأندية بالقرى والمدن.

- اتحاد النساء التقدمي : وينشط في الجمعيات النسائية بمختلف أنواعها.

وبذلك فاننا نعيد النظر في مسألة التنظيمات المساعدة التي لم تعد هناك حاجة اليها في الظروف الجديدة بل أصبح من الأفضل أن تكون المنظمة النسائية والشبابية من مكونات الحزب الاساسية وتكون عضويتها من أعضاء الحزب ، وترتبط بها جماعات الأصدقاء من غير أعضاء الحزب الراغبين في ممارسة نشاط جماهيري في اطارها: وتتكون كل منظمة اجتماعية من مؤتمر عام وأمانة عامة علي مستوى القطر، ويشكل اعضاؤها في كل محافظة أو منطقة بها فرع للحزب جماعة تختص بالنشاط النقابي أو الثقافي أو الشبابي أو النسائي الاقليمي داخل المنظمات الجماهيرية الموضحة أمام كل منظمة، ويكون أمينها عضوا في قيادة الفرع الحزبي ويتحمل مسئولية تنسيق نشاط هذه الجماعة في اطار الخطة الجماهيرية لفرع الحزب. ويشترط لتشكيل المنظمة الاجتماعية أن تضم عددا من الأعضاء تحدده لائحة النظام الأساسي

٣- تتشكل المؤسسات الحزبية المركزية لضمان قيام الحزب بوظائفه الأساسية (التجنيد السياسي واعداد القيادات الجديدة ، تجميع المصالح، الاعلام والتنشئة السياسية ، المشاركة السياسية) هذه المؤسسات هي:

- مركز البحوث والمعلومات
- معهد اعداد القادة
- دار الأهالي للصحافة والنشر والطباعة
- الصندوق المالي

وتتكون كل مؤسسة من جمعية عمومية تضم كل الاعضاء تنتخب مجلس الادارة فيما عدا دار الاهالي للصحافة والنشر والطباعة التي يتولى العاملون بها انتخاب نصف أعضاء مجلس الادارة وتنتخب اللجنة المركزية للحزب النصف الاخر ورئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير وبذلك يكون للحزب السيطرة عليها من خلال انتخاب أغلبية اعضاء مجلس الادارة . وتلتزم هذه المؤسسات بتغطية تككلفتها المالية والمساهمة في تمويل النشاط الحزبي، وهناك امكانية حقيقية لذلك بالنسبة لدار الأهالي ومركز البحوث والصندوق المالي، أما معهد اعداد القادة فانه يتعاقد مع الحزب لتنفيذ برامج محددة بتكلفة محددة يتم الاتفاق عليها بين قيادة الحزب وقيادة المعهد

٤ - يكون لكل منظمة اجتماعية ومؤسسة مركزية لائحة داخلية تلتزم بلائحة النظام

الاساسى وتنظم العلاقات الداخلية والنشاط حسب طبيعة المنظمة أو المؤسسة.

٥- تمثل المكونات الثلاثة للحزب وهى الفروع الاقليمية والمنظمات النوعية والمؤسسات المركزية في المؤتمر العام للحزب، الذى يصبح اطارا عاما للتنسيق بينها، وتحدد اللائحة كيفية اختيار المندوبين للمؤتمر العام، وتتمتع هذه المكونات الثلاث بمكانة متساوية، ولكنها تتمايز فى حجم التمثيل بالمؤتمر العام والهيئات المنبثقة عنه بناء على فاعليتها فى المجتمع فى ضوء المعايير التالية:

- حجم العضوية الحزبية ومدى تواجدها فى المنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدنى.

- حجم التواجد الحزبى فى قيادة هذه المنظمات الجماهيرية من نقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية واتحادات طلابية ومراكز الشباب ومجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية

- مدى الاسهام فى تغطية التكلفة المالية لنشاطها ذاتيا

٦- يتشكل للحزب صندوق مالى تنتخب اللجنة المركزية مجلس ادارته، وتضع لائحته الداخلية، ويتولى تنمية موارد الحزب المالية، وتقارير دورية عن تطور مالية الحزب للهيئات القيادية، وبتنفيذ قرارات الهيئات القيادية المختصة بتحديد حجم الانفاق المالى ومجالاته طبقا لميزانية سنوية أو نصف سنوية.

٧- تتضمن اللائحة نصا بتأسيس « المنبر الشعبى التقدمى» كملتقى فكرى وسياسى للقوى التقدمية يمثل مبادرة الحزب لتنظيم لقاءات دورية بين مختلف القوى والقيادات التقدمية لمناقشة قضايا المجتمع وتبادل الخبرات والاتفاق على أولويات مشتركة للنشاط السياسي والجماهيرى.

٨- يصبح المؤتمر العام للحزب اطارا للتنسيق بين شبكة الفروع الاقليمية والمنظمات الاجتماعية الحزبية والمؤسسات المركزية، كما تكتسب الهيئات المنبثقة من المؤتمر العام نفس الطابع ولا تكون مستوى يعلو كل المستويات. أما النشاط الحزبى فى مختلف المجالات فانه يمارس فى هذه الشبكة من المنظمات الحزبية التى تتفاعل وتتكامل مع بعضها فى القيادة المركزية (المؤتمر العام - اللجنة المركزية... الخ) وتلتزم جميعها بالبرنامج العام للحزب ولائحة النظام الأساسى وقرارات الهيئات القيادية المركزية.

٩- وفى اطار هذه النظرة لما ينبغى أن يكون عليه التنظيم الحزبى يمكن مناقشة الاقتراحات الواردة فى ورقة تطوير التنظيم الحزبى واعادة النظر فى الهيئات المنبثقة عن اللجنة المركزية لمعالجة الخلل الحالى فى اداء القيادة المركزية (مكتب سياسى - أمانة

مركزية)

١٠ - فى حالة الموافقة على انشاء مكتب سياسى او أمانة مركزية يصبح دور الأمانة العامة هو مقابلة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية والنظر فى خطط النشاط المختلفة وتتشكل الأمانة العامة فى هذه الحالة من امناء الفروع الاقليمية وأعضاء المكتب السياسى وأعضاء الأمانة المركزية وامناء المنظمات الاجتماعية النوعية والمؤسسات الحزبية المركزية.

١١- جميع المسميات الواردة فى هذه الاقتراحات قابلة للتعديل كما أن هذا التصور هو اجتهاد أولى يمكن أن تنضجه المناقشات العامة حول وثائق المؤتمر العام الرابع. المهم أن تنضج رؤيتنا حول تطوير التنظيم الحزبى من خلال مناقشة الأفكار المطروحة وتطويرها والحرص على الابتكار فى مواجهة الظروف والتحديات الجديدة،

١٢- هناك امكانية لوضع أولوية لتنفيذ هذه الاقتراحات خلال فترة زمنية محددة أو لدمج بعض المؤسسات فى البداية وعلى سبيل المثال يمكن انشاء مركز للبحوث والتدريب بدلا من انشاء معهد مستقل لاعداد القادة الى ان تنصبح الظروف لذلك

قواعد مقترحة للعلاقات الحزبية الداخلية:

من المهم أيضا ونحن نعدل اللائحة أن تنص على القواعد التالية التى تحكم العلاقات الداخلية بما يعمق الطابع الديمقراطى للتنظيم الحزبى ويحافظ فى نفس الوقت على وحدته النضالية.

١- انتخاب الهيئات والمسئوليات القيادية من بين أكثر من مرشح ومن خلال الاقتراع السرى.

٢- تمثيل المستويات الأدنى فى المستويات الاعلى من خلال مندوبين تختارهم هيئاتهم ولها حق سحبهم اذا لم يعبروا عن توجهاتها

٣- خضوع الاقلية لقرارات الأغلبية ، وهو مبدأ ديمقراطى يضمن الوحدة النضالية للحزب وهيئاته القيادية.

٤- الأخذ بقاعدة « الوحدة النضالية من خلال التنوع» بالاعتراف بالأقلية وتمثيلها فى الهيئات القيادية، وحقها فى التنسيق والتشاور فيما بين اعضائها ، وتقديم تقارير للهيئات القيادية فى مواجهة تقارير الأغلبية، واستخدام الصحافة الحزبية وليس النشرات الداخلية فقط لعرض آرائها ومواقفها المخالفة لتوجهات الأغلبية،

٥- انعقاد المؤتمرات سنويا لكل المستويات لمحاسبة الهيئات المنتخبة

٦- التوزيع الأفقى للسلطة فى كل مستوى بحيث لا تتركز فى يد هيئة معينة أو مسئول حزبى معين.

٧- مراعاة مبدأ التخصيص الذى يحقق مزيدا من التوزيع الأفقى للسلطة الحزبية فى كل مستوى (تنظيم ، اعلام ، شئون ... ، عمل جماهيرى)

٨- ممارسة الصحافة الحزبية بطريقة مؤسسية تعبر عن توجهات الحزب ومواقفه كما تحددها الهيئات القيادية بعيدة عن التأثير اليومى للمسئولين الحزبيين وتقديراتهم الشخصية.

٩- الالتزام بالعلانية والشفافية فى كل ما يتعلق بنشاط الحزب بحيث يتوفر للعضو كل البيانات والمعلومات عن الوضع الحزبى بما يمكنه من اتخاذ الموقف السليم ويدخل فى ذلك حجم العضوية والمالية والخلافات حول التوجهات القيادية والتنظ...

وغنى عن البيان أن الأخذ بهذه القواعد تطويرا للديمقراطية ... فى صفوف الحزب وهيئاته القيادية مما يرفع فعاليته ، وهكذا ... يمكن ضمانها باعتماد الديقمراطية كمبدأ تنظيمى يحكم الحياة الداخلية.

ملاحظات ختامية:

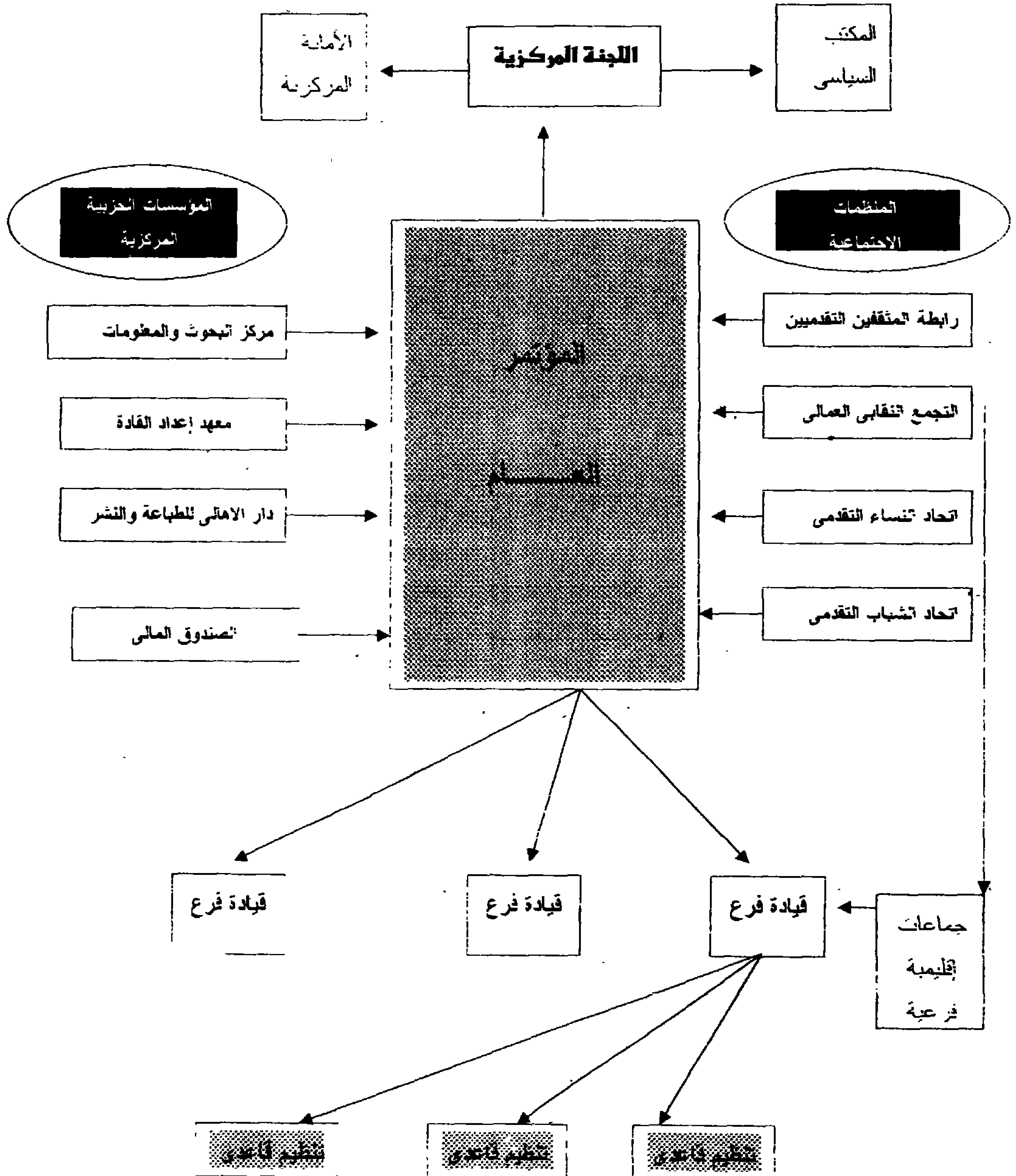
١- كل ما أوردته هنا من أفكار واقتراحات سبق طرحها فى هيئات الحزب القيادية (المؤتمر العام، اللجنة المركزية، الامانة العامة ، الأمانة المركزية) وهى منشورة فى مقالات ودراسات تم نشرها فى جريدة الاهالى منذ سنوات:

٢ - هو المؤتمر العام الرابع هو أعلى سلطة حزبية وينبغى ينبغى الاحتكام اليه لحسم مستقبل هذا الحزب وتوجهاته السياسية، وعلى هذا المؤتمر أن يقدم اجابة واضحة على السؤال الذى يتردد حاليا فى صفوف الأعضاء والكادر الحزبي باشكال مختلفة وهو : هل يستانف التجمع دوره فى المجتمع المصرى كحزب للتغيير أم سيستمر فى النهج الحالى الذى يتحول من خلاله تدريجيا الى حزب متكيف مع الأمر الواقع؟ وليس صدفة أن هذا المؤتمر سيناقش ثلاث وثائق اساسية يحمل كل منها جانبا من هذه الاجابة وهى:

مشروع البرنامج العام (بناء مجتمع المشاركة الشعبية) وورقة تطوير التنظيم الحزبى ، والتقرير السياسى . وعلينا جميعا مسئولية مشتركة هى المساهمة فى المناقشات العامة التى تسبق المؤتمر بما يساعد على بلورة اتجاهات واضحة حول الوثائق الثلاث يكون على المؤتمر الاختيار بينها ، ووضع الحزب على طريق المستقبل الذى يتناسب مع اختيار الأغلبية. وعندها لن يكون هناك عذر لآى قيادى محلى أو مركزى بتحاشى المشاركة فى هذه المناقشات واتخاذ موقف واضح من القضايا المطروحة . على الجميع أن يتحمل مسؤليته وأن يشترك بقوة فى صياغة مستقبل الحزب. وعلى الجميع أن يتقبل الخلاف ويساهم فى خلق مناخ صحى للتفاعل حوله بما يساعد على الوصول الى قرارات تمكن الحزب من

استعادة دوره كحزب للتغيير وتزيد فاعليته فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى بروز حزب التجمع كقطب ثالث فى المجتمع يطرح نفسه كبديل للحكم وقوى الاسلام السياسى.

اقتراح حول البناء التنظيمي



الفهـــــرس

رسالة إلى أعضاء الحزب

هذه نسخةِ من وثائق اللجنة المركزية وتتكون من ثلاث وثائق هى:

١) مشروع البرنامج العام ومحلقاته

٢) مشروع التقرير السياسى وملاحظات أعضاء اللجنة المركزية

٣) مشروع التقرير التنظيمى وملحقاته

نأمل دراستها لمناقشتها مع الزملاء أعضاء الحزب فى مؤتمرات المستويات الحزبية المختلفة ..

نرجو الاحتفاظ بهذه النسـخة
حتى عقد المؤتمر العام الرابـع
يومى ٢٢ ، ٢٣ يوليو ١٩٩٨

رقم الإيداع ٩٨/٥٤٩٠

شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: ٣٩٠٤٠٩٦

